



٢٠٦٤/٢١/٥

٢٠٦٤-١٩٦٤
ل. م. ك.

كَلَامٌ مُصَرَّرٌ

١٩٧٤ م

٣١٨٨

محمد جادل كشك

النَّاشِرُ
دَارُ الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ
بِئْرُوت

المقَدِّمَة

ليس المهم أن تقول بل متى تقول ...
وهذه بعض من أقاويل قلناها يوم عز الكلام ...
حديث من القلب لمصر ...
قرأتها فوجدت أنني لست بحاجة إلى تغيير حرف فيها ...
ولما كان الحاجز قد سقط بين أبناء مصر في الداخل والخارج فقد
أحببت أن يسمع من في مصر كلام الذين كانوا خارج مصر ..

محمد جلال كشك

بيروت

ديسمبر ١٩٧٤

الفصل الأول
وَلِنَا مُمْلَحَظَاتٌ

توجهت الى السفارة المصرية لإعطاء صوتي في الاستفتاء على الدستور .
ورغم أنني أرفض فكرة الاستفتاء على القضايا ذات الطابع الفني والتفاصيل
العديدة ، لأن الجماهير لا تستطيع بحكم واقعها والثقافة المتاحة لها أن
تستوعب أو تناقش تفاصيل دستور كامل ، وكنت أفضل لو أن التصويت
على الدستور تم داخل اجتماع من ممثلي الشعب . أقول رغم ذلك كنت متوجهاً
لأجيب بنعم ، فهذه هي أول مرة منذ ١٥ عاماً يصبح فيها لمصر دستور
دائم ، وهو دستور نص على ضمانات جديدة للحريات ، وأعطى الفرصة لكل
صاحب وجهة نظر في التعبير عنها والسعي الى تغيير المواد التي لا يوافق
عليها .

كنت متوجهاً لأقول نعم ... ولكنني قلت لا ... لماذا ؟

لأنني رأيت الاستفتاء يتم في شكل علني وموظفي السفارة بقايا الذين
اعتادوا تزوير إرادة الأمة ، وطبخ الانتخابات والاستفتاءات يناقشون
المواطنين المصريين في ما يؤشرون به على الأوراق ... وعندما أخطأ المواطن
الذي سبقني وأشر على الدائرة السوداء ، اعترض الموظف الجالس على
الصندوق ، واعتذر المواطن - للأسف - وحمى « بالاستيكة » (المحايه)
تأشيرته ليؤشر من جديد على دائرة الموافقين ... وأحسست أن ثورة مايو
١٩٧١ ثورة أنور السادات في خطر .. ستقتلها زعانف الأجهزة ، وأدوات
الطغاة الذين سقطوا ... وتقدمت منتهزاً فرصة علنية الانتخابات ، وأشرت
في خانة عدم الموافقة ، وتساءل الموظفون : « ربما تكون قد أخطأت
يا أستاذ » فأجبتهم : « بل أردت أن أقول : غير موافق ! » وانصرف
تشييعني نظراتهم المعروفة .

سيدي الرئيس ... لقد كان من حسن طالع شعبنا أن تمت صياغة الدستور بعد انتصار ثورة مايو ١٩٧١ ثورة الحريات ... وما من شك في أن الجماهير التي خرجت يوم ١٥ أيار ستقف معك في كل معركة تخوضها من أجل حرية مصرنا ، وحرية المصريين ، وتأكيد سيادة القانون ... لكن الأجهزة التي نمت وترعرعت ، وتمتعت بالمزايا والمكاسب على حساب الشعب ، لن يرضيها أبداً أن تقوم بينك وبين الشعب هذه الصلة المباشرة ، ستحاول أن تفرض استمرار إرهابها وستزعم أنها تفعل ذلك باسمك ولحسابك ...
وفي مواجهتها لا نملك إلا أن نقول : لا ...

١٩٧١/٩/١٧

* * *

أشار الأستاذ هيكل في مذكراته عن السياسة المصرية ، الى أن الرئيس جمال عبد الناصر قد هاجم الولايات المتحدة في ١٩٦٤ بناء على تقرير مضلل قدمه « علي صبري » .

ولا شك أن هذه الحادثة تثير تساؤلات عديدة حول الدور الذي لعبه « علي صبري » ومجموعته في توجيه السياسة المصرية الى مزالق خطيرة ، ومواقف فرضت عليها فرضاً ، بفعل التقارير الخاطئة والمعلومات المضللة .
وكم يتمنى المصريون أن يتسع وقت محكمة الثورة لتحرري هذه القضية بالذات ، فمعروف أن علاقتنا تأزمت مع إيران بسبب تقرير خاطيء عن نية إيران في الاعتراف بإسرائيل ، وكانت الجفوة التي أتاحت لإسرائيل أن تدعم مراكزها في إيران ، وأن تعزلنا عن جارنا الطبيعي والتاريخي ، الى أن تداركت ثورة مايو ١٩٧١ الموقف وعادت العلاقات بيننا وبين إيران .

ومعروف أن علاقتنا مع السعودية تردت وانهارت بناء على معلومات عن مؤامرة تطوع بإبلاغها ضابط من أبوان صلاح نصر ، قبض عليه يوم ٦ يونيو (حزيران) وتبين أن زوجته يهودية هربت يوم الرابع من يونيو أي قبل الضرب بساعات ، وثبت أن له رصيذاً بسويسرا يقال أنه ستة ملايين استرليني ، وأنه خرب جهازاً عسكرياً حساساً كانت آمال كل العرب معلقة عليه !

ومعروف أن الساعات القليلة التي ارتبكت فيها السياسة المصرية في مواجهة الأحداث بسوريا منذ وقوع الانفصال الى عملية الإنزال الفاشل ، كانت كلها ثمرة تقارير مغلوطة وخاطئة ومضللة .

ومعروف أننا تورطنا في حرب اليمن بناء على معلومات وتقدير موقف خاطيء... بل ان السيد علي صبري بالذات عاد من لندن عام ١٩٥٦ بتأكيد استحالة وقوع تحرك بريطاني فكان العدوان . وإن شمس بدران عاد من روسيا يحمل تأكيداً باشتراك الاتحاد السوفياتي اشتراكاً فعلياً إذا ما وقع القتال . فلما وقع قبل أنه أخطأ في الفهم أو الترجمة .

ومعروف أننا أنفقنا ٢٠٠ مليون جنيه مصري على الوادي الجديد بناء على معلومات خاطئة عن وجود نهر آخر مواز ومناقس لنهر النيل يجري تحت الصحراء !

ولا شك أن فتح الملفات كفيلاً بأن يقدم عشرات الأمثلة والناذج . هذا في القضايا المصرية فمماذا عن قضايا الأفراد ، الذين فرضت عليهم الحراسة ، والذين اعتقلوا أو اختفوا أو شردوا أو سحبت منهم الجنسية أو نكل بهم... بناء على تقارير مغلوطة وكاذبة .

أليس من الطبيعي أن يعاد النظر في هذه التقارير ، ويرد الاعتبار لضحاياها . أليس من الطبيعي أن تقام الى جانب محكمة الثورة ، محكمة

الشعب ، يتقدم فيها المواطنون باتهاماتهم ضد الذين بنوا مصر وشعبها سجناً
كثيباً حراسه الطغاة الفاسدون المفسدون :

أليس من الطبيعي أن تجري مراجعة شاملة لكل معلومات الأجهزة
تتبعها محاسبة للذين أخطأوا عن عمد فأضروا بمصالحنا كدولة وبحقوقنا
كأفراد ؟

١٩٧١/٩/٢٤

★ ★ ★

من الخلافات الأساسية التي ثارت بين الرئيس السادات ، وجماعة المتأمرين ،
كان الخلاف حول مشاكل الجماهير ، وتطوير الأوضاع المدنية ، قدر الإمكان ،
تدعيماً للصمود ، وتخفيفاً لأعباء الحياة على المواطنين . ولكن جماعة المتأمرين
كانت ترفض أي محاولة لتحسين أو إصلاح أوضاع الناس ، رافعة شعار :
« كل شيء من أجل المعركة » !

وتحت هذا الشعار لم تكن الجماهير المصرية تحرم فقط من فرصة تحسين
أوضاعها الاقتصادية ، وحل مشاكلها الاجتماعية ، بل كانت - وهو الأهم -
تحرم من حقها في الحرية ، حقها في توفير الضمانات الدستورية والقانونية
والسياسية ، التي تكفل مراقبة ومحاسبة وتصحيح سلوك الجميع ، ضمان أن
يكون كل شيء للمعركة فعلاً .. للمعركة مع العدو بالطبع .

ولكن في هذا الأسبوع ، كشف المدعي العام الاشتراكي ، أن زوجة
السيد سامي شرف ، قد اشترت لمنزلها بضائع بمبلغ ٦٠٦٧١ ليرة لبنانية أي
بما يزيد عن ١٥ ألف جنيه مصري ، دفعت بالعملة الصعبة التي هربت من
مصر في الحقبة الدبلوماسية المرسلت الى بيروت . هذه المشتريات التي لم يحددها

المدعي العام ، هي في الأغلب من لوازم المطبخ ، لأن المشتريات الأهم ، كما جاء في التحقيق ، كانت حرم السيد سامي شرف تتسوقها من أوروبا ، حيث نزلت أكثر من مرة على الرحب والسعة ، وقامت السفارات المصرية هناك بالتسديد الفوري لفواتيرها . ومن كان يستطيع اعتراض إرادة حرم سامي شرف ، وهو المشرف على النشاط الدبلوماسي بالخارج ؟

العملة الصعبة التي كانت تحول من مصر الى لبنان في الحقيبة الدبلوماسية ، هي من حصيلة الـ ٢٥ بالمائة ، التي تقتطع من مرتبات الخادمت المصريات في بيروت ، والنجارين المصريين في طرابلس ، والمدرسين في قطر وعجمان ، وكل المصريين الطيبين الذين كانوا يدفعون عن طيب خاطر ما دام ذلك من « أجل المعركة » ليكتشفوا اليوم أن جانباً من أموالهم كان ينفق من أجل معركة الترف والرفاهية والاستمتاع بمزايا السلطة !.

لقد قال « ستيوارت مل » : « كل سلطة فساد والسلطة المطلقة فساد مطلق » . فالضمانة الأولى اليوم ، ضد عودة الاستخدام السيء للحقيبة الدبلوماسية ، هي وجود ضمانات سياسية ضد السلطة المطلقة ، وجود ضمانات تكفل أن يحتج موظف في سفارة ، على دفع فواتير شخصية ، ثم لا يعصف بهذا الموظف ، ويتهم بأنه يعرقل المعركة !...

١٩٧١/٨/٦

* * *

الثالث الخروب !

صناعة الحديد والصلب في البلدان النامية ، هي صناعة استراتيجية ، أو كما وصفها اقتصادي أميركي ، نصب تذكاري للاستقلال الوطني ! بمعنى

أنها لا تحقق عائداً اقتصادياً ، بل في الغالب تشكل - بمقاييس السوق - خسارة ، لأن صناعة الصلب لكي تحقق عائداً اقتصادياً تتطلب مستوى معيناً للتقدم التكنولوجي العام للبلد ، كما تتطلب سوقاً واسعة ، تمكن من رفع الانتاج الى الحد الذي تتناقص عنده التكلفة وتبدأ الأرباح .

ولكن الدول النامية تبدأ دائماً بإنشاء صناعة الصلب ، لأنها القاعدة الأساسية لكل طموح لدخول مرحلة الصناعة الثقيلة ، ولأن الخسارة المادية ، يعوضها تحرر الدولة من الاعتماد المطلق على الاستيراد وخاصة في الفترات الحرجة كالحروب والأزمات الدولية ، وأهم من ذلك تدريب طبقة من العاملين والفنيين على صناعة الصلب التي تقاس بها درجة تقدم الدولة وقوتها .

وصناعة الحديد والصلب في مصر كانت أحد أهداف الحركة الوطنية ، منذ اكتشاف الحديد في « أسوان » في الثلاثينات . ومصنع الحديد والصلب في حلوان كان أبرز وأهم مشروعات الثورة ، قبل السد العالي ، ولا شك أن أخطاء عديدة قد صاحبت التنفيذ والادارة ولكن ذلك لم يحل دون اعتزاز المصريين بقيام صناعة للصلب في بلادهم أي قاعدة للصناعة الثقيلة .

وفي الفترة التي سيطرت فيها مراكز القوى على السلطة في مصر ، كان تركيزها على تعيين المحاسيب والأصهار والأقرباء بالدم أو بالاتجاه في الادارات ، وكانت إدارة شركة الحديد والصلب ، واحدة من مئات مجالس الادارات التي تحولت الى تكايا لأنصار وأصهار علي صبري وسامي شرف وشعراوي جمعه . فبحثاً عن « المخلصين والاشتراكيين الحقيقيين » ، لم يكن يعين في مجلس الادارة ، إلا من يرد اسمه في كشوف الموثوق بهم ، من أجهزة هذا الثالوث وهؤلاء الأعوان والمحاسيب ، كان آخر ما يعينهم أو يشغل بالهم هو الانتاج ، أو تحسين حالة العاملين ، بل كانت لهم ، طبقة من الأعوان والمحاسيب ، تضمن لهم الانتخابات ، والسيطرة على التشكيلات التي قصد بها تعزيز إرادة العمال لحماية الانتاج ، فانقلبت الى أداة تعطيل وتخريب

وإفساد للعمال والإنتاج نتيجة للأسلوب التخريبي الذي اتبعه ثالوث صبري -
جمعة - شرف .

إن أكبر خطأ نقع فيه ، هو تصور انتهاء الدور التخريبي للثالوث ،
بمجرد القبض عليهم ومحاكمتهم ؛ إن جذورهم أعمق مما نتصور ، وتخريبهم
أوشك أن يصل إلى العظام ولا سبيل إلى بتر جذورهم ، إلا بإطلاق حرية
القول للذين ظلموا ، واضطهدوا ، وشردوا وفصلوا بقرارات جمهورية كانت
سامي شرف يبصمها بالختم الذي سرقه . إن الاتهامات التي جاءت في تقرير
الادعاء ليست إلا قطرة من بحر تعرفه الجماهير ، وعلى استعداد للتقدم به إذا
ما أعطيت الفرصة .

إن « الثالوث » كان يمثل اتجاهًا ، ويعتمد على منتفعين ، وما لم تتم تصفية
الاتجاه ، بتصفية المنتفعين فإن خطر وقوع مؤامرات تخريبية لن ينقطع .
فالذين كانوا في قمة السلطة ، لم يتورعوا عن التفكير في انقلاب مسلح ،
حمية للاستغلال الذي كانوا يمارسونه ... فهل يتورع أذناهم عن تخريب
صناعة أو تعطيل إنتاج؟! ...

إن ثورة أيار (مايو) ١٩٧١ يجب أن تضرب بجذورها إلى جميع
المستويات ، فالثالوث قد خرب على كافة المستويات .

١٩٧١/٩/٣

* * *

٦

غداً تجتمع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الصحافيين العرب . ولا شك أن كلاماً
كثيراً سيقال ، وأن توصيات هامة ستأخذها اللجنة التحضيرية بأمل أن تصدر
في شكل قرارات عن المؤتمر في اجتماعه المقبل .

ولا شك ان من واجبتنا نحن الصحفيين ان نتقدم باقتراحات ومطالب .
ولا نريد ان نطلب نجوم السماء ، مثل السلاح بحرية دخول جميع الصحف ، كل
البلاد العربية ! . هذا مطلب ليس لجيملنا ، لسبب بسيط هو ان الصحف
العربية ، لا تخضع كلها للرقابة ، فمن غير المعقول أن تسمح دولة عربية
بدخول صحف بلد آخر تنشر ما لا يسمح بنشره في صحف البلد الاول .
فلنتواضع اذن ولنتقدم بمطلبين من صميم اختصاصنا :

الاول : ان يصدر المؤتمر قراراً بحق الصحفي العربي بالمعمل في أي بلد
عربي بلا ترخيص ما دام يحمل بطاقة عضوية اتحاد الصحفيين العرب . أي
عضوية إحدى النقابات المكونة لاتحاد الصحفيين العرب .

هذا القرار أجدى واصدق من كل الخطاب التي ستقال في حتمية ومصيرية
وصيرورة الوحدة العربية . لنتحن أنفسنا بهذا القرار ، لنبح لأقلامنا حرية
السفر بدون تأشيرة على صفحات الجرائد العربية ، قبل ان نطالب النظم
بالغاء الحدود والكيانات .

المطلب الثاني : هو انشاء محكمة صحافية للنظر في القضايا التي تنشأ بين
الصحفيين . محكمة تحفظ آداب المهنة من خطر الانهيار الذي يتهددها في هذه
الايام نتيجة الخفة التي تكتب بها بعض الأقلام ، وتتناول بها الاتهامات !

واذا كان من العسير ان يلجأ الصحفيون للقضاء عبر الحدود ، فانه لا
يليق ان « يشرشح » الصحفيون بعضهم امام القضاء العادي . فلتكن لاتحاد
الصحفيين العرب محكمة ، أو مجلس تأديب يتكون من عدد من الصحفيين
وكبار رجال القانون العرب . مهمته حفظ آداب المهنة وحماية الصحفيين من
أن يفترسوا بعضهم .

وبقدر ما ينجح هذا المجلس في فرض احترامه على المهنة والمشتغلين بها ،
بقدر ما يمكننا تصعيد المطالبة بتوسيع اختصاصاته ، الى ان نصل الى قصر

محاسبة الصحافي عليه وحده ... فلا يحاكم صحافي بسبب من مزاولته للمهنة
الا امام هذا المجلس . ولكن نقطة البدء ، هي ان نقبل نحن الاحتكام اليه ،
والمحاكمة امامه .

١٩٧١/١٠/١

* * *

منذ ألفي سنة قبل دخول اليهود القدس عام ١٩٦٧ كانت التحية التقليدية
التي يتبادلها اليهود هي : «السنة القادمة في اورشليم» أي القدس ...
وكان اليهود يعملون فعلاً للعودة الى القدس ، ومن مظاهر جديتهم ، انه
ما من يهودي واحد ، قد لجأ الى استغلال هذه العبارة ليعلن ارتباط قائلها
بالعودة قبل ٣١ كانون الثاني من العام القادم !... ولا انطلقت الصحف تملن
وتسخر وتنتقد او حتى تؤيد هذا التفسير ... لأن اليهود كانوا جادين ...
وفي المولد النبوي الشريف ، وفي جلال المناسبة ، وفي ذكرى من اعطى
العرب القوة والعزة ، وحرر الجزيرة العربية من الاستغلال اليهودي ، وحمى
اليهود في الوقت نفسه من اضطهاد العالم لهم... في هذه المناسبة ، استمد الرئيس
السادات العزم والايان لبشر المحتفلين ، بأن احتفالهم المقبل سيكون احتفالاً
بالمولد والتحرير باذن الله ...

وبدلاً من ان نستمد العزم من هذا الأمل ، ونعمل على تحقيقه حوله البعض
بكل خفة ولا مسؤولية ، إلى تعهد يلزم القيادة السياسية بتحرير سيناء - على
الاقل - قبل منتصف ليلة الحادي عشر من ربيع الأول عام ١٣٩٣ ...
واندفعوا يملقون على ذلك !

لماذا هذه الخفة في تناول اخطر قضايا المصير ؟ لماذا يسود حياتنا عدم
الجدية في لحظة نحن احوج ما نكون فيها لأن نكون جادين !؟

هناك فارق بين النقد الذاتي، وبين افتراس الذات وتخطيطها ونشر اليأس...
فالأمة العربية يجب ان تردد صباح مساء ان النصر ممكن لأنه ضروري...
وقياداتها يجب ان تعمل من اجل التحرير بمقول باردة وحسابات دقيقة لا
بجال للأوهام فيها... ولكن الجماهير يجب ان تشحن دائماً بشحنة من الأمل
والايمان كتلك التي جعلت الصيني يقول «لا بد من انجاز المستحيل لأن الممكن
حققه الآخرون الذين سبقونا».

فلنعمل كما قالت «الحوادث» للحرب كأنها تقع غداً، وللتعمير والبناء كأن
السلم يدوم ابداً... .

ومهمة الاعلام هي توعية الجماهير والهلب حماستها... ورفع قضايانا القومية
الى مرتبة القداسة التي لا تحمل المزاح... فالمزاح في الجديات ثقيل!

١٩٧٢/٥/٥

* * *

أوضح الرئيس السادات في حديثه مع الأستاذ «سليم اللوزي» أن
الأهرام لا تعبر، في كل ما تذرره، عن وجهة نظر رسمية.

وهذه الحقيقة أن الأوان أن تعيها كل القوى العربية الرسمية وغير
الرسمية، فمن الضروري ومن أجل أن تقوم علاقات صحيحة بين مصر والعالم
العربي، من الضروري أن تؤخذ «الأهرام» بحجمها الحقيقي.

فالاستاذ «هيكل» صحفي وصحفي ممتاز، ومعلق سياسي تثير مقالاته
اهتماماً واسعاً لسعة اتصالاته ورشاقة أسلوبه... ولكنه لا يمثل مصر
الرسمية، ولا يمثل وجهة النظر المصرية... وبالتالي لا يجوز أن تحمل مصر
نتائج اجتهاداته، ولا أن يعمد البعض عن قصد، أو عن سوء فهم، الى

الرد على « مصر » الدولة والشعب كلما أساءه اجتهاد من اجتهادات الصحفي هيكل ... واقد مرت فترة كان كل مقال للأستاذ هيكل بأزمة عربية ...

وكان المصريون العاملون في البلدان العربية أو الذين يعينهم قيام تفاهم عربي يضعون أيديهم على قلوبهم صباح كل جمعة يذنبون انفجار أزمة مع دولة عربية بعد ساعات من نشر صراحة الأستاذ هيكل !

ومن المؤكد أن البعض كان يريد الأزمة ولكنه كان يقدمها لشعبه مبررة ومعللة بأن « المتحدث الرسمي » هو الذي بدأ الهجوم ...

فالاتحاد الثلاثي انفرط من خلال مقالة هيكل : « إني أتهم » .
وعبد السلام عارف مات مقهوراً من إشارات الأستاذ « هيكل » الدائمة الى مذبحه قصر النهاية ...

والعلاقات المصرية - الجزائرية يصعب اكتشاف سبب لما يشوبها من حساسية ، إلا غمزات مقالات « الأهرام » ، وانفعالات صحيفة المجاهد في الرد ...

وعشرات الأمثلة التي يمكن ذكرها ... لولا أن في إعادتها تحريك لحساسيات ليس من مصلحة العمل العربي أن تستمر ...

وفي عهد السادات ، عهد الوضوح ، والأحجام الحقيقية ... لم يعد من الإخلاص للعمل العربي أن يحمل «الناس في الخارج» ، مصر الدولة والشعب ، مسؤولية كل ما يكتب في « الأهرام » .

فمن حق « الأهرام » أن تجتهد وأن تخطيء ، ومن حق أية صحيفة عربية أن ترد عليها وتناقشها ... دون أن تتأثر علاقات الدول العربية ...

١٩٧٢/١٠/١٣

★ ★ ★

إيماناً بالحوار التصادمي الذي يفضي دائماً الى صيغة ثالث تجمع شقي الصواب في الرأيين المتعارضين .. نناقش الأستاذ « هيكل » الذي أذهل قراءه الأسبوع الماضي بتوليه الدفاع عن العلاقات العربية - السوفياتية ، بعدما بذل جهده في نقد هذه العلاقة الى حد جعل زعماء الاتحاد السوفياتي يعتبرونه عدواً شخصياً ، كما يقول هو ، ويقول المتصلون به .

ولا بأس أن يغير الكاتب موقفه ، بل لعل ذلك يذكر له بالخير إذا كان منطلقه الاقتناع أو الإيمان بمصلحة وطنية ، ولا يعاب تغيير الكاتب لموقفه الفكري إلا إذا كان ذلك منبثقاً من عوامل شخصية أو رغبة في ظهور ، أو ركوباً لموجة .. أو ادعاء بأنه يستطيع أن يجعلها حرباً إن شاء وسلاً إذا ما أراد .

وكتابات الاستاذ هيكل ، كما تبين أخيراً ، ليست الا اجتهادات صحفيي ومن ثم فمن حق الجميع بل ومن واجبهم ان يناقشوها .. وقد استلقت النظر في مقاله الاسبوع الماضي قوله ان « اهدافنا الاستراتيجية العربية وهي الحرية والاشتراكية والوحدة .. لا تتناقض مع اهداف ومصالح الاتحاد السوفياتي .. »

ولا داعي للنقاش حول الحرية والاشتراكية فليس هناك امكانية اتفاق حول مدلولهما ، والاتحاد السوفياتي له مفهوم في الحرية نرجو الا يكون هو ذات مفهوم « الأهرام » وهو بالتأكيد غير المفهوم المرجو او السائد في العالم العربي .. اما عن الاشتراكية فقد اصبحت كالجمال او الاخلاق مسألة نسبية بحتة ، والصين رأيتها في الاتحاد السوفياتي انه دولة امبريالية وروسيا تعتبر الصين دولة شوفينية توسعية ، ورأي الدول الشيوعية في اشتراكيته انها رأسمالية دولة .. نترك الاشتراكية والحرية حتى نتفق على تعريفها .. ولكن بأي منطق يمكن القول ان الوحدة العربية لا تتعارض مع اهداف ومصالح روسيا .. من الذي اختلف مع عبد الناصر حول الوحدة العربية خلال ازمة قاسم .. من الذي خرج نظرية ان العرب لا يشكلون امة .

من الذي وقف يتبادل «الردع» مع «عبد السلام عارف» في أسوان منكراً وجود أي أساس للوحدة العربية ، قائلًا : « اني اسمعكم تتحدثون عن الأمة العربية وتكررون نحن عرب نحن عرب .. فهل يعني ذلك أن نخرج نحن الروس من هنا » !..

أليس هو خرتشوف الذي فهم أن الوحدة العربية تعني خروج الروس !.. من الذي حطم الوحدة المصرية - السورية .. (مع حفظ حقوق الرجعية) أليس الشيوعيون السوريون والعراقيون.. من الذي صوت على انفصال السودان ، واصطدم إلى حد الذبح رفضاً للوحدة أليس الشيوعيون السودانيون .. من الذي يلعب الآن لعبة المحاور ؟!

ولماذا نطرح الأسئلة ، والاستاذ «هيكلم» نفسه قدم الاجوبة عندما كان في موقع نقد الصداقة السوفياتية - العربية .. اليس هو القائل ان اللجنتين المشكلتين من الحزب الشيوعي السوفياتي ، لجنة الاساتذة النظريين السوفيات ، ولجنة السياسيين السوفيات ابدتا رأيهما في الخلاف الناشب في الحزب الشيوعي السوري .. وقال هيكلم : «وبعض هذه الآراء كان غريباً (ثلاث نقط) بل مذهلاً (نقطة) » .

أما هذه الآراء التي رأى الاستاذ هيكلم انها غريبة ومذهلة ونشرها بحروف سوداء يسبقها سهم صغير اسود فهي بالحرف الواحد : « ليس هناك شيء اسمه أمة عربية ، ربما كانت هناك أمة عربية في سبيل التكوين ولكن لا يجوز القول بأن الأمة العربية متكونة » .

وبعد سهم آخر قال الاستاذ هيكلم نقلاً عن الآراء الغريبة والمذهلة « ان الوحدة العربية ليست الهدف الرئيسي للشيوعيين والهدف الرئيسي هو الاشتراكية والدولة العربية الموحدة ليست هدفاً حالياً وليس لها معنى » .. ألسنت أنت يا استاذ هيكلم الذي علقت : «وهذه ليست اجتهادات صحفية ، وليست تقرير مركز دراسات ، وانما هي آراء الحزب الشيوعي السوفياتي» ،

وعلى المستوى النظري والسياسي وهذا ما يعطيها وزناً كبيراً خصوصاً وهي موجهة إلى حزب شيوعي عربي كما انها واردة في وثيقة سرية - مع انها رسمية - لم يكن في الحسب ان تنشر ومن ثم فان الآراء مكشوفة بغير تحفظات « (الأهرام - بصراحة ١٨ - ٨ - ٧٢) .

أليس هيكل هو القائل أن حالة اللاسلم واللاحرب تفيد الاتحاد السوفياتي لان استمرارها « يترك العالم العربي كله معلقاً في الهواء ، وممزقاً (الخط من عندنا) على الارض وهذا أسهل في التعامل معه من نواح عديدة » (الأهرام - بصراحة أيضاً ٣٠ - ٦ - ٧٢) ..

كيف يمكن ان يتفق هذا الكلام مع القول بأن « الوحدة » العربية لا تتعارض مع مصالح وأهداف روسيا ..؟!
إذا كنت صريحاً .. فكُن ذكوراً ..

١٩٧٢/١٠/٢٠

★ ★ ★

الموقف الذي اتخذته مجلس الشعب المصري بانتقاد بيان الحكومة ، هو البداية الحقيقية للديمقراطية السلمية التي استهدفتها ثورة مايو (أيار) ١٩٧١ لتحقيق الديمقراطية بالمؤسسات ، واستكمال شرعية السلطة بتوازن المؤسسات الدستورية وليس بتوازن مراكز القوى أو الأجهزة . والمجلس الذي انتقد بيان الحكومة وطالبها بإثبات صحة الشعار الذي تعلنه كل الحكومات ألا وهو شعار : « أعدنا لكل أمر عدته » ، هو برلمان يمثل الشعب ، ويمثل الهدف الذي من أجله ظهرت البرلمانات وجرت الانتخابات ، ونعني به الرقابة الشعبية على تصرفات وعود السلطة التنفيذية ، وهو برلمان يمكنه أن يحاسب الحكومة ،

بل وحتى أن يسقط يوماً حكومة ، إذا ما عجزت تلك الحكومة عن تلبية مطالبه .. أي مطالب الشعب .

وقد لانقر كل ما جاء في بيان مجلس الشعب ، وقد لا تقبله الحكومة على علاقته ، ولكن هذه البداية يجب ان تسر الحكومة ، لأنها وإن كانت تضعها تحت مساءلة مجلس الشعب بل وربما مؤاخذته وادانته في بعض المواقف ، فانها تعفيها من مساءلة التاريخ وادانته اذا ما اخطأها التوفيق .. فإدانة التاريخ للحكومات المطلقة أقسى وأعنف دائماً من ادانته للحكومات الديمقراطية التي تتخذ القرار بمشاركة الشعب وتحت رقابته ، فعندما تكون مسؤولية القرار مشتركة ، تكون مسؤولية الخطأ مشتركة ايضاً ..

ولا يقل أهمية عن موقف مجلس الأمة ، في نظرنا ، موقف السلطات العليا التي سمحت لأجهزة الاعلام بنشر تقرير المجلس ليس في الخارج فحسب بل وفي الداخل ، تعبيراً عن تأييدها للتجربة .

ان المجلس النيابي الذي يقول لا .. تكتسب « نعم » أهمية خاصة عندما تصدر منه ...

ولا .. التي قالها مجلس الشعب المصري الاسبوع الماضي ، لا تشرفه ولا تشرف الناخبين الذين منحوه ثقتهم ، بل تشرف الحكومة التي ستستجيب لانتقاداته وتبادر بتصحيح بيانها وتقديم ما طلبه من تفسيرات .. وتشرف ثورة مايو التي صدقت الشعب ما وعدته .. وطوت الى الأبد صفحة « موافقون .. موافقون » !

١٩٧٢/١٢/١٥

من الأخبار التي تناقلتها وكالات الأنباء عن حوادث الطلبة في مصر ، وجود ثلاث تشكيلات متهمة بتدبير تلك الأحداث : تشكيل يساري ماركسي ، وتشكيل يميني ، ينسب للاخوان المسلمين ، وتنظيم ثالث أطلق عليه الأنباء اسم : « التنظيم الناصري » .. وهذه التشكيلات « كلها » كما يستفاد من الأخبار الصحفية ، ظهرت وتعمل خارج اطار الاتحاد الاشتراكي .

ويمكن القول أن هذه الظاهرة عامة في الوطن العربي ، حيث تظهر الآن تشكيلات تحمل اسم الناصرية ، وتحاول أن تتخذ لها مكاناً وسطاً بين التشكيلات اليسارية واليمينية . وهي - في اعتقادنا - ظاهرة صحفية تشكل المدخل الطبيعي لمناخ ديمقراطي سليم يتيح فرصة تقييم هادىء للتجربة الناصرية ، كما يتيح فرصة تجديدها وتصويب أخطائها .

فالمعروف انه بعد ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ ظهر اتجاه يطالب بتصفية التركة ، وإعادة النظر بالتجربة ، لأن هذا التيار لم يجد فيها إلا السلبيات التي انتهت بالاحتلال الإسرائيلي .

وفي مواجهة هذا التطرف ظهر تيار آخر يحاول أن يجعل من الناصرية ديناً جديداً اعتنقته الأمة العربية .. المراجعة فيه ردة عقوبتها القتل ! .. حتى أن هذا التيار كان يريد أن ينص في الدستور على الناصرية كنظام رسمي للدولة ، تماماً كما ينص على الإسلام ديناً رسمياً للدولة ! .. بل لعل بعضهم كان يتمسك بالنص الأول أكثر من الثاني ! وذهب هذا التيار في تطرفه الى حد الزعم أن شرعية الحكم في مصر مستمدة من اعتباره استمراراً .. بينما كان التيار الآخر يرى أن مصدر قوة « ثورة » مايو ، هو في وعددها بالتغيير الشامل .

وبالطبع فإن الحقيقة تقع دائماً في نقطة ما بين النقيضين ، وقد اكتشف الطلبة بحسبهم الصادق ، الصيغة السياسية المنشودة ، ونعني بذلك ظهور تنظيم سياسي محدود الأبعاد ، محدد الانتماء يحمل اسم الناصرية .. ويدافع عن التجربة ويتبناها ويصر عليها .. وذلك في مواجهة تشكيلات أخرى من حقها أن تقم

التجربة وأن تبرز سلبياتها ، وتناقش إيجابياتها .. ثم يكون للشعب حق الاختيار .

فكما أن الخطأ هو في رفض كل ما جرى بدون مناقشة ، كذلك فإن الخطأ الأفدح هو تحويل تجربة سياسية الى عقيدة مقدسة إجبارية غير قابلة للنقاش .

ولكن مرحباً بتيار ناصري ضمن تيارات سياسية عديدة .. ومرحباً باجتهد ناصري ضمن مجتمع فتحت فيه أبواب الاجتهاد فذلك هو السبيل لكي تفتتح مائة زهرة في حديقة الفكر العربي .. وتنتهي مرحلة الجذب الاجباري .
ولعل ذلك ما عناه الرئيس السادات عندما قال صبيحة انتخابه انه سيكون رئيساً للجميع .. للذين قالوا نعم .. والذين قالوا .. لا .

١٩٧٣/١/١٩

★ ★ ★

قبيل مقابلتها للبابا ، عرفت غولدا مائير ان التقاليد تحتم عليها تغطية رأسها بقبعة ، ولأن رئيسة وزراء إسرائيل لن تستخدم هذه القبعة إلا خلال تلك المقابلة ، فقد استخسرت أن تشتري قبعة جديدة من روما ، فأرسلت الى « تل ابيب » تطلب قبعة قديمة تذكرت أنها مركونة بمنزلها ... هذا الخبر لم يثر اهتمام المعلقين العرب ، والصحيفة العربية الوحيدة التي علقت ، فسرت ذلك ، بأنه يؤجج « للبخل » اليهودي !

مع ان غولدا مائير لو اشترت القبعة من ايطاليا ، كانت ستشتريها على حساب الدولة لأنها في مهمة رسمية وستستخدمها في لقاء رسمي ... ولذلك رفضت رئيسة حكومة إسرائيل أن تحمل الميزانية العامة ثمن قبعة .

ومنذ سنوات ، بعد الإحتلال الإسرائيلي ، سافر علي صبري وجماعته الى
موسكو لطلب السلاح ، وعندما عادوا فزع موظف الجمارك في مطار القاهرة ،
من كثرة عدد الحقيائب ، فطلب الفتح ودفع الرسوم الجمركية على ٢ طن
(٢٠٠٠ كيلوغرام) من المشتريات زيادة عن المسموح به (كما جاء في الأهرام
نوفمبر ١٩٦٩) ولا شك أن الـ ٢ طن لم يكونا خبزاً ولا لحماً ، أولاً لأن هذه
المواد نادرة في روسيا ، وثانياً لأن مثل هذه الوفود لا تشتري إلا ما غلا ثمنه
وخف حمله .

طنان من المشتريات عاد بهما الوفد من موسكو .. وغولدا مائير لم تسمح
لنفسها بشراء قبعة من الميزانية العامة تقابل بها البابا .
ويسألون لماذا ننهزم .. ولماذا ينتصرون !؟

١٩٧٣/١/٢٦

* * *

هل كان يجب .. أن تكون
.. بما أن .. ولكن حيث
.. ميونيخ .. الطائرة
.. ١١٤ .. مطار اللد ..
بيرجفجاف .. بانكوك
.. بلجيكا .. الكونغو ..
فانتوم .. إسرائيل جولدا
مائير .. أبو عمار أبو داود
.. أبو اياد .. أبو طلال

أم درمان أم الرشراش أم
القيوين ..
ليس لنا علاقة .. نستنكر
ونؤيد .. نشجب ونحذر
من له علاقة .. البداوي ..
نهر البارد .. نهر الأردن
.. نهر النيل .. جوبا ..
هياسيلاسي .. جده ..
عمان .. فاس فلوريدا ..
طائرة عسكرية .. مطار
مدني ..
إرهاب .. ثورة .. عاصفة ..
آذار .. أيلول .. أيار
حزيران .. أسود .. مذبحه
.. انقلاب .. يمين ..
يسار .. عسكري .. مدنيين ..
عدوان .. آثار .. إزالة ..
سامي .. حل .. قوة .. أخذ
.. قوة .. يسترد .. ما ..
لا .. فين جيش ! .. الثأر ..
النكبة .. النكسة .. هزيمة
عرب .. يوك .

١٩٧٣/٣/٩

* * *

مع التغييرات الجديدة في مصر على مستوى السلطة التنفيذية والاشتراكية .. يتجدد الحديث عن القضايا الكبرى الملحة ، وهي إعداد الشعب للمعركة ، والموازنة بين احتياجات الأمن القومي ، واحتياجات التنمية والبناء الداخلي ، كما يجري الحديث عن تطوير الجهاز البيروقراطي الموروث من أيام الفراعنة ، والكتائب المصري الجالس القرفصاء أشهر التماثيل المصرية .. كذلك تجدد الكلام عن تحالف قوى الشعب ، وتأكيد من خلال الممارسة ، ومن خلال الاتحاد الاشتراكي وعاء الديمقراطية ، وإصلاح القضاء وإلغاء الامتيازات .. وكلها قضايا أساسية وحيوية ، وكلها قضايا مطروحة أمام المسؤولين المصريين منذ سنوات ، وكلها قضايا عاجتها التشكيلات التنفيذية والشعبية ثم تغيرت هذه التشكيلات ، وبقيت المشاكل .

المثل الصيني يقول رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة .. والخطوة التي نقترحها الآن لكي تتمحن الأجهزة الجديدة نفسها من خلال محاولة حلها .. هي مشكلة بسيطة وقد تبدو ثانوية للغاية .. ولكن فيها تتجسد كل عيوب التركيبة الاجتماعية المصرية أو فضائلها - لا فرق - وحلها سيفتح السبيل لاكتشاف النواقص ، والايجابيات ، والحلول الممكنة للمشاكل القومية ، والاجتماعية المزمنة .

هذه المشكلة ، هي فراخ (دجاج) الجمعيات التعاونية . وإذا كان الرئيس السادات قد طالب « بأن يكون كل مواطن متساوياً مع زميله تماماً في التموين » .. فإن ذلك لا يتحقق في فراخ الجمعية .. انها نموذج للرشوة والفساد ، وتحول التعاونيات الى مراكز للاستغلال ، وتهالك الجمهور على الاستهلاك ، وانعدام روح الجماعة ، وامتهان شعار : « الموظف في خدمة الجمهور .. »

فليجرب الاتحاد الاشتراكي أن يخوض معركة فراخ الجمعية ، فإذا نجح في أن يعطي كل مواطن حقه بدون تظاهرات أمام الجمعية ، واستطاع أن يطهر العملية من المرتشين والوسطاء ... عندها يمكن أن ننتقل الى هدف أكبر ، مع طموح كبير في النجاح .

أما طرح الأهداف الكبرى ، ونسيان حقائق الحياة البسيطة فهو لا
يخرجنا عن دائرة الشعارات ، ويجعلنا نعيش دائماً أبدأً في دوامة التنظيم
وإعادة التنظيم ، والتقييم وإعادة التقييم ...

فلنبداً بفراخ الجمعية !

أيه رأيكم ؟

١٩٧٣/٤/٦

* * *

كشفت التحقيقات الأخيرة في سوريا أن الاخوان المسلمين كانوا خلف
المظاهرات والاضطرابات والاصطدامات في حمص وحماه واللاذقية .

كما أعلن العقيد « معمر القذافي » أن الفرصة التي فتحتها الثورة للاخوان
المسلمين للكف عن نشاطهم ، لم تفد ، ولم تحقق وقف هذا النشاط .

ومن قبل أعلنت التحقيقات في مصر أن أحداث الطلبة الأخيرة سجلت
حضوراً اخوانياً بصرف النظر عن التفسيرات التي أطلقت حول طبيعة هذا
الحضور وأهدافه .

وفي الأردن وجد الاخوان المسلمون في شكل شبه علني ، وفي السودان
محظور نشاطهم ، ولكنهم موجودون خلف كل حدث .

وفي الكويت ولبنان قيل أن اجتماعاتهم تمعد وتنظم كل هذا النشاط .

نفس الشيء كان ولا يزال يقال عن الحزب القومي السوري .. ويقال عن
الحزب الشيوعي والبعث خارج بغداد ودمشق .

والنتيجة هي أنه رغم التصفية الدموية التي تعرضت لها كل هذه التنظيمات .
فلا زالت تشكيلاتهم موجودة وقادرة على اجتذاب عناصر جديدة .

وتجربة الأمة العربية تؤكد أن الحل البوليسي لا يمكن أن يزيل فكرة ..
وأن أوضاع الأمة العربية لا تتحمل أن تنقسم على نفسها الى فريقين فريق في
السلطة يصفى (بالكسر) وفريق في المعاوضة يصفى .. (بالفتح) وأن معظم
الدول العربية الآن يحكمها مزيج من القوى المنتمية الى اليسار على اختلاف
درجاته من الناصريين الى البعثيين .. الى الماركسيين المعتدلين أو الماركسيين
اللينينيين .. فما هو حظ القوى الراضة لليسار أو الفكر الماركسي .. هل
كتب عليها أن تستمر في موقع المتأمر المطارد ؟ .. أم يجب أن تصل القوى
العربية الى صيغة تضمن التقاء وتكامل كل هذه القوى في اطار الشرعية
وخلال عملية تبادل للايجابيات واسقاط للسلبيات .. وتطوير مستوى التعاون ،
للوصول الى فكر متكامل يقوم عليه عمل سياسي موحد .. ولا نقول
واحد .. ؟

الاجابة على هذا السؤال لا تتوقف على السلطات وحدها .. فالعنف
السياسي جريمة يشترك في صنعها الحكم والمعارضة معا .

١٩٧٣/٥/١١

* * *

الاشارة العابرة التي وردت في البيان المشترك السوفياتي - الاميركي ، عن
الشرق الأوسط (احصتها «الاهرام» بـ ٨٩ كلمة من ٣٢٠٠) فسرت في العالم
كله على أنها اتفاق بين العملاقين ، وفسرت في بلادنا فقط على أنها تعكس
الخلاف بين واشنطن وموسكو .. أي أن الاتحاد السوفياتي لم يقبل وجهة النظر
الاميركية والعكس صحيح ..

ولكن المراقبين لاحظوا أمرين : عدم الاشارة لقرار مجلس الأمن ، ولا حتى في تصريحات الوفد السوفياتي .. ومعنى ذلك انتصار وجهة النظر الاميركية ، الاسرائيلية الأصل ، وهي التفاوض بلا شروط مسبقة ، ولا حتى في اطار قرار مجلس الأمن وحدوده الغامضة . والأمر الثاني هو الأرقام التي قدمها بريجنيف لمجلس الشيوخ الاميركي فأفحهم الأعضاء وأرضاهم - رغم تحيزهم الفاضح للصهيونية - فقد كشف لهم بريجنيف أن الاتحاد السوفياتي يسمح بهجرة ما يزيد عن ١٢ ألف يهودي كل شهر .. أي بمعدل ٤٠٠ يهودي في اليوم الواحد ، وهو رقم يعلم أعضاء الكونغرس ، انه يرهق طاقة الطيران المدني السوفياتي . ولأن هؤلاء المهاجرين معظمهم من العلماء والفنيين ، فان التنفيذ السوفياتي ، إذا ما تأخر قليلاً ، فبسبب حاجة بعض الأجهزة الماسة الى عدد من هؤلاء الخبراء اليهود .

وهذه الهجرة إذا ما استمرت بمعدل ٤٠٠ في كل يوم ، فستؤدي الى تفوق خطير لصالح اسرائيل في المنطقة ، يفوق ما حققته في كل حروبها .. ولا شك ان اسرائيل عندما يصبح تعدادها خمسة ملايين لن تقبل حدودها الحالية ، بل لن تقبل أقل من تنفيذ شمارها «من النيل الى الفرات» وحسناً يفعل السوريون ، أصدقاء الروس ، اذا ما وضعوا في اعتبارهم هذه الحقيقة عند تغيير مجرى نهر الفرات ، فالأفضل تقريبه قدر الامكان من الحدود الاسرائيلية الحالية !

فاستمرار الوضع على ما هو عليه الآن ، مع استمرار الهجرة اليهودية - السوفياتية ، يعني استمرار احتلال الأراضي العربية واستمرار تدفق القوة البشرية المتقدمة على اسرائيل .. وهذا كله في صالح الاميركيين ... فماذا أخذ الروس ؟

● أخذوا رضاه الكونغرس على اعتبار روسيا الدولة الأكثر رعاية، ومن بعده يأتي القمح الاميركي ويستثمر الغاز الروسي .

• أخذوا استمرار مركزهم في السوق العربية ، واستمرار خصتهم في صفقات السلاح والتجارة والتصنيع .

صحيح أن أزمة الشرق الأوسط ، لم تعد إحدى القضايا الأولى التي تشغل بال البيت الأبيض والكرملين ، ولكن الشرق الأوسط نفسه لم يفقد أهميته ، ونيكسون وبريكنيف يعتقدان أن أهميته تنحصر في نقطه وماله ، وقد توصلا الى قناعة بأن استمرار الوضع الحالي هو خير وسيلة لضمان تدفق نفط العرب وأموالهم الى واشنطن وموسكو .

الزعيان لم يختلفا على مشكلة الشرق الأوسط ، بل اتفقا على أن استمرار خلافهما حول حلها هو افضل وسيلة لاستمرار استثمارها .

فهل يستطيع العرب أن يثبتوا للرئيسين خطأ حساباتهما .. وصحة المثل العربي القائل : بأن دوام الحال من المحال !

١٩٧٣/٧/٦

★ ★ ★

عاشت القاهرة أكثر من اسبوعين في مناقشات صريحة ومفتوحة حول الوحدة الاندماجية المقترحة بين مصر وليبيا، تلك الوحدة التي اتفقت السلطة في البلدين على أنها قدر ومصير ، والتي عبرت كل المستويات السياسية والمهنية والجمهورية في مصر وليبيا عن اصرارها عليها مع تحفظات أوردتها البعض من فرط الحرص على الوحدة ، وليس نفوراً منها .

وخلال أطول مناقشة في التاريخ ، استغرقت عشر ساعات متواصلة ، دارت بين العقيد معمر القذافي والاستاذ محمد حسنين هيكل في مكتبه (أي

هيكلم) في « الأهرام » الذي توجه إليه العقيد « في أول يوم لوصوله للقاهرة ، من العاشرة صباحاً وحتى الثامنة مساءً » (راجع أهرام الجمعة ١٩٧٣/٧/٦) سأل الاستاذ «هيكلم» الزعيم الليبي : « هل كان عرضك بالوحدة الاندماجية في هذه اللحظة التاريخية قصداً مقصوداً ومحسوباً ؟ » ...

وكان جواب الرئيس القذافي : « لا أعرف ؟ ولكن الذي أعرفه ان انتصار مصر ضرورة حتمية للحاضر العربي وللمستقبل العربي ، وإلا ضاع منا كل شيء... ان كفاح مصر رفع قيمة الأمة العربية كلها ، ولا أتصور أن تقف الأمة العربية ساكنة ومصر تواجه أزمته .

« وليس ذلك تطوعاً أو تبرعاً وإنما هو اقتناع بأنه بدون مصر ودورها فلن توجد قط أمة عربية قوية ، ومن ثم نفقد جميعاً - كثورين عرب - حتى مبرر وجودنا !

وليس في التاريخ العربي الحديث زعيم تكلم بكل هذا الحب عن مصر ودورها .

وفي نهاية المقال قال الاستاذ هيكلم انه يؤمن بالوحدة الاندماجية الفورية ، لأن هناك تكاملاً في المصلحة بين مصر وليبيا .. وقال : « ان مصر قد بنت امكانية هائلة للانتاج مثلاً ، ولكن هذه الامكانية لا تعمل إلا بجزء من طاقتها ، وليس بكل طاقتها ، والسبب أن مصر توسعت في بناء القاعدة الصناعية ، بما لم يترك لديها فائضاً سائلاً يسمح بتشغيل هذه القاعدة الى أقصى طاقة ممكنة ... وليبيا لديها فائض سائل يستطيع بجرعة قوية منه أن يدفع بالامكانية المصرية الهائلة الى كامل طاقتها ولخير الشعبين » .

ولا شك أن مؤسسة « الأهرام » ذاتها هي خير نموذج لهذا الوضع ، فهي أضخم مؤسسة صحافية في العالم العربي ، بنيانها وحده تكلف ٤ ملايين جنيه (حوالي ٢٨ مليون ليرة لبنانية) كما أنها تضم أكبر مجموعة من الكفاءات ،

وأقدم تاريخ في الصحافة ، فضلاً عن وجود الاستاذ هيكل الذي يمد بحق ،
خير من عرف الناصرية ، وخير من يستطيع التعبير عن أفكارها .. ولكن
مشكلة «الأهرام» وبالتالي مشكلة الصحافة المصرية ، في اعتقاد الكثيرين ، هي
افتقارها الى جرعة قوية من : « هذا السائل الذي يدفع امكانياتها الهائلة الى
خير الشعبين » .. ويجررها من الحاجة الى لون من الاعلانات « البترولية »
انتقده العقيد القذافي .

هذا الحديث نوره بمناسبة الحديث الذي يتردد في لبنان عن اعتماد
الحكومة اللبنانية لمبلغ عشرة ملايين ليرة لبناء دار نشر في بيروت تصدر
صحيفة يومية وأخرى اسبوعية للتعبير عن أهداف ومبادئ الثورة اللبنانية
التي هي - كما يقول العقيد عن حق - رافداً يصب في نهر الناصرية .

وقد يبدو ذلك متناقضاً ، أعني هذا الايمان بمصر وبدور مصر ثم اختيار
بيروت نافذة للاطلاع على العالم العربي ، ومنبراً لتوجيه الفكر الثوري
الناصري .. وليس القاهرة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : « لماذا أصبحت بيروت ، وليس القاهرة ،
هي الأقدر على أن تطل على العالم العربي ، والأقدر على إسماع الرأي العام
العربي ، حتى الصوت الناصري ؟ » .

لماذا اختارت الثورة اللبنانية هذه الأسماء التي تتردد ، ولم تختار الاستاذ هيكل
للتعبير عن رأيها وتقديم وجهة نظرها للعرب ؟! ..

لا شك أن السبب ليس في مصر الشعب ولا مصر الموقع .. ولا في محمد
حسنين هيكل الصحفي ، ولا الأهرام المؤسسة .. ولكن شيئاً ما جرى
خلال العشرين عاماً الماضية ، جعل حتى الذين يؤمنون بدور مصر القيادي ،
وبفكر عبد الناصر ، يفضلون أن يتحدثوا عن هذا الدور ، في بيروت ، وأن
ينشروا هذا الفكر بأقلام صحفيين لبنانيين .

ليت المناقشات الحرة المفتوحة التي جرت في القاهرة .. بحثت عن هذا الشيء ...

١٩٧٣/٧/١٣

* * *

ثورة ٢٣ يوليو (تموز) أتمت عامها الحادي والعشرين .. أي بلغت سن الرشد ، ولم تعد بحاجة الى وصاية ولا رعاية .. واحد وعشرون عاماً قضتها في السلطة وليس في الجبال أو الشوارع تقاتل .. أي أن الفرصة كانت متاحة لها على مدى جيل كامل لكي تقدم كل ما عندها ، ولكي تعيد صياغة الأجهزة والناس على نحو ما تريد .. واحد وعشرون عاماً مارست فيها السلطة بلا منازع وأخضعت كافة المؤسسات لفلسفتها في الحكم من: الصناعة الى الفكر .. وهي مدة ليست قصيرة ، ففي خلال ٢١ عاماً بعد انتهاء الحرب الأهلية .. أصبحت روسيا قادرة على مواجهة حرب عالمية ، وخرجت منها منتصرة بل وأصبحت الدولة الثانية في العالم .. وفيها أصبحت الصين دولة عظمى ودخلت النادي الذري ، ومنها خاضت فيتنام الشمالية حربين ضد فرنسا واميركا وصمدت للدولتين وأجبرتهما على الانسحاب من فيتنام .. وفيها تحولت اليابان وألمانيا من دولتين مهزومتين دمرتهما الحرب ، وأخضعتهما للاحتلال الأجنبي .. الى يابان الين وألمانيا المارك أو المعجزة الصناعية والاقتصادية الحالية .. وفيها تحولت دول الخليج من أكل الجراد الى التأثير في سعر الدولار .. وفيها .. وفيها ...

لقد أصبح لثورة يوليو منتمون بالمصلحة ومنتمون بالفكر ومنتمون بالتربية والافتناع .. بل وظهر في السلطة قادة كانوا في مرحلة الطفولة ، عندما قامت الثورة ، فلم يسمعوا إلا عنها ، ولم يؤمنوا إلا بها . كل تفكيرهم السياسي مستمد منها .

وكل هؤلاء يعتقدون أن ثورة ٢٣ يوليو ، قد تأصلت وتجدرت في نفوس الجماهير ، وأصبحت أقوى من أن تقتلع أو يتخلى عنها المؤمنون بها .

في الوقت نفسه ، هناك من يعتقد ان من حق ثورة ٢٣ يوليو ، كما هو من حق مخالفيها ، أن تمتحن مدى شعبيتها ومدى نجاح التطبيق ، بإنهاء العلاقة الخاصة بين الثورة والسلطة .. أي أن تكف عن أن تكون بمثابة الدين الرسمي للدولة ، يحظر نقدها ، بل ويعتبر كل نقد وكأنه موجه للسلطة أو الدولة وحتى الوطن .

أليس من الغريب أن الدستور يكفل حرية العقيدة ، بمعنى حق تغيير الدين .. بينما يحاول البعض تحريم مناقشة تطبيقات ثورة ٢٣ يوليو؟! ..

ان حماية فكر الثورة بنص القانون ، يعني - في اعتقاد البعض - انها ما زالت عاجزة عن المنافسة في ظل سوق حرة .. ما زالت بحاجة الى حواجز قانونية ، تحتمي خلفها من منافسة الفكر المعارض .

بعد ٢١ عاماً لا يجوز استمرار الوصاية ، وإلا كان ذلك تشكيكاً في القدرات وسلامة التفكير .. بل والأهلية .

من هنا يدعو البعض الى فك الارتباط بين الثورة والسلطة .. أي السماح بتشكيل حزب ثورة ٢٣ يوليو .. الى جانب أحزاب أخرى معارضة ، أو متطورة لمبادئ وتجربة ٢٣ يوليو .. وقد أعلن الرئيس السادات تفسيراً للميثاق في سبيله للصدور ، بعدما ساد تفسير ماركسي خلال السنوات الأخيرة .. فلتتعدد التفاسير ، ولتعبّر عن نفسها في شكل تنظيمات .. فلا ديمقراطية بغير أحزاب ، ونعيم الرئيس السادات ابن الشعب المصري وابن كفاحه الوطني ، أن يتبنى الفكرة التي كانت تزعم ان الشعب المصري ما أن تتاح له حرية التنظيم ، حتى ينقسم الى أحزاب عميلة للشرق وأخرى عميلة للغرب! ..

بالعكس فإن الروح الوطنية الأصيلة للشعب المصري هي التي تفرض نفسها كلما أتاحت لشعبنا فرصة التعبير عن نفسه .

والمعروف أن الرئيس عبد الناصر كان يفكر في إنشاء حزبين كوسيلة للمعارضة في اطار النظام .. ولكن الأحداث المتعاقبة ، لم تسمح له بتحقيق تلك التجربة التي تخطتها الظروف الآن .

ليقم حزب ٢٣ يوليو .. وغير انتخابات حرة ، يأخذ حجمه الحقيقي والشرعي بإرادة الشعب واختيار الجماهير .

وما من حركة سياسية ترفض الاحتكام للجماهير بعد حرية مطلقة في التطبيق ٢١ عاماً ...

١٩٧٣/٧/٢٧

* * *

لاحظ المعلقون اختلاف تعليقات هيكل واحسان عبد القدوس حول أسلوب الوحدة مع ليبيا . والفرق بين احسان وهيكل هو أن الأول ولد صحفياً ورفض كل إغراء بأن يتخطى دوره كصحفي ، والثاني وضع الصحافة في خدمة السلطة ، واستعان بالسلطة والاتصالات والنفوذ والارهاب في العمل الصحفي .

احسان كان على صلة بالضباط الأحرار قبل الثورة بفترة كافية عمل فيها عدد من قياداتهم في مؤسسة روز اليوسف ، واثمنه هؤلاء على نشر سلسلة مقالات الأسلحة الفاسدة التي كانت أهم عمل اعلامي مهد للثورة وأسقط هيبة النظام ... وتعرضت حياة احسان لعدوان مباشر بسبب هذه المقالات . فلما جاءت الثورة التزم احسان بموقفه ، كصحفي ، مهمته أن ينقل اليها - عبر مجلته وليس عبر التقارير - آراء الشعب ومطالبه ، وينتقد أخطاء السلطة .. وتعرض احسان لأكثر من أزمة مع مراكز القوى التي حامت حول السلطة ،

وسيطرت على السلطة ، وسخرت السلطة في كثير من الأحيان لمصالحها ...
ودخل السجن وفصل ، وتعرض مرة أخرى لمحاولة اغتيال ، ولكنه ظل
متشبثاً بدور الصحفي ورسالة الصحافة ، رافضاً أي اقتراب من السلطة .
وكان الرئيس عبد الناصر يكن له احتراماً خاصاً ، ويطبق عليه معاملة
خاصة .

أما هيكل فقد ربط مصيره بدار أخبار اليوم . وكانت على صلة وثيقة
بالقصر الملكي . وبينما كان احسان يكتب عن السلاح الفاسد ، كان هيكل
أول صحفي يسمح له بدخول القصر وحضور حفلات السراي ، ليكتب عنها
سلسلة مقالاته : « تعال معي » يشيد فيها بمآثر الفاروق ...

وبينما كان الضباط الأحرار يعملون في روز اليوسف ، كان هيكل وثيق
الصلة بآخر حكومات السراي ، الى حد ترشيح محمد نجيب وزيراً للحربية في
حكومة نجيب الهلالي (انظر صحافة) ... ثم جاءت الثورة واستطاع هيكل
بأساليبه ، وبدعم دار أخبار اليوم ، أن يقترب من السلطة ، ويوظف السلطة
لحسابه ... وفرض أسلوبه وسيطرته على الصحافة المصرية ، فكان ما كان ..
وأصاب الصحافة ما أصابها .

ومنذ عهد السادات تم فك الارتباط بين الصحافة والسلطة ، وقد حاول
« هيكل » أن يستمر في توظيف علاقاته السابقة ، ولكن التغيرات في الواقع
المصري ، كانت أسرع ، وأعمق .. ومن هنا لجأ هيكل الى اعلان ارتباطه
بالعقيد القذافي ، محاولاً في كل مناسبة أن يوهم بأن وجوده واستمراره هو
هو شرط استمرار العلاقات الطيبة بين ليبيا ومصر ، بل وأوعز بنشر ذلك
صراحة في بيروت .. والكل يعرف أنه ما من قضية واحدة تربط بين القذافي
وهيكل .. ابتداء من الشريعة الاسلامية وانتهاء بالموقف من الدول الكبرى
والمواجهة ضد اسرائيل ... ولكن هكذا هو هيكل ، لا يستطيع أن يستمر
كصحفي فحسب ، بل لا بد أن يكون طرفاً في لعبة السلطة ... وهو إذا

أعوزته الحيلة في الارتباط بالسلطة المصرية ، نسج خيوط الوهم حول صلته
بسلطة غير مصرية ، ولا يتردد في أن يعرض علاقة مصر ، ومصالحها ، بل
مستقبل الأمة العربية ، ومستقبل شعارات عزيزة على الأمة العربية... كالوحدة ،
لا يتردد في تعريضها للخطر والتدهور ، ما دام ذلك يخدم مصلحته الشخصية ...

بكل تجرد ، وبكل عاطفة خالصة ، أتوسل للاستاذ هيكمل ، باسم مصر
التي أخذ منها ، ولا أقول أعطته ، أكثر من أي مصري آخر ، منذ عبود
باشا ... أتوسل إليه أن يرفع يده عن العلاقات المصرية - الليبية ... لقد
دمر هيكمل علاقتنا بمعظم الدول العربية من خلال هجومه على تلك الدول ،
وهو الآن يوشك أن يخنق علاقتنا مع ليبيا بالاصرار على عناقها !

من أجل مصر التي تمر بمحنة ، كان لك دورك غير المنكور في صنعها .

من أجل ليبيا الشقيقة والصديقة والعون والمرجى ...

من أجل ثورة الشعب الليبي المؤمن ، العربية الصادقة ... التي كشفت
محاكم ثورتها عن المبالغ التي كانت تودع باسم الاهرام من نظام الشليحي الذي
سقط ، في بنوك بيروت وسويسرا ...

من أجل كل الآمال في معمر القذافي العربي المسلم كف عن مدحهم ...
كف عن الدعاية لهم ... فانك ان فعلت سنحبهم أكثر ...

١٩٧٣/٨/١٧

الشكر واجب للحزب الشيوعي اللبناني ، فقد كشف النقاب عن سر
قيص عثمان ، المرفوع في المنطقة ، أو حائط المبكى الجديد الذي يسمونه
الناصرية ، ويتباكى تحته كل أعداء النظام المصري ، وكل خصوم سياسة
الانفتاح ، والمراجعة ، وحق الشعب المصري في التجربة والخطأ .. وأهم من
ذلك خصوم سياسة التحرر وفك الارتباط بروسيا ..

بانضمام الحزب الشيوعي اللبناني الى جوق المتباكين على تصفية الناصرية
في مصر ، اكتملت الجوقة ، وتحولت الدراما الى كوميديا .. وأي عربي لا يذهل
عندما يقرأ أسف الحزب الشيوعي اللبناني على « تصفية تراث عبد الناصر في
كافة الميادين ، !!

تبدو العبارة وكأنها مطلب للذين اهتموا عبد الناصر زوراً باغتيال عضو
لجنتهم المركزية ، وتذويب جثته بالأسيد . نسوا ثارات فرج الله الحلو ،
وبكوا اليوم على تراث عبد الناصر ! .. ولم يفقههم أن يبكوا على تراث عبد
الناصر في مصر ، والهجوم على القذافي في ليبيا .. القاسم المشترك الذي يحرك
حقدم للقاهرة وطرابلس الغرب ، هو طرد الخبراء الروس من القاهرة ، وعدم
السماح لهم بالدخول الى طرابلس ..

ليس هذا هو أهم ما يستحق التعليق في بيان الحزب الشيوعي ، فالحقيقة ،
ان خصوم السادات ، أصدقاء السوفيات ، أعداء الصين التي هاجمها البيان ،
يلتفحون ، اليوم ، غطاء الناصرية ، في ضغطهم لاجبار القاهرة ، على العودة
الى الصف .. هذه الحقيقة لم تعد سراً ..

أهم من ذلك ، تلك الفقرة التي تأسف لأن مصر بدأت « تشجيع القطاع

الخاص وتطويره ، وتشجيع تغلغل الرساميل الرجعية العربية ، التي تشكل
العنصر الأساسي في ازدهار لبنان ، هذا الازدهار الذي مكن حزب
البروليتاريا من عقد مؤتمره في فندق «السان جورج» وهو أمر لا تطيقه رابطة
العالم الاسلامي ، ومقرها السعودية بكل نفظها !..

الحزب الشيوعي يتبنى ، بهذا الموقف ، النظرة الضيقة الأفق التي تتصور
ان ازدهار لبنان لا يتحقق إلا بخراب مصر وسوريا وان استمرار الأوضاع
الاقتصادية والسياسية المنغلقة في مصر هو شرط تدفق رأس المال العربي
«الرجعي» الى لبنان ، وما يحققه هذا التدفق من ازدهار ، ولذلك فهي
تطالب باشتراكية صارمة في مصر ، وسوريا ، وانفتاح «على البحري» في لبنان ..
وترفض ان تقاسم المصريين اشتراكيتهم حتى لا يقاسموها أموال الرجعية
العربية ..

هذه نظرة ضيقة فالمال العربي ، والكفاءة العربية ، والامكانيات العربية
كفيلة بخلق ازدهار عام ، واقتصاد متكامل يحقق الرخاء للجميع ، حتى
للحزب الشيوعي اللبناني ، الذي يتمتع بحرية العمل في اقتصاد رأسمالي
امبريالي ، بينما يحرم أشقاؤه من العمل في الدول الاشتراكية الثورية !..

لقد وصل الاقتصاد اللبناني الى درجة من القوة ، لم يعد معها بحاجة الى
هذه النوبات من التشنج .. كلما تردد الحديث عن استثمارات عربية في
مصر ...

ان مصر تجتاز محنة ، لا يجوز معها أن يفكر الأشقاء بمنطق الأناية ،
فيطالبون بالاشتراكية لمصر وحدها ، ويتباكون على كل ريال او درهم يتسلل
اليها .. فإما ان نكون كلنا اشتراكيون .. أو نتقاسم معاً مال الرجعية
العربية ، وقراءة كارل ماركس ..

١٩٧٣/٨/٣١

ليس المطلوب في هذه المرحلة ، الدخول في جدل حول طبيعة الوحدة التي أعلنت بين مصر وليبيا ، فكما قال البيان السياسي للقيادة السياسية الموحدة : « ان قضية الوحدة لم تعد قضية اختيار شكل سياسي أفضل من غيره ، بل صارت قضية حياة وبقاء في عصر تفتى فيه الكيانات الصغيرة .. كما أعلن البيان ، أيضاً ، ان هذه الدولة الجديدة ، التي يفترض قيامها : «تحتاج الى جهود كل المؤمنين بالوحدة في الوطن العربي ، تدعياً لها ، وتأميناً لمسارها ، و ضماناً لنجاحها كخطوة ثورية على طريق الوحدة الشاملة » .

فالمطلوب في هذه المرحلة ، هو اقتراح السبيل التي تحول اعلان ٢٩ آب (اغسطس) الى عمل وحدوي تام ومتطور ، يتفق وتطلعات الأمة العربية ويتفق أيضاً مع امكانيات ونضج الشعب العربي في مصر وليبيا ..

والوحدة التي أعلنت هي وحدة بين الثورة الشعبية في ليبيا ، والمؤسسات الدستورية في مصر ، وقد جسدت هذا المعنى ، من خلال طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية الموحدة ، اذ مثلت فيها كل من مصر وليبيا بعدد متساو من النواب .. رغم الفارق الهائل بين تعداد الشعبين .. إلا ان طريقة الاختيار ، فسرت هذه المناصفة في التمثيل .. فنصف الأعضاء سيمثلون اللجان الشعبية في ليبيا ، والنصف الآخر يمثلون مجلس الشعب المصري ..

والحوار الذي دار قبل اعلان الوحدة ، حول الثورة الشعبية والمؤسسات الدستورية ، لم يصل الى نقطة الحسم التي يتقرر عندها دعوة الشعب في البلدين الى انتخاب ممثليه على أساس الدوائر الانتخابية ، ودون تحديد أو تمييز ..

ولذلك كان الحل هو وحدة الثورة والمؤسسات ، وتمثيل كل منها بخمسين عضواً ..

وقد حصرت مهمة الجمعية التأسيسية في وضع دستور دولة الوحدة ، وترشيح رئيس الجمهورية ..

وفي اعتقادنا ان هذا التحديد لا يلي احتياجات المرحلة ، ولا يعجل بعملية الاندماج بين الثورة الشعبية والمؤسسات الدستورية ، بل يؤجل عملية الوحدة ذاتها ، خاصة وان مهمة الجمعية التأسيسية لم تحدد بأجل معين ..

واذا كانت الوحدات الديمقراطية في تجارب الأمم الأخرى ، قامت وترسخت من خلال مجلس منتخب من الشعب ، حقق الدمج ، وشرع الوحدة .. واذا كنا نتمنى قيام مثل هذه السلطة ووضع قضية الوحدة أمانة بين يديها .. إلا أن الحوار الذي أشرنا اليه ، بين المطالبين بمد الثورة الشعبية شرقاً ، والداعين الى انتشار المؤسسات غرباً .. فرض الوصول الى صيغة ٢٩ آب (اغسطس) .. ولا بأس في ذلك .. فليس المهم هو أن تعطى هذه الجمعية التأسيسية ، سلطات لتشريع دستور يطرح في استفتاء لم يحدد موعده .. بل أن تمارس فعلاً سلطة التشريع الوحدوي فتصبح تشريعاتها قوانين نافذة في الاقليمين ..

لقد سئم الشعب العربي ، عمليات استفتاءه على الوحدة ، ودساتير الوحدة ، وكل ما يتمناه هو ممارسة الوحدة .. ألا يعلن الجميع ، صباح مساء .. انهم يريدون الوحدة ، تلبية لارادة الشعب ، فلماذا استفتاء الشعب عليها مرة كل سنة ؟!

ان الجمعية التأسيسية بتشكيلها الحالي ، تمثل النظامين في مصر وليبيا ، وبالتالي تمثل ارادة الشعبين في البلدين ، ولذلك لا يجوز أن تحدد سلطاتها ، ولا أن تقتصر على مناقشة نصوص الدستور .. بل ان الامتحان الحقيقي لمدى

جدية شعار الوحدة ، سيكون في اعطاء هذه الجمعية سلطات التشريع
الوحدوي .. وفي استجابة السلطات التنفيذية في البلدين لهذه التشريعات ..
بل لعلنا لا نذهب بعيداً اذا قلنا ، ان الامتحان الحقيقي لإيمان الشعب العربي
في ليبيا ومصر ، هو في قدرة هذه الجمعية التأسيسية على انتزاع سلطة التشريع
الوحدوي لنفسها .

لو اجتمع أعضاء الجمعية التأسيسية ، وأعلنوا في الجلسة الأولى : « لقد
جئنا الى هنا بإرادة الأمة العربية في الوحدة ، ولن نخرج من هنا إلا على
أسنة الحراب .. أو بانجاز الوحدة وممارستها » .. وإذا ما أحاطت جماهير
الشعب في البلدين بالجمعية التأسيسية رافعة شعار : « كل السلطة للجمعية
التأسيسية » .. عندها لن نحتاج لاستفتاء جديد .. بل ستكون « هند »
الوحدوية قد أنجزتنا ما تعد .. واستبدت مرة .. ولكن لصالح وإرادة
الأمة العربية هذه المرة !..

١٩٧٣/٩/٧

* * *

في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس السادات يوم السبت الماضي في
الجزائر ، أعلن انه لن يستأذن الولايات المتحدة في فتح قناة السويس ، بمعنى
ان قرار فتح القناة لن يكون ضمن صفقة مع الولايات المتحدة .. وكان الرئيس
السادات كان يرد في هذا التصريح ، على وجهة النظر الأخرى في الديبلوماسية المصرية ،
والتي عبر عنها الاستاذ هيكل في صراحته يوم الجمعة الماضي .. فعن هيكل ،
عن صحفي دولي شهير ، عن كسينغر أنه قال : « أنا لم أستطع أن أفهم موقف
الرئيس السادات . لو انه جاء لي وقال : انني قررت ان أخرج السوفيات من

مصر ، فماذا سوف تعطيني في مقابل ذلك ، لكنك فكرت في مقابل أعطيه له . لكنه لم يفعل .»

وقد يكون هذا الصحفي الدولي الشهير ، الذي يروي هيكل عنه ملاحظة كسينغر ، موجوداً فعلاً ، أو قد يكون مجرد رمز ، كشخص كليلة ودمنه ، أو حيوانات ايسوب .. ولكن هذا النقد لموقف السادات ، ليس جديداً بل انه يتردد منذ اخراج الخبراء السوفيات ... تردده مدرسة في السياسة العربية ، أدخلت الروس العالم العربي نكاية بالامير كيين ، وضمن عملية مساومة طويلة مع الغرب . وتعتقد هذه المدرسة ، ان السادات عقد صفقة خاسرة ، اذ أخرج الروس دون أن يقبض الثمن من الامير كيين .. أخرجهم بقرار منفرد ، ورجوعاً للارادة المصرية وحدها ، بينما كانت « المهارة » تقتضي ان يتوجه الى الامير كيين ، ويساومهم بلهجة كسينغر : « سأخرج لكم الروس ، فكم تعطوني مقابل ذلك » ..

هذه المدرسة ولدت في عصر الحرب الباردة ، ونمت وترعرعت في الدول الصغيرة ، التي عاشت على استثمار مواقفها السياسية ، في بورصة التناقضات الدولية ، فكانت تبيع اعترافها ببعض الدول ، واشترائها في بعض المؤتمرات وتصويتها في الأمم المتحدة ، تارة لواشنطن وتارة لموسكو ، ثم تدهور وضعها ، كما هو الحال مع كل من يعيش على الهبات والقروض ، فأصبحت تبيع القواعد وقبول الخبراء .. وتسهيلات الاساطيل ..

بينما كانت هناك مدرسة أخرى معارضة - حق في أوج ازدهار سياسة اللاعب علي « الحبلين » وتآلق دول عدم الانحياز - كانت هذه المدرسة ترفض توظيف السياسة القومية ، لصالح التناقضات العالمية ، بل على العكس كانت ترى ان المواقف القومية ، يجب ان تتخذ على ضوء المصالح الوطنية ، بصرف النظر عن أية مساومات عالمية .. وان السياسة الوطنية الناجحة ، هي التي توظف

التناقضات العالمية لمصلحتها وليس العكس .. وتوظيف التناقضات العالمية ،
او الاستفادة منها ، سياسة تختلف تماماً عن اسلوب « ماذا تعطيني » ؟.. !

كانت الغلبة للمدرسة الأولى في سنوات الحرب الباردة، عندما كان انقسام
العالم الى معسكرين ، يجعل الدولتين الأعظم ، تستجديان مواقف وتأييد
الدول الصغرى ، ولكن سرعان ما انتهت اللعبة ، وتم الوفاق أو العناق ،
كما يسميه السادات، واكتشف الذين اجتمعوا في الجزائر ان عصر بيع الارتباط
أو التهديد بالتمرد، لكسب معونة أحد المعسكرين نكايه في المعسكر الآخر،
قد انتهى .. وحل عصر الاعتماد على النفس .. وقياس الأحجام بالقدرة
الذاتية .

ولعل السادات كان يدرك هذه الحقيقة ، عندما لم يطرح قراره بإخراج
الخبراء السوفيات على الاميركيين يطالبهم بالثمن ، ولعل تصريحه بأن فتح
القناة سيكون قراراً مصرياً ، لا تستشار فيه اميركا وطبعاً ولا روسيا، يأتي
متبعاً لهذه الاستقلالية التي تمثلت في إخراج الخبراء السوفيات ..

ولعل ذلك كله يعكس انتصار المدرسة الثانية ، مدرسة الاعتماد على
الذات ، والتخلي عن وهم العيش على الصراع العالمي .. فيكفي ما أصابنا من
سياسات وممارسات المدرسة الأولى .. والعاقل من اتعظ بغيره ، فما بالك بمن
لا يتعظ بنفسه !؟

١٩٧٣/٩/١٤

الجدل الدائر في مصر والعالم العربي حول محاكمات الطلبة المصريين يشير
عدة قضايا منها :

● ان هذه هي المرة الأولى التي يحاكم فيها « طلبة » فبالرغم من ان ما لا يقل عن عشرين ألف طالب مصري قد دخلوا السجون والمعتقلات خلال عهد ما قبل السادات ، إلا انهم سجنوا أو اعتقلوا بتهم الانتهاك لتشكيلات سياسية ، وليس كطلبة .. وقد أعلن الرئيس «عبدالناصر» بصراحته الممهودة أمام « المؤتمر القومي » عام ١٩٦٨ انه اعتقل في ليلة واحدة (١٨) ألف مواطن ، وانه اضطر الى استبقاء عدد كبير منهم في المعتقل بلا محاكمة ، لأن «السلطة لا تملك أدلة ضدكم تكفي لمحاكمتهم» ..

لذلك يمكن القول أن اقرار مبدأ المحاكمة ، هو تطبيق لسيادة القانون ، هذه السيادة التي يجب أن يلتزم بها الجميع : الحاكم والمحكومون .

● ويمكن أيضاً أن يقال أن هؤلاء الطلبة الذين يحاكمون أمام القضاء ، لا يحاكمون إلا على أفعال اعتبرت مخالفة للقانون ، وخارجة على صيغة الحوار المطلوب .. وان الديمقراطية ، لا تعني شل حق السلطة في حماية ما تراه ضرورياً للمصلحة العامة ، كما لا تعني شل حق الجماهير في الرفض والاعتراض على ما تراه غير متفق مع مصلحة الوطن .. ويبقى القانون ، في ظل استقلال القضاء ، هو الحكم الأخير بين تعارض اجتهادات السلطة واجتهادات الجماهير .

● ويقال من الجانب الآخر ، ان تحرك الطلبة ، إذا ما تجاوز حدود العمل الطلابي ، فذلك أمر مفهوم في ظروف مصر ، حيث لا يليب الاتحاد الاشتراكي حاجة الجماهير للتعبير السياسي .. وما دام كل تحرك سياسي ،

حق في اطار النظام ، مضطراً للتعبير عن نفسه خارج تشكيلات التنظيم الرسمي ، فلا بد من التسليم بإمكانية وقوع تجاوزات .

● والسلطة المؤهلة لمحاسبة الطلبة على هذه التجاوزات ، هي سلطة المؤسسة التي ينتمون اليها ، أي اتحادات الطلبة ، ومجالس التأديب في الكليات ، وليست المحاكم والنيابة .

● واذا كان الرئيس السادات قد أخذ بهذا الرأي في جامعة الاسكندرية ، فأمر بإلغاء المحاكمة لطلبتها ، والاكتفاء بإحالتهم الى مجالس التأديب بالكليات ، فليس هناك ما يمنع من اتخاذ هذا القرار بالنسبة لسائر الطلبة .

إذا كنا سنبدأ المحاكمات لكل من تجاوز أو حطم أو خرب ... أو أضر بالمصلحة العامة في ظروف الحرب .. لجاء هؤلاء الطلبة في آخر القائمة ، ولاحتجنا الى مئات المحاكم المتفرغة ..

١٩٧٣/٩/٢٨

* * *

فور اعلان قرار وقف اطلاق النار ، انطلق السلفيون يتحدثون عن صلح الحديبية ، وفتح التقديميون ملفات صلح برست ليتوفيسك أو سياسة الخطوة الى الورا التي تعقبها خطوتان للأمام .. أما المتشائمون والرافضون ، فيشيرون الى هدنة ١٩٤٨ والى مبادرة روجرز ١٩٧٠ والاثنتان خرج العرب منها خاسرين ، وانقلب الموقف بعدها لصالح اسرائيل .

وليست هناك ضمانات واحدة ، بأن الولايات المتحدة الاميركية قررت الضغط على اسرائيل الى حد الانسحاب الكامل والفوري من الضفة والجولان

وسيناء والقدس ، وليس هناك مبرر واحد للظن بأن اسرائيل قد تخلت فجأة
وخلال ٣ أسابيع عن كل ما أعلنته عن استحالة التفاوض حول القدس
والجولان وشرم الشيخ ..

لنا اذن أن نفترض سوء النية في التحرك الاميركي ، والقبول الاسرائيلي ،
خاصة وان المواقع العسكرية قد اختلطت على نحو يتيح لمن يريد استئناف
القتال أن ينطلق من مراكز أفضل .. وهذا صحيح بالنسبة للطرفين .. ولنا
ان نفترض ان الدعم الاميركي سيتدفق على اسرائيل خلال وقف اطلاق النار،
إن تم ، ولنا أن نتوقع غدراً اسرائيلياً ، وتأمراً اميركياً .. ولكن في اعتقادنا
ان اسرائيل والولايات المتحدة ، ستراهنان على الموقف العربي ، خلال الهدنة ،
أكثر من الرهان ، على دعم الجيش الاسرائيلي ..

فهدنة ١٩٤٨ كان يمكن أن تكون فرصة متوازية لصالح الطرفين المتحاربين ،
لولا ان اليهود استغلوا كل دقيقة من الاستعداد للجولة الثانية ، بينما انقلب
العرب ضد بعضهم البعض يتبادلون الاتهامات والانقلابات .

وحق مبادرة روجرز ، ولو انها أثرت احداث الاردن ، وانشقاق الصف
العربي وتصفية المقاومة ، كان يمكن ألا تكون خسائر قبولها ، بالحجم الذي تم .
انهيار الموقف العربي ، بتبادل الاتهامات ، وتحرك القوى التي أخذتها
الحرب ، أو تجدد الانقلابات .. وبالتالي انهيارات هنا وهناك .. هو ما قرأنا
عليه اسرائيل ، والدبلوماسية الاميركية .. أما اذا اعتبرنا ان السلم هو
استمرار للحرب ولكن بوسائل دبلوماسية ، وحافظنا على وحدة الصف
العربي ، ووضوح الهدف .. فإن وقف اطلاق النار يمكن أن يكون فرصة
لالتقاط الأنفاس ، وسد الثغرات ، واستقبال المدد ، وتدعيم الخطوط وتنشيط
جبهة الدعم ... فإما التنفيذ الكامل للمطالب العربية .. وإلا فإن الحرب
سجال ..

في قرار واحد طلب الرئيس نيكسون من الكونغرس الأميركي اعتماد
مليارين من الدولارات لإسرائيل ومائتي مليون لكبوديا والقرار اعلنته اذاعة
اسرائيل مبتهجة ، منذرة العرب بأن الولايات المتحدة لا تتخلى عن حلفائها ..
وإذا لم يكن للحرب الرابعة من فضل إلا انها كشفت للعالم كله ، ان اسرائيل
ليست أكثر من كمبوديا العميل « لون نول » ، فإن هذه الحرب تكون قد
حققت انجازاً حاسماً ، أسقط خرافة واحة الديمقراطية والاشتراكية ، ومنارة
الأمم .. فأصفق عميل لا يجرؤ على وصف كمبوديا بهذه الصفات .. اسرائيل
لا تبقى إلا بالدعم الأميركي ، وطوال أسبوعين كنا نقاتل اسرائيل وهزمنها
في جميع الجبهات .. أما اذا استطاع الدعم الأميركي العلني والمباشر أن يطيل
من عمر سايفون ، وبنوم بنه ، وتل أبيب .. فذلك مجرد تسويق لإرادة
التاريخ .. واليهود خير من يعلم ان قلاع الامبراطوريات ، الأمامية بالذات ،
لا بد أن تسقط يوماً تحت حصار الشعوب ...

٥ اكتوبر ١٩٧٣

في اجتماع وزراء الخارجية العرب في الجزائر ، جرت مناقشة حول
الاعلام العربي وأسباب تفوق اسرائيل في العلاقات العامة ، واقترح البعض
شراء صحف وحتى محطات اذاعة بالخارج .. وتكلم محمد النعمان وزير خارجية
اليمن ، فقال ان اسرائيل تاجحة في مخاطبة الرأي العام الغربي ، - لأن لديها
مؤسسات مثل مؤسساته ، نقاباتها تخاطب النقابات العالمية ، وصحافتها تعبر
عن شتى الاتجاهات ، ومن هنا يمكن أن تستمع اليها وتهتم بمحاورتها الصحافة
الغربية ، ولديها أحزاب يمينية ويسارية ، تستطيع أن تخاطب أحزاب اوروبا
من مفاهيم مشتركة ..

وتساءل الوزير اليمني ، ماذا لدينا نحن ؟ هل لدينا أحزاب أو نقابات ؟ هل لدينا صحفي يستطيع ان يزعم انه يمثل قطاعاً من الرأي العام ، او يستطيع تحريك الرأي العام في بلده العربي ، حتى يهتم الاوروبيون بالاستماع اليه ، أو الحوار معه ؟!.. وأخيراً قال القادم من صنعاء .. ماذا ستفعلون بالصحف والاذاعات التي تنوون شراءها .. هل تريدون تحويلها الى نماذج مترجمة من صحافتنا واذاعاتنا ؟!.. وسكت الوزراء العرب وكأن على رؤوسهم الرقيب؟! لقد بدأت محنة الحريات في العالم العربي ، مع بداية الحرب مع اسرائيل.. والآن وقد أصبحت النعمة السائدة في الدبلوماسية ، هي نعمة « الجدول الزمني » ، فهناك حديث عن جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي ، وجدول زمني للاعتراف العربي بالوجود الامرائيلي .. وجدول زمني لإعادة تدفق النفط العربي (يبدو أن هذا هو وحده الذي يتحقق !)

.. الآن مع انتشار اصطلاح الجدول الزمني .. هل لنا أن نقترح جدولاً رابعاً.. هو جدول زمني للحريات.. فيفرج عن حريات الشعب العربي تدريجياً ومع الانسحاب الاسرائيلي ، فاذا تحقق فك الاشتباك بين القوات ، يفك الاشتباك بين الصحافة والسلطة .. وبين الحاكم والدولة وبين النظام والوطن ، فلا يصبح انتقاد الحاكم جريمة أمن دولة ، ولا معارضة النظام خيانة وطنية.. واذا فتحت قناة السويس واتفق على حق العبور البري ، أعطيت الجماهير العربية حق العبور البري من التنظيم الحاكم الى تنظيمات جماهيرية تقوم بارادة الجماهير.. واذا تم الاتفاق على مناطق مجردة من السلاح بين السلطة والمعارضة ، تقام أيضاً مناطق مجردة من السلاح بين السلطة والمعارضة ، فلا السلطة تقمع المعارضة بقوة السلاح ، ولا المعارضة تلجأ للانقلاب العسكري.. أما اذا تم اقرار السلام ، وتجريد الجيوش من سلاحها .. فينزع أيضاً سلاح الحكم ويعود ديمقراطياً ..

هل يمكن أن يتبنى مسؤول عربي هذا البرنامج لعام ١٩٧٤ ؟!..

١٩٧٣/١٢/٣٠

مع اشراقه العام الجديد أقدم لك التهنئة يا أم البطل .. أيتها الفنانة
العظيمة « شريفة فاضل » .. ابنة الشعب المصري المعطاء .. بمرق الليالي ،
وصبر الجبال ، ومرارة العيش ، وقسوة الأيام ، أنجبت بطلاً وأصبح ضابطاً
طياراً فخر كل أم ، وعزة كل عائلة .. وفي سخاء النيل قدمته فداءً للوطن ،
ومن أجل العبور الذي رد كرامة العرب ..

وبقيت شائخة ، تغنين له أغنية « أم البطل » دون أن يعرف الناس
قصتك .. لم تدلي بأحاديث صحفية ، ولا ظهرت على شاشة التلفزيون .. لم
تبيكين وحيدك .. بطلك .. أملك .. عزاء كل ليالي الشقاء ، وسنوات
الحرمان .. بل فخورة فرحة مؤمنة تغنين له كل ليلة ..

ولا اهتمت بالمتحذلقين الذين بشموا من عناقيد مصر ، ثم تنكروا لها في
أحرج لحظاتها .. يشككون في تضحيات البطل ... لا تهتمي فلولا أبطال
مثله ، وأمها مثلك ، لاستقبلنا عاماً من المذلة وافتراس الذات كتلك التي
مرت علينا قبل استشهاد بطلك وبطلنا جميعاً .

كان الله في عون سيد بدير في محنته ، وعجل الله له بالشفاء .. أما أنت
فلك مني ومن كل مصري .. ومن كل عربي .. ألف تحية يا « أم البطل » .

١٩٧٤/١/١

شيء ما يدبر لمصر .. شيء ما يدبر للأمة العربية .. لأن نفس الظواهر ،
ونفس الشعارات عادت تطل من جديد .

في ١٩٤٨ كانت الهزيمة مفاجأة للعرب ، تماماً كما كان النصر في ١٩٧٣ .
ففي المرة الأولى كنا نميش خرافة العملاق العربي الذي سيسحق القزم
الصهيوني ، أو شرادم العصابات ، شذاذ الآفاق ، كما كان يسميهم البلغاء العرب ..
فلما كانت الهزيمة ، وقعت الصدمة ، وكانت من العنف بحيث هزت وجدان
الأمة ، وأطلقت الآمال في تفجير طاقتها رداً على التحدي ، واستجابة له .

ولكن القوى التي كانت تخطط للمصير العربي ، وتريده ممزقاً منهياراً ،
سرعان ما تحركت ، وكانت البداية حملة شرسة على مصر وشعبها وجندها ..
ثم عمت المنطقة سلسلة الانقلابات العسكرية التي دمرت كل امكانيات التقدم ،
وحولت مجتمعاتنا الى اعجاز نخل خاوية ، تهاوى من هزيمة الى هزيمة ..

وفي ١٩٥٨ لاحت بارقة أمل اذ جاءت الوحدة المصرية - السورية مفاجأة
غير محسوبة ، مفاجأة لجميع القوى ، حتى ان صحف الولايات المتحدة بدأت
تناقش مصير اليهود بعد زوال اسرائيل .. كانت الوحدة منعطفاً يمكن أن
يحول مجرى التاريخ العربي . ومرة أخرى تحرك « الشيطان » ليجهض
المرحلة ، وما تحمله من امكانيات .. ومن قبعة الساحر ظهر شيء اسمه عبد
الكريم قاسم ، وشيء لزوم الشيء ، هو ابن خالته فاضل عباس المهداوي ! .
ومس الشيطان اللعين في أذن عبد الكريم قاسم ان مركز الزعامة العربية

شاغر ، يبحث عن يشغله ، وانه الوريث بعدما تحول عبد الناصر الى رجل دولة !

والغريب ان الرجل الذي كان قريباً من نوري السعيد ، لم يتعظ بسلفه ، ولا ينتبه الى أن نفس الخاطر الشرير ، همس به الشيطان الى سيده المخلوع ، مناه بزعامه العالم العربي ، وأطعمه الحقد على القاهرة ، فانتهى به المطاف ، معلقاً من قدميه في الساحة العامة !

قالوا لعبد الكريم قاسم ، أنت وريث القاهرة ، ولا يكلفك الأمر إلا أن تسب الرئيس المصري ، وتكيل له الاتهامات ، وتطلق عليه لسان ابن خالتك ، ينهش كل القيم ، ويتناول على مصر ، بما يسقط الحياء ، ويبيح ما لا يباح ! .. وقالوا له أن كسب الولاء سهل ، اشتر الاقلام المعروضة للبيع ، وضم اليها كل حاقد على مصر ، مرتور منها ، كاره لها ، امنحه فرصة ينفث حقدته تحت ستار الخلاف السيامي . وضموا له كل عناصرهم وركائزهم في المنطقة .. واذا بجوقة شرسة تضم مفضوحين في عمالتهم للغرب ، مع يساريين عرفوا طول همهم بالولاء لغير الغرب ، اذا بهم جميعاً يتوحدون خلف زعامة قاسم ، والكيد لمصر ورئيس مصر وسياسة مصر ..

ونجح قاسم .. شنت قوى الجمهورية العربية المتحدة ، بل واستطاع ان يدبر أكثر من محاولة انقلاب فيها ، وأخيراً نجح نجاحاً مذهلاً عندما انهارت الوحدة ، وتحطمت الكباشنة التي كانت تحيط بامرائيل .

فماذا كانت نهايته ؟

قذفوا به كما تقذف قشرة الليمونة بعد عصرها .. انتهى دوره .. اقتيد مع ابن خالته حافيين ، شبه عاريين وأيديهما مقيدة الى دار الاذاعة التي طالما بثت حملاتها على مصر .. وتبادلا الشتائم والبكاء هناك وظل « الزعيم

الأوحد « يستعطف عبد السلام عارف ألا يقتله .. ولكن عبد السلام بعد أن قرأ الفاتحة ومسح وجهه ثلاث مرات ، أصدر الأمر فأعدما رمياً بالرصاص .. وبقيت مصر ، وبقي رئيس مصر ..

وجاء النصر في أكتوبر تشرين الماضي ، بعدما عاشت الأمة العربية سبع سنوات عجاف ، تتجرع فيها المذلة ، وتمارس ضدها حرب نفسية تهدف الى اقناعها بأنها قد هزمت حضارياً ، وعليها أن تقبل الخضوع « للحضارة » الاسرائيلية ، كما خضعت للسيطرة العثمانية ، والحضارة الاوروبية ..

جاء النصر مفاجأة .. نقطة تحول يمكن أن تشهد انبعاث الأمة العربية .. ولكن الشيطان لا يزال لنا بالمرصاد .. فقد عاود الهمس من جديد ، في غير بغداد هذه المرة ، ولكن نفس الكلمات ونفس النبرة ..

والعاقل من اعطز بغيره ...

ولكن أين هو العاقل ؟

١٩٧٤/٢/٣

* * *

على سيرة حرية الصحافة ، تذكرت النكتة المشهورة التي أطلقت خلال الحرب الباردة ، عندما التقى رجلاً ، اميركي وسوفيائي ، وتناقشا في حرية الفكر في النظامين . قال الاميركي : أستطيع أن أتوجه للبيت الابيض وأطلب مقابلة الرئيس وأقول له في مواجهته رأيي بصراحة في أخطاء ريتشارد نيكسون . وقال السوفيائي : أنا أيضاً أستطيع أن أتوجه للكرملين وأطلب مقابلة بريجنيف ، وأقول في مواجهته رأيي بصراحة في ... ريتشارد نيكسون !

مؤكد ان المواطن السوفياتي يستطيع أيضاً أن يقول رأيه بصراحة في خروشوف وستالين وكل القياصرة ، بل وحتى في الأديان .. ولكن المشكلة هي في القول عن بريجنيف .. لأن بريجنيف هو الذي يحكم فعلاً .

ومهما قيل عن ضرورة تقييم الماضي ، ومناقشة أخطاء ما وقع ، حتى يمكن اصلاح الحاضر ، ومنع تكرار الخطأ في المستقبل .. فإن المشكلة الحقيقية هي في حق نقد ما يقع فعلاً .. هي الاعتراض على الحاضر ، والمساهمة في تغييره وتشكيله .

منذ سنوات طويلة والصحافة العربية تعطى بين الحين والحين حق نقد الذين هم خارج السلطة ، أو الذين أسقطتهم السلطة القائمة .. ومنذ سنوات طويلة وذلك الحق يوصف بأنه حرية صحافة وانفراج .. ولكنه في الحقيقة لا يمثل الحرية الكاملة المنشودة .. لأن الحرية الحقيقية ، هي حق انتقاد الذين يملكون منع هذه الحرية ، الذين يتخذون القرارات التي تمس مصير الناس ، وليس الذين أصبحت قراراتهم ، مواقف تاريخية ، لا بد من مناقشتها وتقييمها .. ولكن اذا اقتصر النقد عليها ، فإن حرية الصحافة لا تكون مكتملة ، انها تغدو لونا من النفاق للسلطة القائمة ، التي تمدح من خلال نقد ما سبقها .. فنعميش دائماً في أغنية شفيق جلال : « كنا في نار وبقينا في جنة » !

فإذا كان هناك اتجاه حقيقي لإطلاق حرية الصحافة ، فإن المحك هو إطلاق حق نقد السلطة القائمة .. أما الذين أصبحوا في ذمة التاريخ ، فذلك شأن المؤرخين ، وقد نضطر اليه اذا حاولت بعض القوى ان تفرض قيوداً على حركة المجتمع باتهام كل اصلاح انه خروج عن سنة السلف ..

وقتها يصبح من الضروري التعرض بالتقييم للماضي .. ولكن القضية الأساسية هي حق نقد الحاضر ، والاشترك في التخطيط للمستقبل ، ويكفي ما بددنا من عمرنا في لعن ما مضى ، والتسبيح بحمد ما هو قائم .

١٩٧٤/٣/٣

جماعة من المصريين قرروا تشكيل تنظيم باسم « ٦ أكتوبر » .. قد يطلقون عليه جمعية أو رابطة أو هيئة أو جماعة أو اتحاد ، وفقاً للشروط التي تحتمها القوانين القائمة .. ومهما تكن التسمية ، فإن الساعين الى إقامة هذا التشكيل يؤكدون بوضوح وصراحة انه سيكون تشكيلاً سياسياً ، أقرب ما يكون للحزب .. له برنامج سياسي يسعى لتحقيقه عن طريق الوصول للسلطة في ظل الرئيس السادات ..

لماذا الحزب .. ولماذا الرئيس السادات ؟

لان حرب اكتوبر أكدت حقيقتين :

الحقيقة الاولى ان هناك رغبة عامة في اعادة تقييم ما تم في مصر منذ عام ١٩٦١ الى ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ .. وبالتالي فتح باب الاجتهادات من أجل بناء مصر قوية مزدهرة .

وقد بدأ فعلاً ، ما يمكن وصفه ، بعملية تقييم ، تشترك فيها قوى عديدة مختلفة المنطلق ، متباينة الهدف .. كما يمكن القول بأن بعض الاجراءات التي اتخذت تهدف نحو تحقيق التغيير فعلاً ..

إلا ان عملية التقييم والتغيير الحالية ، لا تتم بالأسلوب الديموقراطي السليم الذي يتطلع اليه هؤلاء الذين يسعون الى تشكيل التنظيم الجديد .. وكلهم بالمناسبة ، من الذين طالبوا بالتقييم والتغيير قبل ايار ١٩٧١ .

في اعتقادهم أن التقييم تهدده محاولات تشنجية ، ومواقف ذاتية ، يعتبر بعضها ان ما وقع كان خطأ ، لأنه أصاب أشخاصهم .. وان بداية الخطأ كانت

بالقرار الذي اتخذ ضدّهم شخصياً !.. وبعضها يصدر في شكل نقد هو أقرب الى الشتائم وبعضها يتخذ شكلاً استفزازياً لا مبرر له ولا يحقق إلا ترويع الجماهير ، كما لو كان ذلك مقصوداً لإفساد التقييم وشل التغيير .. كأن يطرح شعاراً يدعو الى « بيع » القطاع العام أو يطالب بتكريم العائلة المالكة !

أما عن التغيير ، فإن هذه الجماعة ، تعترض على أسلوب اجرائه بالمراسم ، وتعتقد ان ذلك هو نفس الأسلوب الذي تمت به الاجراءات السابقة محل الانتقاد اليوم .. وان هذا الأسلوب يحرم القرارات الجديدة من احتضان الجماهير لها ، حتى ولو كانت في مصلحة الجماهير ، لأنها لم تشترك في صياغتها ، ولا ناضلت من أجل تحقيقها .. واذا كانت القرارات السابقة ، لم تتأصل جذورها في المجتمع لأنها هبطت على الجماهير ، كاحسان من أعلى .. فإن الانفتاح الاقتصادي أو الحريات ، لن تكتسب قاعدة جماهيرية ، اذا ما استمر انبهارها في شكل قرارات أو سبق صحفي تفاجأ به الجماهير ، المستفيدة منه !

التغيير ضروري ولكن بواسطة الجماهير ، وعبر الاجهزة الشرعية المنتخبة من الشعب .. وبعد حوار مفتوح يقول فيه انصار التغيير ومعارضوه كل ما لديهم ، ثم يختار الشعب ، ويتحمل مسؤولية اختياره ، وينخضع الجميع لإرادته ..

ولأنه لا ديموقراطية بغير تعدد التنظيمات السياسية ، ولأن السلطة هي القضية الأولى في الديموقراطية ، من هنا كان التنظيم الجديد ..

ولماذا السادات ؟

هنا ننتقل للحقيقة الثانية التي أكدتها حرب أكتوبر ..

- ان استمرار الشرعية وضمنان الاستقرار ، شرطان ضروريان لتحقيق التطوير او التغيير بشكل سلمي ديموقراطي ، يجنب مصر مخاطر المغامرات .
- ان قيادة الرئيس السادات لمعركة أكتوبر قد كرسه بطلاً وطنياً

يرثفح فوق كل خلاف حول تفصيلات التغيير ، وجعلته الضمانة الوطنية ، التي تكتسب شرعيتها من القرار التاريخي بالهجوم على اسرائيل ..

ولذلك أصبح من الممكن أن تعود مصر الى النظام البرلماني الديموقراطي الذي يدور الصراع فيه حول منصب رئيس الوزراء ، وحيث تسقط الوزارة بارادة البرلمان ، دون أن يشكل ذلك خطراً على النظام .. على أساس الفصل بين الحكومة والدولة .. وان وجود رئيس للدولة لا خلاف عليه هو السبيل لتحقيق الاستقرار والديموقراطية معا ..

● لكي تتحقق هذه الديموقراطية ، يجب ألا تفرض وجهة نظر واحدة من خلال تنظيم واحد ، ولا أن تفرض وجهة النظر الجديدة على هذا التنظيم .. ويرى هؤلاء الساعون للتنظيم الجديد ، ضرورة أن تخرج من الاتحاد الاشتراكي كل الاتجاهات اليمينية واليسارية ، بحيث تصبح له صفة واضحة خالصة هي التمسك بمنجزات ثورة ٢٣ يوليو ، ويصبح هو المدافع عن الاستمرارية ، أو التغيير ولكن في اطار الخطوط الرئيسية القائمة .. بينما تتشكل الاتجاهات المعارضة في تنظيمات أخرى ، تقوم الى جانب الاتحاد الاشتراكي ، وتكون لها برامج محددة تدور حول التغيير المطلوب .. وتسعى الى كسب الجماهير لهذه البرامج .. ثم عبر انتخابات حرة يتقرر من يحكم : وزارة من الاتحاد الاشتراكي ، ام وزارة من هذه التنظيمات الجديدة ؟ وعبر البرلمان ، وبالحكومة المنتخبة ، يتم تدعيم ما اتخذ من اجراءات خلال السنوات الماضية ، أو يقع التغيير ..

لقد أعلن الرئيس السادات ، فور انتخابه ، انه سيكون رئيساً للذين قالوا نعم .. والذين قالوا لا .. وذلك في الاستفتاء على رئاسته ، ولا شك ان هذه الحقيقة قد تأكدت بعد ٦ أكتوبر ، فقد أصبح رئيساً لكل المصريين .. وهذه فرصة نادرة لتحقيق الديمقراطية مع الإستقرار .

ويؤمن الساعون الى «تشكيل ٦ أكتوبر» ان أكبر خطأ هو تصور القيادة

أن الشعب بحاجة إلى وصاية لكي يبني مجتمع الرفاهية والعدل .. والخطأ
الأكبر - في تصورهم - هو اعفاء الشعب من المساهمة في بناء مجتمع الكرامة
وحرية الفرد .. لأنه لا ديمقراطية للشعب إلا بالشعب ..

بعد أسبوع ستقدم هذه المجموعة بطلب الترخيص لها بالمعمل ..

فإذا رفض طلبها ..

عندئذ ..

ستقدم بطلب آخر ..

١٩٧٤/٣/١٠

* * *

أصوات عربية تملأ الدنيا بجديث الافراجات ، وإطلاق الحريات .. وهذا
الموقف يمكن أن يكون نقطة انطلاق تتحرك من خلالها اتحادات المثقفين
العرب، سواء اتحادات الأدباء أو الصحفيين أو المحامين المطالبة برفع الحواجز
المقامة في وجه الفكر العربي .. وتأكيد حرية الفكر وحرية المفكر العربي .
يجب أن تطالب هذه الهيئات بإلغاء القيود على حركة الصحافة العربية
والكتاب العربي .

يجب أن تطالب بإلغاء مبدأ المنع التعسفي أو الكيفي لصحف معينة في
هذا البلد العربي أو ذلك... ولا يجوز أن تفكر صحفنا بعقلية أنانية، فتفرح
بخلو السوق المعين في هذا البلد العربي أو ذلك من مزاحمة منافسيها ، بل يجب
أن تتمسك كل الصحف بمبدأ الباب المفتوح أمام كل الصحف ، ثم من حق أي
نظام أن يقاضي الصحيفة التي تنشر ما يعتبره دساً عليه ، أو تعريض أمنه

وسلامته للخطر .. أما وضع قوائم سوداء للصحف ، أو لبعض الكتاب بالاسم ، كما فعلت وتفعل بعض الدول ، فهو موقف مقتبس من القرون الوسطى لا يجوز الاستمرار في ممارسته .. وهو موقف جدير بمكتب مقاطعة اسرائيل .. بل ان هذا المكتب ذاته ، لا يفرض حظراً شاملاً على شركة سينائية لأنها أنتجت فيلماً موالياً لإسرائيل .. بل يفرض الحظر على الفيلم وحده . ولكن الحظر يفرض على كاتب عربي ، لأنه اقترف مرة جريمة التعبير بما لا يرضي السلطة الحاكمة .

هذا وضع لا يجوز السكوت عليه من جانب المثقفين العرب .

واجب اتحاد الناشرين أن يتحرك فور مصادرة أي كتاب لمؤلف عربي ، وأن يقترح تشكيل لجنة المراقبة على المطبوعات في كل بلد عربي ، من فرع اتحاد الناشرين أو الأدباء في هذا البلد ، ليتحملوا مسؤوليتهم ، عندما يواجهون زملاءهم في المؤتمرات الدولية .

ان السلطة في العالم العربي تبدي - طوعاً أو كرهاً - ميولاً تحريرية .. فلنبادر باغتنام الفرصة ، ونصدقها ، ثم نطالبها بما يحقق رغبتها في التحرير إن كانت جادة أو على الأقل نكون قد أبرأنا ذمتنا ...

١٩٧٤/٣/١٣

أمس وقعت مشادة في سوق الصيارفة ببيروت .. جاء مواطن مصري إلى السوق وأراد استبدال جنيهاته المصرية بليرات لبنانية ، فعرض عليه الصراف اللبناني أربع ليرات لكل جنيه . دهش المصري واحتج ، وبرز صحيفة «الخبارة» ، عدد يوم الجمعة ، التي نشرت في صدر صفحتها ان الجنيه يباع في أسواق لبنان بخمس ليرات ، وأنه سيصل قريباً الى ٧ ليرات .. وانه كان يباع قبل العبور بثلاث ، وزاد بنسبة ٣٠ بالمائة ، فأصبح بعد فك الاشتباك بخمس ليرات (الحسبة كلها غلط ، فلو زاد ليرتين فعلاً لكانت النسبة أكثر من ستين بالمائة) ..

المهم تشبث المصري بما في الصحيفة ، وقال الصراف البيروتي ، العبارات المعتادة عن «كلام الجرايد» .. وانصرف ابن بلدي يحمل الصحيفة تحت ابطه .. لا باع ولا اشترى !

مشكلة المصري في سوق بيروت ، توشك أن تصبح مشكلة عامة لكل المصريين ، لأن أخبار الجرائد المصرية ، عن الرخاء والازدهار وتدفق الأموال والانفراج فاقت الحد المطلوب لإشاعة الطمأنينة وبث الأمل ، وكل ما تجاوز الحد انقلب إلى الضد ، كما جاء في كتاب القراءة الرشيدة ..

لقد صبر المصريون ، وتحملوا شظف العيش ، واستبداد مراكز النفوذ ، لأنهم كانوا يعرفون فقر بلادهم ، وكثرة عددهم ، وان هذه البلاد تنفق أكثر من طاقتها ، وانها ابتليت بأخطاء في الممارسة ، كما ابتليت بمنفذين ذمتهم أوسع مما يجب ، وإخلاصهم أقل من المطلوب !

ولكن الامانة تصبح مضاعفة ، عندما يأكل الناس اللحم مرتين في الأسبوع

فقط ، وهم يقرأون أخبار تدفق الأموال عليهم ، ويصبح الصبر متمذراً
عندما يحدثونهم عن بساط الريح ، وهم يخبثون في الاتوبيسات ، ولا يجدون
تاكسي في حر الصيف ، وبرد الشتاء .

لقد امتاز عهد السادات بالواقعية والمصارحة ، فقد وعد الشعب بالعبور
.. وعبر .. وعندما دخلت اميركا الحرب ، قال بكل وضوح أنا لا أقدر على
محاربة اميركا .. ولم يعد الناس أبداً بالأعاجيب .

ولذا فأنا أخشى على سياسته هذه ، من تأثير الأسلوب الذي قادنا الى ما
كنا فيه ، والذي أفسد حكمانا في الوطن العربي .

أخشى عليه من « كلام الجرايد » !

أخشى أن تحجب عنه مشاكل الشعب ومعاناته ، وهو الأمل في حلها .
أخشى أن نعود لسياسة « طبخ الحصى » .. ونكرر مأساة « الوادي
الجديد » وبحيرة البترول التي كانت تكتشف تحت أرض مصر ، مرة كل ستة
شهور .. أخشى أن نكرر ذلك في الحديث عن مدن القناة وما سيحيط بها
من جنات ونعيم .

أخشى أن ينفذ صبر المصري وهو يحاول تحويل مائة جنيه لابن يدرس
أو والد يعالج في الخارج ، بينما يقرأ ويسمع عن صفوف المالمين العالميين الذين
يتساقطون اعياء في مطار القاهرة !..

أتمنى أن تودع صحافتنا الى غير رجعة ذلك الأسلوب الذي أفسد النوايا
الطيبة ، وأغرق الانجازات الحقيقية في مبالغات ، أفقدت الناس الثقة حتى
في ما تحقق .. أتمنى أن نصارح الشعب بالحقيقة ، فنقول له أن الجنيه المصري
كان فعلاً قبل العبور بـ ٣٦٠ قرشاً وأصبح الآن بأربع ليرات .. وهذا دليل
ثقة ، ولكن لن يصل الى سبع ليرات ، إلا عبر سنوات من الجهود والعرق
والتضحيات والتقصير .. حتى ترتفع صادرات مصر .. ولن نصدر اذا لم

نتج ، وإن نتج إذا لم نعمل .. ولن نعمل إذا خدرتنا الأحلام ، ولهنا
خلف الأوهام ، وانتظرنا صدقات المحسنين !

أخشى أن ينفجر غضب القراء ، فيقولوا لنا : لقد أعطيتم الحرية لتقولوا
فإذا بنا نكتشف أن صمتكم أفضل .

١٩٧٤/٣/١٧

* * *

مع النهضة المسرحية التي يعيشها لبنان ، وارتفاع مستوى الأعمال الفنية
وتعدد المسارح وتنافسها ، كان من الضروري أن يتطور مستوى النقد الفني ..
والحق يقال ان ذلك قد تحقق فعلاً .. والدليل هو النقد « الحاد » جداً الذي
تعرض له المخرج « بيرج فازليان » فقد تربص له ناقدان ، يؤمنان بشعار « أبي
تمام » في أن السيف أصدق انباء ... الخ. ولأن حمل السيوف يلفت الأنظار ،
وفيه من الشجاعة ما لا يتوفر في النقاد عادة ، فقد اكتفى الناقدان بحمل
موسى مما يستخدمه الحلاقون .. وانتظرا حتى أنهى المخرج تدريباته على
مسرحية « أبو علي الاسمراني » وتوجه الى بيته ، فانهاج الشابان عليه « نقداً
وتجريحاً » بالمعنى الحرفي للكلمة .. ويبدو أن الجرح والنقد من المترادفات في
اللغة العربية !

وبدأت استنتاجات الوسط الفني والثقافي حول اعتراضات الناقدين .

قيل ان المخرج « فازليان » من الذين يؤيدون الاندماج ، ومن التيار المتهم
باليسارية .. ومن هنا فيمكن أن يكون لدى اليمين اعتراضات « فكرية »
عليه !

وقيل انه أظهر شخصية من فئة معينة في مسرحية « لولو » بما لا يتفق
والاحترام الواجب .. إذ أظهر هذه الشخصية في دور قبضاي .

وقيل ان القضية لا دخل لها بأشخاص ، بل ان مسرحية « أبو علي
الاممراني » تمثل ثورة على نظام القبضات .. الأمر الذي دفع بعض هؤلاء
للتعبير عن احتجاجهم !..

وقيل بل لأن المسرحية تقوم ببطولتها ممثلة ذات انتماء معين .
وقيل أطرف من ذلك أن المخرج المنقود والمجروح إنما ينتمي لمدرسة
« برشت » في المسرح .. وبعض المدارس المعارضة لا تقبل ذلك منه ، فكان أن
عبرت عن رأيها بالموسى !

المهم أن الظنون كلها تشير إلى دوافع « ثقافية » خلف الحادث ... وهي
ظاهرة صحية بدون شك .. تشير الى تحطيم مرحلة جرائم السرقة ، وجرائم
العرض .. أو حتى المنازعات الحزبية والسياسية !

وليس أروع ، ولا أدل على التقدم الحضاري من أن يأتي السواح إلى
لبنان ، فيزورون حبس الرمل ، ويقدمهم المسؤولون إلى مسجون بتهمة
القتل ، ويقول الدليل السياحي انه قتل شاعراً بسبب انتائه لمدرسة الشعر
الحديث بينما القاتل من أنصار الشعر الكلاسيكي !

أو سجين ألقى حامض في وجه رسام لأنه من مدرسة بيكاسو، بينما الناقد
المسجون من المدرسة الرومانسية ..

وناقدا ارتكب فعلاً شنيعاً في ملحن لأنه ضد الربيع تون .. الخ .. الخ ..
وكلها أمور تشرف لبنا وترفح الرأس عالياً ، وتجعل سجونهم تشمخ
بأنفها على أية سجون في العالم ..

لكل عصر جرائمه ..

ونحن نعيش العصر الذهبي للثقافة ، وبالتالي يجب أن نتوقع ظهور المجرم
المثقف ، والجريمة الثقافية ..

على أية حال لقد كانت الدولة في العالم العربي سباقاً دائماً .. فقد ظهرت
شرطة الثقافة ، قبل أن يظهر مجرمو الثقافة .. والآن تعادلت الكفتان !

١٩٧٤/٣/٢٠

الفصل الثاني
كلمات قبل الإنفراج!

هل تكون السلطة في دستور الدستور؟

« هذا الدستور منحناه لأنفسنا ولم يكن منحة من أحد... هذه العبارة التي بدأ بها الرئيس السادات حديثه إلى الأمة مساء الخميس الماضي ، كانت تشير - بدون شك - إلى الجدل الذيثار حول الدستور المصري ، دستور ١٩٢٣ الذي ألقته الثورة .

فعمدما دب الخلاف بين السراي والوفد ، ودار النقاش حول طبيعة الدستور المصري ، وانقسم فقهاء القانون الدستوري حول هذه القضية : من قائل انه عقد بين الأمة والملك ، لأنه صدر عن طريق جمعية تأسيسية (لجنة الدستور) ومن قائل انه « منحة » من الملك لأنه صدر بإرادته المنفردة ، وبمبادرة منه ، وان تشكيل لجنة الدستور كان بمرسوم ملكي وليس عن طريق انتخابات ، أو عقب أزمة دستورية . وقتها ظهر فريق من فقهاء القانون الدستوري ، طرحوا رأياً شديداً المرارة والايلام ، لأنه كان الرأي الصادق ! إذ قالوا ان الدستور إن كان منحة من أحد فهو منحة من الانكليز !

فلا السراي كانت راغبة في منح دستور ، ولا الشعب وقتئذ كان ينتظر دستوراً من السراي وإنما جاءت المبادرة من لجنة « ملتر » التي اقترحت في تقريرها ، عقب زيارتها لمصر ، إنشاء جمعية منتخبة بموجب دستور... واستجاب الملك وأصدر قراره بتشكيل « لجنة الثلاثين » أو لجنة « الأشقياء » كما سماها « سعد زغلول » زعيم الأمة وقائد ثورتها - وقتها - ... وواضح من التسمية ان الدستور كان يوضع رغم ارادة الأمة .

ثم كانت لهذا الدستور قصة عجيبة ، إذ خاصمه الذين أصدروه ، وتمسك به الذين عارضوا صدوره وعارضوا تشكيل اللجنة التي أصدرته ...
ولكن هذه قصة قديمة ...

المهم ان الدستور المصري الجديد كان حريصاً في ديباجته وفي الاعلان الدستوري ، على تأكيد المعنى الذي أشار اليه الرئيس في خطابه وهو أن الدستور منحة من الشعب لنفسه .

« اننا نقبل ونعلم ونمنح لأنفسنا هذا الدستور » .

وخطورة هذه النقطة ، انها تؤكد ملكية الشعب للدستور... فهو وحده الذي منحه لنفسه ، وما من قوة أخرى تملك الحق في سحبه أو إلغائه أو تعديله . ولعل ذلك ما أكدته الفقرة الأخيرة من الاعلان الدستوري «مؤكدين عزمنا الأكيد على الدفاع عنه وعلى حمايته ، وعلى تأكيد احترامه» . فالدستور منحة من الشعب ... أمانة في عنق الشعب .

ولكن العبرة في الدساتير كما قال الرئيس أنور السادات: ليست «في الورق والنصوص وإنما العبرة بالروح التي تطبق بها هذه النصوص» .

فالدستور البريطاني يبيح للملك أو الملكة حق بيع الأسطول ، وإعلان الحرب على فرنسا - بالذات - دون مشورة البرلمان أو الحكومة ، باعتبارها من أملاك أجداده! ولكن ملك بريطانيا ادوارد الثامن عندما أراد أن يتزوج عن غير مشورة من رئيس وزرائه ، اضطر للتنازل عن العرش .

والدستور المصري المؤقت (١٩٦٤) لم يكن يعطي أي سلطات لا لسامي شرف ، ولا لمدير مكتبه الرقيب «محمد سعيد» ولكن التحقيقات كشفت ان الرقيب «محمد سعيد» كان هو كل السلطة في مصر ، حتى أن مدير المخابرات كان يتصل به ويتلقى منه أمراً بالاستقالة !

فالعبارة في الدساتير ليست في النصوص ، بل في الروح التي تطبق بها هذه النصوص .

وفي السياسة ، فإن تعبير « الروح » لا يعني الأريحية أو نبل المنفذين والجماهير ... بل يعني حقيقة توازن القوى ... مدى الجدية والمصلحة التي تحكم التزام السلطة بنصوص الدستور ، ومدى اهتمام الجماهير وقدرتها على فرض الاحترام لهذه النصوص .

فنصوص الدستور لا تمنح الشعوب حريات ، بل الشعوب تحقق حرياتهما وتفرضها في شكل نصوص ، في الصياغة ، ثم في التنفيذ . نصوص الدستور هي دائماً انعكاس واقع تاريخي ، أما التطبيق فهو محصلة الصراع بين القوى السياسية التي تحكم وتُحكم بموجب هذه النصوص .

ولا شك ان صدور الدستور بعد ثورة ١٥ مايو (أيار) قد انعكس في صياغة مواده ، وفي المناقشات التي جرت حول هذه المواد ، وفي صيغة الوثيقة الدستورية . ولكن حتى لو كان الدستور قد صدر بنفس النصوص قبل ثورة مايو (أيار) ١٩٧١ أو بعد انتصار قوى القمع لكانت النصوص قد ولدت ميتة ، ولا كان في الإمكان أن تحقق مكسباً واحداً في ما يختص بالحريات ... فالنقطة التاريخية الحاسمة التي تعطي لهذا الدستور أهميته ، هي صدوره بعد ، وكثيرة ، لانتصار الشعب المصري في ثورة مايو (أيار) ١٩٧١ ... لذلك فهو يعكس جوهر هذه الثورة ، ويسجل أبعاد النصر الذي حققته الجماهير بقيادة ممثلها والمعبر عن إرادتها ، الرئيس « محمد أنور السادات » ...

وفي كل ثورة ، توجد دائماً قضية رئيسية تتركز فيها اهتمامات الجماهير ، ويدور حولها الصراع ، وتنعكس بوضوح في الصيغة الدستورية التي تعقب نجاح الثورة أو فشلها ...

هذه القضية الرئيسية في الدستور المصري هي قضية الديمقراطية ... فهي

الصفة المميزة للدستور ، وهي التي استغرقت معظم وقت المناقشات على كافة المستويات التي نوقش فيها الدستور . إذ أشارت « الأهرام » الى أن « الباب الذي استغرق معظم الوقت في المناقشة هو باب الحريات » و « باب سيادة القانون » . أما المادة ٤١ والتي تتعلق بحق السلطة في إلقاء القبض على المواطنين فقد استغرقت مناقشتها ساعتين . والتفسير الذي قدمته « الأهرام » صحيح مائة بالمائة ، فهذا الاهتمام وهذا النقاش ، وهذا الحرص على تقييد حق السلطة في اعتقال المواطنين سببه - كما قالت الأهرام - « ما حدث من انتهاك لحرية المواطنين وكرامتهم من قبل ، والذي جاء حركة ١٥ مايو (أيار) لتصحيح المسار الديمقراطي للثورة ، وتأمين حريات المواطنين ، مما يستلزم هذا الحسم والقطع في صياغة المادة ٤١ » .

فالدستور المصري هو ثمرة التغيير الذي تم في ١٥ مايو (أيار) ١٩٧١ ... وكل محاولة لمناقشته أو فهمه بعيداً عن هذه الحقيقة ، هي محاولة خاطئة ومضللة . ولكن الخطأ الأكبر هو تصور أحداث مايو هذه - كما يحاول البعض - وكأنها صراع تم في قمة السلطة ... وكان من حسن حظ الشعب المصري أن انتصر الجانب المؤمن بالحرية والديمقراطية . إن هذا التفسير يجهل أو يتجاهل طبيعة الصراع الذي دار في مصر خلال السنوات الأخيرة والذي يمكن تحديد بدايته - تجاوزاً - بالانفتاح الذي أعقب نكسة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ... فعندما انهارت مراكز القوى في ميدان القتال ، وحاولت أن تستمر منهزمة عند الحدود ، منتصرة في الداخل بالارهاب ، فلجأت الى التآمر على النظام لتنتهي الى السجن عبر المحاكمات التي كشفت - بصورة رسمية - هول ما كان يجري في أقبية المخابرات والسجن الحربي ، أو ما وصفته الأهرام « بالعدوان على حرية وكرامة المواطنين » ... عند ذلك انفجر الصراع بين قوى الشعب المصري ، المطالبة بالحرية بالديمقراطية ، بسيادة القانون من جانب ، وبين مراكز القوى الجديدة التي كان شعارها : « القانون في إجازة » والتي تلفحت

بشعار « الثورية » ضد « الشرعية » ، وادعت أن الاشتراكية لا تقوم إلا على الارهاب ، ولا يحميها إلا كبت الحريات ، وإهدار كل القيم والقوانين .

هذه المعركة التي طالت أكثر من ثلاث سنوات واتخذت أشكالاً عديدة من صدامات دامية ، كإضرابات الطلبة والعمال ، الى احتجاجات سلمية ولكنها بالغة الأهمية كموقف القضاة المشرف ، الى الصراع داخل الجامعة على انتخابات اتحاد الطلبة ، الى أزمات انتخابات النقابات المهنية ، الى المناقشات الصحافية حول الشرعية أو الثورية . للتاريخ ولأسباب عديدة ، فقد كانت « الأهرام » الى جانب الشرعية وسيادة القانون ، في مواجهة صحف الاتحاد الاشتراكي التي جعلت الثورة في مواجهة الديمقراطية . واهتمت المطالبين بالحريات وبجماية كرامة الفرد ، بأنهم يطالبون بتصفية الثورة ، ومعاداة الاشتراكية !

هذه المعارك أثرت بيان ٣٠ مارس (آذار) ١٩٦٨ الذي عكست « نصوصه » الثقل الشعبي المطالب بالحريات ، ولكن مراكز القوى استطاعت أن تحول النصوص الى كلمات ميتة ، لم تر النور ...

كان لا بد من ثورة كاملة ، تسقط فيها مراكز القوى ، أولئك الذين أفادت تقارير المخابرات (اعترافات أحمد كامل) ان الشعب « يكرههم كراهية التحريم » . كان من المستحيل أن تتحقق الديمقراطية طالما في السلطة عناصر « يكرهها الشعب كراهية التحريم » وتعرف هي ذلك !... وما حدث في ١٥ مايو (أيار) هو ثورة كاملة ، لم تتخذ طابعاً دموياً ، ولا شكل صدام عنيف ، لأن طالع مصر الحسن ، أو كفاح شعبها ، وضع في رأس السلطة ، شخصية « أنور السادات » التي لم تكن فقط تؤمن بحق الجماهير ، وبجتمعية تصفية مراكز القوى ، بل - وهو الأهم - كانت قادرة على إتمام عملية التصفية هذه ، ببراعة نادرة وبلاقطرة دم واحدة .

وكان من الطبيعي أن تنعكس إرادة الجماهير في نصوص الدستور ...

ولذلك نصت وثيقة إعلانه على : « الحرية لإنسانية المصري عن إدراك حقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هي الشعاع الذي هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذي قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى » .

لأن إنسانية الإنسان المصري كانت مهدورة على يد القوى التي سقطت ، فقد جاء دستور المنتصرين يركز على هذه الإنسانية ، ويعتبرها المحرك الأول للتقدم البشري .

وتقول وثيقة إعلان الدستور « ان الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن ، وبقيمة الفرد ، وبعمله ، وبكرامته ، تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته » .

وهكذا سقطت الفلسفة التي سادت في الوطن العربي طوال العشرين عاماً الماضية ، والتي حاولت خلق تناقض مفتعل بين الفرد والوطن ، والتي باسم « مصلحة » الوطن و « أمنه » و « عزته » ، انتهكت حريات ومصالح الفرد ، فكانت النتيجة الهزيمة الشاملة للأوطان لأن الفرد كان قد هزم في عاصمة وطنه ، قبل أن يهزم عند الحدود .

إن سقوط ومحكمة جماعة علي صبري ، جماعة « القانون في إجازة » كان يمكن أن يبقى مجرد انقلاب لو اقتصر على إزاحتهم ، ولكنه أصبح رمز ثورة شاملة ، ثورة الديمقراطية ، عندما نصت وثيقة الدستور : « ان سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب ، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت » .

وبموجب هذا المبدأ تسقط شرعية السلطة إذا ما انتهكت سيادة القانون . ويوضع أساس جديد للولاء بين الشعب والسلطة ، هو احترام الطرفين للقانون ، وإقرار السيادة له وحده .

وجاءت المادة الأولى تنص على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي واشتراكي » .

فهي لم تنص فقط على الديمقراطية، بل قدمت الديمقراطية على الاشتراكية، وهو الوضع الطبيعي، لأن المبرر الأول للاشتراكية هو أنها المكملة للحرية، فالحرية السياسية - في رأي الاشتراكيين - لا تكتمل إلا بالحرية الاجتماعية. وانعدام المساواة الاقتصادية - في رأيهم - يشل ويعطل المساواة السياسية. فكم يبدو غريباً ومتناقضاً أن تُلغى الديمقراطية، تُلغى الحريات السياسية بحجة بناء الاشتراكية، أو مقابل تحقيق الاشتراكية!

جاءت الثورة « الديمقراطية » تعزز الثورة الاجتماعية وتفرض احترام إنسانية المصري، وتصون كرامته وتحمي حرياته وحقوقه. وهذا هو تفسير الاصرار على التوضيح التفصيلي في المواد التي نصت على حماية حرمة المساكن، والاتصالات التليفونية والمكاتبات وضرورة تعريف المواطن بأسباب القبض عليه، وحقه في الطعن في هذه الأسباب، والتظلم من هذه الاجراءات.

وربما يدهش المؤرخون بعد مائة عام، من الصيغة التفصيلية لهذه المواد، ولكن الذين عاشوا محنة استبداد جماعة « علي صبري » يدركون أهمية هذه المواد، وأسباب الاصرار على توضيحها وإلغاء كل لبس فيها، وسد كل ثغرة يمكن أن ينفذ منها التعسف!

كذلك كفل الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام وحظر الرقابة عليها إلا لظروف الحرب والطوارئ. وحظر إلغاء صحيفة بقرار إداري (٤٨).

كما أباح للمواطنين حق الاجتماعات الخاصة وتنظيم الموكب (أي التظاهر السلمي) وأهم من ذلك انه حظر تكوين الجمعيات السرية (م ٥٠) أي سد الطريق على قيام تشكيل كالتنظيم السري .

واعتبر الاعتداء على حرية مواطن جريمة لا تسقط بالتقادم (م ٥٧) .
ويبلغ الدستور الذروة بتلك المادة التي نصت : « يحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » (م ٦٨) .

وبذلك يسدل الستار على مهزلة إعفاء السلطة لنفسها من رقابة القضاء ،
وتحريمها على الشعب حتى حق الشكوى واللجوء الى القضاء لتطبيق القانون
الذي أصدرته ذات السلطة ! كانت السلطة تعرف أن مخالفتها تفوق حتى
قوانينها . أما هذه المرة فإن السلطة جادة في احترام القانون ، جادة في
احترام القضاء .

وفي قضية الاشتراكية وقع تعديل على جانب كبير من الأهمية إذ أعيدت
صياغة المادة ٢٩ فوضعت عبارة « الملكية العامة » بدلاً من « ملكية الدولة » .
وليت تفاصيل النقاش الذي أفضى الى هذا التعديل تتاح لنا ، لأن نقاشاً طويلاً
قد دار خلال السنوات الماضية حول طبيعة التأميمات في النظم الاشتراكية
العربية ، وقيل الكثير عن ملكية الدولة لهذه المشروعات ، وهل هي لون
من رأسمالية الدولة ، أو ملكية اشتراكية ، وما يترتب على ذلك من حق
الشعب في الرقابة والإدارة والتغيير .

هذا عن النصوص ، ولقد قال الرئيس ان « الدستور ليس النهاية بل
هو بداية الانطلاق لبناء دولتنا الحديثة المصرية القائمة على العلم والايان » ،
وقال « اننا يجب أن نعطي الدستور من خلال عملنا واحساسنا بالمسؤولية
والاحترام الحقيقي » .

ولا شك في أن مستقبل هذا الدستور ، ومستقبل أمتنا في السنوات
المقبلة ، محكومان بمدى احترام السلطة للدستور ، ولكن هذه المسؤولية لن
تكون مسؤولية السلطة ، وحدها ، بل أولاً مسؤولية الشعب ... الشعب
الذي أعلن في وثيقة اعلان الدستور عزمه « على الدفاع عن هذا الدستور
وحمايته وتأكيد احترامه » .

فليمارس الشعب الحريات التي جاء بها هذا الدستور ... وليحجم نصوصه ،
وليوقف ضد أي انتهاك لهذه النصوص ، وضد أي ممارسة تخالف روحه ...

فذلك هو السبيل لقيام وطن حر ... يسكنه شعب حر ... قادر على
مواجهة تحديات العدوان الخارجي ...

فليكن اعلان ١١ ايلول ١٩٧١ تنويجاً حقيقياً لكفاح أمة بدأ منذ تسعين
عاماً ويومين بالضبط عندما وقف عراقي ومن خلفه الجيش والشعب يوم التاسع
من ايلول ١٨٨١ يقول في ساحة عابدين : « لقد خلقنا الله أحراراً » وينتزع
دستورنا الأول الذي ألغاه الاحتلال البريطاني ، لأننا لم نعرف كيف ندافع
عنه ... فليكن دستورنا الثاني الذي منحناه لأنفسنا بعد تسعين عاماً ...
هو درعنا وسلاحنا وبداية تحررنا من الاحتلال الصهيوني ...

١٩٧٤/٩/٢٤

لا وحدة للجبهة الداخلية

من غير الديمقراطية !

مرعام . ويومان ..

منذ أن قرر الرئيس السادات تصفية مراكز القوى .. باقالة علي صبري ..

مرعام كان أبرز أحداث أيامه الأولى ، الزيارة المفاجئة التي قام بها بودغورني للقاهرة ، والتي انتهت بإبرام المعاهدة السوفياتية - المصرية ... وانتهى العام وآخر أحداثه الزيارة « شبه المفاجئة » التي قام بها الرئيس السادات لموسكو ، والتي تشير المعلومات الأولى عنها الى نجاح الرئيس المصري في اقناع الروس باعطاء المزيد من الدعم العسكري ، والدعم السياسي باقرار حق المعتدى عليهم في تحرير أرضهم ولو بغير الوسائل السلمية !

وقد ربط المعلقون هذا النجاح ، بما سبق الزيارة من حملة اعلامية مصرية غطت سلسلة الاجتماعات التي عقدها السادات بالقيادات السياسية في مصر قبيل سفره .

ولعل أبرز ما أثار انتباه المعلقين في ما نشر عن هذه الاجتماعات ، هو تركيز الأسئلة - وعلى كافة المستويات - حول موقف الاتحاد السوفياتي ..

وكل الأسئلة التي تعرضت لموقف الاتحاد السوفياتي ، عكست شعوراً بأن روسيا مطالبة بأن تعطي أكثر مما تعطي .. وأن هناك احساساً جماهيرياً عكسته هذه القيادات ، وبصرف النظر عن صحته أو عدله ، فهو موجود ، فالمهم أن الجماهير تحس فعلاً بأن الاتحاد السوفياتي لا يبذل كل ما يقدر عليه من اجل تنفيذ الوعد الذي التزم به عشية قبول مصر وقف اطلاق النار ، وهو التزامه بأن يعين العرب على ازالة آثار العدوان .

ولا شك أن الرئيس السادات ، قد رد على هذه الأسئلة ، ووصف بعضها بأنه ضمن الحملة النفسية لعزل مصر عن صديقها الوحيد ، ولا شك أن بعض التساؤلات كان يهدف الى تحديد موقف أكثر مما يهدف الى المعرفة أو استجلاء الحقيقة ، ولا شك أن الأسئلة قد تركت بعض المرارة أو العتب عند الروس ، ومؤكد أن الاجابات قد أرضتهم حيناً وأغضبتهم بعض الشيء .. ولكن ما من سياسي سوفياتي ، يستطيع تجاهل هذا المناخ العام الذي يسود الفكر المصري على الصعيدين الشعبي والرسمي .. والذي نجح أسلوب السادات ، أسلوب المصارحة ، واطلاع الشعب على الحقائق ، في أن يطلع الأصدقاء الروس عليه عشية سفره الى موسكو ..

ولعل أبرز التطورات التي طرأت على العلاقات المصرية - السوفياتية ، في عهد السادات ، هي زيادة التفهم المصري لأبعادها الحقيقية ، بعيداً عما سماه الرئيس بمزايدات اليمين واليسار ، اللذين وصفهما بقوله : « الاثنان كذابين » .

«اليمين الذي يقول أن الاتحاد السوفياتي لم يعطنا شيئاً ، واليسار الذي يقول أن الاتحاد السوفياتي أعطاكم كل شيء و « الاثنان كذابين » .. »
الجديد في السياسة المصرية ، هو العودة للحقائق ، واطلاع الشعب على أكبر قسط ممكن منها ، وتحميله مسؤولية ما يعرف .. ومحاولة توظيف التحرك الشعبي فيما يخدم الاستراتيجية الوطنية ..

ولكن فهم هذا التطور في أسلوب القيادة المصرية يحتم علينا الرجوع الى الوراثة الى عشية الثالث من ايار (مايو) ١٩٧١ عندما حمل « أشرف مروان » للرئيس التسجيلات التي تثبت تأمر مجموعة علي صبري ، واستعداداتهم للتحرك ضد الرئيس السادات .. وقتها بدأ الرئيس يجري تقديراً للموقف .

وكان رأي بعض المستشارين أن المتآمرين لا نفوذ لهم لا في الجيش ولا في الشعب ، وأن وضعهم الحقيقي ، هو كما وصفه التقرير الذي ضبط بصوت « أحمد كامل » مدير المخابرات السابق ، خلال حديثه مع « سعد زايد » محافظ العاصمة وأحد المتآمرين .. عندما قال مدير المخابرات « ما تنساش يا سعد أن الجيش والناس بيكرهونا كراهية التحريم .. » !

لذلك قال بعض المستشارين انه لا حاجة لإعلان الأزمة بل يكفي التحفظ على المتآمرين وأعاونهم خلال ساعة ، ثم تعلن استقالتهم في الصحف .

ورفض الرئيس السادات هذا الرأي .. كان يعرف أن هذا هو الأسلوب الذي جرى العمل به لسنوات ، وأنه كان يكفي لسقوط مركز قوى أن تنشر « الأهرام » ثلاثة سطور عن قبول استقالته ، أو إعفائه من منصبه .. أو حتى تمتنع الصحف عن نشر أي خبر عنه حتى يختار الناس أهو من الأحياء أم من الأموات ! ..

كان الرئيس السادات يعرف أن أسلوب العمل قد جرى على إبعاد الشعب من عملية تصفية مراكز القوى ، وأن مجلس الثورة الذي تكون بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لم يبق منه في السلطة عشية وفاة الرئيس عبد الناصر ، إلا ثلاثة أعضاء .. عبد الناصر نفسه وحسين الشافعي والسادات .. بينما صفى أو تنحى أو اعتزل بقية الأعضاء دون ضجة او تظاهرات شعبية. وان المرة الوحيدة التي طرح فيها الخلاف بين القيادة على نطاق الشعب ، أو شكت العاصفة التي هبت أن تطيح بالنظام كله ، لولا براعة الرئيس الراحل ، التي تجلت في إصدار قرارات مارس الشهيرة وإلغائها قبل نهاية الشهر ، وهي غير

بيان ٣٠ مارس ، المعروف ، والذي صدر - ولم ينفذ - تحت ضغط مظاهرات الطلبة في شباط (فبراير) ١٩٦٨ .

هذه المرة - أي منذ عام - كان رأي الرئيس السادات مختلفاً، إذ رفض أن يتبع أسلوب انقلابات الكوالميس ، وقرر أن يطرح الأمر على الشعب .

وقيل - وقتها - للرئيس السادات ، ان الشعب يكره هؤلاء الخمسة ، ليس بسبب سلوكهم الشخصي فحسب ، بل وأساساً بسبب طبيعة النظام الارهابي الذي أقاموه ، وتحمله الشعب بزعم أنه السبيل الوحيد للنصر ، فإذا به السبيل الأكيد للهزيمة ، وأن هؤلاء قد طرحوا أنفسهم على أساس أنهم هم الناصرية ، هم أركانها ، وهم تجسيدها .. وأن الانفجار ضدهم سيتخطى أشخاصهم الى ما زعموا أنهم يمثلونه .

وقال - بعضهم - ان تحريك الشعب الآن لا يمكن ضبطه ولا يمكن التنبؤ بالمدى الذي سينطلق اليه ، ففتح باب التغيير ممكن ، ولكن السيطرة على رياح التغيير التي ستهب منه مستحيلة !

وكان رد الرئيس السادات ، انه لولا ظروف مصر الخاصة ووجود جيش الاحتلال الاسرائيلي لعاد الى بلده ولبس الجلابية ، وقاد الفلاحين في ثورة تطهر الحياة الآسنة الراكدة وتقتلع الحواجز التي أقامتها مراكز القوى في وجه التيار الشعبي .

والذين يعرفون الرئيس السادات يدركون ماذا يعني بالنسبة له استمرار الاحتلال الاسرائيلي ، وهو الذي دخل السياسة من باب مقاومة الاحتلال البريطاني ، وهو عضو مجلس الثورة الوحيد الذي تربى في التنظيمات الجماهيرية ، وكافح جهاز الدولة بشكل علني مكشوف ، ومثل أمام القضاء في قضية سياسية ، ولم ينج من حبل المشنقة ، كما قال هو ، إلا بفضل حيدة القضاء ونزاهته ووطنيته .

والرئيس السادات الذي وصل الى فكرة الثورة باعتبارها الحل الوحيد لتوفير جبهة داخلية قادرة على تحقيق الجلاء البريطاني ، يدرك تماماً أهمية وحدة الجبهة الداخلية و ايجابيتها في توفير القدرة القتالية لتحرير سيناء .

ومن هنا كان قراره في الأيام الأولى من شهر أيار (مايو) الماضي ، بإسقاط الحاجز بين السلطة والشعب ..

كان الرئيس السادات يدرك فداحة الميراث الذي ورثه .. فعلى الجبهة الخارجية ، الوطن محتل .. ومصر شبه معزولة عربياً وعالمياً .. المقاومة الفلسطينية مضروبة .. والجبهة الشرقية انهارت .. والولايات المتحدة كانت اكثر من خسيصة في خداعها للجانب العربي ، وخنوعها ودعمها لاسرائيل .. والصديق الوحيد يزداد الشك العربي في مدى جدية صداقته ، ويكاد يكون الشعور المتبادل بين العرب والسوفييات ، هو قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على المرء أن يرى عدواً له ما من صداقته بد

أما الجبهة الداخلية ، فيكفي لتصوير الوضع تقرير مدير المخابرات السابق : «الشعب يكرهنا كراهية التحريم» ، وليس من الممكن أن تخوض أمة حرباً أو تحقق سلاماً ناجحاً تحت قيادة تكرهها كراهية التحريم !

هكذا كانت المشكلة الأولى التي واجهت الرئيس السادات : «كيف يمكن التخلص من الميراث الثقيل بالشعب وفي اطار الشرعية ، ومع الموازنة الدقيقة بين التحرك المطلوب لتحرير الارادة المصرية وبين التزامات وتبعات المواجهة العربية الاسرائيلية ؟» .

ولنبداً بأخطر القضايا التي تواجه السلطة الوطنية في مصر .. وهي قضية العلاقات السوفياتية - المصرية ..

● منذ اليوم الأول الذي تمت فيه تصفية مجموعة « علي صبري » بدأت الصحف الغربية والاسرائيلية معزوفة : « الوجود السوفياتي في خطر » ..

ولو كان ذلك صحيحاً أو مرغوباً فيه من جانبهم ، لما ثاروا ولا نهبوا اليه! ..
ويبدو أن الاتحاد السوفياتي قد سقط في الفخ الغربي ، فكانت رحلة
«بودغورني» المفاجأة إلى القاهرة ، والحرص على توقيع معاهدة ، ليس هناك من
يؤمن يحدواها ، فمق كانت المعاهدات تحمي أوضاعاً أو تفرض علاقات ؟ ..

إن المعاهدات بين الدول الكبرى والصغرى مهمتها الوحيدة - كما قيل -
هي إتاحة الفرصة لزعم وطني في الدولة الصغرى ، كي يسجل موقفاً بالإنهاء!

ولقد جاءت تأكيدات الرئيس السادات في اجتماعه بالصحافيين ورجال
الاعلام تؤكد أنه لا اتفاقيات ولا ملاحق خاصة للمعاهدة ولا بنود سرية ..
وبذلك يتعزز التفسير الذي راج عند توقيع المعاهدة ، والذي قال أن هدف
الروس لم يكن أكثر من تغطية داخلية للقيادة السوفياتية التي بدأت تواجه
نقداً بأنها تعرض المصالح السوفياتية في مصر لخطر انقلاب مضاد ، أو أن
القيادة السوفياتية - في تفسير آخر - أرادت أن تتحقق من مدى صداقة
القيادة الجديدة في مصر ...

● كذلك جاءت تأكيدات السادات بأنه لا أعطى الروس قواعد ولا
سيعطيهم .. وان التسهيلات الممنوحة حالياً للأسطول الروسي - وهي التي
منحت في عهد الرئيس الراحل - هي تسهيلات تموين وصيانة «مقابل ما
أعطونا من سلاح» .

● وأهم من ذلك كله هذا الوضوح الذي رسم به الرئيس علاقة مصر
بالسوفيات ، فبدلاً مما كان يقال في الماضي عن عطاء غير محدود ، وعن أخوة
إشتراكية .. جعلت البعض يظن أن علاقتنا بالروس جديدة بأن تكون مثل
علاقة أميركا بإسرائيل أو حتى أفضل ، باعتبار عامل «الثورية والاشتراكية» ..
جاءت تأكيدات السادات ، تؤكد على الفارق بين علاقة أميركا بإسرائيل ،
وعلاقة مصر بروسيا ..

قال الرئيس :

« إسرائيل تعلن أنها خط الدفاع الأول عن مصالح أميركا في المنطقة ولذلك فلها الحق في أخذ ما تشاء من أميركا بالإضافة إلى أن التي تحكم أميركا هي الصهيونية . فليس هناك وجه للمقارنة .. لأننا أيديولوجياً لسنا ماركسيين ، بيننا وبين الاتحاد السوفياتي معاهدة صداقة ولكننا نبني حياتنا بالأسلوب الذي يلائمنا . »

فلسنا خط الدفاع الأول عن الاتحاد السوفياتي ، ولسنا مرتبطين به مذهبياً .. بل هي علاقة بين دولتين ..

● وهي علاقة من نوع خاص لأن « الاتحاد السوفياتي هو صديقنا الوحيد ، يساعدهنا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . ولكنه لا يعطينا كما تعطي أميركا إسرائيل .. »

والكلام لا يزال للرئيس السادات !

● ومصر تشتري السلاح من روسيا ليس بسبب موقف أيديولوجي - كما يروج اليسار - أو يتهمها الغرب ، بل : « لأن الأسلحة الثقيلة سلعة سياسية ، حتى لو في جيبي العملة الصعبة ، الغرب لن يبيع لنا هذا النوع من الأسلحة . »

● فمع ادراكنا لأهمية عدم الانحياز ، إلا ان الوضع الذي ورثه الرئيس السادات جعلنا كما قال الرئيس :

« ما حدث راضي يقف معنا في هذا العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً غير الاتحاد السوفياتي . ما حدث راضي يديني حاجة غير الاتحاد السوفياتي . أقول له لا ما اخدشي أحسن أبقى منحاز ؟ متى عرضت علينا أميركا حاجة وقلنا لا ... أي مخلوق عايز يدينا أية مساعدة أنا بتقبلها شرقاً وغرباً . بس ما فيش حد واقف معنا غير الاتحاد السوفياتي . آجي أقول لا ما اخدشي منك حاجة ؟! يعني اقفل ! »

● والاتحاد السوفياتي لا يفتح مخازنه لنا نغترف منها كما نشاء ، ولا يعطينا اسلحة فوق قدرتنا على الاستيعاب كما يروج السوفيات العرب بل كما قال الرئيس « مصر تطلب السلاح وتلح .. بيقول الاتحاد السوفياتي : باديلك ده ، وبديستنى على الصنف الثاني شويه .. أقوم بعدها بشهر أطلب ثاني .. عايز الصنف الثاني .. وهكذا أخذ ورد » .

● وهذا يمكن القول أن سياسة الرئيس السادات خلال العام الماضي قد جعلت الجماهير على بينة أوضح لطبيعة العلاقات السوفياتية - العربية .. ولكن هذا الوضوح ، كما هو مفروض ، قد أثار موجة من النقد .

احتج المرتبطون بالاتحاد السوفياتي والمنتفعون بالوجود السوفياتي .. بقايا مراكز النفوذ سواء في النظام المصري أو خارج مصر ، الذين عاشوا على استثمار الصداقة السوفياتية - العربية ، لتبرير وجودهم واستغلالهم ، الذين أرادوا الصداقة السوفياتية لا لدعم الموقف العربي ، بل لدعم وجودهم هم ، ومن ثم هاجموا كل نقد لهذه العلاقة ، وخلصوا عليه كليشيه العمالة ، وسلوا سيف الارهاب الذي يحمل شعار « المشككين في صداقة الاتحاد السوفياتي » !

والجماهير العربية التي تعرف ان صداقة الاتحاد السوفياتي شأنها شأن أية علاقة دولية ، لا بد أن تخدم بالدرجة الأولى المصالح القومية للصديقين ، هذه الجماهير استفزها أسلوب السوفيات العرب في الدعاء لروسيا ، فتحول نقدها الى كراهية للسوفيات والوجود السوفياتي .

والجماهير العربية لديها مبررها لنقد الموقف السوفياتي ، فإذا كان رجل الدولة العربي يدرك أن قضية العرب تأتي في المرتبة الرابعة من اهتمامات الاتحاد السوفياتي العالمية ، وأن استراتيجية الروس ، قد تفضل احراز نصر مضمون في الشرق الأقصى على المخاطرة بحرب في الشرق الأوسط .. فإن رجل الشارع العربي يعتبر ، وله الحق ، أن قضيته هي القضية الأولى التي تحدد موقفه من الدول والصداقات ، والمواطن العربي يعتبر الاتحاد السوفياتي ملتزماً

بمعاونته عسكرياً أو دبلوماسياً ، بإزالة آثار العدوان .. ولكنه يرى السنوات تمر والعدوان يستقر على أرضه ، وقضيته تؤجل .. بل ويتحول أنصار السوفيات في المنطقة الى دعاة للحل السلمي ، ومشككين في قدرة العرب على التحرير مهما أعطاهم الاتحاد السوفياتي من سلاح .. وهم الذين وصفهم السادات باليسار الكاذب .

ولا شك أن بعض القوى المعادية للاتحاد السوفياتي ، وبعض القوى الراجعة في فرض الاستسلام على العرب ، تستفيد من هذا الموقف ، لنشر حالة يأس من جدوى الاستمرار في الرفض ، لأن أميركا تدعم اسرائيل وروسيا لن تدعم العرب .. أميركا تعطي اسرائيل السلاح ، وروسيا تعطىها الفني والمقاتل .. فما هو الأمل يا عرب !؟

وهكذا يلتقي النقيضان على التشكيك في امكانية النصر : العربي - السوفياتي الذي يقول ان الروس أعطونا ولكننا لا نقوى على الحرب ، ونقيضه الذي يقول الروس لن يعطونا .. فلا أمل في النصر .. لأننا وحدنا لا نقدر على قهر اميركا واسرائيل .

وبالطبع فإن الجماهير لديها الحل وهو الاعتماد على النفس ولا شك أن اصرار الرئيس السادات على تصنيع السلاح الثقيل في مصر ، هو خطوة حاسمة في اتجاه تحرير الارادة المصرية ، وهي خطوة تلقى معارضة عالمية من الشرق والغرب ، ولكنها مجرد خطوة ، إذ ان فتنمة الموقف العربي تتطلب خلق حالة الأمة المحاربة ، والخروج من مجتمع منقسم على نفسه الى وضع الوحدة الوطنية .. وهذا ينقلنا الى سياسة السادات الداخلية خلال العام الماضي .

عندما انتخب الرئيس السادات قالوا انه « مالنكوف » يريد التغيير من داخل صومعة القيادة وبموجب قرارات يقتصر دور الجماهير فيها على الغبطة .. وعندما أطاح الرئيس السادات بمجموعة « علي صبري » رشحه المعلقون ليلعب

دور خروتشوف دور المصفي لسلبيات النظام بأسلوب الصدمة التي تهز المسلمات ،
وتحرك الجماهير « لدعم » التغيير .

ولكن ثورة السادات كانت أكبر وأعمق من أن تكون « مالنكوفية » ،
وحققت أكثر مما حاول خروتشوف أن يفعل قبل أن تسحقه عجلة الحزب ،
وتقهره ارادة النظام ..

فالسادات الغى حكم الارهاب ، والدليل الافراج عن المعتقلين والغناء
القرارات الاستثنائية ، واعادة الهيبة للقانون والاحترام للقضاء .. بل قد
يكون الدليل هو مجرد أسلوب محاكمات « أركان الارهاب » وما يتناولون
به من عبارات في المحاكمة ، بل وتمسكهم بالقانون ، والدفع بعدم دستورية
المحاكمات ، والطمع في صحة الاجراءات ..

وربما كان خروتشوف يحلم بيوم يتقدم فيه «بيريا» إلى محكمة روسية شاكياً
من أنه قد عومل معاملة غير قانونية !.. وعندما أصر «مولوتوف» على عدائه
لإصلاحات خروتشوف واتهمه بالرجعية والتحريرية ... الخ . كان رد
خروتشوف : « مهما فعل مولوتوف ، فلن يستفزنا أبداً لكي نعامله بنفس
الأسلوب الذي كان يعامل به هو خصومه » .. إن أكبر ضربة تنزل بستايني
هي حرمانه من العقاب الستاليني !..

نفس الشيء يمكن أن يقال عن محاكمات القاهرة في عهد السادات ، فبقدر
ما يستغل علي صبري وجماعته ، سماحة المحكمة وحماية حقوق المتهم بقدر ما
يدينون عهدهم الارهابي ، وأسلوبهم الوحشي في معاملة المواطنين .

والدليل على الحريات التي أطلقها السادات تثبته الانفجارات المتوقعة
والطبيعية التي وقعت ، سواء بإضرابات الطلبة أو إضرابات العمال ، فكما
كتبت « الحوادث » (في العدد رقم ٧٩٥) ان الأسلوب الذي عاجلت به
السلطة هذه الاضرابات ، والمناخ المفتوح الذي وقعت فيه ، وسمح بتناقل

أخبارها ، والنقاش حولها ما كان يمكن تصوره قبل السادات ، وقبل سياسة الانفتاح على الشعب والثقة بالشعب ، ورفض سياسة التطويق الاعلامي والبلاغات المملة .

أصبحت مصر في - عهد السادات - دولة يحكمها القانون .. ولكن هل تحقق المجتمع الديمقراطي الذي بشر به السادات ، والذي كانت تستهدفه ثورة مايو (أيار) ١٩٧١ .. والذي خرجت الجماهير يوم ١٤ - ١٥ أيار (مايو) ١٩٧١ تطالب به ، وكان دعمها لتصفية مراكز القوى من أجل أن يقوم المجتمع الديمقراطي !

الأمانة الوطنية تحتم علينا أن نجيب بلا .. فما زال الشوط بعيداً قبل أن تتحقق الديمقراطية الكاملة .. ولكن لماذا؟! ..

● أولاً لأن الجماهير التي عاشت هذه السنوات في ظلمة الارهاب والسلبية ود القانون في إجازة ، « وخليك في حالك » هذه الجماهير لم تستطع بعد أن تتلمس طريقها مع الوضع الجديد ، فهي تعرف جيداً ما الذي ترفضه ، ولكنها لا تعرف ماذا تريد .. والديمقراطية ليست مجرد حق يمنح ، بل ممارسة هذا الحق .. وحتى الآن لم تقدم الجماهير على ممارسة نصوص الحريات التي منحها الدستور ..

فالدستور مثلاً ، كفل حرية الصحافة ، إذ نصت المادة ، ٤٨ : « حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الاداري محظور » !

وهو نص بلا تحفظات كالتي جرت العادة على إضافتها للدساتير العربية مثل : « في حدود القانون » ...

بالمعكس هو نص يبيح اباحة مطلقة حرية الصحافة ومع ذلك ما من فرد ولا هيئة ولا نقابة تقدمت تطلب ترخيصاً بإصدار صحيفة ولو من باب امتحان

جدية التشريع !. وهو ما فعله الكتاب السوفيات إذ أصدروا صحيفة « كرونیکل » التي استقطبت الرأي العام لأنها أصبحت الصحيفة الوحيدة التي لا تصدرها الأجهزة .

بينما في مصر لا تزال الممارسة تتم في شكل انفجارات ، وكأن الجماهير ما زالت متأثرة بجو تحدي السلطة وفقدان الثقة بها . فالصحف الجديدة التي ظهرت بعد الدستور ، هي مجلات الحائط التي أصدرها الطلبة خلال إضرابات يناير (كانون الثاني) ..

ومجلس نقابة الصحفيين عندما يقترح مجلساً للصحافة يتطوع بترشيح « أمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي » رئيساً لهذا المجلس الذي سيدير شؤون الصحافة ، ولم يطمح في أن تكون الرئاسة لنقيب الصحفيين !

وعندما أتاحت الفرصة الحرة فعلاً للجماهير لانتخاب مجالس النقابات ، ثم لانتخاب الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب .. لم تكن الممارسة بالمستوى الذي يحدث التغيير الشامل ، صحيح أن بعض النقابات ارتفعت إلى مستوى عزل كل العناصر التي ارتبطت بمعهد الكبت والتقارير ، ولكن في نقابات أخرى ، استطاعت هذه العناصر أن تتسلل إلى مجالسها بل وأن تصدر هي للحدوث عن الحرية ! واستطاعت أن تشل حركة التطهير الضرورية بحجة التضامن المهني ..

● إن مراكز القوى التي سقطت لم تكن مجرد هؤلاء الخمسة الذين تحدث عنهم تقرير « أحمد كامل » عندما قال « الجيش يقول خمسة بيحكوا مصر » (علي صبري - سامي شرف - شعراوي جمعة - محمد فوزي - عبد المحسن أبو النور) بل كانت مراكز القوى أجهزة كاملة تضم ألوف المستفيدين والمنفذين .. عناصر عديدة داخل مصر وخارجها تعودت أسلوب حكم الجماهير بالإرهاب .. حتى أن أحد المصريين في الكويت سأل السفير المصري عندما

اجتمع بالجمالية المصرية هناك «أليست هناك وسيلة لكي يخدم المواطن مصر غير كتابة التقارير؟!» ..

عناصر تورطت في مواقف ضد حريات المواطنين وحقوقهم . أجهزة ورطت مصر في عداوات لا سبب لها، وحددت الأصدقاء وصنفت الأعداء ، أصبحت تخشى المحاسبة ، وتفزع من اكتشاف أخطائها، ولذلك فهي تصر على فرض أسلوبها ، وتشنع على كل محاولة لتحقيق الديمقراطية وتحذر من نتائجها بل وتفتعل الأخبار ، ولو استطاعت لدبرت مؤامرة موهومة كتلك التي كان «بيريا» يدبرها «لستالين» مرة كل شهر ، أو كتلك المؤامرات التي كان «صلاح نصر» يخترعها ويكتشفها قبل ساعات من تنفيذ مخططاتها الرهيبة !

هذه الأجهزة - ويجب أن نقول بصراحة - ما زالت تعيش وما زالت موجودة ، ولها ثقلها ، وهي الآن تتباكي على قيصر عثمان ، أو الناصرية التي يعمد على إطلاق حرية نقد التجربة ، وهي تعرض نفسها كالصديق الوفي للاتحاد السوفياتي ، وحامية الإشتراكية ...

هذه الأجهزة هي جذور السدود التي تعترض تيار الديمقراطية الحقيقية ، وصحيح أن رأس السد قد قطعت ولكن الجذور الأكثر تعظناً ، والتي يتجمع حولها العفن ما زالت راسخة .. ولا شك أن فرصتها الذهبية كانت الانفجارات في أوساط الطلبة والعمال ، ولكن الرئيس السادات المحنك في العمل السياسي ، والخبير في أساليب هذه الأجهزة ، رفض أن يستجيب لاغراءاتها ، وأصر على استبعاد كل إجراء إستثنائي .. ومع ذلك فلا شك أن إلحاحها وانتشارها في كل مكان قد ترك أثره .

القيد الثالث الذي عاق التحرك الديمقراطي في مصر هو الرفض العالمي والعربي لتجربة السادات ، لأنها تهدد كل الأوضاع التي أقامتها القوى العالمية في المنطقة ، وكم بدا مثيراً في فترة من الفترات لدى المواطن العربي ، هذا الهجوم الشامل الذي شنته دوائر لا تخفي انتماءها للروس أو الأميركيين أو للانكليز

ضد الرئيس السادات في إجماع نادر .. ولا هذا الحب الجارف ، الذي اجتاح
ألد أعداء النظام المصري ، نحو « أركان النظام الناصري » .. والأسف على
مصيرهم !

إن القوى العربية التي كيفت نفسها ، وبنت وجودها السياسي في ظل
مراكز القوى السابقة وفي ظل نظامها وفلسفتها تدرك أن نجاح تجربة
الديمقراطية في مصر سيفرض حتمية التغيير في أكثر من بلد عربي ، ومن هنا
كانت هذه الهجمة الشرسة على محاولة الرئيس السادات .

أما التغييرات في النظرة الاقتصادية فهي تلقى مقاومة أشد . إن التيار
الذي بدأ عقب هزيمة ١٩٦٧ يطالب بإعادة النظر في الخطة الاقتصادية ، على
أساس الحقائق التي تبينت وهي تدهور الإنتاج حجماً وكيفاً ، واتساع حجم
القطاعات التي تنقلها الإجراءات الاقتصادية إلى موقع القوى المضادة للنظام ..
لقد اتخذت هذه الإجراءات شكل العقوبة وليست مجرد إجراء إقتصادي ،
فالخصوم السياسيون والخصوم الشخصيون لمراكز القوى كان ينكل بهم بمصادرة
ممتلكاتهم أو بفرض الحراسة عليها .. لذلك لم يكن غريباً أن تفرض هذه
الإجراءات « بالبوليس الحربي » .. وليس غريباً أن يثور العمال ويسببون أزمة
شبر الخيمة المعروفة ، عندما صدرت تشريعات تحد من نشاط القطاع الخاص ،
لأن العمال بنخبتهم عرفوا أن مثل هذه الخطوات ستؤدي إلى توقف المصانع .

ولا أدل على فقد الدافع الاشتراكي في إجراءات الحراسة ، من الأسلوب
الذي لجأت إليه هذه الحراسة في بيع الممتلكات المؤممة .. فالدولة تصادر
بناية أحد المواطنين .. ثم تبيعها لشركة تأمين ، وشركة التأمين المؤممة تعود
فتبيعها للأفراد ! .. وتكون الدولة قد حصلت ثمنها مرتين .. ولكنها بقيت
ملكية خاصة ، وقد تكون هذه وسيلة بارعة لتحقيق إيرادات للدولة ، ولكن
أسلوب « الثلاث ورقات » هذا لم يكن بوسعها أن يقنع الجماهير بأن هناك
هدفاً اشتراكياً يسعى إلى تحقيقه ..

ان اختفاء السلع المصرية من الأسواق العربية ، وتحول مصر الى أكبر مستهلك للبضائع المهربة يؤكدان بأن الخطة الاقتصادية بحاجة الى إعادة نظر شاملة ، ولقد كان واضحاً ان السادات يؤمن بذلك ، واتخذ من القرارات خلال العام المنصرم ما يؤكد هذه النية .. بل وما بدت آثاره تظهر في الصناعة المصرية ، والأسواق المصرية ، ولكن الأجهزة والقوى التي تملكست واستثمرت واستغلت «الملكية العامة» لن تستسلم بسهولة .. وتصفيتهما تحتاج الى مناخ ديمقراطي يطلع الشعب على الحقائق والارقام والخسائر التي سببتها على صعيد المؤسسات التي تمتلكها باسم القطاع العام ، وعلى صعيد الاقتصاد القومي ، وعلى صعيد الوحدة الوطنية وهو الأهم ..

ولعل أبرز ما جاء في تصريحات الرئيس السادات ، هو رفضه لفكرة الجبهة الوطنية ، وإصراره على الوحدة الوطنية . والوحدة الوطنية - كما قلنا - تتطلب المزيد من الديمقراطية ، والمزيد من ممارسة الحريات ، وتطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية والنظرة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ، والأسلوب السليم لإدارة القطاع العام ومراقبته .

أما « الجبهة الوطنية » فهو شعار ارتفع من اليمين واليسار الجديد ، الذين يرفضون فكرة الإتحاد الاشتراكي ، ولا يؤمنون بإمكانية العمل من داخله . ولقد حاولت السلطة السياسية كسب الجماهير ، التي أبعدها النظام السابق عن الإتحاد الاشتراكي ، فعينت عناصر محسوبة على اليسار ... وعناصر ينسبها خصومها لليمن ... في القيادة السياسية للإتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب .

ولكن هذه الخطوة لم تحقق هدفها ، لأن هذه العناصر كانت قد تعاونت ولسنوات طويلة مع الأجهزة ، ومن ثم لم تعد في الحقيقة تمثل التيارات التي تنسب لها ، حتى ولو أجادت الحديث عنها .. أضف إلى ذلك أن قيادة الإتحاد الاشتراكي لا تزال من العناصر التي تربت في ظل الأجهزة ..

لكن شعار الجبهة الوطنية ، في هذه المرحلة ، شعار استفزازي وغير

مدروس ، لأنه يعني وجود تنظيمات سياسية مستقلة إلى جانب الإتحاد
الإشتراكي وهو ما رفضه الرئيس السادات بحزم . « الجبهة الوطنية مرفوضة .
ليس لدينا إلا تحالف قوى الشعب العاملة يمثلها الإتحاد الإشتراكي .. ما فيش
حاجة إسمها جبهة وطنية » .

وربما كان الشعار الأفضل ، هو الإنضمام إلى الإتحاد الإشتراكي والحوار
من داخله .

المهم أن اسم الرئيس السادات ، ومبرر وجوده واستمراره ، هو في
قدرته على تحقيق وحدة الجبهة الداخلية والإرتفاع بها إلى مستوى القدرة على
تحرير الأرض المحتلة .. وذلك بالديمقراطية أولاً وأخيراً ..

فالرئيس السادات لا يستطيع أن يتخلى عن الطريق الذي بدأه هو ..
طريق الإنفتاح على الشعب ، وتعميق الحريات ..

ومهما حاولت بقايا مراكز القوى أن تسد طريق الديمقراطية ، فإن
المسيرة الشعبية بقيادة الرئيس السادات قادرة على شق طريقها ، ومهما حاولت
الاستفزازات المقصودة والبلهاء أن تستفز القيادة السياسية في مصر لكي تقدم
على خطوة طائشة ، فالثقة كبيرة في أن هذه القيادة تدرك أنه لا سبيل للنصر
حرباً أو سلباً إلا ببناء جبهة داخلية .. يؤمن كل فرد فيها أنه يقاتل عن وطنه
الذي يملكه .. وحرية التي يتمتع بها ويمارسها ، وتحت قيادة يؤمن بها ويثق
في قراراتها ، تعبر عن إرادته ، وتخضع لإرادته ...

وما تحقق خلال هذا العام .. يعزز الآمال .. في إمكانية تحقيق هذه
الوحدة ..

وما لم يتحقق خلال هذا العام .. يعزز أيضاً المخاوف .

ولكن هل تحيا الشعوب إلا بالآمال وقهر المخاوف !؟

١٩٧٣/٥/٥

مشكلة الوجود المصري في الوطن العربي

منذ ستة شهور كنا نجلس في فندق «قصر ليبيا»... أو «ليبيا بالاس»... كما كان يسمى قبل أن يفرض العقيد القذافي سياسة التعريب . كنا نتحدث أنا والدكتور «أديب الجادر» الوزير العراقي الأسبق في الاتحاد الثلاثي السابق «المصري - السوري - العراقي» ... واللاجئ حالياً في القاهرة والدكتور حسن صعب (لبناني) وخريج جامعة القاهرة ... والأستاذ علي المصري النائب الليبي وخريج الأزهر والذي عاش سنوات شبابه كلها في مصر ...

ودار الحديث - بالطبع - حول الموضوع الوحيد الذي يدور حوله الحديث بين الزائرين الجدد لليبيا ... وأعني به موجة الكراهية المتزايدة ضد المصريين... مما ذكرني بالمناخ الذي ساد سوريا في ربيع ١٩٦١. ولكن الوضع مختلف بالطبع هذه المرة ... لأن علاقات الاتحاد هذه المرة ليست في مستوى الوحدة السابقة .

وبدأ الحديث بالنكت، قال أحد الليبيين أن أولاده يقولون له «ما تأكلنا قول يا بابا لحسن نصبح مصريين» ... وقال آخر أن مصريين كنا يسيران في شارع عمر المختار في طرابلس ... فقال أحدهما للآخر «أنت مش ملاحظ أن الليبيين كتروا قوي في البلد»!

وانثقل الحديث الى محاولات تضخيم الوجود المصري في ليبيا ... فقال
«أديب الجادر» لقد كنت هنا في الصباح ورأيت مندوب التليفزيون الامريكى
يسجل مقابلة مع مدير الفندق ، وهو مصري ... وقد جرى الحوار على
الشكل التالي :

الاميركي - ألا تلاحظ ضخامة عدد المهاجرين المصريين بالنسبة لبلد صغير
كليبيا ؟ ...

- أنا لا ألاحظ ذلك ...

الاميركي - في طرابلس وحدها ٣٥٠ ألف مصري ؟ ...

- أشك أن يصل عدد سكان طرابلس كلها الى هذا الرقم ؟ ...

الاميركي - في هذا الفندق مثلا ، أنتم ثلاثمائة موظف مصري ...

- أبدأ نحن خمسة مصريين وعشرة تونسيين والباقي ليبيون ... وقد انتدبنا
من أعمالنا بعد خروج الايطاليين ... أنا شخصياً كنت أدير فندق سميراميس .

الاميركي - لماذا اذن يشكو الجميع من كثرة المصريين اذا كان عددهم
قليلاً ؟ ...

وقال المدير المصري باللغة العربية التي لم يفهمها أحد - « أصل صوفتنا
حمرة » ... (ومعناها أن العين على المصريين دائماً) .

* * *

وفي الشهر الماضي زار الرئيس السادات ليبيا ، وسمع ورأى ما يسمعه
ويراه كل عربي يزور ليبيا ... ما يتحدث عنه الجميع وينكره الجميع اذا ما
سئلوا عنه علانية . ما يعترف الجميع بخطورة السكوت عليه ، ولكنهم
يسكتون ، ويفضلون أن يضيفوا هذه القضية التي يعترفون بخطورتها الى قائمة
المحظورات على الفكر العربي ... حتى تقع الكارثة .

وعاد الرئيس من ليبيا ليقتضي فترة في مرسى مطروح ، اجتمع خلالها بأبناء المحافظة التي كانت دائماً حلقة الوصل بين ليبيا ووادي النيل ... وفوجيء الرئيس بأن أهالي المحافظة يشكون من غلق الحدود الليبية في وجعهم بعد الاتحاد !... فقد وقف ممثل قبيلة أولاد علي (وهي قبيلة نصف ليبية ونصف مصرية) ليقول وسط دهشة المسؤولين والصحافيين ، انه كانت هناك إتفاقية مصرية ليبية منذ ثلاثين سنة تسمح لأولاد علي الليبيين بدخول مصر ، وأولاد علي المصريين بدخول ليبيا دون قيد أو شرط ، ولكن بقيام الاتحاد ألغيت هذه الإتفاقية وأصبح يشترط على كل مصري أن يحمل ثلاثين ديناراً ليبيا قبل السماح له بدخول ليبيا ... وطلب أولاد علي ، بمعاملتهم كالغرباء وإسقاط مزايا الاتحاد عنهم ! كان مفاجأة بددت مزاعم الذين يتحدثون عن تدفق مصري بسبب الاتحاد ، فالحقيقة - كما هي الحال دائماً في العالم العربي - هي عكس ما يقال ... فلو كان للتشريعات الاتحادية من تأثير ، فهو بالتأكيد الحد من هجرة المصريين إلى ليبيا ، وإن كنا نستخدم لفظة « الهجرة » ، فذلك من باب الإستسهال ، لأنه ما من مصري فكر حتى الآن في استيطان ليبيا ، ليس لأن المصريين كما كان يقال ، شعب ضد الهجرة ، بالعكس ، ان في بريطانيا ، من صنف الأطباء فقط ٢٠٠٠ طبيب مصري مرخص لهم بالعمل وهم مقيمون ... وفي كندا جالية مصرية بدأت تنشر صحفاً بالعربية ، وفي الولايات المتحدة ، لا تكاد توجد ولاية يقل عدد المصريين فيها عن ألف مستوطن ، وهناك أكثر من فرع في جامعات أمريكا يحتكر المصريون التدريس فيه ... والجالية المصرية في أستراليا بلغ من نموها أن أقباطها وحدهم احتاجوا إلى إقامة كنيسة ، وعين لهم البابا المصري قساوسة لإدارة شؤونهم الدينية ...

هذه هي الهجرة ... أما الإنتقال الذي نتحدث عنه إلى ليبيا ، والذي اشتكى المواطنون في محافظة مطروح من القيود التي فرضت عليهم ، فهو الإقامة المؤقتة بهدف العمل ، أو الشراء ... وقبل الاتحاد جمع سكان المحافظة

والتجار الليبيون (لم يكن من السهل التمييز بينهما فكلهم كانوا يحملون جوازين) ثروات هائلة من تهريب الأغنام والعمال المصريين إلى ليبيا وتهريب البضائع الأجنبية الاستهلاكية من ليبيا إلى مصر ... وقبل ثورة الفاتح من سبتمبر كان أشهر قطار في أفريقيا ، هو ذلك الذي يأتي من الحدود الليبية إلى الإسكندرية ... بحمولة مهربة تقدر قيمتها بليون جنيه في كل رحلة ، من كل ما أنتجت مصانع العالم واستوردت ليبيا واستهلكت مصر ...

واستفاد التجار الليبيون من حرية الاستيراد عندهم - قبل الثورة - وضحامة السوق المصرية التي تحظر قوانينها الاستيراد الرسمي ، وتمعجز عن وقف تدفق السلع المهربة ... ومنذ سقوط غزة انفردت ليبيا بالسوق المصرية ، فلما قامت الثورة وفرضت القيود على الاستيراد داخل ليبيا وعززت الرقابة على الحدود ، انفردت بيروت بحركة التصدير التجارية ، ولكن استمر تدفق السلع الواردة من ليبيا بواسطة المصريين العاملين هناك ...

أما عن التدفق المصري الذي تتحدث عنه الاشاعات وتقدره بليون مصري يقيمون الآن في ليبيا ، فيكفي للتدليل على تضخم هذه الاشاعات ، معرفة أن وصول هذا العدد من المصريين يعني أنهم حملوا الى ليبيا (٣٠) مليون دينار ليبي أو ما يعادل ٣٤ مليون جنيه استرليني ... أي : أكثر من ستين مليون جنيه مصري !

وإذا عرفنا أن دخل المصري في السنة هو ثلاثون جنيهاً ... أدركنا أن السفر الى ليبيا ليس متاحاً لكل من هب ودب ... وان ليبيا لا تتعرض لغزو مصري يبرر قيام المظاهرات ، والأرقام الرسمية تقدر عدد المصريين في جميع أنحاء ليبيا بأقل من أربعين ألف مصري ... (في بنغازي وحدها عشرة آلاف سوري ...) أي أن عدد المصريين في ليبيا أقل من عددهم في الكويت . وعدد سكان ليبيا يساوي أربعة أضعاف عدد سكان الكويت ... والجالية

المصرية ليست وحدها في الكويت ... ولا هي الأكبر عدداً ... (نيوزويك
الامريكية ، قدرت عدد المصريين هذا الأسبوع بمائة ألف ، وقالت ان مصر
تفكر في الاستغناء عن سيناء اكتفاء بليبيا !!) .

المصريون في ليبيا لا يعملون في التجارة ، ولا يشتغلون لحسابهم ، بل ان
كل مصري في ليبيا يعمل بموجب عقد عمل مسبق وفي وظيفة محددة ، وليس
صحيحاً انهم يحولون ثلاثة أرباع مرتباتهم الى مصر لأن القانون الليبي يحظر
تحويل أكثر من ستين بالمائة من الدخل ، والمصري أصلاً لا يحول مليمماً واحداً
الى مصر أكثر مما تلزمه به قوانين مصر وهي من ١٠ الى ٢٥ ٪ حسب الحالة
الاجتماعية ، لأن فرق السعر الحقيقي عن السعر الرسمي للجنينة المصري ، يدفع
بالمصريين الى شراء أي شيء ... أي أن المصري يذهب لخدمة الليبي - إلا
إذا افترضنا أن الليبيين يدفعون للمصريين بدون أن يستفيدوا من عملهم - ثم
ان المصري يشتري من التاجر الليبي قبل أن يخرج من ليبيا بما يتراوح بين ٧٥
و ٨٥ بالمائة من المبالغ التي حصلها (يدخل فيها طبعاً نفقاته في ليبيا) وهي
حالة عمال نموذجية تتطلع لها أية دولة في العالم ... إذ تحصل على العمل
والخبرة ولا تخسر شيئاً من عملتها تقريباً ...

وليبيا تحملت أكثر من أربعين ألف ايطالي مدة ربع قرن - ما بين
الاستقلال والثورة - كانوا يحتكرون مصادر الرزق قبل البترول ، ويستنزفون
أموال وصحة الشعب الليبي ، ومع ذلك لم تخرج تظاهرة واحدة تطالب
باخراج الايطاليين ، قبل أن يتخذ العقيد القذافي هذه المبادرة ...

لماذا اصبح المصري مكروها الى هذا الحد في ليبيا .

وهل هي قضية ليبية فقط ؟!

في الخمسينات كان الخلاف بين المصريين والفلسطينيين هو أبرز مظاهر الحياة
الاجتماعية في امارات البترول ...

وعندما زار الرئيس السادات الخليج في تلك الفترة، وكان رئيساً للمؤتمر الاسلامي ، لم يسمع خلال اجتماعاته بالمصريين سوى الشكوى المرة من تكتل الفلسطينيين ضدهم ...

واكن الرئيس السادات، رفض يومئذ ان يخوض في تفاصيل هذه القضية، وقال للذين اجتمعوا به ، في وضوح وحزم، اننا لن نسمح بتعثر العمل العربي القومي ، بفعل صراعات موظفين ومصالح فردية ... ان اخوة الشعبين ، المصري والفلسطيني ، هي الشرط الأول لنجاح معركة المواجهة مع اسرائيل ...

ثم كانت سنوات المد العربي ... وأبرز مظاهرها تحول الفلسطيني من ضياع اللاجيء الى وعي ويقين الثوري ... فتعززت الأخوة المصرية - الفلسطينية وتعمدت بالدم .

المهم أنه في هذه السنوات التي شهدت التنافس المصري - الفلسطيني في الخليج، لم يسجل ارتفاع صوت مصري واحد يطالب بفك الارتباط المصري - الفلسطيني .. او ارتفعت نبرة شكوى من الوجود الفلسطيني في مصر ، وحتى العام الماضي ، ورغم فقدان جامعاتنا لجاذبيتها ، اكتشف عندما وقعت اضطرابات الجامعة أن فيها عشرين ألف طالب فلسطيني ... وأول صحيفة يومية اصدرتها الثورة كان رئيس تحريرها فلسطيني وكاتبها الأول فلسطيني ونائب مدير وكالة انباء الشرق الاوسط فلسطيني ... الخ .

وفي الستينات وقعت مأساة الانفصال مع سوريا، التي ما زالت تفاصيلها حية تنكأ ضمير جيلنا ، يوم أخرج المصريون شبه عراة ، تطاردهم لعنة وكرامية جماعية ، من الطبقة المثقفة السورية ، التي لا تجمع على حقيقة أبدأ ، كما قال القوتلي لعبد الناصر ، ولكنها أجمعت على رفض المصريين ...

وظل الحكم في سوريا يعيش سنوات ، يمرر واحد ، هو أنت بديله
المرعب ... هو الاتحاد مع مصر !

هذا عن سوريا أما العراق ففيه من اليهود أكثر مما فيه من المصريين .
الوحدة الوطنية بين القوى السياسية في السودان حجر الأساس فيها ، هو
رفض المصريين !

الجزائريون؟ أقل ما توصف علاقتهم بالمصريين هو الجفاء والبرود... ولكنها
وصلت الى حد الأهانة عقب هزيمة ١٩٦٧ ... وقتها كان المصريون في
الجزائر يخفون لهجتهم ، حتى لا تكتشف جنسيتهم ...

وفي اليمن التي قاتل المصريون فيها خمس سنوات ، أصبح المصريون لا
يطمحون إلا في المغفرة والنسيان ...

اليمن الشعبية التي اخترعها جهاز الاعلام المصري تسخر من عجز المصريين
عن القتال !

المصري إذن أصبح زنجي الولايات المتحدة... العربية ، أو يهودي روسيا
القيصرية؟! ... ولم يعد من الممكن ولا من المصلحة أن نضيف هذه القضية
إلى قائمة المحرمات ، فلا نتحدث عنها إلا همساً ، ولا نتناقش فيها إلا
بالإشاعات ، ونتركها حتى تنفجر في كارثة قومية تدفع أمتنا ثمنها ولعدة
أجيال ...

إن الوضع خطير ، وسياسة النعامة لا تجدي فألف صياد ينتظرون
اللحظة التي يكفر فيها المصريون بالعرب ، وقبل أن تحل هذه اللحظة ، بل
من أجل ألا تقع أبداً أردنا في «الحوادث» أن نفجر هذه المحاوره الصريحة ،
فكما يقول المثل المصري والليبي «اللي يخبثي من بنت عمه ما يجبشي منها»
... غلام ...

بريطانيا العداء ، ومن يقرأ بيانات « بالمرستون » وتصريحاته ضد محمد علي يجد
أن لهجتها لا تختلف عن بيانات « دالاس » أو تصريحات « عزرا ويزمان » .

ولقد عمدت بريطانيا إلى تحطيم الأسطول المصري في نافرين ، ثم استطاع
« شارلز نابير » « محرر الشام من حكم المصريين » أن يحول الحماسة الجارفة التي
استقبل بها أخواننا الشوام الجيش المصري إلى عداوة شاملة ، وكانت أول
بنادق حديثة تستخدم في بر الشام هي تلك التي أطلقها الأشقاء السوريون
واللبنانيون في ظهر المصريين المنسحبين أمام قصف الأسطول البريطاني لبيروت
وجونية وجبيل وعكا .

واستجاب أهل الشا لنداء الأدميرال الذي طبعه ووزعه والذي يعلن
فيه : « ان الدول العدا انيا والنمسا وروسيا وبروسيا) بالإتفاق مع
عظمة السلطان : إنهاء حكم المصريين في سوريا ، وأرسلت
قوة بحرية نير الحكم الذي بسطه باشا مصر على
لي أن أراكم من على ظهر بارجتي
من تثنون تحت ثقله . سنحامي
إزعاجكم » .

توقيع

برال شارلز نابير

دها ، وطوى

العربية . . .

بكم محمد

السياسة البريطانية على حذر الوجود المصري في مستعمراتها ، ونشر العداء للمصريين دون نجاح كبير ، من الفترة الممتدة من الإحتلال البريطاني إلى ثورة ١٩٥٢ .

وفي هذه الفترة كانت مصر تتكسر كعاصمة للوطن العربي... والعواصم لا تتكون بقرار إداري ولا بإرادة سياسية ، بل هي حصيلة عوامل جغرافية واجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية وتاريخية... وكل هذه العوامل تجمعت لتجعل من مصر مركز الوطن العربي .

في هذه الفترة تفتحت مصر بغير حد للعرب ، وأقبل العرب دون تحفظات على مصر . هذه الفترة هي التي قال فيها الشاعر الليبي : « عليك يا مصر بعد الله نعتمد » .

كان الأدب هو ما يكتبه الأدباء المصريون... والأديب العربي ، هو ما تنشر له مطابع مصر... أو تكتب عنه مجلة أدبية في القاهرة ، الصحافة العربية يصدر معظمها شوام في القاهرة : « الأهرام ، المقطم ، دار الهلال ، المقتطف ، روز اليوسف... » .

كان اللبنانيون أعضاء في مجلس الشيوخ ، ومستشارين في القصر ووزراء... وزعماء لبنان المسيحي حالياً منهم عدد كبير ولد في مصر وعاش فيها سنوات طفولته قبل هجرته الثانية إلى لبنان .

صناعة النسيج كان يسيطر عليها الشوام... سباهي.. الشوريحي... اللوزي .

السينما يتألق فيها الشوام ، (ولم يكن المصريون يميزون السوداني ، لذلك كانت هناك وجوه عديدة سودانية ولا ينتبه أحد إلى ذلك... من اللواء النجمي ومحمد حسن في القصر الملكي إلى الكسار أشهر ممثل كوميدي) .

وتألق النابلسي وفريد الأطرش ، ومجبح ، وأخته احسان الجزائري (أم

أحمد) وبشارة واكيم ، وأسهمان .. الخ ... حتى الكباريات كانت
لمبراطورتها بنت شتورة «بديعة مصابني» .

وأحلى وأشهر زجال مصري هو بيرم «التونسي» ... ومن بلده كان شيخ
الأزهر ، أعلى منصب ديني في مصر ... «الشيخ الخضر حسين» في أول
عهد الثورة .

في هذه الفترة كان المصريون يرفضون «شعار العروبة» ... «وعبد الرحمن
عزام» ، المصري الذي قاتل في ليبيا دفاعاً عن استقلال ليبيا ، وأول أمين
عام للجامعة العربية ، يقول لو ان أحداً قال لي في هذه الفترة «أنت عربي»
لا اعتبرتها سبة ، لأن «العروبة كانت في مفهوم العامة ، البداوة وفي مفهوم
الخاصة ، حركة يدبرها ويديرها عملاء الغرب لتسليم البلاد العربية للاحتلال
الفرنسي والانجليزي ، وتدمير الدولة العثمانية آخر حاجز شرقي ما زال يقاوم
سيطرة الغرب .»

كانت العروبة شرق خليج العقبة ، حركة معادية للدولة العثمانية ، مخالفة
للغرب ... معادية أو قل غير مبالية بالاسلام ... والعروبة شرق خليج
العقبة ، حركة معادية للغرب ، متمسكة بالرابطة العثمانية ، ذات مفهوم وتصور
اسلامي ... حتى دون اهتمام بتعاليم الدين ... لذلك كان المصري يتحمس
للفراعنة والدولة العثمانية معاً ... ويحس بارتباطه العميق بالسوداني والليبي
والسوري كأمة واحدة ، معادية للغرب الاستعماري .

عبد الرحمن عزام يؤلف في مصر «جمعية أبو الهول» وفي لندن «الرابطة
الاسلامية» ... والحزب الوطني ، الذي لم تظهر تشكيلاته السرية ، وتعمل
بأقصى طاقتهم ، إلا في تنظيم المتطوعين للحرب الوطنية في ليبيا ... وأضخم
تحرك سياسي على المستوى الشعبي والرسمي شهدته مصر في مطلع هذا القرن
تجسد في حركة التبرعات والمتطوعين للحرب في ليبيا ... وعندما جرؤ
«لطفى السيد» على كتابة تعليق في صحيفة السياسة ، يقول فيه «لنهتم بمصر

أولاً مالنا ولحرب ليبيا» انهار توزيع الجريدة الى الحد الذي فرض على أصحابها عزله من رئاسة تحريرها . واعتكف لطفي السيد في بيته الى نهاية الحرب الليبية !

وفي منزل « صالح ابوصير » ببندغازي منذ شهر ، التقيت بأكثر من عشرين من رجال الأعمال الليبيين كلهم اما ولدوا في مصر أو قضاوا الجانب الأكبر من حياتهم في مصر ، فالحقيقة التي لا يعرفها الجيل الجديد ، الذي يتظاهر في ليبيا ، أنه بعد الاحتلال الايطالي هاجر مائة ألف لبي الى مصر ، لم يؤكد « أبو يصير » أن الفلاحين المصريين تقاسموا مع المهاجرين الليبيين أرضهم ، والفلاح المصري يقتل شقيقه على « قيراط طين » ومنهم من عمل في التجارة ، ومنهم من كان في قوة مطافيء طنطا ووزير الاعلام السابق الذي خطط سياسة تنشيط الاقليمية في ليبيا كان صاحب دكان في الشاطبي بالاسكندرية ، ومعظم المثقفين الليبيين تعلموا في مدارس مصر وجامعاتها ، وكانت مصر تمنح الطالب العربي أسبقية في الالتحاق بالجامعة بإضافة عشرة بالمائة إلى مجموع درجاته ، فيصبح من حق الطالب الليبي أو الكويتي دخول كلية الطب إذا كان مجموعته ستين بالمائة بينما لا يقبل الطالب المصري الحاصل على تسعة وستين بالمائة . . .

وكانت عدة بيوتات مصرية ترعى شؤون اللاجئين الليبيين في مصر طوال السنوات التي انقضت بين الاحتلال الايطالي وظهور البترول وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية تصرف مرتبات لعدد من الليبيين منهم الملك إدريس الذي استمر يقبض مرتبه إلى ما بعد عودته إلى ليبيا بسنوات لولا أن تنبث الثورة فأوقفت صرفه .

وإذا كانت الهجرة الجماعية الليبية هي أشهر الهجرات العربية إلى مصر في تلك الفترة ، إلا أنها لم تكن الوحيدة ، ولقد ظل عدد السودانين في مصر أكبر من عدد المصريين في السودان . . .

وفي هذه الفترة كان حلم الطالب العربي هو الدراسة في القاهرة ، ونسبة هائلة من الوزراء العرب وأساتذة الجامعات العربية تخرجوا من القاهرة وعاشوا في حاراتها دون أن يحسوا بغربة ولا أحس بهم المصريون كظاهرة غريبة ... وكان اللاجيء العربي يعتبر أن مصر هي ملجأه الطبيعي ، والحركات الوطنية العربية ولدت في مصر وعملت في مصر وانطلقت من مصر .

تلك أيام ...

كان الكلام المصري وقتها أحلى حكي ... وكان الذوق المصري هو « الصرعة » ... وكانت النقود في المشرق العربي اسمها « المصاري » ... لأن المصريين يأتون بها ..

كانت مصر بكل وجودها وكل تصرفاتها تعمل للعروبة ، ولا تحكي عنها .. وكان العرب من حولنا يحكون عن العروبة ، ولم تكن الظروف وقتها تسمح بامتحان جدية حكيهم ... فاتجاه الهجرة كان إلى مصر وليس منها ...

في البداية بايعنا العرب قادة للقومية العربية ... أو بمعنى أدق : بايعوا رئيسنا عبد الناصر ...

العرب القوميون الناصريون لم يعترفوا قط بوجود اتجاه قومي عند المصريين ، بل كانت أفضل شهاداتهم لصالحنا ، هي أن عبد الناصر يسوقنا طوعاً أو كرهاً في طريق العروبة ... فالحركة القومية في الخمسينات وبداية الستينات ، عند هؤلاء ، تتكون من الاتجاه العربي الأصيل في شعوب ودول الوطن العربي ، ومن السياسة الناصرية أو النظام الناصري ... أما الشعب المصري فهو حالة يعالجها هذا النظام لكي تشفى من اقليميتها .. !

وفي هذه الفترة اعتبرت بريطانيا أن النظام الناصري هو أداة لتصفية وجودها في الوطن العربي ، فاستخدمت كل نفوذها لمنع أو استئصال الوجود المصري من الوطن العربي ، ونشر كراهية المصريين ... وتحالف مع السياسة

للبريطانية التقليدية عدو جديد ، أكثر ذكاء وألد خصومة هو : إسرائيل التي
اعتبرت أن عدوها الرئيسي هو مصر ...

والأشقاء السذج الذين يرددون بوعي أو لا وعي . خرافات الانتقاص من
كفاءة الجنود المصريين وشجاعتهم لا يعرفون أنهم يرددون مخطط الحرب
النفسية الاسرائيلية .

فجميع المؤلفات الاسرائيلية العسكرية والأدبية المعدة للتصدير تركز على
تخلف وجبن العسكري المصري ، بل وتشيد ببسالة جميع العرب الا المقاتل
المصري ! ولكن قادة اسرائيل لا يبدأون هجومهم ولا يركزون ضرباتهم الا
ضد هذا الجيش المصري ... لأنهم يعرفون أن هزيمة هذا الجيش ، هي وحدها
التي تصنع النصر الاسرائيلي ...

من السهل كما قلنا أن نقبل هذا التفسير المبسط فنقول ان بريطانيا
واسرائيل تعاونتنا في تشويه صورة المصري ونشر كراهيته ، ثم انضمت اليهما
فرنسا خلال حروبها في المغرب العربي . والمعروف أن موجة الكراهية ضد
المصريين في الجزائر والمغرب والتشنيغ على المدرسين المصريين (يطهون الفول
على شوفاج الفصل الدراسي ، يفاصلون في سعر أوراق البريد ويطلبون حسماً
اكراماً لصوت العرب ، يسكنون عشرة في غرفة ... الخ) كلها اشاعات منظمة
يروجها خصوم عملية التعريب ، الذين يعرفون جيداً أنه بدون المدرس المصري
لا يمكن أن تتم .

ونستطيع أن نضيف الايطاليين والبرتغاليين والاميركيين والبلجيكين
الى قائمة أعداء المصري ... فالحق اننا خلال العشرين عاماً الماضية لم نترك
دولة واحدة ذات تأثير إلا ودخلنا معها في نزاع .

ولا شك أن النظام الذي صححت انحرافاته في ثورة أيار (مايو) ١٩٧١
يتحمل جانباً من مسؤولية الوضع الذي تفجر بعد عام ١٩٦٧ .

لقد أخطأ النظام المصري في التفرد بحمل عبء الرسالة العربية ، واكتفى

من العرب بالتأييد ، فلم يقيم بمحاولة جادة لتعريب مسؤوليات العمل العربي ،
واتاحة الفرصة لكل العرب لكي يساهموا معه في أعباء هذه المسؤوليات . ولو
فعل لتحققت المشاركة ، ولتم التفهم العربي لصعوبات ومشاكل العمل... ولخفت
آلام الشعب المصري ، وتعززت الأخوة بين المصريين والعرب ... ولكن
الذي حدث هو ممارسة للقيادة ، بدت وكأنها سيطرة مصرية ، وانعكست
حتى في سلوك الأفراد الذين كانوا يعالجون الشؤون العربية أو يسمح لهم بالسفر
الى الخارج ، ولم يكونوا دائماً من خيرة أبناء مصر ، بل من أتباع مراكز
القوى ... فنشطت الحساسيات ضد التسلسل المصري .

وضاعف من هذه الحساسية ، اعتناق العمل الرسمي المصري لتصور حزب
البعث للوحدة العربية ... أي الشعارات الشوفينية ، ومحاولة تحقيقها بالعمل
السياسي وحده ، الذي يتخذ بالضرورة شكل انقلاب أو مفاجأة تدبرها أقلية
سياسية نشطة ... انحصرت بعد ذلك في العسكريين ... أي أن الوحدة
تحولت من عملية انصهار وترايط الى مؤامرة يدبرها عدد من «الوحدويين» .

كانت البلدان العربية تسير قبل مفهوم البعث هذا في طريق الوحدة
الحقيقية ، من خلال ارتباط المصالح ، قيام الشركات العربية المشتركة ، وحدة
الثقافة ، وحدة الفن ، سهولة الاتصال والتنقل في العالم العربي ، كانت الوحدة
تتم فعلاً دون الصراخ باسمها ... فلما فرض البعث شعاراته ، أصبح الحديث
وحدويًا ، والفعل انفصاليًا ... ونظرة واحدة لخريطة العالم العربي وواقعه ،
تؤكد أن الانفصال هو الذي تحقق خلال العشرين عاماً الماضية ... وما من
أحد يستطيع أن يقدر حجم النتائج الوحدوية التي كان يمكن إنجازها لو ان
الكويتيين والسعوديين والليبيين والعراقيين كانت لهم استثمارات تقدر بعدة
بلايين من الجنيهات في مصر والسودان وسوريا ، تعتمد على الكفاءة اللبنانية -
السورية والخبرة واليد العاملة المصرية والامكانيات الاستثمارية الواسعة في مصر
والسودان وسوريا والعراق ... ثم في المغرب العربي .

وعندما اقتربت أزمة ١٩٦٧ . . . تلك التي نجمت عن قرار السلطة السياسية دخول الحرب دفاعاً عن سوريا . . . وصحيح أن الشعب المصري لم يعترض أبداً على دخول الحرب دفاعاً عن النظام الذي طرد المصريين من سوريا ولم يكن يخفي عداؤه لمصر، بل وشنق الناصريين وأعلن وزير خارجيته «ابراهيم ماخوس» في القاهرة أمام عدد من الصحافيين غبطته لأنه نجح في «جر رجل عبدالناصر للحرب مع اسرائيل»! إلا أن السلطة السياسية في مصر لم تطلع لا الشعب المصري ولا الشعب العربي على حقيقة المساهمة العربية، وقبلت أن تدخل الحرب دون أن يعطيها الحكم السوري حق وضع بعض الطائرات في سوريا .
المهم وحتى لا نستطرد ، بدت المعركة وكأنها معركة مصرية .

وبدا النصر المنتظر من حصّة النظام المصري وحده . . . وكم من قوة سياسية في العالم العربي باتت مرتعدة تحسب حساب ما سيفعله بها « صوت العرب » المنتصر . . . فلما انهزم النظام كان من الطبيعي أن ينفجر غضب الجميع عليه .

صحيح أن الحزن العربي على المستوى الشعبي كان عاماً وشاملاً وعميقاً في مشاركته لآلام المصريين . . . وصحيح أن بعض القوى العربية كانت كريمة في موقفها فلم تظهر الشماتة ، وصحيح أن الأمل العربي الشامل ، ثم الرفض الجماعي للاستقالة قد شل قدرة القوى التي كان يمكن أن تقتبز المناسبة لتفتح النار على النظام الناصري . . . إلا أن أولى نتائج هزيمة ١٩٦٧ كانت انهيار الأسطورة المصرية . . . فمصر - كما صورتها الهزيمة - دولة مفلسة متخلفة عاجزة عن كسب الحرب . . . بل ونظامها ينخره السوس والفضائح ، كما كشفت المحاكم المتتالية .

وقف المصري وحيداً مهزوماً وفقيراً . . . أمام أشقائه العرب الذين كانوا قد استثمروا الانتعاش البترولي ، كل قدر طاقته .

وبنفس الكبرياء استمرت السياسة المصرية . لم تقل للعرب اننا أنفقنا

خلال العشرين عاماً الماضية حوالي أربعة آلاف مليون دولار على الجيش. أي أننا كنا نستطيع أن نعطي كل قرية مصرية مليون دولار لتصبح كل قرية سويسرا الشرق بل وأجمل من سويسرا .

واننا خسرتنا بعد حرب ١٩٦٧ ، ٢٢٥ مليون دولار عائدات القناة ، و١٠٠ مليون دولار من السياحة و٦٠ مليون دولار من بترول سيناء ، دون ذكر المعادن الأخرى واننا نحتاج إلى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً لنوازن إيراداتنا باحتياجاتنا، ورغم ذلك لا زالت مصر تتصرف وكأنها أغنى الدول العربية . . . ما زالت تدفع أعلى نسبة في ميزانية الجامعة العربية ، وتمول نشاطاً تعليمياً في الوطن العربي . . . وتقدم بعثات ومنحاً دراسية للطلبة العرب أكثر مما تقدمه أي دولة عربية .

وعندما هدمت إسرائيل قرى جنوب لبنان سارعت الدول العربية للتبرع لمنكوبي الجنوب ومنها مصر . . . بينما يعيش المهاجرون أو اللاجئون - إذا كنا نتكلم بصراحة - من مدن القناة الثلاث ، أحلى مدن مصر ، وأعلامها في مستوى المعيشة . . . في ظروف أقل ما يقال فيها أنها في منتهى القسوة !

إن الكبرياء المصرية ترفض أن تطالب العرب بمد يد لهم لمساعدة مصر في محنتها ، ترفض أن تطالب الدول العربية الشقيقة التي تتساءل ليل نهار متى سيحارب المصريون ، بتحمل جانب من مسؤولية تخفيف آلام الشعب المصري . . . ما الذي يمنع الدول العربية من قبول مليون مهاجر مصري من النساء والأطفال وغير القادرين على القتال . . . كما قبلت تونس والمغرب . . . المهاجرين الجزائريين ، وكما قبلت مصر المهاجرين الليبيين والفلسطينيين ؟

أؤكد أن الشعوب العربية مستعدة وسترحب ، وستبذل بسخاء ، ولكن الكبرياء المصرية ترفض ، والنتيجة هي هذه الوحشة . . . احساس المصريين أنهم وحدهم . . . بل واختفاء الحقائق عن الأشقاء العرب فيكثر لومهم . . . و « اللي ما يعرفك يجهلك » .

هذه هي الأسباب التي تخلق أزمة المصريين في العالم العربي ، وهذه الأزمة يجب أن تعالج بكل وضوح وصراحة وفي إطار هذه الحقائق .

● أزمة المصريين في ليبيا ، ليست ظاهرة خاصة ، بل هي أزمة المصريين في معظم البلدان العربية .

● الأزمة لم تصل بعد إلى المستوى الشعبي ، بل هي في إطار المثقفين ، الذين ثبت أنهم أكثر الفئات إقليمية في العالم العربي ، لأن النظام العربي ، لا ينتج فنيين ولا مثقفين بل بيروقراطيين ، ولا شك أن تعدد الكيانات هو أفضل مناخ يستثمره البيروقراطي .

● القيادة السياسية في مصر متمثلة في الرئيس أنور السادات ، هي أقدر القيادات على معالجة هذا الوضع وتحقيق الانفتاح العربي على مصر وإعادة الوجود المصري ليلعب دوره الطبيعي في العالم العربي ، وذلك بالإلتفات إلى بناء الواقع المصري من جديد ، ومع الإلتزام المطلق بمسؤولياتنا القومية ، فإن اتجاهنا قوياً يطالب بأن تفصل قضية عمل المصريين بالخارج عن تدخلات السلطة المصرية ... فالمسؤول الليبي - كما قال لي المصريون - يرفع سماعة التليفون ويطلب ما يشاء من الفنيين المصريين للعمل في ليبيا ، أو في مجالات النشاط الليبي ، فيلبي طلبه على الفور من أجل القومية العربية والاتحاد... وإذا وصل هؤلاء إلى ليبيا ، استاء الليبيون وقالوا انهم فرضوا بقوة الاتحاد... بينما لو ترك التعاقد حراً يحدده العرض والطلب لوصل الطرفان إلى أفضل شروط ، وانتفى وهم استغلال الاتحاد من الجانبين .

● وأخيراً ان مستقبل الوجود العربي كله رهن بالتفاف العرب حول مصر ... واشتراك العرب مع المصريين بلا تمييز في معركة المواجهة ضد إسرائيل ... كل قدر طاقته .

ومهما تكن آمال أعداء مصر والعروبة ، فلا أمل في أن يكفر المصريون بالعروبة ، لأن وجودهم وحياتهم ومستقبلهم عربي ... عربي ... عربي .

١٩٧٢/٤/١٤

حكاية الديمقراطية في مصر

النجاح له ألف أب . . أما الفشل فيتم يتبرأ منه الجميع . . وفي الأسبوع الماضي انطلقت الهمسات والتلميحات تفسر وتبني نجاح مجلس الشعب المصري في لفت الانتباه اليه ، وتركيز الأنظار داخليا وعربيا وعالميا على القاعة العتيقة التي شهدت كفاح مصر من أجل الديمقراطية ، ذلك الكفاح الذي تميز منذ لحظة الأولى بارتباطه الوثيق بالحركة الوطنية ضد الاستعمار .

فالديمقراطية في مصر لم تكن أبداً قضية داخلية بحتة ، كما هو الحال في بريطانيا أو فرنسا ، بل كانت دائماً قضية وطنية في جوهرها ، قضية قلق القوى الوطنية على مصير الوطن ورغبتها في تحمل مسؤولية المواجهة ضد الخطر الأجنبي .

وأول حركة دستورية ظهرت في مصر كانت ضد الزحف الغربي المتمثل وقتئذ في القروض والنفوذ البريطاني - الفرنسي في أواخر عهد اسماعيل ، الحديوي الذي أراد أن يجعل مصر قطعة من أوروبا فتحققت أمنيته ، ولكن على نحو رهيب ، إذ لم يمت حتى كانت مصر ملحقة بأوروبا ومحمية لإحدى الدول الأوروبية !

والبرلمان الهزلي أو (المجلس الأنيق) الذي أراد اسماعيل أن يستكمل به

مظاهر التفرنج فأمر بتشكيله من العمدة والأعيان والوجهاء ، والذي بدأ رده على خطاب العرش بوثيقة مبايعة وتذلل لا تختلف كثيراً عن بيعات برلمانات علي صبري :

« بعدما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة ، الجامعة جوامع الكلم الجليلة «خطاب العرش» نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح وكال الارتياح .. العزيز بن العزيز ، ذلك الجنب الأفخم والداوري الأكرم .. أطال الله عمر سلطاننا المهاب وذلك دعاء ان شاء الله مستجاب (غير صحيح) . واذا كان انشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساعي الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولي النعم عبيده ، فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهي بتلك المنقبة البهية ورفع أكفنا أثناء الليل وأطراف النهار بالدعوات في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عزقطننا هذا بدوام سعود افندينا الأفخم وولي عهدة حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم . »

هذا المجلس هو الذي أصدر قراراً قبل انقضاء ١٦ عاماً على هذا البيان بخلع الخديوي والغاء النظام الملكي كله ..

هذا المجلس الذي فصل الخديوي عضوين من أعضائه لأنها تجرأ على السؤال ، وانطلقت حوله النقطة المشهورة التي لا يدري المؤرخون حتى الآن مدى صحتها .. فعندما طلب رئيس المجلس أن ينقسم الأعضاء إلى موالين ومعارضة فيجلس البعض في مقاعد اليمين والبعض في مقاعد اليسار ، على الطراز الاوروي استعاز الأعضاء بالله أن يكون بينهم معارضون .. ورفضوا أن يتحزحوا شبراً عن مقاعد اليمين .

لكن هذا المجلس هو الذي طالب في دورته الأولى بوضع حد لنظام السخرة .. وطالب بإلغاء ضرب العمدة (ومعظم النواب كانوا من العمدة المختارين) .. وكانت الدولة تعاقبهم بالضرب !

والدورة الثانية تأجلت بسبب توعك صحة الخديوي .. والدورة الثالثة بدأ النواب يشكون في صحة بيانات « اسماعيل صديق المفتش » وزير المالية وأشهر كذاب في التاريخ المصري وأكبر مزور للميزانيات .. كانت مصر تغرق في الديون ، وتقرب من حافة الافلاس ، وهو يتقدم للنواب بميزانية ، مفضوحة التزوير تتحدث عن زيادة الإيرادات عن المصروفات .. ويتباهى بما حققته الحكومة من المنجزات .

ثم عطلت الحياة النيابية سنتين .. لتعود وقد تغلغل النفوذ الغربي ، وأصبحت الوزارة المصرية تضم لأول مرة وزيراً بريطانياً وآخر فرنسياً .. يشرف الأول على الإيرادات : المالية .. والآخر على المصروفات : الأشغال! . وأصبحت الحركة النيابية مرتبطة بتطلع الشعب المصري للحد من النفوذ الأجنبي ووقف تحول مصر إلى مستعمرة .

فقد المصريون الثقة في قدرة الحاكم المستبد على حماية استقلال مصر ، بل أصبحت السلطة الاستبدادية ، هي المنفذ الذي يتسلل منه الاستعمار الأجنبي .. فهي التي أغرقت مصر بالديون ، وهي التي سلمت الأراضي المصرية في أفريقيا للحكام الأوروبيين وأخضعت الجيش لقائد أميركي ومستشارين أجانب ، ثم هي التي قبلت أن يتولى الوزارة مستشارون أجانب .

أصبح الحد من السلطة المطلقة مطلباً وطنياً لحماية استقلال مصر .

وشد من أزر البرلمان ، الصحافة الحرة ، التي ثبت أنه بدونها لا يمكن أن يلعب البرلمان دوره الديمقراطي ، لأن النواب يخاطبون الناخبين من فوق منبر المجلس ، فإذا ما طوقتهم الصحافة بالكتان ، فترحماسهم ، أو على الأقل أتاحت الفرصة للسلطة لتشويه موقفهم .

لذلك قالت صحيفة الجريدة في ٢٣ كانون اول (ديسمبر) ١٨٧٨ :
« تناقل الثقات خبراً آخر ، وهو أنه سيسمح لمراسلي الجرائد بحضور جلسات

هذا المجلس لاستماع المفاوضات فيه ونقلها الى الصحف فبشروا أهل مصر بعصر جديد ، يغنى به طارف المجد عن التليد .»

وعلى مسمع من الصحافة تغيرت لهجة « العبيد » ، وأعلن النواب في ردهم على خطاب العرش أنهم : « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاءها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبين لمصلحتها » وأعلنوا أن البرلمان « هو أساس المدنية والنظام وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية ، التي هي منبع التقدم والترقي ، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق ، التي هي جوهر العدل وروح الانصاف » . « وإنا لا نألو جهداً في دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ، ومصلحة الحكومة ، قياماً بأداء واجباتنا » .

واصطدم المجلس بالوزير الانكليزي ، واصطدم بالحكومة ، وهللت الصحافة الحرة لأن « في السويداء رجالاً سودتهم نفوسهم فلا تسام خسفاً ، ولا تضام عسفاً » !.

ورفض البرلمان قرار فض الدورة وصاح نائب متمثلاً بالثورة الفرنسية :
« لن نخرج الا على أسنة الرماح .. » !

ومن برلمان قوي .

وصحافة حرة .

تحرك الجيش فأسقط الوزارة وأخرج الوزيرين الاجنبيين .

وتطورت الأمور كما هو معروف ... وتدخل الانكليز فخلعوا الخديوي ، بعد أن استنفدوا حاجتهم منه ، وبعد أن رهن اقتصاديات مصر لهم ، وأخضع جميع مرافقها الحساسة لمستشاريهم واستمر يتخيل نفسه الحاكم القوي العبقرى الذي يستطيع التلاعب بتناقضات أوروبا... أصبح بأوهامه هذه يمثل عقبة سخيفة في طريق تحويل مصر الى مستعمرة رسمية ، بعد أن أصبحت مستعمرة فعلية . فخلعوه .

وامتزجت الحركة الوطنية بالحركة الديمقراطية ، وكانت الثورة العربية ومطلبها الأول هو: برلمان وحكومة مسؤولة أمام البرلمان لكي لا يتم التصرف في مصير البلاد من وراء ظهر ممثلي الأمة ، وحق تستثمر السلطة المطلقة للحكومة في الضغط عليها لاعطاء تنازلات المستعمرين .

وعندما أصبح لمصر برلمان ، وحكومة مسؤولة أمام البرلمان ... أيقن الاستعمار أنه لا يستطيع بغير الاحتلال السافر حماية مصالحه في مصر ... فكان الاحتلال ، وحل البرلمان ، والغاء الدستور .

وفي الفترة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٩ كان الاستقلال هو الطريق إلى الديمقراطية ، فالحركة الوطنية كانت تدرك أن السلطة الحقيقية تقع في مقر المندوب السامي البريطاني ، ومن ثم فمن العبث البحث عن ديمقراطية في ظل الاحتلال ، وقد اتخذت الحركة الوطنية في تلك الفترة شكل الكفاح السياسي التقليدي ، بالخطب والبيانات .. ولا « مفاوضة الا بعد الجلاء » والاهتمام بالرأي العام العالمي ، واللعب على التناقضات الدولية .. ورغم سلبية هذه الأساليب ، إلا أنها كانت ضرورية في تلك الفترة حيث كانت الجماهير الواسعة من الشعب بحاجة إلى تحريك قومي ، وحيث كان تفوق الاستعمارية الساحق ينشر اليأس من امكانية الاستقلال ، فكانت تحديات الحزب الوطني، واصراره ولو بالرفض السليبي على استقلال مصر ، كان ذلك ضروريا لابقاء القضية الوطنية حية .. كذلك نجح العمل السياسي ، أو الرفض السليبي ، في خلق الحركات السرية التي بدأت عمليات الاغتيال ضد قوات الاحتلال وضد السياسيين العملاء وفي مقدمتهم السلطان حسين (حاكم مصر) الذي تعرض لمحاولة اعتداء أو شكت أن تودي بحياته ، وبثت الرعب في أنجاله فاعتذروا عن قبول العرش .

ولكن بثورة ١٩١٩ تعقدت القضية ، فأصبحت الديمقراطية مرة أخرى ، هي وسيلة الشعب لمقاومة نفوذ الاستعمار الذي كان يحقق ما يريد من خلال

الحكومات المستبدة التي تأتي برغم الشعب وتعرف أنه لا سند ولا حماية لها
الا رضاء القوى الأجنبية .

ولذلك أصبح التصويت للوفد هو مظهر الاحتجاج على الوجود الاستعماري .
وساه السياسة المصرية في الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٣٦ اتفاق خير مكتوب
بين الشعب والوفد .

الوفد يعارض الانكليز والسراي ويرفض الاقرار بشرعية الاحتلال ..
والشعب ينتخب الوفد كلما أتاحت له الفرصة للتصويت الحر .. بل وبتحتملاً
تنكيل السلطة في سبيل هذا التصويت .. ولكن لا الوفد كان مستعداً لقيادة
ثورة وطنية حقيقية ضد المحتل ، ولا الناخبون على استعداد للقتال من أجل
إعادة الوفد أو ابقائه في الحكم .

أما بعد ١٩٣٦ فقد فسخ التحالف الوطني بين الوفد والشعب بتوقيع
الوفد معاهدة الصداقة مع بريطانيا ، ولكنه ظل أفضل السبيلين في السياسة
المصرية ، ولم يتردد الناخبون في التصويت له ولكن بغير حماسة ولا انفعال
دموي ، وفي آخر انتخابات حرة جرت في مصر قبيل ١٩٥٢ حصل الوفد
على ٣٩,٦ ٪ من مجموع أصوات الناخبين ، واعتبر ذلك فوزاً ساحقاً .. وقد
كان كذلك من ناحية عدد المقاعد .

وهذا البرلمان الأخير في الحياة السياسية المصرية قبل ٢٣ يوليو (تموز)
١٩٥٢ أثبت صحة النظرية القائلة بأن أخطر ما يهدد المصالح الاستعمارية في
بلد ، هو وجود حرية صحافة ، وبرلمان منتخب انتخاباً حراً .

فذلك البرلمان هو الذي ألغى المعاهدة مع بريطانيا (٨ تشرين أول
(أكتوبر) ١٩٥١) ورفض الدفاع المشترك أو أول حلف عرض على الأمة
العربية .. وهو الحلف الذي عرضته الولايات المتحدة الأميركية ، وبريطانيا ،
وفرنسا ، وتركيا ، على مصر ، بديلاً عن المعاهدة الملغاة في يوم ١٣ تشرين

أول (أكتوبر) ١٩٥١ ورفضته مصر بلا مناقشة .. بفضل برلمانها الحر ،
وصحافتها التي وصلت في تلك الفترة الى ذروة انطلاقها ضد الاستعمار والقوى
العميلة .. وفشلت كل محاولات استصدار تشريعات تحد من حريتها .

وفي ظل هذا البرلمان انفجرت حركة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار
البريطاني وبدأت مهاجمة مراكز قوات الاحتلال ، وهي الحركة التي اشترك
فيها عدد من الضباط الأحرار ، سرأ ، مع التشكيلات الشعبية .

وفي ظل هذا البرلمان جرت انتخابات نادي الضباط ، وتحدى الضباط ارادة
القصر ، فأسقطوا مرشحه .

ولم يكن أمام الاستعمار الا احراق القاهرة بأكملها ليحترق معها البرلمان
وحرية الصحافة .

وقد كان .

ولكن عجز الأحزاب ، والنهية التي انتهت اليها بحرق القاهرة ، خلق
قناعة لدى المصريين ، بأن الديمقراطية على الطراز الذي مورست به في مصر ،
ليست هي الوسيلة المثلى لتصفية الاستعمار البريطاني في مصر ، ولا مواجهة
الاستعمار الجديد الذي أصبح يفرض وجوده على السياسة العربية منذ ١٩٤٨
ألا وهو الاستعمار الاسرائيلي .. أصبحت الجماهير متعطشة لوحدة وطنية تتحقق
خلف زعامة قوية تستطيع قيادة الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني الذي
يشل قدرة مصر على مواجهة الأخطار الجديدة المتمثلة في اسرائيل والتخلف .

* * *

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) وتمثل الشعب فيها ، كل هذه
الأماني .

وفي يناير (كانون ثاني) ١٩٥٦ جرى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية
والدستور وفاز الرئيس عبد الناصر بـ ٩٩,٨٤ ٪ والدستور ٩٩,٨٠ ٪ .

وفي ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٦ صدر الدستور ، وفي ٢٨ أيار (مايو) ١٩٥٧ تأسس الاتحاد القومي .. وبدأت اجراءات الانتخابات للبرلمان أو مجلس الأمة الأول .

ولأن الاتحاد القومي لم يكن قد تم تشكيله ولأن حق الترشيح كان قد أعطي للاتحاد القومي فقد شكلت لجنة برئاسة جمال عبد الناصر ، وعضوية عبد اللطيف البغدادي وزكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر لاستبعاد المرشحين غير الصالحين ، فاستبعدت (١٣٢٠) مرشحاً من بين ٢٥٠٨ تقدموا للترشيح ، وسمحت لـ ١١٨٨ مرشحاً بالتنافس للفوز بـ ٢٨٤ مقعداً .. ولكن بعض الدوائر أغلقت على مرشحين بعينهم أي استبعد جميع المنافسين . وقد تميزت هذه الانتخابات برغبة الشعب في تجديد النظام .. فكان هناك شبه اجماع على النجاح المجهولين واسقاط الاسماء التي لمعت خلال السنوات الماضية .

كانت الجماهير تحس أن الأجهزة قد سقطت في أول امتحان خارجي خاضته وهو حرب ١٩٥٦ .. أو الهزيمة التي حولت الى نصر - كما قال الرئيس السادات - .

وإذا كان الاعلام المصري قد نجح في اقناع الجماهير العربية بانتصارنا في ١٩٥٦ فان الجماهير المصرية التي عاشت أحداث ١٩٥٦ رغم حماسها المطلقة لناصر والثورة أدركت أن الأجهزة قد هزمت .. لذلك حاولت أن تحقق التغيير بالانتخابات .

ولكن البرلمان الأول هذا لم يقدر له أن يعمر طويلاً فقد طوته أحداث الوحدة المصرية - السورية فحل في ٥ مارس (آذار) ١٩٥٨ وحل معه المجلس النيابي السوري .. وألغي الدستور في البلدين ، وأعلن الدستور المؤقت الذي فوض الرئيس عبد الناصر ، تعيين مجلس الأمة الوحدوي ، وقد تم ذلك .

وقبل اعلان أسماء الستمائة عضو المعيينين (٤٠٠ من مصر و ٢٠٠ من سوريا)

في مجلس الأمة الجديد (١٨ تموز ١٩٦٠) صدر قانون تنظيم الصحافة (١٤ تموز - يوليو - ١٩٦٠) .

وبسقوط الوحدة سقط مجلسها . ولمع علي صبري .. وكانت انتخابات برلمانات وتعيينات وبيعات يحسن أن يسدل عليها الستار ، حتى كانت ثورة مايو (أيار) ١٩٧١ .. وبعد أن تحطمت شبكة « علي صبري » .. جرت أول انتخابات حرة ، وحتى لا نكرر مأساة الماضي ، يجب أن نقول بوضوح ، ماذا نعني بانتخابات حرة .. نعني بصراحة انها أول انتخابات لم تتدخل فيها السلطة لفرض مرشح أو عزل مرشح ، ولكن طول عهد المصريين بتسلط مراكز القوى ، وكذلك وجود قواعد قوية لهذه المراكز من طبقة المنتفعين والمتورطين .. وانعدام تنظيم الجماهير الحقيقية لثورة أيار (مايو) ١٩٧١ ، والوضع الخاص للصحافة الذي انتقدته تحركات الطلبة ، ومناقشات مجلس الشعب .. كل هذه العوامل قد أثرت بالطبع في نتائج الانتخابات .

ورغم ذلك يبقى هذا المجلس هو أول مجلس منتخب انتخابياً حراً .

وفي الأسبوع الماضي ، وبعد أن أثنى الدكتور « عبد العزيز حجازي » وزير الخزانة على « مجلس الشعب » وأبلغه أن الحكومة مسرورة منه ! .. جاءت مفاجأة المجلس بانتقاده لبيان الحكومة .

فقال زكريا لطفي جمعة ، وهو من الأسماء التي لمعت في برلمان ١٩٥٧ ، ان بيان المجلس في الرد على الحكومة بيان تاريخي ، « فنحن كنواب للشعب علينا أن نقول كلمة الحق التي لا يعلو عليها أي شيء » !

وطالب « عبد القادر البحراري » بوقف البذخ ، وقال انه لا مجال الآن لتوسيع الشوارع وتجميل الميادين واقامة الحفلات . وطالب برفع كفاءة الدفاع المدني ووقف إصدار تراخيص للملاهي . وتصفية الانحرافات في القطاع العام .

وقال « صلاح توفيق » : « ان الشعب سمع الكثير عن الاستعداد للمعركة

الى أن مل الشعارات لأنه لم يحس بفاعلية الشعارات التي تطلت من وقت لآخر،
وتمر دون انجازات .

وارتفعت حدة الحديث فقال عباس المصري «لقد أكد بيان الحكومة
أنه قد تم الاستعداد لكل شيء ، والشعب هنا يتساءل: إذا كان هذا صحيحاً
فما سبب الانتظار . لماذا لم تبدأ المعركة ؟ لقد انتظرنا انتهاء الانتخابات
الأميركية ، وانتظرنا الوقفة الموضوعية مع الصديق . ولا أحد يعرف إلى
متى سوف ننتظر . ان هناك سلاحاً قوياً قد وزعه الله علينا بالمجان ، وهو
الايمن الذي انتصر به المسلمون في صدر الاسلام على أعدائهم . ان هذا
الانتظار لا يكلفنا فقط ألف مليون جنيه للقوات المسلحة كل عام بل انه
يكلفنا أيضاً دخل السياحة ودخل قناة السويس ، وأرباحنا من التجارة
الخارجية .

ولكن أخطر الجديد في كلام «عباس المصري» هو دعوته إلى اجتماع
أساتذة السياسة المصريين : «حتى من هاجر منهم إلى الخارج .. ليشاركوا معنا
جميعاً في إيجاد الحلول لمشكلتنا الأساسية، مشكلة احتلال جزء من أراضينا» .
وقد أجمع النواب على تهنئة وشكر الدكتور جمال العطيفي الذي صاغ
البيان في صيغته النهائية .

أما بيان المجلس الذي صاغه وتلاه الدكتور العطيفي فأبرز ما جاء فيه :
● ان الحكومة ارتبطت في غداة تشكيل الوزارة ٢٣ يناير (كانون
ثاني) ١٩٧٢ بأن مهمتها هي : « اعداد الدولة لمواجهة الشاملة مع العدو »
«وقد مضت على ذلك قرابة عشرة شهور، كان من المحتم بعدها أن نقف لتبين
موقع أقدامنا في حركة مواجهة الشاملة مع العدو، وهو ما تركز عليه اللجنة
في ردها ، وكل ما يرد بعد ذلك من حديث عن دفع عجلة التنمية أو حل
مشكلات الجماهير ، انما هو تنمة للهدف الأساسي وهو مواجهة الشاملة مع
عدو لا يزال بعد خمس سنوات يحتمل جزءاً عزيزاً من أرض هذا الوطن» .

فالمجلس يرفض أن يعلو أي صوت على صوت المعركة .. أو أن يعلو أي هدف على هدف التحرير .

ذلك هو أخطر ما جاء في بيان المجلس ، لأنه يؤكد أنه كلما زاد حجم وجود الشعب على مسرح السياسة كلما زاد الاصرار على المعركة .. ولعل ذلك يفسر الحقد الشرس الذي تجابه به ثورة مايو (أيار) من اليمين المستسلم واليسار المتواطىء .. لأنها فتحت الباب للشعب لكي يقف في وجه محاولات التصفية والاستسلام .

كذلك ركز البيان على إبراز احترام الرئيس السادات لسلطة المجلس ، واتجاهه لتقوية هذه السلطة ، بجرسه على دعوته الى دور انعقاد غير عادي ، ليعرض عليه قوانين حماية الوحدة الوطنية ، وحماية المال العام ، بينما أغفلت الحكومة ذلك في : «قرارات بقوانين كانت قد وعدت بعرضها على المجلس . فإن المجلس يعلن أنه لن يتردد في استخدام حقه الدستوري في مراجعة مثل هذه القرارات» .

● طالب البيان الحكومة بشرح وسائل تنفيذ المبادئ التي التزمت بها ، وشرح التطورات التي أدت الى وقفتنا مع الصديق وما انتهت اليه . والى اجراءات الوحدة بين مصر وليبيا . وتصور الحكومة بالنسبة لعلاقة الاتحاد بدولة الوحدة المرجوة . وما هو أنسب الأشكال لتحقيق هذه الوحدة على أساس متين وواقعي في الوقت نفسه .

● ما هو الموقف من المصالح الأميركية .

«هذا جانب هام مما سكت عنه بيان الحكومة متعلقاً بالسياسة الخارجية والعربية ، ويتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة المرحلة» .

● بخصوص الاعداد للمعركة ، أيد البيان سياسة الحكومة في عدم الافضاء بأية تفاصيل في هذا الشأن . أما «فما يتعلق بما ورد في البيان من أن الحكومة قد استكملت خطة اعداد الدولة للحرب وأولت الدفاع الشعبي

والدفاع المدني عناية خاصة ودبرت للطوارئ ما يلزم عند وقوعها طبقاً لخطة موضوعة تم تنفيذها في جميع القطاعات .. وقد استمع المجلس لهذا التأكيد دون أن يستطيع أن يقنع نفسه بما تطلبه الحكومة من أن يطمئن الى أن ذلك كله قد تحقق لنا فعلاً. فمن المؤسف أن الطبيعة قد قدمت لنا في أيام الأمطار الغزيرة التي شلت أهم مرافقنا الدرس الذي لا يطمئنا .

● « ان الحركة الصحيحة لبناء المخابىء قد تجمدت واجراءات الوقاية من الغارات الجوية قد تراخت ، وتراخيص المباني الجديدة تصدر وليس فيها الزام باشتراطات مخبأ في المبنى . وقد شكل مجلس أعلى للدفاع المدني لم نعد نسمع شيئاً عن اجتماعاته .

● ان الحكومة عرضت موازنة ١٩٧٣ دون تفاصيل الخطة التي ستنفق عليها الموازنة .

● ما زالت هناك دخول كبيرة لا يمتد اليها القانون الضرائبي ، وهي في معظمها دخول طفيلية انتهازية، تنشأ الكسب السريع استغلالاً للظروف. وقد يكون مصدرها الاتجار في السوق السوداء أو أعمال الوساطة أو المقاولات... وتوزيع عبء المعركة يقتضي أن تسهم هذه الدخول بنصيبها في هذه الأعباء .

● ان العاملين وخدم يدفعون الضرائب لأنها تققطع من مرتباتهم ، بينما المتأخرات الضرائبية الأخرى تصل الى (١٩٠) مليون جنيه .

● ومرة أخرى طالب البيان بتطبيق الشعار الأزلي: «من أين لك هذا»؟

● السماح بهجرة العلماء والفنيين والمتخصصين في زمن الحرب يعد تفريطاً في حقوق هذا الوطن .

وتعرض البيان لقضايا تفصيلية داخلية ولكن في اطار خط واضح محدد

هو ربطها بالمعركة .. وانتهى البيان بالهتاف : « عاش النضال من أجل مصر .. وعاش الفداء من أجل مصر .. » .

وهكذا ارتبطت من جديد قضيتنا الديمقراطية والتحرر الوطني .

ولكن لأنه لا بد من تفسير سيء لكل ظاهرة حسنة في السياسة العربية! فقد حاول البعض أن يفهم من موقف مجلس الأمة انه ايماءة مقصودة لتغيير في السلطة التنفيذية ... !

كما حاول البعض أن يربط بين البيان ، وبين الدكتور « جمال العطيبي » الذي تولى صياغته على ضوء العلاقة الخاصة التي تربط الدكتور العطيبي « بالاهرام » .

والدكتور العطيبي عرف اسمه عندما كان وكيلاً للنيابة قبل الثورة واشتهر بأنه ينحاز الى جانب المتهمين في قضايا أمن الدولة ، ولكنه لمع فجأة باقتراحه سنة ١٩٥٧ ببيع المؤسسات الأجنبية للمصريين ، وكان يستهدف بذلك تحقيق التمسير ، وتشجيع المدخرات ، وتجنيد هذه المؤسسات الناجحة وقتها ، متاعب تخلف الجهاز البيروقراطي ، الذي يكفيه أن يتحمل مسؤولية الاعباء التقليدية للدولة ، والمشروعات الجديدة التي لا تحقق عائداً في البداية .

ولكن اقتراحه رفض ، وظل « الدكتور العطيبي » يعيش سنوات تحت ابتزاز الاتهام بأنه ممثل البورجوازية وتطلعاتها !.. ولكنه استطاع أن يبقى على صلة بالرأي العام من خلال عمله في « الأهرام » وتبنيه شعار سيادة القانون والدفاع عنه ضد انتهاكات مراكز القوى وجماعة علي صبري . الى أن كانت ثورة مايو (أيار) ١٩٧١ ووجد الدكتور العطيبي مكانه الشرعي في اطار تفتحها الديموقراطي ، وايمانها بسيادة القانون .

لذلك يؤكده المراقبون أنه انما صاغ ارادة مجلس الشعب وحده في البيان .
المهم ان الأيام الأخيرة أكدت من جديد أن الديمقراطية هي ضمان
الاصرار على المعركة .. وان المعركة هي الطريق الوحيد لتعزيز
الديموقراطية وترسيخها .

١٩٧٢/١٢/٢٢

رؤساء تحرير بمخابرة

من وزراء الارشاد

في عام ١٩٥٤ وقف الصاغ صلاح سالم في نقابة الصحافة المصرية يقول :
«أما أنت يا صاحبة الجلالة» .

كان ذلك عقب الغاء قرارات مارس «آذار» الشهيرة، تلك القرارات التي كانت قد أعادت الحريات والحياة الدستورية ، عندما اتحدت القوى السياسية في مصر لأول وآخر مرة في جبهة واحدة مطالبة بتصفية الثورة .. وتحت ضغط التظاهرات الشعبية وقع الخلاف في صفوف مجلس الثورة وانحاز سلاح الفرسان إلى «خالد محي الدين» الذي احتضن مطالب الأحزاب ... ولكن بحركة بارعة من الرئيس المرحوم عبد الناصر تم تطوير الحركة أولاً بالاستجابة لمطالبها، ثم بتحريرك تظاهرات من أعضاء هيئة التحرير تهتف بسقوط الحرية، ومع حركة اعتقالات مفاجئة، استجاب مجلس الثورة - مرة ثانية - لمطالب الجماهير وألقى الحريات .

وتوجه صلاح سالم بعد الغاء هذه القرارات الى نقابة الصحافة في شارع عبد الخالق ثروت حيث ألقى خطابه الشهير الذي بدأ بعبارة «أما أنت يا صاحبة الجلالة» وكان الخطاب هجوهاً لاذعاً مشيناً للصحافة المصرية ، اتهمها

بأنها تعيش على المصروفات السرية ، وعميلة لجهاز أجنبية ومنحلة خلقياً ، وانتهى بالوعد بتطهير الصحافة .

وكانت الخطوة الأولى إلغاء صحيفة « المصري » التي حملت منذ بداية عام ١٩٥٣ لواء المعارضة للثورة بينما اتخذت « الأهرام » موقفاً التقليدي كصحيفة السلطة رغم أنها كانت لا تزال مملوكة لأصحابها اللبنانيين .. أما صحف « أخبار اليوم » فكانت تعتبر نفسها صحف الثورة منذ اليوم الأول بعدما اعتقل « مصطفى أمين » بطريق الخطأ لمدة ست ساعات وأفرج عنه فوراً لتفتح صحفه النار على الملك والوفد .. وربما كان « تأييد » صحف « أولاد أمين » للثورة ، هو أول ثغرة فتحت بين النظام الجديد والجماهير على صعيد الثقة في الاعلام .

فقد كان الرأي العام المصري كله يعرف الصلة الوثيقة بين السراي ودار « أخبار اليوم » ، وآخر ما كان يتوقعه الجمهور هو تحول صحف « أخبار اليوم » الى اللسان الناطق باسم الثورة . وعندما بدأت الثورة تنشر أسماء الصحافيين الذين قبضوا مبالغ من المصاريف السرية ، كانت القوائم تتضمن جميع من وقع باسمه في صحيفة أو انتسب لثقافة الصحافة الاحرري « أخبار اليوم » .

وهكذا أصبحت الثورة تعتمد على النجاح الصحافي لدار « أخبار اليوم » .. وعلى عدة صحف تصدرها « دار التحرير » التي أقامتها الثورة عام ١٩٥٣ ولكنها عجزت منذ مولدها عن الوجود الاعلامي الناجح .. وقد أصدرت عدة صحف ومجلات ، أفلس معظمها ولم يبق إلا جريدة « الجمهورية » بخسائرها الفادحة التي تتجاوز عدة ملايين من الجنيهات .

وقررت الثورة استقلال المحررين بنقابة خاصة تحريراً لهم من تأثير أصحاب الصحف ، ولكن عندما عين « صلاح سالم » رئيساً لمجلس ادارة دار الجمهورية رشح نفسه نقيباً للمحررين .. ونجح ، ولكن صحافياً رفع قضية في مجلس الدولة معترضاً على هذا الترشيح باعتبار أن « صلاح سالم » يمثل أصحاب الصحف

بوصفه رئيساً لمجلس الإدارة ومعيناً من قبل المالك .. وسقطت القضية بوفاء صلاح سالم .

المهم ان هذه الظروف وضعت الصحافة المصرية تحت رقابة دائمة ، فتاريخ النظام كله كان سلسلة من حالة الطوارئ .. وربما كانت الفترة الوحيدة التي رفعت فيها الرقابة على الصحف هي من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٦٠ والتي انتهت بالتأميم .

وفي ظل الرقابة الشاملة على الصحف المصرية ، نشأت ظاهرة خاصة بدأت بانتقال هيكل الى «الأهرام» وتوليته رئاسة تحريره .

وكان هيكل يتمتع بمكانة خاصة لدى الرئيس جمال عبد الناصر للدور الذي لعبه خلال الأيام الحاسمة التي سبقت الثورة ، وان كانا لم يتقابلا وجهاً لوجه وقتها ، بسبب حرص الرئيس المرحوم على تجنب الظهور خلال تلك الاتصالات الدقيقة .

واستطاع هيكل أن يكسب ثقة الرئيس وأن يصبح هو المعبر عن فكره ، وبالطبع كان هو الرقيب على «الأهرام» ، ولم يحدث أن دخل رقيب دار «الأهرام» ، أو عرضت مادتها على الرقابة بينما كانت وزارة الارشاد تعين رقيباً مقيماً داخل كل دار صحافية يراقب - على حد قول عضو مجلس الشعب - : « حتى صفحة الوفيات .. ومع ذلك هل تعلمون من هو هذا الرقيب ؟ انه موظف صغير منتدب من احدى الوزارات ؟ واذا كنا نعطي لهذا الموظف الصغير كل هذه السلطات ، فأين اذن رؤساء تحرير الصحف الممينين بقرار جمهوري ؟ هل فقدنا فيهم الثقة مع أنهم من خيرة الصحافيين والمواطنين ؟ » .

هذا السؤال الذي طرحه النائب والصحافي أحمد يونس في مجلس الشعب ، كان مطروحاً منذ سنوات في الأوساط الصحافية وجوابه كان معروفاً ..

فالنظام لم يكن يثق إلا في «الاستاذ هيكل» .. وعندما كان الرقيب المقيم في دور الصحف يشتبه في نبأ كان يتصل «بالاهرام» فإن كان لم ينشر في «الأهرام» فهو ممنوع ، والعكس ليس صحيحاً .. بمعنى أنه كثيراً وكثيراً جداً ، كانت تنشر أخبار في «الأهرام» ، ويمنع نشرها في الصحف الأخرى .

كانت «الأهرام» هي الرقيب على الصحافة المصرية ، ومن هنا لم تكن تخضع للرقابة .

بل عندما أنشأ «الأهرام» مؤسسة خاصة تجمع الاحصائيات عن اقتصاديات البلد وتبيعها للهيئات العالمية وهي مؤسسة «أراك» .. واشتبه جهاز المخابرات المصري في عهد «أمين هويدي» في احصاء طلبته شركة أجنبية مشبوهة عن استهلاك مصر من الأغذية المحفوظة - والمعروف أن القوات المسلحة هي المستهلك الأول لهذا الصنف - وحاول جهاز المخابرات أن يوقف خروج الأرقام إلى الخارج ، فتح «هيكل» النار على مدير المخابرات .. وانتهى به إلى الاقالة .

كان مركز هيكل في الصحافة يشبه وضع قائد الثورة .. يلقي ظلال تفوقه على كل محاولة للشرعية أو انشاء المؤسسات .

ولما صدر قانون تنظيم الصحافة في ١٩٦٠ - يطلق عليه الناس اسم «تأميم» الصحافة - خلق حالة لا هي ملكية خاصة ، ولا هي ملكية عامة ، بل ينطبق عليها ما قاله النائب أحمد يونس «عزب خاصة» لرؤساء مجالس الادارة في المؤسسات الصحافية !؟

والحقيقة اننا لو أخذنا «الأهرام» كمثال نجد ان «الاستاذ هيكل» يملك جميع حقوق التصرف التي كان يتمتع بها آل تقلا ماعدا حق بيع الترخيص! .. فهو يملك التعمين والفصل ورفع المرقبات ، والتصرف في الايراد .

فإذا انتقلنا إلى المؤسسات الأخرى نجد أن نفس الحقوق مكفولة لرؤساء

مجالس الإدارة ما عدا حق الفصل للعاملين .. وقد أوقف حق التعيين بقرار من الرئيس السادات ، عندما أشرف على التحقيق في الاضطراب المالي في دار «أخبار اليوم» ، عندما كان يرئس مجلس ادارتها محمود أمين العالم .

ولكن رؤساء مجالس الادارات بعد ١٩٦٠ أصبحوا يعينون وينقلون ويقيمون في منازلهم بمخاطبة تليفونية من وزير الارشاد .. والوحيد الذي رفض قرار النقل كان الاستاذ « احسان عبد القدوس » عندما اتصل به مكتب « محمد فائق » وقال له « الوزير يقولك تروح روز اليوسف » ! - وكان وقتها رئيساً لمجلس ادارة « أخبار اليوم » - فكان رد احسان «الوزير يملك أن يفصلني من «أخبار اليوم»، ولكن لا يملك أن يفرض علي العمل في روز اليوسف» .

وأصيب احسان بحالة ذهول أدت الى حادث السيارة المعروف .

أصبح وضع الصحافة في ظل الرقابة كما لخصه عضو مجلس الشعب الدكتور «محمود القاضي» : «ان صحافياً واحداً لم يستطع أن يتكلم ضد مراكز القوة السابقة ، ولو كانت هناك حرية حقيقية للصحافة لكانت هناك فرصة كاملة أمام أصحاب الرأي لمناقشة كثير من القضايا والمشاكل التي تعرضنا لها في الفترة السابقة .

وفي المجال الخارجي ترتب على عدم حرية الصحافة اننا حرمانا من الاستماع الى التجارب في الخارج ، وتقع النكسة وللآن لم نسمع ولم نقرأ رأياً صائباً عن المتسببين عنها ، ثم وقعت أخطاء جسيمة داخلية ، ومع ذلك لم تستطع الصحافة أن تتكلم وهذا ما كشفته تحقيقات المدعي الاشتراكي» .

وقال العضو : « ان رؤساء تحرير الصحف أغلبهم قد لا يرحبون برفع الرقابة عن الصحف خوفاً من بطش السلطة» .

وهذا صحيح فإن المحاولات التي قام بها بعض رؤساء التحرير للنشر اعتقاداً منهم

أن ذلك يشكّل مصلحة عامة أو حتى سبقاً صحافياً قد أدت إلى إبعادهم بصفة نهائية كما حدث «لحمي سلام» عندما نشر اجتماع عبد الناصر بالصحافيين، قبل أن تنشره الأهرام، أو إبعاداً إلى دار أخرى كما حدث «لموسى صبري» عندما نشر «حقائب الذهب» التي كان المشير يعدها للتهديب للخارج.. أو كما أبعد «إحسان عبد القدوس» أكثر من مرة.

فالمشكلة ليست في وجود رقيب، بل في ضمان عدم اتخاذ السلطة لإجراء ضد الصحافي الذي ينشر ما لا ترضى عنه السلطة، وهذا لا يعني إلغاء القانون، ففي كل بلاد العالم تنظم القوانين ما ينشر وما لا ينشر ويتحمل الصحافي مسؤوليته، ولكن الاعتراض هو على الإجراء البوليسي الذي يتخذ دون محاكمة.

وهنا يقوم سؤال آخر.. هل يمكن لرئيس تحرير تعيينه السلطة أن يعارض هذه السلطة. فليس صحيحاً أن الصحف المصرية مملوكة للاتحاد الاشتراكي، بل لا علاقة للاتحاد الاشتراكي بهذه الصحف.

ومعروف أن الاتحاد الاشتراكي و«الأهرام» قد تحولوا إلى مركزي قوى في عهد علي صبري وكانت حملاتها المتبادلة ضد بعضها البعض، أحد مظاهر الحياة السياسية في أواخر عهد عبد الناصر وأوائل عهد السادات.

بـل ويتهم الأهرام، الاتحاد الاشتراكي، بأنه طبع ووزع منشورات ضده، وحرص المتظاهرين على مهاجمة الدار وحرق نسخ «الأهرام» في الطريق العام أمام مبناه الجديد.. وقد أشادت نشرات الاتحاد الاشتراكي بالمغني الشعبي الشيخ امام لأنه غنى قصيدة ضد هيكمل يقول فيها:

بصراحة يا أستاذ ميكي
انك رجعي وتشكيمي
قاعد لا مؤاخذة تهلفط
وكلامك رومانتيكي

* * *

ولا ناوي تبطل تكتب
بصراحة كلام بولوتيكي
عن دور الحل السلمي
واستعماله التكتيكي ..

ولفقت قضية مخدرات للشيخ امام وللشاعر أحمد فؤاد نجم واعتقلا مدة
الى أن أفرج عنها بعد ثورة مايو (أيار) .

وقال العضو الدكتور محمود القاضي :

« ان الصحافة أصبحت ملكاً للشعب ولذلك يجب أن تعبر عن مصالح
الشعب نفسه » .

وهو غير صحيح فكما رأينا فإن الشعب لا يملك الصحف المصرية ولا
الاتحاد الاشتراكي .

وقال العضو : « ان الشعب المصري أصبح أقل الشعوب قراءة بسبب
عدم ثقته فيما يقرأ » .

وهذا صحيح .. وليس مصادفة ان جميع التحركات الشعبية في مصر
كانت تصب هجومها ونقدها على الصحافة حتى أن حركة الطلبة الأخيرة
حرمت على الصحفيين دخول مقر اجتماعاتهم بجامعة القاهرة .

أما الاقتراح الذي تقدم به أعضاء مجلس الشعب وهو « إنشاء مجلس
للصحافة » فهو اقتراح قديم ، ونفذ فترة وجيزة عقب انفصال سوريا ..
ولكن ثبت استحالة ، فكما وصل الرئيس جمال عبد الناصر في آخر الخمسينات
الى استحالة استمرار مجلس الثورة ، كذلك ثبت استحالة وجود مجلس
للصحافة مع استمرار المكانة الخاصة التي للأستاذ « محمد حسنين هيكل » .

فمجلس الصحافة يفترض أن تكون قراراته ملزمة للجميع حتى ولو كان

رئيسه هيكل .. وهذه المساواة في الالتزام كانت مستحيلة طوال السنوات الماضية .

ولعل أسوأ ما في مأساة حرية الصحافة المصرية ان المطالبة باطلاقها ، تنطلق في فترة جرت العادة في جميع البلدان على تقييد حرية الصحافة فيها وهي فترة الحرب واحتلال جزء من أرض الوطن .

ولكن هذه هي مأساة العمل العربي في مجموعه ، فالفترة التي كان يرجى فيها أن تنطلق حرية التعبير بلا قيد لكي تبني الأمة قدرتها الذاتية على الدفاع، بددت في الاستبداد والعصف بالحريات .. ولم تملك الأمة حق التعبير الا بعد أن أصبح العدو جائئاً على أرضها .

ومراكز القوى التي صنعت الهزيمة بالاستبداد ، تحاول اليوم أن تستمر في استبدادها بحجة المعركة .

ولكن ثورة مايو (أيار) التي فجرها الرئيس السادات .. ارتبطت مع الشعب بأن الديمقراطية هي وحدها سبيل النصر .

١٩٧٢/٦/٣٠

صفحة من تاريخ كنيسة القبطية

كنيسة المصرية .

كنيسة القبطية هي أعرق الكنائس وأقدمها وأكثرها تعبيراً عن الأمة المصرية ورفضها التبعية أو الخضوع للاغراء أو السيطرة الأجنبية .

لعل الكثيرين لا يعرفون أن نظام الرهبنة بدأ في مصر ، وان أول دير للرهبان ظهر في مصر . . أنشأ نظام الرهبنة الانبا بولا أو القديس بولس ابن الأقصر - في صعيد مصر - في القرن الثالث ، وأول دير ، أقامه انطونيوس ابن بني سويف عام ٢٨٥ في الصحراء الشرقية . ثم جاء الانبا شنودة ، والانبا باخوم ، فشرعا نظام الرهبنة الذي نقل عن مصر وعمم في سائر العالم المسيحي .

وتاريخ كنيسة - قبل ظهور الاسلام - هو تاريخ صراع مصر ضد السيطرة الغربية .

ف عندما اعتنقت مصر المسيحية كانت بذلك تتحدى سيطرة روما ، وتعرض المسيحيون المصريون بسبب ذلك لأبشع ضروب التنكيل الوحشي حتى جعلوا

بداية تاريخهم الكنسي عام ٢٨٤ وهو العام الذي تولى فيه «دقلديانوس» عرش الامبراطورية الرومانية ووصل التنكيل بالأقباط المصريين ذروته حتى سمي عصر الشهداء .

ولكن مع مطلع القرن الرابع تتنصر الامبراطورية الرومانية ، ويصبح بطريك روما أو بيزنطة هو رأس الكنيسة لأن الامبراطور هناك .
فهل تقبل مصر أن تكون تابعة تتلقى الأوامر من خارج مصر ؟ .
هل يمكن أن تكون مصر الا رأساً ؟ ، هل يمكن حتى إذا صبرت مصر بعض الوقت على فقدان استقلالها السياسي أو الجغرافي أن تقبل فقدان استقلالها الروحي ؟
محال ...

وسرعان ما تختلف كنيسي مع كنائس العالم كله ، وسرعان ما يصبح أسقفها : « اثناسيوس ضد العالم وكل العالم ضد اثناسيوس » وهو المثل الخالد حتى الآن في الثقافة الغربية .

رفض اثناسيوس أن يتلقى التوجيه الروحي من قسطنطين الامبراطور المسيحي ، بل يكتب له « لا تقحم نفسك في المسائل الكنسية ولا تصدر اليها أمراً بشأن هذه المسائل » .

وفي سبيل حرف واحد (كما يقول صاحب سندباد مصري) تحدى اثناسيوس بابا روما و امبراطور بيزنطة وانشقت الكنيسة المصرية عن كنائس الغرب وبدأت حملة الذبح والتشريد والتعذيب الوحشي يمارسها جنود مسيحيون غربيون ضد كنيسي وأبناء كنيسي وأجدادي أقباط مصر الذين حفظوا روح مصر من العبودية للغرب .. من القرن الرابع حتى القرن السابع .

يقول حسين فوزي : « والذي لا يعرفه الا قلة من المصريين - وما أقل المصريين معرفة بتاريخهم ! - هو أن أجدادهم القبط تعذبوا واضطهدوا على

يد حكام بيزنطة المسيحيين، أشد بكثير مما عرفوا من مهانة وتقتيل واستشهاد أيام الأباطرة الوثنيين ، لا لسبب إلا لأنهم حرصوا على عقيدتهم المسيحية .

ومع للقرن السابع الميلادي يلمع اسم البطريرك المصري بنيامين ، البطريرك الثامن والثلاثين لكنيسة المرقسية ، ويتولى عرش بيزنطة الامبراطور هيرقل الذي قرر فرض الوحدة القسرية في امبراطوريته التي زعزعتها الأحداث والغزو الفارسي ، وكانت مصر هي العضو المشاغب المنشق ، ففكر في سحق كنيستها وفرض مذهب بيزنطة مذهب الدولة الاستعمارية على المصريين فعمين بطريركا من المذهب الرسمي حاكماً على مصر ، ولكن بنيامين يرفض الاعتراف به .

وتبدأ مرحلة اضطهاد جديدة ويفر البطريرك إلى الصحراء بوادي النطرون ، وينكل الحاكم الأجنبي بأساقفة كنيستي فيضل من أضل ويهرب من يهرب ويقتل من يقتل ، وتعطل شعائر الدين عشر سنوات كاملة ، لا ترتفع فيها صلاة في كنائسنا المصرية .

ولكن مصر كانت على موعد مع القدر . ففي ختام السنة العاشرة كان عمرو بن العاص على رأس أربعة آلاف من أجدادي العرب قد أتم فتح مصر من صعيدها الى اسكندريتها .

أربعة آلاف انضم اليهم وقاتل في صفوفهم أقباط مصر ، وهم يرون هؤلاء الفاتحين يصلون على المسيح ويسلمون على أمه العذراء البتول ويقولون عن نبيهم أنه قال « سيفتح الله عليكم بعدي مصر ، فاستوصلوا بأهلها خيراً ، فإن لكم فيها صهراً وذمة ، فكفوا أيديكم وعفوا فروجكم وعضوا أبصاركم » .

وسمعوهم يقولون أن أم العرب هي هاجر المصرية أم اسماعيل التي طردتها الى الصحراء وخرقت اذنيها سارة أم اليهود .. وأن ابن نبيهم « ابراهيم » هو من ماري القبطية المصرية .

« وتسامع الرهبان في مخابثهم الصحراوية - كما يقول حسين فوزي -
وصوامعهم الجبلية ، بأمر قوم جاءوا من الشرق ليقتضوا على الروم المارقين ،
فاحتشدت حشودهم ، ووفدت على القائد عمرو ، في جماعات كثيرة تحييه ،
وتستبشر بقدومه » .

ويكتب عمرو الى البطريرك بنيامين يدعوه للحضور واستئناف مهامه
الروحية ، ويلقبه « بأبي الميامين » ويستجيب أبونا ويعود وتفتح الكنائس
أبوابها وتدق الأجراس .. ويسود السلام والوثام .

وبالفتح العربي يتكرس استقلال الكنيسة المصرية ، وتأمين على نفسها ،
وتضمن استمرارها الى ما شاء الله .. وقد كان ..

ويسجل مؤرخ قبطي عاصر الفتح العربي وهو « يوحنا النقيوسي » سلوك
الفاحين فيقول : « احترم عمرو أملاك الكنيسة ، ولم يقترب عملاً يعاب عليه ،
فحميا أهل البلاد عهد السلام الديني ، واعادة انشاء الكنيسة الوطنية ، وأديرة
وادي النظرون ودير انبا مقار . وجاء الرهبان أفواجا يؤكدون اخلاصهم
للقائد العربي » .

ولم يعد الاضطهاد للكنيسة المصرية الا مع عودة الاحتلال الغربي الذي
جاء أولاً متمسكاً بالصليب وهو منه براء ، وباسم الحروب الصليبية .. فنكل
بالأقباط المصريين كما فعل بالمسلمين ، وامتنع كنائسهم وحرّمهم من ممارسة
شعائر دينهم .

يقول الدكتور وليم سليمان : « ان الأقباط لم يذسوا أبداً الدرس الذي
تلقوه - في الدين والسياسة - من الامبراطورية المسيحية ابتداء من القرن
الرابع الميلادي - بداية الاضطهاد من المسيحية الغربية - ولهذا أعرض
الأقباط تماماً عن النظر للغزاة - الصليبيين - على أنهم مسيحيون يربطهم بهم
إيمان واحد » ويقول الشماس منسي القمص في كتابه تاريخ الكنيسة القبطية :
« وحاول الصليبيون أخذ مصر ولكنهم فشلوا . ولشدة غيظهم من عدم

مساعدة الأقباط لهم أصدروا قانوناً بمنع أقباط مصر من زيارة القبر المقدس
(بالقدس) .

ويقول جاك تاجر : « لما احتل الصليبيون القدس منعوا النصارى المصريين
من الحج الى هذه المدينة بدعوى أنهم ملحدون . وكتب أحد المؤرخين
الأقباط يشكو من هذه المعاملة قائلاً : « لم يكن حزن الأقباط بأقل من
حزن المسلمين » ويقول د. وليم سليمان : « لما دخل الصليبيون دمياط أساءوا
الى الأقباط وأنكروا عليهم حقوقهم ، وعينوا مطراناً لدمياط من قبل كنيسة
روما اللاتينية ، كما أنهم قتلوا كثيرين وأخذوا الأطفال من أحضان أمهاتهم .
وفي سنة ١٢٠٤ فاجأ الافرنج مصر من جهة رشيد وتقدموا الى قوه وتحصنوا
فيها . وكان فيها أقباط كثيرون ولها أسقف مخصوص فقتلوا كثيرين وطردها
غيرهم وسبوا البعض ، والبعض الآخر لم يسعه إلا الهرب » .

ويسجل يعقوب نخله روفيله في كتابه تاريخ الأمة القبطية : أنه « لما
انهزم الصليبيون ابتهج الأقباط » .

وقبل تلك الفترة بقرنين زار الرحالة الشهير « ناصر خسرو » مصر
وسجل في كتابه « سفرنامه » أن أغنى رجل في مصر كان قبطياً .

ويلخص وليم سليمان تاريخ الكنيسة القبطية في قوله :

« لقد أدى حرص الأقباط على عقيدتهم وإيمان كنيستهم ، الى رفض كل
دعوة للانضمام تحت أي لواء أجنبي ديني أو سياسي ، وجعلهم أحد الأركان
الوطيدة في مقاومة السيطرة الاستعمارية الدخيلة . وكان المبشرون يندهشون
حقاً حين يجدون أن الأقباط يفضلون عليهم مواطنيهم المسلمين وينفرون من
أولئك الافرنج الغرباء الوافدين » .

هذه الطبيعة الخاصة للكنيسة المصرية ، يضاف اليها العامل الجغرافي الذي
فرض وحدة المصريين ، وهو جغرافية مصر ، الأرض السهلة المنبسطة المرتبطة

بالنيل من أسوان إلى البحر ، والتي تخلو من الجيوب الجغرافية ، التي تسمح بتقوقع الأقليات فيها ، فتنعزل بنفسها عن الآخرين . بالعكس في مصر كانت ولا تزال قرى المسلمين والمسيحيين متجاورة ، وبيوتهم مختلطة داخل القرية الواحدة والمسجد حائطه في الكنيسة ، والعمدة القبطي يحكم قرية غالبيتها من المسلمين والعكس كذلك ، الزي واحد والمعدات واحدة ، وحق العمامة البيضاء يلبسها الشيخ والمعلم القبطي ..

والأقباط أخوال المسلمين منذ هاجر وماريا القبطية ، وأطفالنا يصرخون في كتاب (مدرسة) القرية كل صباح : « أولاد النبي صلى الله عليه وسلم سبعة .. كلهم من السيدة خديجة .. إلا ابراهيم من ماريا القبطية » ..

هل يمكن أن نتعصب ضد أشقاء وأحفاد اخوة ماريا القبطية ، أخوال ابن نبينا الذي حزن على وفاته حتى دمعت عيناه ، وأسف عليه المسلمون حتى ظنوا أن الشمس كسفت لموته ؟!

ويقول د. وليم سليمان : « وثمة حقيقة مؤكدة ، هي أن الدين لم يكن مؤهلاً أو مانعاً لتولي وظيفة عامة إلا بعد دخول الانكليز » .

وصحيح أن فترات عصبية قد مرت بالمصريين مسلمين ومسيحيين في العصور الوسطى ، ومن شاء أن ينقب سيجد عشرات القصص عن اضطهاد نزل بالأقباط تماماً كما نزل بسائر الفئات ، اضطهادات أنزلها بالشعب كله أعوان الحاكم المستبد من المسيحيين والمسلمين ولكن التاريخ المصري نظيف تماماً من أية مذابح على مستوى الجماهير بسبب الطائفية . وقبل الحملة الفرنسية كان الأقباط يشكلون الجهاز المالي للدولة ويحتل أكارهم في القاهرة وعواصم المديرية مكانة بارزة لا ينكرها عليهم مواطنوهم » .

ويذكر الراقعي كبار الأقباط الذين وصلوا إلى أعلى المراتب في عهد « علي بك الكبير » ومن بعده منهم : « المعلم رزق كاتب سر علي بك الكبير ومدير حسابات عهده ، وكان بمثابة مستشاره ومرجعه في شؤون الدولة ، فكان له

من النفوذ والسلطة ما لم يتوافر لاحد من رجال الحكومة . وخلفه في نفوذه المعلم ابراهيم الجوهري ، الذي وصفه الجبرتي في وفيات ١٧٩٥ بأنه « رئيس الكتبة الأقباط بمصر . وأنه أدرك في الدولة بمصر من العظمة ونفاذ الكلمة وعظم الصيت والشهرة . فكان هو المشار اليه في الكليات والجزئيات حتى دفن الروزنامة والميري وجميع الايراد والمنصرف وجميع الكتبة والصيارف تحت أيده وأشارته » .

ثم جرجس الجوهري أو جرجس أفندي كما أصبح يلقب كحكام مصر الاتراك ..

ويقرر مؤرخ الحملة الفرنسية ريبو أن الأقباط كانوا بوفرة في جيش مراد بك الذي دافع عن مصر ضد الغزو الفرنسي .

ولا شك انه في عهد الحملة الفرنسية جرت أول محاولة للاستعمارية الحديثة لاستغلال مشكلة الأقليات وشرخ الوحدة المصرية التاريخية ، ورغم ما يبدو من نجاح هذه المحاولة في نشاط العميل الجنرال يعقوب ، فان حقائق التاريخ تثبت العكس .

● فالبطريك كان غاضباً على المعلم يعقوب حتى اضطر بعد جلاء الفرنسيين إلى الهرب من البلاد مع المحتلين المنسحبين .

● لم يكن المعلم يعقوب يحترم الكنيسة بل دخلها مرة شاهراً سيفه وراكباً حصاناً وعاشر امرأة بدون زواج مع أنه متزوج مخالفاً بذلك تعاليم الكنيسة والعرف والتقاليد متشبهاً بالمحتلين .

● كان المواطنون الأقباط مع المواطنين المسلمين في مقاومة الاحتلال الفرنسي فتشهد كتابات المؤرخين المعاصرين للحملة أن أعنف مقاومة لقيها جيش نابليون كانت من الصعيد معقل الأقباط يومها ...

وبعد جلاء الحملة الفرنسية استمرت الوحدة وتعززت إلى أن جاء الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ .

وحاول الاستعمار البريطاني رب التفرقة ، وصانع الفتن والمذابح الطائفية
وصاحب التاريخ الدنس في الهند ، أن يمزق وحدة مصر ... وزرع بذور
الفتنة وحرك عناصر معظمها كانت دخيلة أو منشقة عن المجرى الرئيسي
لمصري الوحدة المصرية ...

وكان المؤتمر القبطي ، وكان المؤتمر المصري ...

ولكن شعراء مصر ومثقفها انبروا يؤكدون الوحدة ويفضحون
مخطط الاستعمار .

يقول الغاياتي :

أقمنا على دين السلام طويلا
ونحمي حماها بكررة وأصيلا

فأنا وأنتم اخوة في بلادنا
ندود عن الاوطان ان طم حادث

واسماعيل صبري :

راء قد كنتم وفي الضراء
س وفاء ان عد أهل الوفاء
« أحمد » يأمراننا بالإخاء
مت بتفريقنا دواعي الشقاء
نا ، وإلا فمصر للغرباء
بذرو بيننا بذور الجفاء
ر ما في قلوبنا من صفاء
ف وينهي عن خطة الجهلاء
لعن الله مستبيحي المءاء

يا معشر القبط يا بني مصر في الس
بارك الله فيكم أنتم النا
دين « عيسى » فيكم ودين أخيه
مصر أنتم ونحن ، إلا إذا قا
مصر ملك لنا اذا تماسك
لا تطيعوا منا ومنكم أناسا
لا تولوا وجوهكم شطر من عكـ
ان دين المسيح يأمر بالعر
لا يكن بعضنا لبعض عدواً

ويقول شوقي أمير الشعراء :

للأرض واحدة تروم مراما
ويوقرون لأجلنا الاسلاما

أعهدتنا والقبط إلا أمة
نعلي تعاليم المسيح لأجلهم

لو شاء ربك وحد الأقواما
وخذوا الحقيقة وانبدوا الأوهاما
متقابلين نعالج الأياما
متجاورين جماجماً وعظاما
عيشوا كما يقضي الجوار كراما

الدين للديان جل جلاله
يا قوم بان الرشد فاقصوا ما جرى
هذي ربوعكم وتلك ربوعنا
هذي قبوركم وتلك قبورنا
فبحرمة الموتى وواجب حقهم

ويقول أحمد محرم :

بما لنا ولكم من صادق الذمم
بما علمتم من الأخلاق والشيم
ولا يفيثون للأديان والحرم
عين تراقب منكم زلة القدم

يا أمة القبط ، والأجيال شاهدة
لا تظلموا الدين . ان الدين يأمرنا
منا ومنكم رجال لا حلوم لهم
يا قوم لا تغفلوا ان العدو له

* * *

ولكن الفتنة الطائفية لم تحترق تماماً إلا في هيب المقاومة الوطنية ضد
المحتل لأرض الوطن ، وخرجت الجماهير المقاتلة ضد المحتل ، كتلة مترامصة
متماسكة عندما تعانق الشيخ أبو العيون مع القمص سرجيوس ورفع الهلال
مع الصليب متعانقين وشكلت قيادة الوفد بأغلبية قبطية وجاءت انتخابات
أول برلمان في مصر (١٩٢٤) بأعلى نسبة عرفها بلد من البلدان لأقلية ...
وأصبح قبطي سكرتيراً لأكبر أحزاب مصر «الوفد» وهو وليم مكرم عبيد
الذي كان أفصح خطباء مصر وأكثرهم استشهاداً بالقرآن .. والقائل :

« أنا مسلم وطناً ونصراني ديناً » ..

والاستعمار البريطاني يلفظ أنفاسه الاخيرة في عام ١٩٥١ مد يده المشلولة
ليفتعل حرق كنيسة وتلويث مسجد في السويس .. وعندما عاد مرة أخرى
مع إسرائيل في عام ١٩٥٦ افتعل حادثة مشابهة .

ولكنها كانت مجرد محاولات فاشلة تحطمت على صخرة الوحدة الوطنية المصرية الخالدة ، وحرقتها في كل مرة نيران المعركة المسلحة ضد المحتل ..

واليوم ...

مع الاحتلال الاسرائيلي ، مع النكسة العالمية للقيم التحررية والتسامح الديني الذي حققته البشرية قبل ظهور الدولة الصهيونية العنصرية ، مع لعبة تمزيق الوطن العربي الى قوميات وأديان ومذاهب وشيع وهو المشروع الاسرائيلي الذي يدور عنه الحديث علناً ، يطل من جديد شبح الغازي الغربي الذي يريد أن يمزق الوحدة الوطنية .

ولا شك أن حضارتنا هي ودها التي تتميز بتعدد وتنوع واستمرار الأقليات في إطارها (قبل ظهور المجتمع الاميركي الذي هو في الحقيقة تجمع أقليات فرت من طغيان الأغلبية في أوروبا وإن كانت حضارتنا تتميز بتسامح حقيقي وليس مجرد توازن قوى) وحيثما تلفت في خريطة العالم فستجد أن الأقليات التي عاشت عبر التاريخ وازدهرت ، ونجت ، هي تلك التي أسعدها الحظ ، فكانت في إطار حضارتنا التي عاشت في ظلها كل الأقليات الدينية والقومية والعنصرية ، وازدهرت وتخطت كل مخاطر الفناء التي تعرضت لها الأقليات في الحضارات الأخرى .

وقضية الأقليات ، ككل ظاهرة ، يمكن أن تكون عنصر قوة ، أو عامل ضعف ، تبعاً لمنحنى الحضارة العام ، ففي فترات التآلق يصبح تعدد الأقليات عاملاً من عوامل الازدهار ، بما يمنحه من تنوع وتنافس وتكامل ، فتعطي المجموع خير ما عندها ، وفي فترات الانهيار العام تصبح عبئاً ثقيلاً ، وثورات خطيرة ، يمكن أن ينفذ منها الخصم .

وكل الدلائل تشير الى أن إصبعا أميركياً وجهداً اسرائيلياً خلف تلك المؤامرة التي فاحت روائحها في مصر .

وإذا كانت إسرائيل تحاول اليوم أن تجرب لعبة أسلافها المستعمرين ..

وإذا كانت أميركا تحاول أن تقامر على تمزيق الوحدة المصرية .
فشكراً لهما . لأن التاريخ علم المصريين أن الحل الوحيد لسحق الفتن هو
خوض الحرب ضد المحتلين .

وإننا إن صبرنا على وجود المحتل فوق أرضنا فإن التمزق والانحيار هما
ما سنجنيه .. لا بد أن نحرق كل الخلافات في نار الحرب ضد إسرائيل .

ولا بد أننا سنفعل

من أجل وحدة مصر ..

من أجل سلامة وأمن واستقرار وازدهار كنيستي المصرية ، أعرق وأقدم
الكنائس .

من أجل أن تستمر رسالة عمرو بن العاص وصحبه الأبرار الذين منحوا
مصر ، عروبتها ، وإسلامها وسلامة مساجدها وأمن كنائسها .

واسلمي يا مصر لكن بالحرب ضد إسرائيل ..

١٩٧٢/١١/٢٤

الغيت صحف الحائظ في الاسكندرية

فا نفتحت المناقشات حول الديه قرل طية في مصر

بعد أن أصدرت لجنة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية قرارها برفع صحف الحائظ في الأسبوع الماضي ، جرت عدة مناقشات بين الطلبة في القاهرة ، كان من المصلحة إبرازها لمعرفة حقيقة ما يجري داخل المجتمع المصري .

فالطلاب الذين عارضوا قرار اللجنة قالوا ان الحاجة الى صحف الحائظ هي نتيجة تقصير الصحافة المصرية في معالجة هموم الشباب وإبراز آرائهم في الأوضاع البالغة الدقة التي يجتازها العالم العربي .

أما اللجنة فقد كان رأيها أن التوسع في استخدام صحف الحائظ للتعبير عن آراء وأفكار لا مسؤولة يشكل إساءة لفكرة الحرية التي يؤمن بها الجميع .

وليست لدينا معلومات دقيقة عن تفاصيل هذا الحوار الذي دار في جامعة الاسكندرية ، وإن تكن بعض المصادر التي تعمل في بيروت وتل ابيب ولندن وباريس تصورت ما حدث في جامعة الاسكندرية على طريقته ، حتى

أن وكالة محترمة كوكالة « رويتر » وصفت هذا الحوار بأنه اضطرابات داخل الجامعة .

والذي نستطيع أن نؤكد أنه هو أن ما جرى ويجري في الجامعات المصرية الآن لم يخرج عن إطار المناقشات التي قد تصل إلى الحدة والانفعال أحياناً ، ولكنها قطعاً لم تخرج عن هذا الإطار ..

وهذا على عكس ما كان يجري في الماضي .

ففي شتاء عام ١٩٦٨ ، أي في مثل هذه الأيام من أربع سنوات ، قام طلبة الاسكندرية بأعنف حركة شهدتها مصر منذ عام ١٩٥٤ ، ولم يتم وزير الداخلية ، وقتها ، « شعراوي جمعه » إلا بإحصاء الخسائر على النحو التالي : « تحطيم ٥٠ أوتوبيساً ، تحطيم ١٨٠ لوح زجاج لوحات ترام وسط الاسكندرية ، تحطيم ٩٠ لوح زجاج لوحات ترام منطقة الرمل ، تكسير ١١٦ إشارة مرور و ٢٩ كشك مرور ، تحطيم زجاج واجهات ١١ محلاً عاماً بينها جمعية استهلاكية ، حرق أثاث نادي محافظة الاسكندرية ، إتلاف عدد من مصابيح الإضاءة لم يتم حصرها حتى الآن » .

وفات « شعراوي جمعه » أن يحصي في قائمة الخسائر فقدان الطلبة المثقفة للشعب المصري ، الثقة في النظام واضطرابها للتعبير عن رأيها في الأوضاع بالأحجار ، وكوكتيل مولوتوف ، وتحطيم الفوانيس ، لأنهم على حد تصريح مندوبهم بعد إخماد المظاهرات بعنف لم يستخدم في مصر منذ أحداث كفر الدوار عام ١٩٥٢ - قال ممثلهم لمندوب « الأهرام » (٢ - ١٢ - ١٩٦٨) : « اننا من كل الفئات ومن كل الطبقات . ومن هنا يمكن أن نقول أننا جماع رأي واع في المجتمع .. مشكلتنا الأساسية أننا لا نجد وسائل التعبير المستمرة .. لا نجد القنوات المنتظمة التي تحمل أفكارنا .. والمظاهرة لم تكن أكثر من وسيلة للتعبير » .

ورغم أن الطلبة تحدوا الصحافيين وقتها قائلين : « من أنتم .. وهل تستطيعون أن تقولوا الحقيقة لو أخبرناكم بها ؟! » .

رغم هذا التحدي خرجت « الأهرام » وقتها بعنوانين يقولان : « عميل لإسرائيل يقود محاولة التخريب في الاسكندرية » ! « تفاصيل مثيرة ومحزنة في تقرير وزير العدل إلى المؤتمر القومي » .

ثم تحدثت عن عناصر التحريض والتأزيم ، و« أن العدو كان له في الشارع من يستغل الشعب ضد صالح الوطن » ! ..

وهكذا انعقد المؤتمر القومي في ظل هذا الاتهام المرعب ، ووسط اعترافات جاسوس نافه لم تحم عليه المحكمة بأكثر من ثلاث سنوات ! ..

سحقت الحركة الطلابية ، وأجهضت الامكانيات الديمقراطية التي كان يمكن أن تنبثق منها ، إذ دمغت بالعمل لصالح إسرائيل ! سواء عن قصد أو عن غفلة ، مع أن كل تحركات الطلبة منذ حرب ١٩٦٧ كانت مرتبطة بالمطالبة بتصعيد المواجهة ضد إسرائيل ، وجدية المعركة ، وليس كما قال « شعراوي جمعه » في تقريره إلى المؤتمر القومي في كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٨ أن هدف المظاهرات : « كان الهتاف ضد الثورة والرئيس عبد الناصر والقيام بعمليات تخريب حتى يمكن تغيير الحكومة وتشكيل حكومة جديدة تتعاون مع الغرب » !

صحيح أن الانفجار منذ أربع سنوات امتد حتى شمل المطالبة بتغيير النظام ، وصحيح أن مظاهرات الطلبة الاولى التي انفجرت في شباط (فبراير) ١٩٦٨ بدأت من الاحتجاج على الأحكام الصادرة بحق المسؤولين عن كارثة الطيران إلا أنها امتدت لتشمل مطالب سياسية داخلية وخارجية ، فحركات الطلبة كلها كانت تنطلق من الاحساس بمعجز المواجهة عن الارتفاع إلى المستوى المطلوب للمعركة ، وهي عندما تتطور فبهدف توفير هذه الامكانيات ..

وعندما تحرك الطلبة في الشتاء الماضي وهدفوا ضد الروس ، لم يكن ذلك عن رغبة في التعاون مع الغرب ، بل كان احتجاجاً على مسايرة الروس للغرب ، فالمؤتمر الطلابي الذي عقد في جامعة القاهرة يوم ١٩ - ١ - ٧١ اجتمع في ظل لافتات تقول : «الاتحاد السوفياتي صديق غير مخلص» .. وسأل الطلبة الرئيس السادات عندما اجتمعوا به : «كيف يكون الاتحاد السوفياتي صديق العرب ويسمح في الوقت نفسه بتدفق أفواج العلماء والخبراء الروس على اسرائيل في شكل مهاجرين» .. ولكن هذا المؤتمر هو الذي طالب : «تأميم كل الشركات الاميركية في مصر وحظر استيراد السلع الاميركية وضرب المصالح الاميركية في دول الاتحاد الثلاثي ، ورفض الحل السلمي وسحب قبولنا لقرار مجلس الأمن الذي يعترف بحدود آمنة لاسرائيل وسحب قبولنا لمبادرة روجرز» .. الخ .

وفي حركة الطلبة الاولى (شباط - فبراير ١٩٦٨) طالبت الوحدات الأساسية لجامعة القاهرة في وثيقتها التي لم يسمح بنشرها :

« عدم قبول جماهير الشعب لأي حل سياسي للامنة الحالية يمس كرامة أو حقوق الوطن العربي أو يكون مشروطاً بتنازلات ولذلك لا بد من الاسراع في اعداد الشعب وتعبئته وخاصة منه الشباب اعداداً وتعبئة جادة تمكنهم من مواجهة العدو الصهيوني واستخلاص كرامة الوطن وحقوقه كاملة ، مع ضرورة دعم الجبهة الداخلية بما يحقق لها امكانية النصر» .

وما جرى في كلية الهندسة بجامعة القاهرة الاسبوع الماضي كان بين الطلبة ولجنتهم في الكلية التي رأت رفع صحف الحائط بعدما تعرضت لقضايا ليس من الممكن معالجتها دون الالتزام بالمسؤولية الكاملة ، فهو خلاف ، ليس للسلطة علاقة به .

وصحف الحائط في مصر تقليد قديم من الاربعينات ، وخلال تحكم مراكز القوى هبطت إلى مجلات أدبية وثقافية وفكاهية ، ومع الانفتاح العام الذي

جاء به عهد السادات ، تحولت إلى صحف سياسية ، وهي تصدر عن جمعيات تتشكل داخل الكليات ، وهي تنحصر بين الجمعيات الدينية واليسارية ، أما الجمعيات الدينية فتضم الأغلبية العظمى من الطلبة ، وتكاد تسيطر سيطرة تامة على الكليات العملية ، بعكس كل النظريات والميتافيزيقيات !

أما الجمعيات اليسارية فتتمركز في الكليات النظرية .. والمهللون من الخارج يخطئون كثيراً عندما يصنفون الجمعيات الدينية واليسارية بمقاييس ما قبل ١٩٦٧ فالحقيقة أنه لا الجمعيات الدينية أخوانية ، وان كان الاخوان فيها ، ولا الجمعيات اليسارية شيوعية ، وان كان للفكر السوفيياتي بعض الوجود فيها ..

فالحقيقة أن خريطة الفكر السياسي المصري قد تغيرت تماماً بعد ١٩٦٧ .. ومشكلة الصحافة المصرية والعربية هي محاولتها التعبير عن فكر جيل ما بعد ١٩٦٧ بلغة اندثرت ومفاهيم تخطاها هذا الجيل .

وانتشار صحافة الحائط يعكس حقيقة التناقض الذي يحكم الواقع المصري ، وهو التناقض بين الانفتاح الديمقراطي الذي يؤمن به الرئيس السادات ، ويسمى لتحقيقه ، وبين عجز الصيغ المتاحة عن التعبير عن هذا الانفتاح .

فحرية التعبير مكفولة للمواطنين ، يضمنها الدستور ، ويضمنها التكوين الديمقراطي لعقلية الرئيس السادات ، الذي تدرس بالعمل السياسي الجماهيري ، وعانى الكبت وفقدان حرية التعبير ، ومزج في كفاحه بين الضمانات القانونية وحرية الصحافة والعمل الثوري .. ولكن وسائل التعبير عاجزة وقاصرة بحكم التكوين الخاص للصحافة المصرية ، وبحكم بقايا مراكز القوى .

وقد هاجم الطلبة في أحداث العام الماضي الصحافة ، ومنعوا ممثلها من حضور اجتماعاتهم وطالبوها بتحرير نفسها ، وكان رد الفعل عند الصحافة يتراوح بين الانفعال والتمهجم على حركة الطلبة ، أو المزايدة بمحاولة كسبهم ولو بتملق حتى اخطأهم .. وليس سراً أن موقف « الأهرام » من أحداث

الطلبة في العام الماضي كان محل انتقاد على أعلى المستويات ، الأمر الذي دفع أحد أعضاء الاتحاد الاشتراكي في مناقشة وضع الصحافة إلى القول بأن حرية الصحافة تتمركز في « الأهرام » ، و « الأهرام » أصبح مركز قوى ، أشبه بحزب .. وهذا يقتضي السماح بوجود أحزاب أخرى .. أي صحف أخرى .

وقيل أن الدستور لا يحظر صدور صحف لا يملكها الاتحاد الاشتراكي ، وان المشكلة هي في الموازنة بين المسؤولية والديمقراطية ، وان صحف الحائظ في الجامعات يمكن أن تشكل أداة صحية للتعبير إذا ما توصلت لصيغة الموازنة المطلوبة ، وقد لجأ ماوتسي تونغ إلى صحف الحائظ في الصين خلال الثورة الثقافية ، عندما عجز عن التعبير عن آرائه في الصحف الحزبية والحكومية التي كان يسيطر عليها جناح ليو تشاوشي ، بل يتردد الآن أنه لجأ إلى التعبير عن رأيه في الثورة الثقافية وانحرافاتهما إلى الرسائل الشخصية مع زوجته ، لأن لين هياو قائد الثورة الثقافية سيطر بدوره على صحف الحائظ !!

وخلال الاسابيع التي سبقت أحداث يناير (كانون ثاني) الماضي ، كان الرئيس السادات يشجع حرية التعبير في الجامعة ، وانتشرت صحف الحائظ وناقشت كل القضايا ، ولكن عندما تحطت هذه الصحف التزامات المسؤولية إلى الحد الذي لا يمكن التفاوض عنه ، تحركت طبيعة المقاتل المنضبط في أعماق السادات ، وأوقفت الأمور عند الحد الذي بلغته . وهو نفس الموقف الذي أملى على لجنة الطلبة في كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية قرارها في الأيام الأخيرة .

وكثيرون يعتقدون أن حركة الطلبة في العام الماضي ، شكلت نكسة في المسيرة الديمقراطية التي بدأت بثورة مايو (ايار) ١٩٧١ .. فقد استطاعت بقايا مراكز القوى المتجذرة في المجتمع المصري أن تندس بين صفوف الطلبة وطرحت الشعارات الاستفزازية البعيدة عن السلوك المصري واخلاقية القرية ، وراحت في نفس الوقت تخوف السلطة من مخاطر الانفتاح ، وتؤكد استحالة

الحكم بدون الأجهزة .. بهدف تجريد القيادة السياسية من أقوى ورقة شهرتها في وجه مراكز القوى التي سقطت ، بأنها ستحكم بالناس لا بالأجهزة .. أما المتطلعون لتشكيل مراكز قوى جديدة فكان أسلوبهم أكثر خبثاً ، إذ راحوا يؤكدون أنه لا يمكن بناء الديمقراطية إلا في ظل حماية أجهزة قوية تكفل عدم الخروج عن إطار المسؤولية ، وبعد تصفية بقايا مراكز القوى القديمة حتى لا تستغل المناخ الديمقراطي لضرب التجربة من أساسها .. فلا بد أن نحرر الناس من نفوذ وسيطرة بل وتفكير مراكز القوى القديمة حتى يمكن أن تمارس الجماهير حقوقها الديمقراطية .

وهكذا وجدت بقايا الأجهزة القديمة التي تحاول تبرئة موقفها تاريخياً ، باثبات أنه لا يمكن الحكم بغير الأجهزة ، وكذلك المتطلعون لبناء أجهزة جديدة .. وجد الجميع فرصتهم الذهبية في تلك الشعارات اللامسؤولة التي وجدت طريقها في صحف الحائط لكي يشككوا في امكانية الديمقراطية .

وصحيح أن القيادة السياسية لم تستجب لاغراء الحكم بالأجهزة ، بل واجهت الموقف بأسلوب يختلف تماماً عن طريقة القمع المسلح التي تم بها اخماد مظاهرات الاسكندرية عام ١٩٦٨ والتي استقال الطبيب الشرعي على أثرها لأنه رفض التوقيع على محضر الكشف على جثث الطلبة ، بل اخمدت المظاهرات بغير دماء ، وبأقل عنف ممكن ، واستمر الانفتاح الديمقراطي ولكنه - ويجب أن يقال - لم يتطور التطور الطبيعي الذي كان يريده الرئيس السادات ، والذي يعرف كل المحيطين به أنه كان يسمى اليه .

صحيح أن الأجهزة لم تنجح في جر الحكم إلى العودة لأساليب ما قبل عهد السادات ، ولكن عملية تصعيد الديمقراطية توقفت .

وبرزت مشكلة الاختيار بين تصفية الأوضاع اللاديمقراطية بالأجهزة ، أو بالمزيد من الديمقراطية .. وإذا كانت تجربة تصفية مراكز القوى بالديمقراطية ، قد كشفت عن الكثير من المخاطر ، وأثبتت أن عناصر النظام الذي سقط

قادرة على استغلال المناخ الديمقراطي ، إلا أن تصفية مراكز القوى بغير الديمقراطية سوف يؤدي أيضاً إلى خلق مراكز القوى جديدة . وبعد حرب ١٩٦٧ ، عندما جرت تصفية مراكز قوى المشير بغير مشاركة الشعب ، وبغير الانفتاح الديمقراطي ، كانت النتيجة هي ظهور مراكز قوى علي صبري» لأن التصفية في غير المناخ الديمقراطي ، لا يمكن أن تتم إلا بأساليب المناورة شبه التأميرية ، وإلا بالاعتماد على خلق مراكز مقاومة وتطوير تتحول بدورها إلى مراكز قوى أي إلى قيد على الديمقراطية والشرعية .

عملية الاختيار هذه هي التي تبدو على السطح لمن يراقب الأحداث في مصر ، ولكن تفاصيل هذه العملية لا يدركها المراقبون ، وخاصة الأجانب ، لأنه لأول مرة لا في مصر وحدها ، بل في العالم العربي ، يعجز هؤلاء المراقبون عن استكشاف اتجاه تفكير رئيس عربي . فالسادات الذي بدأ حياته السياسية بالتدرب على الاختفاء من أقوى جهاز مخابرات عرفه التاريخ ، وهو المخابرات البريطانية ، يجيد لعبة الكتمان ، ويجيد مفاجأة العدو بما يتناقض مع الحسابات والاستنتاجات .. وفي الوقت نفسه يجيد توزيع المعرفة على الأجهزة المتعاونة معه بحيث يعمل الجميع في تنفيذ الخطة التي يرسمها دون أن يكون لدى أي حلقة بمفردها تصور كامل لهذه الخطة ، وهو أسلوب العمل في التشكيلات الثورية .. ولا شك أن مصر تعيش حالة تفرض هذا الأسلوب في مواجهة عدو يحتل أرضها ويستعين بالخبرات الموروثة والمكتسبة لكافة أجهزة المخابرات الاستعمارية .

وحق الآن عجزت الأجهزة الاستعمارية عن رصد أو برجة تفكير السادات - أي وضعه ضمن برامج «الكومبيوتر» - لأنه لا يتيح لثرثرة المسؤولين أن تكشف نواياه .. حق الاستاذ «هيكل» الذي لا شك في أنه من أكثر المتصلين بأجهزة الحكم في مصر ، (ليس صحيحاً ما نشر من أنه معزول عن الرئاسة ،

وان كان لا يحتكر الاتصال بها ولم يعد العليم الوحيد بما سيحدث) ، هيكل اليوم يحاول تغطية ذلك بالاجتهاد في استنتاج ما سيحدث .. وكثيراً ما تخطى الاستنتاجات ، كما حدث أيام مظاهرات الطلبة في يناير (كانون الثاني) الماضي ، وكما حدث في الدعوة لمؤتمر قمة ..

ان القيادة السياسية في مصر تدرك أن المجتمع المصري لم يعد تلك الاوركسترا التي تتبع شارة المايسترو .. فينقلب في لحظة واحدة من الهجوم على رئيس دولة ووصفه بالعمالة ، إلى مدحه والتهنؤ به زعيماً من زعماء القومية العربية .

الوضع تغير تماماً ، إلى الحد الذي يذهل المراقبون عندما يرون صحافة الحائط في الجامعة تهاجم ضيوف مصر الرسميين ، وتنتقد سياستهم ، بل وتنتقد سياسة دولة مرتبطة بمصر .. أو حتى بعض المواقف التي تتخذها السلطة المصرية .

ان تصارع الآراء الذي جرى ، ولا بد أنه سيستمر ، داخل الجامعات المصرية هو مظهر صحي ، إذا استطاعت أجهزة الاعلام ابراز هذا الصراع ، لأنها في ذلك تستجيب لما أعلنه الطلبة في بيانهم الذي وزع يوم ١٨/١/١٩٧٢ وقالوا فيه أن «قضية المعركة ترتبط بقضية الديمقراطية» . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية إذا ما عكست إيمان السادات بأنه « لن يحرر الوطن إلا مواطنون أحرار» .

قد يسيء البعض استعمال الحرية والديمقراطية ، ولكن في الامكان حصر هذه الاساءة باعلانها للشعب .

فلا الديمقراطية يجب أن تستغل لشل قدرة الدولة على المواجهة ، ولا المعركة يجب أن تستغل لضرب الديمقراطية .

١٩٧٢/١٢/١٥

هل أصبح الطريق مسدوداً أمام الإخوان المسلمين؟

الكتابة عن « الإخوان المسلمين » شائكة بطبيعتها ، لظروف عديدة ، موضوعية وذاتية . والظروف الموضوعية التي ميزت الفترة السابقة مفهومة ، فلم يكن من العدل أن نحاور أو نناقش أو ننتقد من يفتقر إلى حرية القول والرد ، أو حتى العلم بما يقال عنه . وهذا الظرف قد زال بإعلان الافراج عن « الإخوان المسلمين » المعتقلين ، أو الجانب الأكبر منهم كما جاء في حديث الوزير بمدوح سالم ، إلى صحيفة « الأهرام » . كما كانت التشكيلات والتصريحات التي أعقبت ثورة مايو (ايار) ١٩٧١ مؤكدة ، انفتاح الثورة الجديدة على كل العناصر الراجعة في المساهمة في البناء والحوار ، فالتشكيلات ضمت عناصر كانت منتسبة للإخوان ، كما ضمت عناصر كانت منتسبة للحزب الشيوعي . وكلاهما تخلى عن ارتباطه التنظيمي ، دون أن يتنكر للايديولوجية الاسلامية ، أو الماركسية ، فالأسباب الموضوعية ، أصبحت تسمح بل تفرض هذا الحوار .

أما عن الأسباب الذاتية ، فهي الحساسية الشديدة لدى « الإخوان » ازاء أي محاولة نقد توجه اليهم . وإذا كان الحوار الداخلي معدوماً فان النقد من خارج التشكيل يفسر دائماً بروح عدائية .

ورغم ذلك فلا بد لهذا الحوار أن يثار ، لا بد أن يتقدم المخلصون لتدارك هذه الفرصة القومية التي تتاح لأول مرة من أجل خلق حوار مثمر بناء بين كل عناصر الحركة الوطنية لا في مصر وحدها ، بل على المستوى للعربي كله .

الملاقة الخاصة بالثورة

ان قصة الاخوان المسلمين مع الثورة في مصر ، لا تشبهها إلا قصة الحزب الشيوعي السوداني مع الثورة السودانية .

كلاهما كان ضحية ما ظنه علاقته الخاصة بالثورة . تلك العلاقة التي بدأت في شكل دعم وتأيد من جانب الحزب الشيوعي السوداني لحركة النيميري ، ودعم وتأيد من الاخوان المسلمين للثورة المصرية في أيامها الاولى . وكلاهما أيد السلطة في تصفية الأحزاب والقوى السياسية المناوئة . وكلاهما همس في تشكيلاتة وبين قواعده ، ان للحركة (الشيوعية في الخرطوم ، والاخوان في القاهرة) رجالاً في الثورة ينتمون لا بالفكر وحده ، بل حتى بسبق تنظيم .

وكلاهما - الشيوعيون والاخوان - أحس بالتضخم بفعل الفراغ الذي أحدثته تصفية خصومه السياسيين على يد الثورة ، وأحس بأن له دالة على الثورة ، لأنه ساندها في لحظات مواجهة النظام للتشكيلات السياسية ، ولو أن هذه المساندة جاءت بعد نجاح الثورة في الاستيلاء على السلطة ، إلا أن مواجهة القوى السياسية كانت أدق وأكثر خطورة . وفي مصر كما في السودان ، كانت تشكيلات الاخوان وتشكيلات الشيوعيين هي التي لعبت دور تشكيلات النظام الجديد ، في هذه المرحلة ، وقبل أن تقوم التشكيلات الجديدة ، وهي التي خاضت معركته على المستوى الحزبي والجهاميري ، معطية في مصر كما في السودان انطباعاً معيناً لدى الجماهير ، ولدى القوى السياسية الاخرى ، عن

اتجاه الثورة .. انطباعاً أخطر ما فيه أن الاخوان هنا والشيوعيين هناك صدقوه ، ومن ثم كانت المرحلة الثانية محتومة ، مرحلة التطلع إلى نصيب أكبر في السلطة ، أو توجيه أكثر لسلوكها .. فكان الصدام .

ولو انطلقنا مع اغراءات هذا التشبيه لوجدنا انطباقاً في أكثر التفاصيل . فان الصدام المتسم بعنف نادر في السياسة المصرية أو السودانية ، قد سبقته انشقاقات في صفوف الاخوان والشيوعيين . وفي الحالتين نجحت السلطة في ضم عناصر قيادية من التشكيل المناويء . لم تكتف هذه العناصر باستنكار سلوك تشكيلها ، بل ساهمت في تصفيته ، وأصدرت التصريحات المبررة لذلك «بالآيات والأحاديث» هنا ، وبأقوال «ماركس وغيفارا» هناك . وفي الحالتين سقط التنظيم في اغراء استخدام السلطة لتصفية خصومه السياسيين . فلما جاء الدور عليه ، لم تكن حجته مقبولة في استنكار اجراءات التصفية ، ولا كان بوسع أن يستصرخ القوى الاخرى التي بارك تصفيته . ففي مصر كما في السودان ، أثبت الاخوان والشيوعيون عدم ايمانهم بالحوار الديمقراطي ، والتعايش السلمي مع المخالفين .. وأهم من ذلك كله ، انه في مصر ، كما في السودان ، أثبت التشكيل السياسي انه أعجز عن مواجهة السلطة ، مهما كانت المبالغت في حجمه ، ومدى نفوذه بين الجماهير ، فقد صفيت حركة الاخوان في مصر خلال ٢٤ ساعة ، كما قال الرئيس عبد الناصر في اجتماعات المؤتمر القومي : «اعتقلنا ١٨ الف اخواني في يوم واحد» . وفي السودان صفي أكبر حزب شيوعي عربي خلال ساعات ، رغم أنه كان يعيش في وهم الوصول فعلاً إلى السلطة بعد انقلاب هاشم العطا .

قلق في القواعد وانقلاب في المفاهيم

ولنعد إلى تجربة الاخوان في مصر ، ثم في الجمهورية العربية المتحدة فبعد «انتصارات» ١٩٥٦ - ١٩٥٧ واستناد الحكم في مصر إلى أوسع قاعدة

جماهيرية ، عرفها أو حتى تخيلها حكم أو تشكيل سياسي في الوطن العربي ، وبعد تصفية القاعدة البريطانية في القنال ، والغاء اتفاقية ١٩٥٤ ، لم يعد لدى الاخوان المسلمين ما يواجهون به الثورة ، وبدأ الافراج عن عناصرهم ، بل وسمح لهم بالسفر الى الخارج ، الى البلدان العربية ، حيث شغلوا مناصب ممتازة ولكنها غير هامة . واستمرت علاقتهم فاترة مع النظام الناصري .

في هذه الفترة كانت حركة « الاخوان » فريسة تناقض داخلي مرير ، سببه الحقيقي ، هو احساس القواعد بمعجز القيادة «التاريخية» عن مواجهة التطورات العميقة التي أصابت العمل السياسي في المنطقة . كان عدد كبير منهم قد تحاور مع الشيوعيين والاشتراكيين والليبراليين في السجون - هذا الحوار الذي لم تتوفر لهم فرصة ممارسته قط خارج السجن - .. ورغم أن الأغلبية العظمى من شباب الاخوان ، ظلوا على قناعتهم بتفوق الاسلام ، على كل هذه الحركات والفلسفات ، إلا أن الأذكيا منهم ، أحسوا أن هذا التفوق لا يرجع إلى حركتهم ، ولا إلى حجج ومنطق تنظيمهم ، أو فهم وسلوك قياداتهم ، بقدر ما يرجع الى الاسلام ذاته . هذا القلق بين صفوف القواعد ، كان يمكن أن يتطور الى انقلاب حقيقي في المفاهيم ، وربما الى محاولة جادة لاكتشاف الاجابة الاسلامية على تحديات العصر ، لو اتبحت له فرصة حوار صحي ، لو عقد مؤتمر للمراجعة والمحاسبة ، خاصة وان القيادات التاريخية ، كانت قد عزلت نفسها .. التي في الداخل باصرارها على تجاهل كل التغيير الذي حدث . أما التي بقيت بالخارج ، فقد تأقلمت في مواقعها ، ورفضت التنازل عن الأوضاع الجديدة التي تعيش فيها .

لكن هذا المؤتمر لم ينعقد حتى الآن ، ومحاسبة النفس لم تقع ، بل أثبت « الاخوان » انهم كسائر الحركات السياسية في الوطن العربي ، يؤمنون بمعصمة القيادة وأبديتها ويرفضون النقد الذاتي !

ثم كانت الوحدة . فالأزمة مع الشيوعيين عام ١٩٥٩ ، فعمليات السحل

والتصفيات الدموية التي مارسها الشيوعيون في العراق ، فالتف الاخوان في مصر وسوريا حول راية الناصرية وتغلغلوا في الاتحاد القومي ، وظهرت مؤلفات «اشتراكية الاسلام» و«العدالة الاجتماعية في الاسلام» .

وفي الوقت الذي كان شباب الاخوان في مصر ينشط في الاجتماعات والمؤتمرات الشعبية ، كان قادة الاخوان في سوريا ، حيث لم تضرب الحركة ، يتصدرون الاجتماعات الرسمية . ومن الغريب ، والجدير بالدراسة ، انه رغم كل الحديث عن الوحدة الاسلامية الشاملة ، لم تبذل أي محاولة لتوحيد الاخوان المسلمين في الوطن العربي ، في تشكيل واحد ، أو تحت قيادة واحدة ، بل لم تبذل هذه المحاولة بين اخوان مصر واخوان سوريا ، في ظل الدولة الواحدة والسلطة الواحدة .

وجاءت القرارات الاشتراكية والانفصال لتنتهي شهر العسل . ففي سوريا تورط الاخوان في تأييد الانفصال ، رغم انهم كانوا كسائر القوى السياسية آخر من يعلم بالانفصال الذي نفذه العسكريون ودبرته قوى عديدة خارجية . . إلا أن هذه الجفوة بين الاخوان السوريين والسلطة المصرية ، لم تنعكس مباشرة على علاقة هذه السلطة باخوان مصر ، بل استمرت العلاقات الطيبة الى أزمة ١٩٦٥ . خلال هذه الفترة بلغ توسع النشاط الاخواني الى حد أن راجت اشاعات عن كسبهم أو « استعادتهم » احدى الشخصيات البارزة «وقتها» . ولم يكن ذلك صحيحاً .

ولا يمكن الآن اجراء تقييم موضوعي لأحداث ١٩٦٥ . فاذا كانت الحكومة البريطانية ، قررت تخفيض مدة حفظ الوثائق من خمسين عاماً الى ثلاثين ، باعتبار أن ذلك كاف لتقبل الناس للحقائق ، فاننا في الشرق العربي ، لا نستطيع ممارسة مناقشة موضوعية ، ولو لقضية انقضت من الف سنة . . فما زلنا نحتد وننفعل اذا ما تناقشنا حول خلاف « علي ومعاوية » منذ ١٤

قرناً .. وما زلنا لا نستطيع الوصول الى حكم موضوعي في الدولة العثمانية
التي زالت منذ نصف قرن !

لكن هناك بعض حقائق يجب أن نشير اليها :

١ - أن سلوك وارتباطات من بقي من قيادات الاخوان بالخارج قد دفع
ثمة شباب في مصر لم تكن تربطه بهذه القيادات أي صلة حقيقية ، بل عندما
وقعت الأزمة ، كان كل هم هذه القيادات هو استثمار هذه الأزمة لتدعيم
مراكزهم الشخصية ، أو النجاة باشخاصهم وتأمين سلامتها .

٢ - ان السنوات التي انقضت ما بين أزمة ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ، رغم ما مر
بها من فترات رخاء وشدة لم تنعكس في أي محاولة جادة لتطوير الفكر أو
اسلوب العمل . لم يعقد مؤتمر واحد لمناقشة اخطاء الماضي ، وتحديد المسؤولية
فيما جرى ، وتعديل الاسلوب أو حتى المفاهيم . كما لم يستطع الموجودون
بالخارج أن يعقدوا اجتماعاً واحداً ينتخبون أو يبايعون فيه قيادة جديدة ،
بل وصل التمزق بينهم حداً يفوق ما عرفتة الأحزاب الدنيوية . بل وظهرت
على السطح نماذج مشبوهة مفصولة من جماعة الاخوان ، تنطق باسمهم وتتاجر
به وتشر الدعوة في جنيف وباريس واذاعة لندن !

وجرت محاولات لمناقشة اسلوب العمل والأهداف في اجتماعات الحج ،
ولكنها قمت بفوغائية . كما جرت محاولة لاجراء تقييم بين المصريين في بلد
عربي ، ولكنها أحبطت بتدخل بقايا القيادات !

٣ - هذا الفراغ الفكري الذي لم يحاول أحد أن يواجهه أدى الى هبوب
رياح هندية الى المنطقة حملت أفكار « المودودي » المخالفة الى حد كبير لتصور
الشيخ « حسن البنا » والتي أثبتت الانتخابات الأخيرة وانفجار الاقليمية
العنصرية في البنغال ، انها لم تنجح لا في تطوير الواقع الباكستاني ، ولا في
كسب جماهير حقيقية .

٤ - وأيضاً يجب أن يقال ان تطلع «شمس بدران» الى السلطة ، وتأمرة
للوصل اليها ، لعبا دوراً خطيراً في رسم الطابع المساوي الذي تمت به
تصفيات ١٩٦٥ .

هل بقي لهم دور ؟؟

ولنقفز سريعاً على الأحداث ، لنصل الى الوضع الحالي لحركة الإخوان
المسلمين . فبعد قيام الرئيس السادات بحركته التصحيحية في ١٥ مايو (ايار)
١٩٧١ ، وهي الحركة التي أكدت الشرعية وسيادة القانون ، أسرع الوف
الشباب إلى التوجه للسفارات المصرية يطلبون استرداد جوازات سفرهم ،
ويضعون أنفسهم تحت تصرف الرئيس « محمد أنور السادات » الذي كانت أول
صور تنشر له كرئيس ، بالعباءة والمسبحة وعلى سجادة الصلاة ، والذي أهداه
المصريون حينما ذهب ، هدية واحدة هي ، المصحف . والذي أعاد النص في
الدستور على أن دين الدولة هو الاسلام .

وطرح السؤال نفسه من جديد ، هل بقي للاخوان من دور يلعبونه ..
وكيف يمكن أن يتحقق هذا الدور ؟ وقبل ذلك هل هناك حاجة أصلاً
لهذا الدور ؟

للإجابة على الشطر الأخير من السؤال ، يجب أن نفرق بين الايديولوجية
الاسلامية ، والتشكيل السياسي ، فالحاجة ماسة إلى الفكر الاسلامي . أن
ثورة الجزائر ، والثورة الفلسطينية قد أثبتتا أن العقيدة الاسلامية هي وحدها
القادرة على خلق الدافع الاستشهادي . وكما قال السيد حسين الشافعي هذا
الاسبوع : « الامة العربية لم تنتصر إلا تحت راية الاسلام » .

وتجربة انفراد الفكر الماركسي بالحوار من جانب واحد خلال السنوات
الماضية ، قد أضرت بالفكر الماركسي ذاته ، قبل أن تضر الفكر العربي ،

فالماركسيون بالوراثة ، وماركسيو حرب ١٩٦٧ احتكروا الفكر السياسي على الصعيد الجماهيري طوال السنين الماضية ، فأثبتوا عجزهم عن تلمس النبض الحقيقي للجماهير ، عجزهم عن التعبير عن طموح و ارادة الامة العربية في الوحدة ، بل تتابع تنكركم للقومية العربية ، من رفض « خالد بكداش » التصويت على الوحدة العربية ، إلى تخلي حركة « جورج حبش » و « حواتمه » عن القومية وشعاراتها بمجرد أن تقمصتهم حالة ماركسية متشنجة !

من هنا تعزز الرأي القائل بأن الاسلام هو المنبع الأصيل للفكرة القومية ، والمجرى الرئيسي للحركة القومية .. وإن الحركات التي بدأت باستبعاد الاسلام باسم القومية العربية العلمانية ، وكانت تعادي الماركسية من فرط قوميتها انتهت باعتناق الماركسية ، والتخلي عن القومية .

لقد أثبتت التجارب أنه لا يمكن لأية حركة قومية أن تلغي الولاء الديني ، اسلاماً كان أم مسيحية . وكل ما يمكن عمله هو أن يكون الولاء للدين غير متناقض مع الولاء للقومية بل مكملاً له .

من هنا يعتقد الكثيرون بضرورة وجود الفكر الاسلامي في ساحة العمل القومي .. ولكن كيف ؟!

حيث يمكن الحوار

شباب الاخوان وخدم يملكون الاجابة على هذا السؤال .. إذا كان ولاؤهم للتنظيم فوق ولائهم للعقيدة ، فلا فرصة متاحة .. لأن مصر ، والعالم العربي في عمومهم ، قد تخطى مرحلة الحزبية ، ولا سبيل لقيام تشكيلات سياسية خارج اطار الاتحاد الاشتراكي - في هذه المرحلة على الأقل - وفرصة العمل السياسي المتاحة اليوم هي داخل اطار الاتحاد الاشتراكي . هذه الحقيقة التي وعها الشيوعيون ، فأعلنوا حل تنظيماتهم ، وانضموا كأفراد إلى الاتحاد

الاشتراكي ، وأجهزته ، واستطاعوا أن يمارسوا حرية العمل وفقاً لتصورهم .
فإذا أصر الاخوان على الاحتفاظ بالتشكيل ، فالاحتمال الوحيد الممكن ،
هو تكرار مأساة التجمع ثم التصفية .

أما إذا كان الولاء للفكر الاسلامي يفوق التشبث بالتنظيم ، فالفرصة
متاحة لشباب الاخوان لكي ينضموا إلى الاتحاد الاشتراكي ، حيث الجماهير
الرافضة بطبيعتها للفكر المستورد ، وحيث يمكن أن يتحقق الحوار المنشود
الذي يخرج الفكر الاسلامي من اطار الحلقة والعزلة الحزبية إلى اطار الرسالة
العالمية . فالفكر الاسلامي بحاجة إلى حوار مع ذاته ثم إلى حوار مع الأفكار
والنظريات المعاصرة المعارضة ، ثم إلى حوار على النطاق العالمي .. والانكفاء
داخل الاتحاد الاشتراكي سيبيح الفرصة لاجراء هذا الحوار .

أما ما هي الفائدة التي يمكن أن تعود على للعمل الوطني ، فيمكن تلخيص
بعض احتمالاتها كما يلي :

● موازنة الفكر الماركسي ، كما قلنا ، وخلق حوار مثمر يضمن عدم
الانحراف ، أو الجنوح ، ويضع الماركسيين أمام حقيقة مشاعر واتجاهات
الجماهير .

● تطوير الفكر الاسلامي ذاته ، بمواجهته بتحديات الفكر العالمي ، وبتحديات
الواقع الاجتماعي العربي ، بحديث يصبح على الاسلاميين مسؤولية طرح
اجابات لجميع القضايا الاجتماعية والسياسية والتخلي عن ارهاب الآخريين بادعاء
أن تشكيلاً معيناً هو وحده الذي يمثل المسلمين ، أو تجاهل قضية المواطنين
العرب غير المسلمين ، الذين يجب أن يعوا دور الإسلام كتراثهم الحضاري .
وأن يوقنوا أن الإنتماء إلى التراث الإسلامي لا يعني أي مساس أو انتقاص من
الدور الوطني الذي سيلعبونه في مجتمع لا يعترف بأي تمييز أو تفرقة .

فان « روستو » اليهودي ، مستشار الرئيس الأميركي عندما يتحدث عن عوامل تكوين الموقف الأميركي ، يؤكد على خصائص « الحضارة المسيحية الغربية » .

● ان المواجهة العربية - الإسلامية لها عمق اسلامي ، يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في ترجيح كفة العرب ، إذا ما نجحنا في تجميع عاطفة الشعوب الإسلامية ، وتحويلها من غضبة ضد العدوان الصهيوني على مقدسات المسلمين ، إلى حرب تحريرية شاملة ضد القوى الامبريالية التي تسند وتدعم العدوان الصهيوني . ان الثورة العربية قادرة على تفجير حرب تحرير اسلامية تصفي النفوذ الامبريالي في آسيا وأفريقيا . والشباب الإسلامي هو القادر على لعب هذا الدور بين شعوب آسيا وأفريقيا المسلمة ، وهو القادر على ابراز الطابع الإسلامي لحربنا ضد اسرائيل ، بالعمل بين صفوف الإيرانيين والباكستانيين والأتراك وغيرهم ، بتحطيم محاولات اسرائيل لعزلة هذه الدول عن العرب .

ان عشرة آلاف متطوع يجندهم الإسلاميون من ايران وتركيا للثورة الفلسطينية ، ينهون كل نقاش حول دور الإسلام في المعركة ، ويحطمون مؤامرات اسرائيل في طهران وأنقره .. ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا تحول شباب الاخوان ، من قوة معادية ، يكاد ينحصر نشاطها في العالم الإسلامي في انتقاد الأوضاع في بلادها العربية ، إلى قوة منتمة مؤيدة تنطق باسم بلادها ، وتعمل من أجل قضيتنا الوطنية ، وبالطبع ان الخطوة الاولى في هذا التحول ، تأتي من جانب السلطة ، بانهاء الاجراءات الاستثنائية ضد هؤلاء الشبان ، ولكن الخطوة الثانية هي انتهاء هؤلاء كأفراد الى الاتحاد الاشتراكي ، والعمل من خلاله .

● وفي أفريقيا بالذات حيث تنظم اسرائيل والامبريالية والتسلل الشيوعي ، نشاطاً يهدف في النهاية الى عزل العرب عن عمقهم الطبيعي ، يمكن لشباب

الاخوان ، والشباب المسيحي العربي ، أن يواجهوا هذا النشاط ، بالعمل على تحرير الإيمان ، من استغلال أمثال « رولف شتاينر » ومن يحركونه بحيث يرتبط الإيمان اسلامياً كان أو مسيحياً بالوطن .

ان معركتنا مع اسرائيل من الضخامة ، بحيث تتيح مكاناً لكل من يريد جاداً حماية وجودنا واستمرارنا القومي ، وكل النظريات والعقائد لن يبقى لها وجود ، اذا ما فقدنا الوطن . والحرب ضد اسرائيل ، هي المحك الحقيقي لجدية الشعارات وصحة النظريات .

فهل ستتاح الفرصة لشباب الاخوان لكي يساهموا في معركة التحرير والتطهير ، والبناء المرتكز على العقيدة ؟ .

ربما كان الجواب عند شباب الاخوان وحدهم .. فلهم وحدهم أن يختاروا :
الفكرة أم التنظيم ؟ .

١٩٧١/٩/١٠

(ملحوظة : هذا كان رأينا منذ ثلاث سنوات وبالطبع تغير الآن إذ أصبحنا نطالب بجزية التشكيلات خارج الاتحاد الاشتراكي لأسباب عديدة . ولكن المهم هو أننا طالبنا بجزية العمل الاسلامي - اكتوبر ١٩٧٤) .

لماذا فشلت تجربة الاتحاد الاشتراكي؟

في الاسكندرية عام ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر القمة ، وفي جلسة مصارحة بين الرئيسين عبد الناصر وعبد السلام عارف ، وكبار معاونيهما ، اشتكى الرئيس عبد السلام عارف من المقاومة العنيفة التي تواجه عملية انشاء «الاتحاد الاشتراكي» في العراق . وقال أن الأمر قد اتخذ شكل معارضة علمية ، ورفض لعضويته في بيانات رسمية من معظم النقابات والهيئات . وأنه لا سبيل لاقتناع المواطنين العراقيين بقبول عضوية التنظيم الجديد ، إلا باستخدام الشرطة . وان الاتحاد الاشتراكي العراقي بسبب هذه المقاومة لا يكاد يوجد .

وضحك الرئيس عبد الناصر وقال : « يبدو أن متاعبنا واحدة .. عندنا أيضاً قضي المواطنون على الاتحاد الاشتراكي ، ولكن بأسلوب مخالف تماماً وأن تكن النتيجة واحدة . عندكم رفضوا عضويته وعندنا « هجموا » على عضويته ، بحيث لم يصبح خارجه أحد ، وبذلك انتفى وجوده » .

كانت ملاحظة الرئيس «عبد الناصر» دقيقة في التعبير لا عن أزمة الاتحاد الاشتراكي ، وحده ، الذي غرق فور تكوينه تحت أمواج خمسة ملايين عضو ، وتحولت عضويته إلى ما يشبه الجنسية المصرية يكتسبها كل مواطن فور بلوغه سن الثامنة عشرة ! بل كانت الملاحظة دقيقة أيضاً في التعبير عن

اسلوب الشعب المصري في المقاومة . اسلوبه في رفض ما لا يقتنع به وما يعرف أن رفضه الصريح يحتم العنف ، ولكن الانسان المصري في رفضه يحكمه عاملان :

- رفض العنف الذي يدمر الحضارة ، فالمصري هو في الأساس صانع حضارة .
- العامل الثاني هو الاطمئنان للزمن . فباني الهرم يعرف أنه بالصبر يمكن أن تتحقق المعجزات ، وأنه عبر الزمن يزول كل شيء ويبقى باني الهرم . وأرض الهرم .

فالأفضل هو خسارة الزمن ، على خسارة الدم وهدم الحضارة ، لذلك فتورات المصريين نادرة ، وهي لا تقع بشكلها الدموي ، إلا عندما تصبح مصر ذاتها مهددة بالخطر ، عندما تصبح الحضارة مهددة بالزوال .

أما في الظروف العادية فكثيراً ما يأخذ الرفض شكل التأييد ، اسلوب سحق الوضع المرفوض تحت أقدام المؤيدين ، وتفريقه من كل مضمون بالهتاف له !

هذه المشكلة أدر كها المشرفون على «الاتحاد الاشتراكي» ففي اجتماع الأمانة العامة الذي حضره الرئيس عبد الناصر في مارس (آذار) ١٩٦٥ . وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا (عامر - الشافعي - زكريا - علي صبري) . قال عبد الحكيم عامر : « توجد مشكلة تواجه الاتحاد الاشتراكي وسوف تواجهه حتى بعد عملية التنشيط والاستكشاف وهي أن الاتحاد كقوة ليس أمامه قوة مضادة ظاهرة . ولذلك لا يشعر الاتحاد الاشتراكي بأنه يواجه تحدياً ولا بد أن يعطي بديلاً لهذا » .

وفي محضر الاجتماع الذي نشر بتصريح خاص من الاتحاد الاشتراكي نجد أن المجتمعين قد أنفقوا وقتاً طويلاً في البحث عن قوة مضادة تنشط الاتحاد الاشتراكي ! وقد انتهى البحث إلى أن هذه «القوة المضادة قد تكون داخل الاتحاد الاشتراكي» وقال عبد الناصر بالحرف الواحد : انه بحثاً عن هذا

المعارض المنشط وصلت في تفكيري في بعض الأوقات أن نقوم بعمل حزبين اشتراكيين وكل حزب منها ينزل الانتخابات . لكن وجدنا هذا التفكير خاطئاً لأننا سوف نقسم القوى الاشتراكية التي لم تتجمع بعد ! .

كان من الطبيعي أن تكون المعارضة داخل الاتحاد الاشتراكي لأنه يضم الجميع . وفي هذا الاجتماع طرحت علناً فكرة انشاء الجهاز الخاص .

ولكن هل كانت مشكلة الاتحاد الاشتراكي سببها اندفاع الجماهير الى عضويته فحسب ، ام أن الجهاز « الاداري » الذي تولى تشكيل « التنظيم الشعبي » كان مسؤولاً عن هذا الحشد الجماهيري ، الذي أفقده كل صفات التنظيم السياسي والذي قاد إلى فكرة الجهاز الخاص ، فلما تولت تنفيذه المجموعة المتآمرة حولت الاتحاد الاشتراكي إلى مجرد جهاز من أجهزة القمع ؟!

وما هي الدروس التي يمكن أن تقدمها تجربة الاتحاد الاشتراكي للأمة العربية ؟

والحقيقة أنه عندما بدأت عملية توزيع استمارات العضوية في آخر عام ١٩٦٢ كان الاتجاه هو اختيار عدد من المتقدمين ، بواسطة أجهزة الأمن بالطبع ، فهي وحدها التي كانت موثوقة باعتبارها هي التي تملك المعلومات عن اتجاه المواطنين . وقد بدأت هذه الأجهزة بتصنيف المواطنين إلى فئتين : الفئة التي لا شك في ولائها وهي التي لم يصدر ضدها اجراء في عهد الثورة أي فترة العشر سنوات من ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، والتي كتب أمام اسمها عبارة تقول : « ليس له نشاط ضار ظاهر حالياً ! » .

أما الفئة الثانية فهي كل من صدر ضده إجراء من قبل أجهزة الثورة ، من الإعتقال أو السجن أو التحفظ أو المصادرة أو التأميم أو التطهير .. ولما كان

من المستحيل أن يوجد مصري له علاقة بالسياسة أو النشاط العام لم يتعرض لمثل هذا الإجراء طوال السنوات العشر التي تناوب فيها اليمين واليسار على معارضة الثورة . ولما اشتهر أن العضوية ستكون من نصيب الفئة الأولى وحدها ، تعددت الاحتجاجات وارتفعت الأصوات تطالب بفرصة جديدة لجميع المواطنين . واستجابات القيادة ففتحت الباب للجميع ، وطبعت أربعة ملايين استمارة ، فلما نفذت واشيع أنها تباع بالسوق السوداء ! تقرر تيسيراً على المواطنين استخدام ولو ورقة بيضاء ، وعهد إلى الأجهزة الإدارية بتوزيع الاستمارات ، فوزعت في مكاتب البريد وفي لجان الامتحانات وفي الجمعيات التعاونية ، ودوار العمدة ومراكز توزيع السماد والتقوى . كانت هناك مباراة بين الأجهزة الإدارية في توزيع أكبر عدد من الاستمارات ، وحماسة من الجماهير ملء الاستمارات وتقديم ٤ صور فوتوغرافية مع كل استمارة ! أي أنه طبع يومها حوالي عشرين مليون صورة فوتوغرافية ، ولعلها أكبر فترة رواج شاهدها صناعة التصوير في مصر . حتى أن مجلة « روز اليوسف » قد احتجت وقتها على هذا التبذير لموارد مصر من العملة الصعبة التي تشتري بها الأفلام والأحماض ! وطلبت الاكتفاء بصورة واحدة . بدلاً من أربع !

وحاولت القيادة أن تواجه هذا السيل بفكرة تقسيم الأعضاء إلى عاملين ومنتسبين ، ومرة أخرى تعالت الاحتجاجات لأن الإشاعات انطلقت حول موقف الدولة من الذي لن يظفر بالعضوية العاملة ، وأنه إن ينال وظيفة « قيادية » .

وظهرت كلمة في إحدى المجلات بعنوان : « وما ذنب الذين لن يقبلوا » وقالت المجلة أنه إن صحت الإشاعات بأن النية متجهة لقبول نصف مليون فقط فمعنى ذلك تحويل أربعة ملايين إلى معارضة .

واستجابات القيادة السياسية فأعلنت قبول ٤٨٧١٥٩٢ عضواً أو ما يفوق عدد المواطنين المصريين الذين يمارسون حقهم الانتخابي ، وكان مستحيلاً تصور

تنظيم سياسي ، عدد الأعضاء العاملين فيه أكبر من عدد الناخبين في البلد ! .
وللخروج من هذا المأزق ، للوصول إلى أي هيكل تنظيمي وسط هذه
الكتلة الهلامية جاءت فكرة انتخاب لجان العشرين أي أن كل وحدة أساسية
تضم خمسين عضواً فأكثر تنتخب عشرين والوحدات الأساسية هي (٦٨٨٨)
وحدة (٠٠٠)

وأصرت الأجهزة وقتها على منع الذين صدرت ضدهم اجراءات من حق
الترشيح ، باستثناء الصحفيين وأساتذة الجامعات والمدارس فقد صدر عنهم
عفو بمبادرة من الدكتور عبد القادر حاتم .

وفي ١٢ مايو (ايار) ١٩٦٣ تمت انتخابات لجان العشرين ، وكانت اعجب
انتخابات ، فقد قسمت اللجان وتعددت مراحلها على نحو يستحيل فيه توفر
المعرفة الشخصية بالمرشحين ، في بعض الوحدات كان جميع الناخبين مرشحين!
كما اشترط لصحة الاقتراع أن يكتب المقترح أو بمعنى أصح يؤشر أمام عشرين
إسماف فاز المجهولون وظهرت الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي ، لا تعبر
عن الاتجاهات الحقيقية للجماهير ، ولا تعكس تصور القيادة للعناصر التي
تريدها ، ومن ثم باتت الحاجة ماسة لتشكيل جديد وكما قال استاذ المعهد
الاشتراكي في ديسمبر ١٩٦٥ « لو ان الانتخابات دفعت بأفضل العناصر إلى
لجان العشرين لما كانت الحاجة إلى بناء جهاز سياسي (التنظيم السري) قد
برزت » !

وهكذا بدأت الحاجة إلى تنظيم يقوم على الأساس الطبيعي وبالاسلوب
الوحيد الذي تتكون به التنظيمات السياسية وهو اسلوب الاختيار الحر ،
سواء من جانب العضو المنضم أو من جانب القيادة .

وقبل أن نتحدث عن قصة « التنظيم السياسي » والأسباب التي حتمت
انحرافه ، وحقبة الأهداف التي حددت اسلوب تكوينه ، وقصة الصراع بين
مجموعة القمع بأجهزة الدولة (عامر - صلاح نصر) ومجموعة تحويل الاتحاد

الاشتراكي إلى جهاز قمع (علي صبري - شعراوي) . وقبل أن نحكي قصة
المذكرة الخطيرة التي رفعت للرئيس عبد الناصر ضد « الجهاز الخاص » أو
« التنظيم » من أمين شؤون الأعضاء في الاتحاد الاشتراكي (١٩٦٦) المذكرة التي
منع سامي شرف وصولها إلى الرئيس عبد الناصر .

قبل أن نتحدث عن « الجهاز الخاص » أو « التنظيم » يجب أن نتوقف قليلاً
لنناقش الاتحاد الاشتراكي من ناحية الفكرة ذاتها :

البحث عن الشعبية

كل نظام حكم سواء أ كان يمينياً أو يسارياً يتشوق إلى تكوين قاعدة
جماهيرية . والنظم الحديثة ، بصرف النظر عن ميولها ، تدرك أنه لا يمكن
استمرار الفراغ السياسي ، فأما أن تملأه هي ، أو تتقدم قوى أخرى للملئه ،
وهي في الغالب قوى منافسة أو معادية . وشعوب العالم الثالث ، وبالذات
في الوطن العربي ، السياسة هي خبزها اليومي ، لأن خبز القمح لا يتوفر
دائماً ، ولأن المنطقة تعيش فترة زلزال سياسي . فالاشتغال بالسياسة ضرورة .
ومن هنا كانت أهمية البحث عن أفضل الأشكال التنظيمية التي تكفل اشتغال
الجماهير بالسياسة في إطار الخط العام الذي تؤمن به القيادة . والترجمة الوحيدة
لهذه التطلعات هي انشاء « حزب » سياسي يستقطب الجماهير ويسد الطريق
على القوى المعادية أو كما عرف القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي بأنه :

« الإطار السياسي الشامل للعمل الوطني وتوسع تنظيماته لجميع (لاحظ
جميع) قوى الشعب من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ورأسمالية وطنية » .
هذا التعريف بالطبع ينطبق على « الشعب » المصري ، وليس فقط على التنظيم
السياسي .. وهذا الخلط بين « الشعب » والحزب ليس مصادفة ، فحزب الوفد
كان يقول الوفد هو الامة والامة هي الوفد .

ولكن لماذا لم تعلن الثورة منذ اليوم الأول عن تشكيل حزب ؟ بل لماذا حرصت وتحرص كل الثورات في المنطقة على نفي صفة الحزب والحزبية عن تشكيلاتها . لماذا نشأت الحركة الوطنية في بلادنا على كراهية الحزبية ، وتبنت كل الحركات الاصلاحية شعار « لا حزبية بعد اليوم » مع أنه شعار يعني في اوروبا نوعاً من الانتحار السياسي .

لأن الحزب والحزبية جزء من النظام الديمقراطي الغربي ، استورد مع النظام البرلماني الهزلي الذي حكمت به الاستعماريات الاوروبية الوطن العربي إلى ما قبل منتصف القرن العشرين ، فكان رمزاً للتبعية والسيطرة الاستعمارية القديمة . (يفسر البعض كراهية الحزبية بأنها من تراث امتنا إذ تردد مرتين في السنة في الأعياد : « وهزم الأحزاب وحده » . فالبطل في لا شعورها هو من يمكنه الله سبحانه وتعالى من هزيمة الأحزاب) .

المهم أن الجميع يتبرأون من الحزبية ، وتفاقم هذا الشعور بعد زوال استعماريات غرب اوروبا ، وعجز الأحزاب عن التعايش ، وتنكيل من يصل منها إلى السلطة بالآخرين . ثم كانت التحولات الجذرية - في العالم الثالث عموماً - بواسطة أجهزة غير حزبية وبالذات بالجيش الذي يتفق الجميع على أنه فوق الأحزاب . حتى في الدول التي تنتمي فيها السلطة - ولو اسمياً - إلى حزب ، تم كل التغييرات بواسطة الجيش .

وجميع التشكيلات التي حاولت السلطة الجديدة اقامتها ، حرصت على تجنب اللفظة البغيضة «حزب» فحملت اسم «جبهة» «هيئة» «اتحاد» «حركة» . هكذا كان رفض الحزب ، يعرقل امكانية الاستفادة من التجربة الحزبية ، فإذا اضيف إلى ذلك الرغبة في اقامة تشكيل يضم كل الناس والرفض اللاهوتي لإمكانية وجود معارضة حقيقية تبين لنا لماذا كانت هذه الأخطاء التي أصابت تجربة الاتحاد الاشتراكي محتومة . ولماذا أصبح التشكيل يضم كل المصريين ، وعاجز في نفس الوقت عن تحقيق أي تأثير حقيقي على الجماهير . بل يقف

مشلولاً عاجزاً متفرجاً ، خارج إطار حركة الجماهير سواء أ كانت هذه التحركات لديهم قيادة النظام كما حدث في أيام ٩ و ١٠ يونيه (حزيران ١٩٦٧) و ١٥ ايار ١٩٧١ - أو كانت معارضة كما حدث في تحركات الطلبة (شباط - تشرين ١٩٦٨) .

ولا أدل على عجز هذا التنظيم ، وعجز قياداته ، من فشله المضحك في تنفيذ مؤامرة (١٣ ايار مايو الماضي) فقد كان علي صبري يتوقع تحرك التشكيل ، وعجز هو وأعوانه عن تقدير حتى مدى تفكك تنظيماتهم ، واضطرت عناصر المؤامرة الى تسول تأييد الجماهير في المساجد ، التي كانت تدخلها ، ربما لأول مرة في حياتها . فلم تنل من الجماهير إلا ما تستحقه من رفض وازدراء .

كان الاتحاد الاشتراكي كتشكيل جماهيري هو مجرد فرض نظري ، وبالتالي كانت المكاتب والتشكيلات التنظيمية في داخله هي مجرد أجهزة بيروقراطية ، موظفين يجيدون كتابة تقارير كاذبة مضلة لقاداتهم . يجيدون الاستمتاع بزايا مناصبهم وارهاب من تجوز عليه خدعة نفوذهم . ولكنهم في الحقيقة لا يملكون أي نفوذ حقيقي إلا ما تمنحه لهم السلطة . وبمجرد عزلهم عن السلطة أو تخلي السلطة عنهم ، يصبحون تحت رحمة الجماهير التي لا تكن لهم أي حب فضلاً عن الاحترام .

وفي تجربة الاتحاد الاشتراكي مرحلتان سيطرت في كل مرحلة مجموعة مراكز قوى ذات نظرة خاصة بها لاسلوب القمع . وقد تم انقسامها إلى مجموعتين واضحتين في عام ١٩٦٦ .

المجموعة الاولى هي مجموعة ، (عامر - صلاح نصر - شمس بدران) وهي مجموعة تؤمن بالأجهزة التقليدية للدولة ، وبالحكم عن طريق هذه الأجهزة التي

تتمتع بثقتها لانضباطيتها واستمرارها وانعدام التيارات السياسية أو العقائدية بداخلها . لذلك نرى أن عبد الحكيم عامر يطبق الاصلاح الزراعي ، ويدير الاتحاد الاشتراكي بالبوليس الحربي . والمخابرات والمباحث العامة هي السلطة العليا والمرجع النهائي في كل شيء . والجيش يدير حتى المواصلات والاتوبيس .

أما المجموعة الثانية ، والتي كانت نسبياً ، على هامش الأجهزة التقليدية للدولة ، وتتميز بادعاء الثقافة والخبرة في التعامل مع التنظيمات السياسية سواء داخلياً أو خارجياً (علي صبري المختص بالتعامل مع التشكيلات الشيوعية - شعراوي جمعه - أول من أنشأ معهداً لتدريس الاشتراكية - سامي شرف المسؤول عن الأجهزة الخاصة في العالم العربي ، محمد فائق - المسؤول عن الحركات الأفريقية) .

هذه المجموعة هي التي حاولت شل الأجهزة التقليدية وتحويل الاتحاد الاشتراكي إلى «جهاز» يواجهها ويتسلل اليها ويتجسس عليها ، ويقلبها إذا ما حانت اللحظة .

خدمات ام سياسة ؟

المجموعة الاولى التي بنت أجهزة قمعها ، خلال تجربة ونمو هذه الأجهزة في عملية قمع المعارضين ، كانت لا تهتم بالاتحاد الاشتراكي (الذي ليس في مواجهته قوة معارضة ينشط ضدها كما قال عبد الحكيم عامر) ولا تأبه به ولا توليه أي اهتمام جدي .

لذلك تركته لبعض العناصر الطيبة التي رغبت في ابعادهما عن مراكز النفوذ والتأثير ، وكانت هذه العناصر من الرعيل الأول من رجال الثورة الذين عاشوا لحظات الانفعال بالجمهير ، والتحسس بمشاكلها ، يوم كان رجال الثورة ينزلون متخفين أو علانية إلى أماكن تجمع الجماهير لتعرف مشاكلها وحلها فوراً في الموقع .

وعندما تولى حسين الشافعي في ديسمبر ١٩٦٤ رئاسة الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ، حاول أن يعطيه هذا الطابع ، طابع « الخدمات » حل مشاكل الجماهير اليومية بعيداً عن الفلسفات والنظريات فالشعب المصري يكره التعصب العقائدي ، يرفض الجدل العقيم ، شعب واقعي غير متعصب حتى قالوا عنه أنه شيعي بدون تشيع ، وحتى أن ثورة عرابي لم تفكر في عمل برنامج إلا تحت الحاح صديقها الانكليزي «بلنت» وبعدها انتهت تقريبا ، والوفد حكم ثلاثين عاماً دون برنامج ولا نظرية ، وحرارة ٢٣ يوليو بعدما انتصرت تبنت ستة أهداف عامة تحتمل شتى التفسير .

ولكن مجموعة «علي صبري» التي كانت تريد السيطرة على الاتحاد الاشتراكي وتحويله إلى جهاز قمع ، شنت حملة ضد اسلوب «حسين الشافعي» ضد اسلوب الخدمات .. الذي جرد الاتحاد الاشتراكي - في رأيها - من مهمته السياسية ، وممكن لجهاز الدولة التنفيذي (الذي يسيطر عليه خصومها) من أن تكون له السلطة السياسية العليا . وبدأت تطرح شعار ضرورة «التسييس» أو «الشعارات المسبوكة» كما سماها الشعب في مظاهرات تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٦٨) .

لقد وصفت مجموعة علي صبري اسلوب حل مشاكل الجماهير بالاصلاحية ودعت إلى الحل الثوري ! وكان كلامها هو التالي : «هذا التنظيم يجب أن ينهج الاسلوب الثوري في إيجاد الحلول الجذرية لمشاكل التطبيق الاشتراكي ونبذ الاسلوب الاصلاحى في العمل» . (يوليو - ١٩٦٥) .

وانبرى للرد على تيار علي صبري ، أمين الرقابة والنشر في الاتحاد الاشتراكي محمد عبد الفتاح أبو الفضل في سلسلة مقالات شرحت أهمية حل مشاكل الجماهير ، والفرق بين موقف الثوري في ظل النظام الرجعي ، وموقفه في ظل النظام الثوري فقال :

الثوري في ظل النظام الرجعي يرفض الحل الذاتي لمشاكل الجماهير ، ويتهم

هذا الاسلوب بالاصلاحية وتُخدير الجماهير لأنه يريد فضح جهاز الدولة ، ودفع الجماهير إلى الثورة عليه . بينما الثوري في المجتمع الاشتراكي ، يؤمن بالحل الذاتي لمشاكل الجماهير ، ويدعو لهذا الاسلوب . (مارس ١٩٦٦) .

غير أن المعركة الحقيقية كانت بين التيارين ، تيار مراكز قوى عبد الحكيم عامر ، وتيار مراكز قوى علي صبري ، أما المجموعة الثالثة ، البقية من رجال آمال الشعب في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، فسرعان ما انحيت بعيداً ، ولو أنها ستعود فتسجل موقفاً تاريخياً بمعارضتها تشكيل الجهاز السري ، وبرفضها اسلوب الارهاب الذي تفرضه المجموعة الاولى بأجهزة القمع التقليدية أو بواسطة الاتحاد الاشتراكي كما بدأت المجموعة الثانية تخطط وتنفذ . ويكفيها فخراً أنها تقدمت بذاكرة مكتوبة تعترض على انشاء « الجهاز الخاص » يوم كانت معارضته همساً ضربياً من الجنون والانتحار .

وكان الانقلاب في اكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٥ بإبعاد السيد « حسين الشافعي » باسلوب غير لائق ، وقولي « علي صبري » منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي وسيطرة مجموعته بالكامل على الاتحاد الاشتراكي : شعراوي جمعة وكال الحناوي وحسين كامل بهاء الدين وعبد المجيد فريد .

وبدأ الصراع العلني بين المجموعتين ..

وفي أول حديث أدلى به علي صبري إلى مجلة « الاشتراكي » التي كانت تصدر عن الاتحاد الاشتراكي ويشرف عليها سامي داود الذي يحقق معه الآن ، أوضح علي صبري مخططه في تحويل « الاتحاد الاشتراكي » إلى جهاز يواجه جهاز الدولة ويسيطر عليه ، وكشف عن هذا الصراع بقوله :

« ان نقطة الضعف في تنظيماتنا السياسية في الاتحاد الاشتراكي خلال المرحلة السابقة أنه لم يكن هناك أعضاء عاملون متفرغون للعمل السياسي ، وتنتج عن ذلك أن الأجهزة التنفيذية أصبحت هي السلطة العليا الادارية ثم

السلطة العليا السياسية» (نوفمبر ١٩٦٥) ، ودعا إلى «تسليح الاتحاد الاشتراكي بأجهزة ذات خبرة فنية تماثل أجهزة الخبرة في الجهاز التنفيذي» .

ثم شرح أسلوبه الغريب في كسب الولاء ، وتفسيره لمصدر «الولاء» بأنه الجهة التي تدفع الأجر ولذلك وضع نظام المتفرغين الذين «يقبضون» من الاتحاد الاشتراكي فيصبح ولاءهم له !

وقامت سياسة علي صبري على أساس :

١ - الغاء مبدأ الانتخاب ، وبدأت عملية تعيين المكاتب التنفيذية واعتبر عضوها بدرجة وكيل وزارة وصرف له مرتب وكيـل وزارة ، أما أمين المكتب التنفيذي فهو بدرجة وزير .

٢ - الغاء قانون الاتحاد الاشتراكي . باعتبار أن «المرحلة القادمة هي مرحلة تحرك بحرية كاملة دون التزام بشكل أو نصوص» (مارس ١٩٦٦) .

٣ - بناء الأجهزة البوليسية داخل الاتحاد الاشتراكي وتسليطها على الشعب : المتفرغون ، المكاتب التنفيذية ، منظمة الشباب .. ثم الجهاز السياسي ! .
هذه هي ملامح التجربة التي حدثت في مصر والتي يحاول الرئيس أنور السادات أن يعمل على تلافي الأساليب الخاطئة التي حولت أجهزة الاتحاد الاشتراكي إلى أجهزة متأمرة وملتزمة على الدولة . ولكن على الرغم من أهمية التصدي لكشف العيوب والأمراض التي أوصلت التجربة التنظيمية في مصر ، إلى ما وصلت إليه لا بد من حديث عن التنظيم الخاص «أو الجهاز السري» كما عرف بعد ذلك .

١٩٧١/٦/١١

التنظيم السري

في أعقاب الانفصال السوري ، وبالتحديد في بداية عام ١٩٦٢ .. كانت الرئيس جمال عبد الناصر في حالة نفسية خاصة ، بعدما اكتشف عجز الجهاز الذي بناه عبد الحكيم عامر وتحكم في كل شيء بزعم أنه هو الذي يحمي كل شيء ، فإذا بنصف الدولة ينفصل خلال ساعات ، والمشير قائم ، بل يتحول المشير إلى أسير .. ومن الذي دبر الانفصال في القطر السوري ؟ مدير مكتبه: عبد الكريم النحلاوي !

إذن كل شيء ممكن ..

وسواء أكان « علي صبري » - كما أشاعوا عنه - يستطيع قراءة أفكار الرئيس عبد الناصر ، فيقترح عليه ، ما يفكر فيه الرئيس فعلاً ، أو انه كان وحده يعمل وفق مخطط كامل يتحين الفرصة لتنفيذه .. سواء أكان هذا الفرض أو ذاك فإن « علي صبري » رأى اللحظة مناسبة ليقتراح على الرئيس فكرة « القوميسير السياسي » أي المسؤول السياسي الذي يمثل النظام داخل وحدات الجيش ويتولى تثقيف الجنود والضباط وتوعيتهم ، ومراقبتهم ، كما يتولى اختيار عناصر من العسكريين ينتسبون للتشكيل السياسي المقترح (وقتها) وبذلك يصبح النظام داخل الجيش ، ويصبح الجيش ممثلاً داخل التنظيم السياسي . وهو فكرة مقتبسة عن النظام الروسي ، وبالطبع فإن المدنيين

العاملين في القوات المسلحة والعسكريين الذين سيختارون للعمل في التشكيل السياسي لا بد أن يجمعهم « جهاز ما » منفصل ومرتبطة بالقيادة العليا للثورة رأساً .

كما في سوريا كذلك في مصر

كانت فكرة مناسبة تنضح « اخلاصاً » ككل أفكار علي صبري فترة تسلقه إلى القمة ! وأدرك عبد الحكيم عامر أنها ضربة موجبة لتقليم أظافره في القوات المسلحة وموازنة مراكزه ، فقدم استقالته واعتكف في بيته واستطاعت مراكزه أن تنظم ما بدا أنه مظاهرة أو استعراض عضلات . وكان الظرف دقيقاً ، ومصر تواجه أخطر عزلة مرت بها ، لا سيما وان التركيز الدعائي كان في ذلك الوقت يرفع شعاراً يقول : « الذي سقط في سوريا لا بد أن يسقط في مصر » .

واضطر الرئيس عبد الناصر كما أعلن بعد ذلك إلى ترضية المشير « حتى لا تتمزق الوحدة الوطنية » و « لا ينقسم الجيش » .

ونامت الفكرة ، ولكن بعد أن كشفت مولد مركز قوى جديد منافس لمركز « عبد الحكيم عامر » . وتأكد ذلك عندما أصبح « علي صبري » رئيساً للمجلس التنفيذي في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ .

وبات واضحاً أنه لا بد من « جهاز » ما يواجه الأجهزة التقليدية التي يسيطر عليها عبد الحكيم عامر .

ولكن المشكلة لم تنفجر بسبب حرب اليمن ، فقد انشغلت مراكز عامر في الحرب والتصرف الافسادي - كما أعلن الاستاذ هيكل - وكما كانت مصر

كلها تهمس - في الأموال التي كان المفروض أن تنفق بأمانة على كسب الولاء في اليمن ، لا مكافأة الولاء في مصر ! .

ومرت الأيام والشهور حتى تجددت الفكرة في «بريوني» وجاءت من تيتو، الصديق المقائدي لمصر .

ففي جزيرة « بريوني » تناقش الزعيمان في مشكلة بناء التنظيم السياسي . وكان واضحاً نجاح التنظيم السياسي اليوغوسلافي في السيطرة على الدولة ، وتحقيق انضباط المجتمع ، الأمر الذي مكن « تيتو » من خوض حرب ضد رأس المعسكر الشيوعي (موسكو) باسم الحزب الشيوعي ! بل وأن يحول بلغراد من مركز الكومنفرم (اتحاد الأحزاب الشيوعية) إلى بالوعة للمعونات الأميركية . تم ذلك كله بإشارة من «تيتو» دون أن يقع اضطراب يؤبه به . وفشلت كل القوى الأجنبية في الاطاحة به . فالذي لا شك فيه أن « تيتو » كان لديه جهاز قوى يفوق قدرات أجهزة القمع المادية .

وقال «تيتو» أن الاتحاد الاشتراكي يشبه إلى حد بعيد الجبهة الوطنية أو الجبهة الشعبية التي سادت الديمقراطيات الشعبية في الأربعينات والخمسينات، أي تنظم واسع فضفاض يضم كل من يريد التغيير ويؤمن بقدرة القيادة على تحقيق هذا التغيير . ولكن الجبهة الواسعة هذه لا يمكنها انجاز التغيير أو الاعتماد عليها في أوقات الأزمات ، بل لا بد من قلب ، من هيكل أو عمود فقري ، هو الحزب الشيوعي الذي يتكون من العناصر القادرة على تنفيذ التغيير ، والتي تثق بالقيادة في جميع الظروف ، ويعتمد على ولائها حتى عندما تشكل الأغلبية في الأزمات . والحزب الشيوعي هو الذي يقود الجبهة الواسعة بل يقود الدولة ويفرض عناصره في كل مكان .

وما يحتاجه الاتحاد الاشتراكي في مصر هو شيء يشبه هذا الحزب . ليس بالضرورة أن يكون شيوعياً ولكنه حزب النظام .

ثم التفت إلى الرئيس عبد الناصر وسأله : كيف كان تنظيم الضباط الأحرار عندما كان تنظيماً سرياً ؟ لماذا لا تحاول إقامة جهاز مشابه ؟ .

بالطبع كانت هناك نقطة جوهرية تميز التجربة اليوغوسلافية عن التجربة المصرية . وبالطبع لم تفب عن تفكير المتحاورين في بريوني . وهي الفرق بين تنظيم يتكون ضد السلطة بطموح حقيقي للتغيير ، طموح يعبر عن جدية بتضحيات أعضائه ، وقبوله للسجن أو حتى الموت في سبيل انجازه وبين تنظيم تقيمه السلطة بكل ما تمثله السلطة من ترغيب وترهيب .. في التنظيم الأول التضحية وانكار الذات هي القاعدة ، والانتهازيون هم الشواذ . وفي التنظيم الثاني الانتهازية والوصولية والمداراة هي القاعدة ، والمخلصون هم الشواذ .

ولكن هذه النقطة كانت قدر كل الثورات التي قامت بغير الاسلوب الحزبي ، بل وخارج الحركة المباشرة للجماهير ، وهي حالة لا علاج لها .

المهم أنه بدأ التفكير في : « تكوين الجهاز السياسي الذي يضم طليعة القوى الاشتراكية على أساس اختيارها طبقاً لمعايير الصلابة والوعي والقدرة على التحرك السياسي » وأصبحت الفكرة هي « إذا لم يستطع الكادر داخل الاتحاد الاشتراكي أن يقيم حزباً اشتراكياً طليعياً ، فلن نستطيع قيادة الجماهير في الطريق الاشتراكي أو نتصدى للقوى المضادة ... ولذلك فإن التجربة أثبتت ضرورة تكوين «التنظيم الطليعي» داخل الاتحاد الاشتراكي» .

وفي اجتماع الأمانة العامة الذي نشر بتصريح خاص جاء فيه أن الرئيس عبد الناصر قال : « الحل أن يكون لدينا كادر أو حزب داخل الاتحاد الاشتراكي يتكون من اناس حركيين مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الاشتراكي الذي يمثل الجماهير فعلاً . وهذا لأنه لا يمكن أن نقوم بتوعية ٦ ملايين مرة

واحدة ، وعلى المستوى المطلوب ، أو أنه لا يمكن أن نعتبر الستة ملايين
عضو كلهم حركيين مخلصين بدرجة واحدة .

وقال - كما جاء في المحضر الرسمي للاجتماع - : « نريد الحزب الاشتراكي
داخل الاتحاد الاشتراكي وبدون هذا الجهاز الذي اسميه « الحزب الاشتراكي »
لن نستطيع أن نقود الجماهير أو نتصدى للقوى المضادة » (فبراير - شباط
١٩٦٥) .

فالفكرة إذن ، كانت انشاء حزب ، داخل الاتحاد الاشتراكي ، وتأكيده
صفة الحزب هو تأكيد لصفته السياسية ومضمونه السياسي ، فالحديث عن
« حزب اشتراكي » يختلف كثيراً عن الحديث عن « التنظيم » بصيغة المجهول هذه .
ولكن لنتابع صراع مركزي القوى (عامر - صبري) وتأثير ذلك على
تطور فكرة الحزب إلى « التنظيم » ، واتخاذ الشكل البوليسي الذي
انتمى اليه .

وجهها لوجه ... الدولة والتنظيم

استمر الصراع بين مركزي القوة ، ففي ٢٤ مارس ١٩٦٤ الف علي صبري
الوزارة وسمي رئيساً للوزراء وفي نفس اليوم صدر قرار تعيين عبد الحكيم
عامر نائباً أولاً لرئيس الجمهورية .. خطوة بخطوة . وتذكروا الاتحاد
الاشتراكي فتقرر تشكيل أمانة عامة في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٤ ..
وفي ديسمبر (كانون الأول) عين السيد حسين الشافعي « رئيساً » للامانة العامة
لكي لا يحمل لقب الأمين العام الذي تردد أن الرئيس عبد الناصر هو الذي
سيحمله ، حتى فاز به « علي صبري » .

وفي نفس التاريخ انشئت أمانة « التنظيم » وتولاها « شعراوي جمعه »
النجم الجديد الذي تولى اعداده علي صبري ، واستطاع أن يلفت الانتباه اليه

برحلات لمجموعة معينة من الصحافيين ، وروح الابوة التي أحاط بها هؤلاء الصحافيين . وبدأت عملية «التجنيد» للتنظيم .

القبض على أعضاء الجهاز !

في هذه الفترة حيث كانت الغلبة لمراكز قوى « عبد الحكيم عامر » لم تكن هذه الأجهزة تأبه بالاتحاد الاشتراكي أو تعيره اهتماماً جدياً ، في تؤمن بالأجهزة التقليدية المتمرسه في عمليات القمع والسيطرة ، مطمئة إلى انضباط هذه الأجهزة تحت سيطرتها ، لا تثق بقدرة الاتحاد الاشتراكي على الوجود لأنه لم يجد عدواً يقاتله ويتقوى باقتراسه - كما صرح عبد الحكيم عامر في اجتماع الأمانة العامة الذي أشرنا إليه وفي نفس الوقت كانت مراكز « صبري » تحاول التحرك دون لفت الأنظار إليها ، والحرص على عدم تفجير الأزمة مع قوى كانت لها الكلمة العليا بحكم حرب اليمن . وكانت عملية التجنيد « للجهاز الخاص » أو « التنظيم » تتم بشكل غير جاد ولا تستثير حماسة أحد ، لأن الجاه والنفوذ والارهاب كانت في الجانب الآخر . بل استقبلها المصريون بسخريتهم التقليدية ، وخاصة بعد أن شاعت التلميحات التي تقال للمضو في أول جلسة ، وهي ضرورة كتمان أنباء الاجتماعات عن الأصدقاء والأقارب وحتى الزوجة ، والمبادرة بحرق الأوراق إذا ما هاجم البوليس (!) البيت ورفض الاعتراف بأي شيء أمام المباحث أو المخابرات أو النيابة ! .

ومع فقدان الثقة المتزايد بالأجهزة ، فكر بعض الأذكياء أن هذه الاتصالات يقوم بها تنظيم معاد للدولة والنظام ، فقاموا بتبليغ السلطات ، أو انسحبوا بهدوء تجنباً للمشاكل . أما الأكثر ذكاء فظنوا أنه امتحان ولاء تجريبه السلطات لهم فبادروا على الفور بإبلاغ جهات الأمن تأكيداً للولاء ! .

وكم كانت دهشتهم عندما قامت السلطات فعلاً بالقبض على المتهمين وفتح تحقيق جدي معهم .

الأذكىاء جداً أعجبوا بحرص المخابرات على اتقان حتى التمثيليات . أما الذين يعرفون فقد بدأ القلق يعتصر قلوبهم ، وهم يرون الدولة تتمزق إلى جبهتين متصارعتين ، وتقوم أجهزة في قمة السلطة بتشكيل تنظيم سري متآمر متوجس من نصف القمة الآخر .

ثم كانت نقطة التحول أو المواجهة في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٥ عندما خرج علي صبري من الوزارة ليستقل بالاتحاد الاشتراكي ، وبدأ من داخل الاتحاد الاشتراكي وفي حمايته وباسمه عملية تكوين الأجهزة المضادة لأجهزة عامر ، فكان تشكيل منظمة الشباب - المعاهد الاشتراكية - المكاتب التنفيذية المعينة والمتفرغة - اللجان القيادية ، ومن « خيرة » عناصر هذه التشكيلات يتكون « التنظيم » .

وكانت المشاكل التي تواجه عملية التشكيل :

١ - ضرورة اقناع المتتمين بانتماء هذا التشكيل إلى النظام ، لضمان اطمئنانهم وإقبالهم . ولذلك ، فإنه بالرغم من السرية المفروضة في هذا التشكيل حرصت قيادته على إشاعة نبأ وجوده ، و« للترغيب » وتحقيقاً للرواج بدأ الحديث العلني عن احتلال أعضائه للمراكز القيادية في الدولة . وكتبت إحدى المجلات « أعضاء التنظيم الطبيعي سيتولون مراكز الدولة ويباشرون أعمالهم تحت رقابة التنظيم » (١٩٦٥) .

بالطبع كان هذا الادعاء بحاجة إلى اثبات ، وكانت مراكز الدولة في يد مجموعة عامر . فلم يكن أمام مجموعة علي صبري إلا اغداق المكافآت الخاصة على أعضاء التنظيم ومنظمة الشباب ، ووصلت المرتبات إلى أرقام خيالية مع

تزايد نفوذ علي صبري ومكانة العضو ، وكانت تتراوح بين خمسين جنيهاً شهرياً للعضو القيادي في منظمة الشباب (مرتب المهندس في الدولة أقل من عشرين جنيهاً) إلى خمسة آلاف شهرياً للعضو القيادي في التنظيم وهو المرتب الذي قيل أنه كان يدفع لكل واحد من الخمسين المتربعين في قمة «التنظيم الطليعي». لم يكن أمام مجموعة علي صبري ، لكسب المؤيدين والموالين إلا الانفاق بسخاء في الأموال والوعود بالمناصب .

وفي مواجهة ذلك كانت المجموعة الأخرى تلجأ إلى شن الحملات البوليسية ، فألقت القبض عام ١٩٦٦ على اللجنة المركزية لمنظمة الشباب وأعضاء التدريس في المعهد الاشتراكي واهتمتهم بالاتصال بجهات أجنبية . ثم أبلغت الاتحاد الاشتراكي وروجت على نطاق واسع ، ان أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة الشباب اعترفوا بوجود علاقات جنسية بينهم وبين أساتذة المعهد الاشتراكي !

صحيح أن كل شيء يمكن تصديقه عن «صلاح نصر» ولكن هذه الحادثة تحتاج لقدرات خاصة لتصور المدى الذي يمكن أن تلجأ إليه مراكز القوى في «مرمطة» اتباع خصمها .

٢ - كان هذا «التنظيم» بحاجة إلى أن يتميز عن أجهزة الدولة التقليدية ، وما زال البعض يتصوره في إطار طموح الفكرة الأولى أي حزب اشتراكي ، أو على الأقل يضم «العناصر الاشتراكية» كان لا بد له من نظرية ، ولم يكن مطروحاً في السوق إلا الماركسية . أضف إلى ذلك أن الشيوعيين كانوا قد أصدروا قراراً بحل تنظيماتهم «إنهاء الشكل المستقل والتقدم - كأفراد - لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي باعتباره التنظيم السياسي الثوري الوحيد لتحالف قوى الشعب» (بيان الحزب الشيوعي مارس ١٩٦٥) .

وتلقفتهم مجموعة علي صبري . فنظرياً هم ضد الأجهزة التي اعتقلتهم ، وهم يجيدون تشويه سمعة الأجهزة «الرجعية» «البيروقراطية» وهم أيضاً خير من

يجيد «سبك الشعارات». ولكن نقطة الضعف كانت في عزلة هؤلاء الماركسيين عن الواقع المصري وعجزهم عن فهمه فضلاً عن تغييره أو قيادته ، وأهم من ذلك أزمة الماركسية العالمية ، التي فقدت صفتها أو ادعاءها القديم بقدرتها على تغيير العالم . كان العالم كله يتخطى الماركسية ، ويدرك أن نمو الواقع والشعوب قد حطم إطارها ، وكان الشيوعيون التائبون يجمعون نفايات الماركسية ، ويحاولون إعادة طهوها على الطريقة المصرية . الأمر الذي أفضى إلى عزلة شاملة عن فكر واتجاهات الجماهير ، واندفاع الأوساط المثقفة إلى أشد أشكال الفكر معاداة للماركسية (كما تبين من تحقيقات ٦٥ - ١٩٦٦ .. ومن الأزمة العنيفة التي وقعت بين اتحاد الطلبة والاتحاد الاشتراكي في العام الدراسي ٦٦ - ١٩٦٧) ولقد منع الطلبة أعضاء منظمة الشباب ليس من الترشيح في انتخابات الاتحادات فحسب ، بل حتى من مجرد التواجد العادي بين الطلبة وأشاعوا أن أمين منظمة الشباب الدكتور حسين كامل بهاء الدين هو ابن بائعة يهودية في إحدى محلات ميدان سليمان باشا ، وكانت هذه الإشاعة - التي لا أجزم بصحتها أو كذبها - رائجة إلى درجة اليقين . والثابت أنه كان طبيب أطفال «علي صبري» وفتاه المدلل ، ولكنه ، في المقابل ، كان شخصية مكروهة للغاية بين الطلبة .

وهنا واقعة - ربما لها مغزى - فقد رشح علي صبري «حسين كامل بهاء الدين» لمنصب أمين الشباب ، ويبدو أن سامي شرف أملي الاسم : «بهاء الدين» فقط ، ولم يكن من الممكن مراجعته ، ولأن أحدهم شك أو أراد المزاح ، فقد تقدم باسمين لقبهما بهاء الدين : «حسين بهاء الدين» واللواء «أنور بهاء الدين» مدرب الكلاب البوليسية في كلية البوليس !

وصدر قرار تشكيل الأمانة العامة ، منفردة بأمينين اثنين للشباب .. وما من تفسير إلا حكاية «بهاء الدين» في اسم كل منهما .. وبالطبع تم اصلاح

الخطأ بعد فترة كافية لحفظ ماء وجه التنظيم السياسي ، عومل خلالها اللواء أنور مدرب الكلاب معاملة قاسية ، ثم نقل إلى مصلحة المجاري ! .

لم يكن أمام التشكيلات الجديدة دليل نظري ، فلا نظريتهم حية ، ولا الجماهير مستعدة لتقبلها وخاصة من موظفين ينالون مرتبات على شرحهم لقوانين صراع الطبقات ! بل كان الطلبة يسخرون منهم فيسمون محاضراتهم « العمل المأجور » . ومن ثم لم يبق أمام الأعضاء من مهمة إلا كتابة التقارير . وبدأ الكفاح بالتقارير ، التجسس على زملاء .

وفي احتفال رسمي في مصر الجديدة جرت مكافأة طالبة لأنها كتبت تقريراً في شقيقها .

وفصل فلاح من عضوية الاتحاد الاشتراكي لأنه ضرب ابنه عندما ضبط عنده تقريراً ضد ابن عمه . وكم كان الفلاح رائعاً وهو يقف في اجتماع عام ليقول « يا بك (موجهاً كلامه لعضو الأمانة العامة) فقلت له : الظفر ما يطلعمش من اللحم . واللي ما فيهش خير لأهله ما فيهش خير للناس . ربنا فتح عليك وعرفت الحق ، نور ابن عمك وارشده بدل ما تضيعه . ايه فائدة التعليم إذا كنا حنفضل نكتب عرضحالات في بعضينا ؟ »

انتشرت الجاسوسية في جميع الأوساط طبعا ، وبالذات في أوساط الطلبة ، ولأنه يصعب « ضبط » فكر سيامي متكامل للطلبة ، فقد ركزت هذه الأجهزة التقليدية منها و« الشعبية » الجديدة على قضايا الأخلاق أو الجنس . وهي عملية مفرية جداً في العالم الثالث بالذات ، ولأن التلصص الجنسي ، بعكس التلصص السياسي ، لا يمكن أن ينجح إلا باستغلال شخص شديد الاندماج فإن انتشار الإشاعات حول التسجيلات التي ضبطت لزعماء الطلبة ، نشر شكاً مرعباً بين أقرب الأقرباء ، بل وفي لحظات الصدق النادرة في حياة « التين الحورز » (المراهقين) .

ولأن نظام الجهاز الخاص كان يقوم على مجموعات ، كل منها خمسة ، تتبع مسؤولاً لا يعرف أكثر من عشرة . وهكذا حتى تتجمع الخيوط النهائية عند أحد الرؤوس الكبيرة « علي صبري » « شعراوي » « سامي شرف » . وفي نفس الوقت اندفع الآخرون إلى « التجنيد » وكله باسم « التنظيم » فكان « لصالح نصر » رجاله و « الشمس بدران » رجاله ، وتنافس الجميع في تجميع « خيرة العناصر » . ولأن المفروض ألا تعرف كل رأس ، قواعد الرؤوس الأخرى فقد تضاربت النشاطات ، وتجادبت نفس العنصر أكثر من جهة ، وأصبح شبح التنظيم كما وصفه نائب رئيس وزراء مصري ، كالهواء تحسه ولا تراه ، أو كالعفريت الكل يتحدثون عنه وما من أحد رآه .

وأخطر ما في الأمر أن المواطن العادي أحس بأن الدولة تتآمر عليه ، وتنظم تشكيلات من وراء ظهره ، بل للتجسس عليه وتدبير أمر ما .

وهناك واقعة ، حالت الزلازل دون التنبه لخطورتها :

ففي الأسبوع الأول من مايو (ايار) ١٩٦٧ انتابت مصر حالة من الجنون الجماعي النادر في تاريخها ، عرفت باسم « إشاعة الدم » . فكما قال تقرير الاتحاد الاشتراكي ونشرت الصحف ، اجتاحت مصر من أسوان إلى الإسكندرية خلال اسبوع واحد ، ظاهرة زحف الأهالي بشكل لا يحدث إلا في الزلازل والحروب النووية ، النساء شبه عاريات يهرولن ويصرخن في اتجاه المدارس ، يطالبن بتسلم أولادهن ويقاتلن بشراسة ادارة المدرسة ثم الشرطة التي كانت تستدعيها المدرسة فتفشل في مواجهة وحشية الام التي يفترس ابنها أمام عينيها !..

وقال البعض أن الحكومة تسرق الدم من التلاميذ لترسله لليمن ، وقال البعض أن الحكومة تقوم بعملية تعقيم للطلبة لتحديد النسل ، والبعض وصل إلى القول أنها تحقنهم بميكروب للتخلص من ازدحام المدارس ومشاكل القبول . وحاول التليفزيون أن يواجه الإشاعة فنزل المصورون بصورون

الدراسة المنتظمة في حي الأزهر فأعتدي على المخرجة التليفزيونية وحطمت الكاميرا بزعم أنها تطلق أشعة ذرية على الطلبة .

قبض وقتها على «شخصين» نصف ابلهين واعترفا (الجميع كانوا يعترفون بأي شيء عند صلاح نصر) بأنها خلف الاشاعات، وكتبت صحيفة «الاشتراكي» تحلل دور الحزب الرجعي في ترويج الاشاعات وتحطيم المسيرة النخ ، وكانت مادة للصحف والكتاب العقائدين لولا أن جاءت عاصفة حزيران (يونيه) فطوت كل شيء .

المهم أن أحداً لم يتوقف ليدسأل نفسه لماذا وكيف يصدق شعب أن حكومته تدبر مثل هذه المخططات الشريرة ضده؟ ولكن هكذا كانت النتيجة الطبيعية لصراع مراكز القوى وانتشار التشكيلات السرية والتقارير .

٣ - كانت المشكلة الثالثة التي واجهت « التنظيم » هي اختيار العناصر . كانت سياسة علي صبري ومجموعته هي احتلال جميع المراكز القيادية في كافة التشكيلات . ولكن النقابات والاتحادات كانت مكونة في معظمها من عناصر عامر ومجموعته أي من العناصر المدربة على خدمة الأجهزة التقليدية ، والتي تتميز باتقانها للعبة النقابية ، وقدرتها على كسب التأييد من خلال المجاملات الشخصية وحل المشاكل الفردية . وفي نفس الوقت كانت العناصر الشريفة الجماهيرية بطبيعتها لا تقتنع ولا تقبل بالانضمام إلى «التشكيل» الغامض هذا . وبدلاً من الاسلوب الطبيعي الذي تلجأ اليه كل الأحزاب وهو تجنيد العناصر القيادية بطبيعتها وكسبها للتنظيم السيامي فتصبح قيادته للجماهير مرتكزة على الصفات القيادية الطبيعية لهذه العناصر ، بدلاً من ذلك لجأ « التنظيم » إلى الاسلوب الشائع في البلدان المتخلفة وهو تصيد « أهيف» العناصر ، وفرضها على الجماهير أي الدخول في معركة مع القيادات النقابية الانتهازية العريضة ، وأيضاً معركة ضد العناصر الجماهيرية المحبوبة لاختلاصها ومواهبها القيادية ، بل ومع الجماهير التي رأت أنه من المهانة لمشاعرها فرض مثل هذه العناصر

كقيادات لها، لذلك كان من الطبيعي أن يكون أول إجراء يتخذ بعد سقوط مراكز القوى هو حل مجالس جميع النقابات التي طبخت « بمعرفة » « عبد المجيد فريد » وعن طريق تصيد أضعف العناصر كما قلنا، وأفضلها مهنيًا وتنظيم اجتماعات لها سميت « دورات تدريبية » وإعلان أن الاشتراكي الذي يحق له الترشيح هو من حضر هذه الدورات ، وهكذا سدت أبواب الانتفاء للنظام في وجه المخلصين، بل وحتى في وجه الراغبين في الانتهاز، وأصبح حتى الانتهازي يحتاج لرضاء عبد المجيد فريد أي علي صبري .

مقاومة الشعب

ولم تكن المعركة هينة ، بل جويته محاولات علي صبري بمقاومة شرسة من الجماهير ، أزمة اتحاد الطلبة التي انتهت بحله وتعطيل انتخاباته حتى عاد على أسنة الرماح كما يقول الطلبة بعد بيان ٣٠ مارس . رفض القضاة أو الصفحة الخالدة في تاريخ مصر ، الانضمام للاتحاد الاشتراكي وتعرضهم لأبشع ضربة مست استقلال القضاء وهيئته . وبيانهم الشهير ، ورغم كل ما نزل بهم فقد انتصروا واستبعدت فكرة انضمام القضاة للاتحاد الاشتراكي ، إلا أن أخطر أشكال المقاومة هي التي انطلقت من داخل الاتحاد الاشتراكي ، من التيار الثالث المنسي . . فقد رفعت مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر في تموز (يوليو) ١٩٦٦ بعنوان « التشكيلات السرية وخطرها على أمن البلاد ووحدة الشعب » موقعة بامضاء عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي وأمين شؤون الأعضاء . والمذكرة طويلة نظرية وسياسية ولكن أذكر منها الآن فقرة واحدة تقول « أن شيوع فكرة وجود تشكيل سري تابع للقيادة مهمته التجسس وجمع الأرقام والحقائق في جميع أنحاء الدولة تسهل مهمة أي جهة أجنبية تملك أو تحاول انشاء شبكة جاسوسية ، إذ يمكن أن يتغاضى بل وحتى يشجعها المواطنون الذين سيفترضون أنها تعمل لحساب هذا المجهول «التنظيم» .

المذكورة اختفت في مكتب سامي شرف ولم تصل للرئيس جمال عبد الناصر كما تؤكد ذلك فيما بعد بل وصفيت أمانة شؤون الأعضاء ، واستبعد أمينها من اللجنة المركزية ووضعوا مكانه «محمد صبري مبدى» !

وكانت النكسة . ورفض أعضاء منظمة الشباب الانضمام للمقاومة الشعبية للدفاع عن بورسعيد والإسماعيلية والسويس لأنهم لم يتلقوا تعليمات بذلك . وألقى قائد السويس القبض عليهم وأوشك أن يعدمهم لولا تدخل علي صبري .

ومن خلال شبكة التلكس التي أقامها علي صبري أذاع تعليمة يوم ٩ حزيران (يونيه) لعلها ما زالت موجودة في الملفات نصها : « تذييع القيادة السياسية بياناً هاماً اليوم (استقالة عبد الناصر) على الأعضاء التواجد بين الجماهير وتسجيل ردود الفعل وعدم التصرف قبل الرجوع للقيادة» .. لذلك رفض بعض الأعضاء الملتزمين استنكار استقالة عبد الناصر !

وسقط المشير ومجموعته واستشرى نفوذ علي صبري وأجهزته . وأصبح التنظيم هو كل شيء وفرض سيطرته على كل شيء .

وقبل أن نطوي صفحة « التنظيم السري » نسجل موقفين :

● الرفض العنيف للطلبة مدعومين بالشعب لاسلوب الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب و « التنظيم » والذي تجلّى في اضرابات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ والتي انتهت ببيان ٣٠ مارس وابعاد حسين بهاء الدين إلى ألمانيا واعتقال خليفته في المنظمة (محافظ الاسكندرية بعد ذلك ثم مدير المخابرات) رهينة في يد الطلبة وانهياره بين أيديهم . واهتفوا بارسال مسؤول التنظيم وزير الداخلية إلى المشنقة .

● الرفض الصريح الواضح من الطلبة للطريقة التي تمت بها انتخابات اللجنة المركزية وطعنهم في طريقة صحتها ومتى ؟ في اكتوبر ١٩٦٨ عندما كتبت صحيفة اتحادهم المسماة « الطلاب » في عددها الأول والأخير : ١٥ اكتوبر

١٩٦٨ ، تحت عنوان « تساؤل عن عدم اختيار الطلاب في اللجنة المركزية »
فقلت : « بصراحة ، ودون لف أو دوران لا يستطيع أحد منا أن ينكر
أن القاعدة الطلابية العريضة قد اصبحت بما يشبه خيبة الأمل عندما فوجئت
بأن تشكيل اللجنة المركزية قد جاء خالياً من الطلاب وقد حاول الكثيرون
أن يجدوا تعليلاً لهذه النتيجة ولكنهم للأسف لم يجدوا شيئاً مقنعاً يبرر عدم
تمثيل أكثر من مليوني طالب ولو بممثل واحد في اللجنة المركزية » .

وبعد المقال « استقيل » - أي أجبر على الاستقالة - رئيس اتحاد الطلبة
« عبد الحميد حسن » وكان انفجار المنصورة والاسكندرية (تشرين الثاني -
نوفمبر) .

المهم أن جماهير مصر لم تتوقف لحظة واحدة عن مقاومة سيطرة مراكز
القوى مهما كان الاسم الذي تسترت به حتى توجت جهودها بالنصر في ضربة
الرئيس السادات في ١٥ ايار (مايو) ١٩٧١ .

١٩٧١/٦/١٨

عروبة مصر بين الأسفِين والمعتذرين

في سنة ١٩٤٣ ، في عهد حكومة الوفد ، قدم الى مجلس النواب المصري ، مشروع قانون باعتماد الاعانة السنوية لبعثة التعليم المصرية بالكويت . يومئذ وقف « اسماعيل صدقي » باشا يعترض قائلاً : « إن الفلاح المصري الذي ستقتطع منه هذه الاعانة لا يدري أين تقع الكويت .. ولعل تسعين بالمائة من الشعب المصري لم يسمع باسم الكويت » .

ومع ذلك فقد أقرت الميزانية بأغلبية ساحقة ، بل وتصدى للرد على صدقي باشا عدد من السياسيين والكتاب المصريين ، وكانت معركة قد يحلو للبعض أن يؤرخ بها بداية ما يسمونه الصراع بين سياسة الانفتاح المصري على العرب ، أو الانكفاء الى الداخل .

وقد يذهب البعض أبعد من ذلك ، فيحدد بداية هذا الصراع بدعوة « لطفي السيد » الى الحياد ازاء الغزو الإيطالي لليبيا . وقتها كان الشعب المصري كله بكافة طبقاته من الأمراء الى الفلاحين يقف الى جانب الشعب الليبي بل كان الضباط المصريون يقاتلون مع المجاهدين ، من أمثال عزيز المصري ، وعبد الرحمن عزام . وفاجأ لطفي السيد الجيل كله ، بمقال في صحيفة « الجريدة » يدعو مصر الى الاهتمام بمصالحها ، والوقوف على الحياد

في هذه الحرب التي وصفها بأنها حرب بين الأتراك والطلليان ! لا شأن
للمصريين بها !

وكان رد الفعل من جانب الرأي العام المصري ، هو انهيار في توزيع
صحيفة « الجريدة » أجبر أصحابها على مطالبة « لطفي السيد » باعتزال
العمل فيها حتى لا تتوقف الصحيفة عن الصدور . واعتزل لطفي السيد فعلاً ،
ولم يعد الى مسرح الأحداث إلا بعد إعلان الأحكام العرفية ، مع نشوب
الحرب العالمية الأولى ، حيث تولى مع « حسين رشدي » ودار الاحتلال
تنظيم إعلان الحماية على مصر .

بل يمكن أن نذهب في البحث عن عروبة مصر الى الثورة «العرابية» ،
عندما أرسل عرابي باشا رسله الى دمشق وحلب وبيروت يطلب النجدة ،
ويشرح أهداف حركته . أو الى أيام محمد علي ، الذي حقق أول وحدة
عربية في العصر الحديث ، وعندما سئل ابنه ابراهيم « أين ستتوقف جيوشك؟ »
فقال : « عندما أعجز عن التفاهم بالعربية .. ! » ، أو الى أيام غزوة نابليون ،
عندما قاد المقاومة في الدلتا مغربي ، وفرض مغربي آخر ارهابه في ثورة
القاهرة الثانية ، وقاتل « دينزيه » في الصعيد ضد كتيبة حجازية .

بل يستطيع الباحث أن يذهب الى القرن الأول الهجري ليجد
« المصريين » يشكلون القوة الرئيسية في جموع المشاغبين الذين زحفوا الى
المدينة وحاصروا عثمان رضي الله عنه مثبتين بذلك انفتاحاً مبكراً جداً على
مشاكل العالم العربي !

من أين اذن ظهرت اليوم مشكلة عروبة مصر ؟ ..

في اعتقادي أنها تنبع من محاولة تسنينها أي محاولة تحديد تاريخ ميلادها ،
بافتراض أنها ظاهرة طارئة ولدت مع ثورة ٢٣ يوليو باقتناع الرئيس جمال
عبد الناصر بزاياها عقب مناقشات طيبة مع قادة حزب البعث ! . هذه

النظرية تقترض أن العروبة اختراع لحزب البعث ، تم اكتشاف مصر لحقيقتها
من خلاله !

الذين روجوا وصدقوا أنفسهم طوال السنوات الماضية ، من أن جمال
عبد الناصر هو الذي ساق المصريين بعصا الثورة الى العروبة ، أو أن المصريين
الذين قبلوا أن يكونوا عرباً مجاملة لزعيمهم الخالد هم الذين سيكون أسفاً
اليوم على عروبة مصر المهتدة بالخطر !.. وهم في الحالتين أمس واليوم ،
مخطئون بالتأكيد .

ان دور « عبد الناصر » الحقيقي - كما أكده هو أكثر من مرة - هو أنه
أجاد التعبير عن الشخصية العربية في مصر كما في الوطن العربي كله . وأنه
بتحرير الارادة المصرية من النفوذ البريطاني ، استطاع أن يزيد حجم الدور
الذي تلعبه مصر في الأحداث العربية . ومهما اختلفت التحاليل حول طبيعة
هذا الدور ونتائجه ، فلا شك أن عبد الناصر لم يفتعل الاهتمامات العربية
في الشخصية العربية لشعب اسم المواطن فيه هو « ابن العرب » وكان ينقسم
سكانه وأحيائه في سنوات الاحتلال الى « حي العرب » و « حي
الافرنج » .

وقبل الثورة كانت أكبر مؤسستين صحفيتين في مصر ، يمتلكهما ويحررها
« الشوام » . وكان مستشار الملك الخاص الذين « يدبر » له الصحافة ، ويشكل
الحكومات لبنانياً ، وقائد الحرس الملكي سودانياً ، وكان أحلى شاعر بالعامية
المصرية تونسياً . وأشهر كباريه تديره لبنانية ، وأحلى الأغاني عن بغداد
ودمشق مصرية التأليف والتلحين ، حتى فريد الأطرش عندما غنى
« بساط الريح » كانت الكلمات « لبيرم التونسي » وسجلت الأغنية في
ستوديو مصر .

وكان كبار اللاجئين في مصر : الأمير عبد الكريم الخطابي ، مغربي

والبشير الابراهيمي ، جزائري ، الحبيب بورقيبة ، تونسي ، محمد علي الطاهر ، فلسطيني ، ادريس السنوسي وبشير السعداوي ، ليبينان .

وعندما أنشئت الجامعة العربية كانت مصر هي المحرك الأول لإحداثها . ولم يختلف أحد - كما يختلفون الآن - حول جنسية المقر والأمين العام .

وإذا كان محور العروبة في هذه الأيام هو قضية فلسطين ، فإن مصر دخلت حرب فلسطين على أوسع نطاق ، بل وفي اطار فلسطيني كامل ، إذ لم يكن قد اتضح وقتها الخطر الاسرائيلي على مصر . كما أن حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ بدأتا بهجوم اسرائيلي على مصر .

المهم أن العروبة في مصر كانت سلوكاً طبيعياً ، بلا ضجة ولا شعارات ، ولا أحزاب تحترف الحديث عن العروبة . كانت مصر تمارس عملية التوحيد العربية بالكتاب المصري والمعلم المصري والاغنية المصرية ، والفيلم المصري . وكان العرب يتابعون السياسة المصرية باعتبارها محور المستقبل العربي . في الكويت في العشرينات كانت العائلات منقسمة بين « عدلين » ووفدين ! وعندما يبيع شوقي أميراً للشعراء أهداه ادباء البحرین نخلة من الذهب الخالص ، بلحها من اللؤلؤ الطبيعي .

أما التيار الاقليمي المصري ، فلم يشكل أبداً مجرى أساسياً للفكر المصري أو السياسة المصرية ، كانت مقالات طه حسين مجرد « تقليعة » من تقاليع الشيخ الباريسي الذي بنى شهرته على الصدمات الفكرية لمعاصريه . أما « سلامه موسى » فكان وسيظل ظاهرة شاذة في الفكر المصري ، وغاية جهد تلاميذه اليوم هو الاعتذار عن فهمه الخاطيء لمعنى العروبة والمصرية .

العروبة ضد العثمانيين

ولكن يجب أن نفهم الظروف التي نشأ فيها هذا التيار منذ « لطفي

السيد « إلى « سلامه موسى » ففي هذه الفترة كان يحكم نظرة المصريين إلى «العروبة» عاملان :

● كانت العروبة أو الوحدة العربية مرتبطة ومتلازمة مع فكرة الوحدة الاسلامية . وفي الحقيقة فإن شعار «المصرية» لم يكن موجهاً ضد العروبة بقدر ما كان موجهاً ضد إسلاميتها .

● العامل الثاني هو الدور الذي لعبه «العرب» أو الشوام داخل مصر ، فقد اعتمد الاحتلال البريطاني على عناصر من الشام في أجهزة القمع التي أقامها ، من الرقابة على المطبوعات إلى المباحث . بل كان التراجمة في دار الاحتلال من هذه العناصر ، وكانت أغليبيتهم الساحقة من اللبنانيين المرتزقة ، وكانت صحيفة الاحتلال الرسمية «المقطم» تصدرها نفس العناصر . وفي نفس الوقت الذي كانت تمارس فيه هذه العناصر عملية القمع لحساب الاحتلال ، كانت تبرر موقفها ، بهجوم فكري على ارتباط مصر بالدولة العثمانية . مما جعل المصريين يربطون - عن حق - بين هذا الموقف الفكري ، والسلوك العملي في خدمة المحتل .

ولما كانت دعوة «العروبة» في الشام تسير في نفس الاتجاه وتتبنى ذات الشعارات ، وتتولاها نفس العناصر ، فقد ارتبطت هذه العروبة في مصر بل ودول المغرب العربي ، بمواليتها للغرب ، (فرنسا وبريطانيا) ولأن مصر ودول المغرب العربي كانت تخضع للاستعمار الغربي ، فقد كان من المستحيل إثارة حماس الحركة الوطنية لمثل هذا التيار «العروبي» . وكانت الحركات العربية تدرك هذه الحقيقة لذلك لم تحاول أن تمد نشاطها الفعلي عبر صحراء سيناء . بل قصرت دعوتها للثورة في المناطق غير المحتلة من قبل الاستعمار الغربي !

ولكن الصورة تغيرت بالطبع بعد سقوط الخلافة . صحيح أن الحركة الوطنية المصرية أعطت كل جهدها لتحرير مصر ، إلا أن الإنتماء العربي لمصر

كان واضحاً ، والاهتمام بكافة قضايا العرب المصيرية كان يجد مكانه في السياسة المصرية سواء الرسمية أو الشعبية وبصرف النظر عن نتائجه ، وبالرغم من أن موقف الحركات العربية في الشام استمر على تجاهله المزمع لمصر . وليس مصادفة أنه ما من حزب عربي قومي ، أو حركة قوميين عرب ، قد نجحت أو حتى سمعت لكي تضع في قيادتها عنصراً مصرياً واحداً! بل أن جميع هذه التشكيلات لم تحاول تشكيل خلايا في مصر ، إلا في وقت متأخر جداً وكعمل شبه تجسسي ضد النظام الناصري بعد الخلاف معه . (محاولة البعث في ١٩٦١ - ثم محاولة الحركيين في ١٩٦٦ ثم أخيراً محاولة بعث العراق بعد أزمة روجرز (١٩٦٨) . وقبل ذلك خلت جميع حركات «العروبة» التي نبتت في الشام من العنصر المصري . بل قال « ميشال عفلق » صراحة أنهم يستثنون مصر من الوحدة نظراً لمكانة عرشها ! (أيام الملك فاروق) هذه الحركات بالطبع لم تكن تنكر عروبة مصر ، ولكنها في البداية كانت تتصور الوحدة العربية في ذات الإطار الذي حدده الغرب بهدف تدمير الامبراطورية العثمانية ، أي في إطار آسيا العربية . ثم لما سقط هذا المفهوم كان التخوف التقليدي الاقليمي عند « الشامي » من زعامة المصري خلف هذه العزلة التي فرضت على مصر من جانب الحركات القومية .

وربما كان لهذه المخاوف ما يبررها فعندما اجتمع مؤتمر الأحزاب الاشتراكية العربية في بورما سنة ١٩٥٠ بايعوا « أحمد حسين » زعيم الحزب الاشتراكي المصري متحدثاً رسمياً باسم الوفود العربية .

وعندما تمت أول وحدة عربية في التاريخ الحديث ، وظن حزب البعث العربي أن دعوتهم قد انتصرت ، كان الجزء الذي ناله هو موافقته على حل حزب البعث ، ومبايعة الزعيم المصري ، رائداً للعروبة .

المهم أن العروبة في مصر ليست قضية طارئة ، ولا قضية فرد أو نظام

حكم . بل أن عهد الرئيس السادات بالذات قد شاهد انفتاحاً جديداً على جانب من العالم العربي ، كانت اتصالاته شبه مقطوعة مع مصر .. ويتميز الرئيس السادات إلى جانب واقعيته ، بخبرته الواسعة بالعالم العربي وصلاته الشخصية مع أكثر حكامه . فهل يمكن القول بأن الضجة القائمة الآن حول عربوية مصر ، هي نوع من تخوف « البعض » من احتمال زيادة الوجود العربي المصري في مناطق احتكرها هؤلاء ، طوال السنوات التي سبقت رئاسة السادات ؟ ، ولذلك فهم في الحقيقة قلقون من انتشار هذه العروبة وليس من احتمال وهمى بتقلصها؟! ..

المعتذرون

هذا عن الآسفين ، ولكن أخطر من اشفاق هؤلاء ، انفعال بعض المصريين بتأثير آسف الآسفين ، مما جعلهم يعتذرون أو يحاولون تبرير ضيق المصريين بالعروبة! ..

وأخطر ما في لغة المعتذرين هؤلاء ، هو وضع القضية على أساس : عرب .. ومصريين . ومن ثم لا بد من قيام تعادل في ميزان المدفوعات بين الطرفين ، فتأخذ مصر من العرب ، بقدر ما تعطي ، وإلا وقع العجز في ميزان العروبة!

فهذا الرأي يقول : « إن الجدل الذي يشب في ضمير المصري العربي الآن بصراحة هو : « ما هي حدود « دور » مصر العربي ، ما هي حدود التزاماتها كدولة عربية ، وحدود التزامات الدول العربية الأخرى ؟ أي بصراحة ، أن مصر عربية بغير شك ، ولكن ليس معنى ذلك أن تكون كما قال الشاعر الأخطل الصغير « العاشق الوحيد لتلقى تبعات الهوى على كتفيا ! » . أي أن عروبة مصر لا يجوز أن يكون مفهومها الوحيد أن تدفع مصر وحدها الثمن .. وأن تحمل وحدها العبء ، وإلا تجرد من غيرها سوى اللوم أو التقرير والنصح أو الافتاء ، دون مشاركة حقيقية في دفع هذا الثمن » .

هذه الصيغة لمفهوم العروبة ، تتنافى تماماً مع صيغة الامة الواحدة . بل تحولها إلى التزامات دولية تقوم على مبدأ خذ وهات . وهي علاقات تقوم بين أي دولتين ، دون حاجة إلى الانتماء لقومية واحدة . فأما أن نعتبر العروبة قضية واقع الانتماء لامة واحدة ، وقضية مصير يصيب الجميع ما يصيب أي طرف من خير أو شر . وبهذا المفهوم يستحيل أن تتحدد المواقف بحجم تضحيات «الآخرين» . ومدى مجاملتهم أو مساهمتهم ..

وأما أن نعتبر العروبة قضية علاقات دولية تخضع لحسابات المصلحة المتبادلة .

وما دام الجميع «يعلمون» التزامهم بالمفهوم الاول ، فلا يجوز ان نعتب على «الآخرين» قصورهم او عجزهم عن البذل ، كما لا يجوز اصلاً ان نسميهم «الآخرين» . ونقول ان مصر «لا تكف عن الالتزام الشامل بالنضال - مع الآخرين - من أجل تحرير الأرض المحتلة كلها» .

ان «الآخرين» هنا تبدو وكأننا نتحدث عن «الروس» أو الشعوب المحبة للسلام ، وليس عن ذات الشعب العربي في فلسطين والاردن وسوريا .

ثم من هم الذين تركوا مصر وحيدة؟!!

الامة العربية التي تحدت جبروت الاستعمار البريطاني والفرنسي في عام ١٩٥٦ والهبت المنطقة من البحريين الى الدار البيضاء؟!!

الامة العربية التي تفجرت تضامناً واستعداداً لبذل أي شيء في عام ١٩٦٧ لولا ان القيادات تركتها عاجزة عن اكتشاف الأسلوب الإيجابي الذي يحول «تضامنها» إلى قوة مؤثرة . ثم انفجرت في غضبة هائلة بعد الهزيمة ، صعدتها إلى رفض للاستقالة - الهزيمة سبق في تحركه بعض المواقع المصرية؟!!

متى تركتنا الأمة العربية وحدنا؟!... متى بخلت بتضحية من أجل المعركة التي تخوضها مصر؟!...

هل لأن بعض القيادات وبعض الأنظمة تحركها احقاد تاريخية أو التهابات غير عصرية (ولا نريد تسميتها) حولت العروبة إلى طائفية وحزبية بدلاً من أن تكون السلوك الطبيعي الفطري لأمة واحدة ، هل من أجل مواقف هذه الجماعات ننهال باللوم على الشعوب العربية ، وندعي أن المصري زعلان وعاتب ! ...

وأي هي التضحية التي قامت بها مصر للعرب وحدهم ؟ ... هل تصفية الاستعمار من الجزائر وعدن ، غرم لمصر وغنم للجزائريين والعدنيين ؟! ... أم هي مكسب لكل عربي وحصّة المصريين فيها هي أكبر حصّة لأنهم أكبر المساهمين عدداً في شركة العروبة ؟! أليس من الطبيعي أن يكون حجم البذل المصري هو الأكبر والأوضح بفعل حجم مصر وامكانيات مصر وإلا فبأي حق بايعها العرب بالزعامة أليس لأنها وحدها تضم ثلث العرب مجتمعين ؟.

وإذا كنا نتوقع أن تنادي مصر فتهرع الشعوب والنظم والحكومات والاحزاب والحركات ... فإننا في الحقيقة نقلل من شأن العقبات الموروثة والمزروعة في طريق وحدة العمل العربي . تلك الوحدة التي لن تتم إلا باصرار أكثر عليها ، وبذل أكثر .. كل بقدر طاقته .

وطالما سلطنا أن «قلب الأمة العربية كان دائماً يخفق مع مصر ولها» . فيجب أن لا نتحدث أبداً عن التضحية وحدنا ، أو عن تحملنا الهوى كل الهوى !. فعندما يقع المصري في هوى العربي ، فهو في الحقيقة يمارس لونا من النرجسية أي يعشق ذاته !.

١٩٧١/٥/٢١

معركة رأس العش

كانت المطبعة على وشك أن تدور . والساعة جاوزت منتصف الليل ، عندما اقتحم الجريدة ضابطان أعلننا أنها من الشرطة العسكرية . وما كانا بحاجة إلى اعلان ذلك . فرغم ثيابها المدنية ، فإن القامة والمشية والانتفاخ من الجانب الأيسر حيث توضع الأسلحة النارية عادة ، كلها كانت تؤكد أنها من العسكريين العاملين .

وكانا يحملان ورقة تتضمن أمراً عاجلاً واجب التنفيذ .

وكنّا في أيام سود .. اليوم السادس من تموز (يوليو) ١٩٦٧ . عار الهزيمة يخيم على الجميع ، وأنباء مؤامرة مراكز القوى (الأولى) تتردد في همس لا يصدقه الناس ، فقد كان الاعتقاد أنه من المستحيل أن يكون هناك مسؤول يفكر وقتها في الصراع على السلطة ، وزيادة نصيبه منها ، ولكنهم كانوا يفكرون ويخططون ويتآمرون ! .

وتقدم الضابطان إلى رئيس التحرير ، وترددت كلمة سمعها كل المتظاهرين بأنهم لا يتسمعون ، ربما لأننا كنا نعيش فيها اسبوعاً كاملاً .. همس الضابطان «رأس العش» ! وعرف الجميع أن الموضوع الذي أثار أجهزة الأمن والرقابة

طوال اسبوع كامل ، قد عاد أخيراً يثير المتاعب ، ومق؟ .. قبيل الطبع مباشرة .. أي كارثة يستحيل تفاديها بالنسبة للجريدة .

ولكن الضابطين لم يطلبوا حذف الموضوع ، بل طلبوا حذف ثلاث كلمات فقط !.. ثلاث كلمات وردت في نهاية المقال !.

وهل هذا معقول؟ .. ثلاث كلمات تحرك الشرطة العسكرية ، وتقلق مراكز القوى التي كانت تمسك - وقتها - بأجهزة الرقابة والأمن !.

ثلاث كلمات توقف المطبعة ، وتهز أعصاب الجميع ؟ أي خطر على الأمن القومي يمكن أن تشكله كلمات ثلاث ؟

قصة الكلمات الثلاث ، هي ما سأرويها ، لأنني عشت أحداث رأس العش ، ولأنني كنت أول صحافي كتب عن رأس العش . ولأن ما كتبتة عن « رأس العش » له قصة أعرف بعض فصولها ، ولا أدري حتى الآن من الذي يعرف بقية الخيوط . ولأن الكلام اليوم أصبح مباحاً ، ولأنه من الضروري أن يتكلم الجميع ، وأن نقول كل أو معظم ما نعرف ، فها أنا أحكي قصة « رأس العش » .

في الخطاب التاريخي الذي ألقاه الرئيس السادات أمام مجلس الأمة يوم الخميس ٢٠ ايار (مايو) ١٩٧١ أشار الرئيس إلى معركتين ، معركة اغراق الباخرة « ايلات » ، ومعركة « رأس العش » .

وأهمية المعركتين ترجع إلى الظرف التاريخي الذي أحاط بهما . وهو مناخ الهزيمة الشاملة .

الهزيمة العسكرية التي انتهت بوقف اطلاق النار في أقل من ثلاثة أيام فقدت مصر فيها كل قوتها العسكرية .

الهزيمة السياسية عندما تفرت الأجهزة واكتشف العرب أنهم نسجوا لأنفسهم مشنقة من أوهامهم ، شنقوا فيها - ما بدا وقتها - أنه مستقبلهم بل ومصيرهم كامة .

الهزيمة الخلقية لما تردد وشاع عن سلوك مراكز القوى ، ثم تأمر هذه المراكز بعد الهزيمة .

وقتها ظنت إسرائيل ، بل وتوقعت كل القوى العالمية أن المقاومة العربية قد انهارت نهائياً ، وأن الأمة العربية ترقد كالذبيحة ، لحمها مباح لكل من يستطيع النهش .

وكانت معركة رأس العش في اليوم الأول من شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧ أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقف إطلاق النار بلا قيد ولا شرط كما أرادت وأصرت الولايات المتحدة .

كان ذلك يوم السبت الأول من تموز (يوليو) ١٩٦٧ .. وصلت إشارة إلى قيادة الدفاع عن بور سعيد : «العدو يزحف في اتجاهكم» .

واجتمعت قيادة الدفاع عن بور سعيد وقررت الاشتباك عند « رأس العش » .

ولكن أين تقع رأس العش ؟ وما أهميتها؟؟

رأس العش هي أول نقطة مراقبة على قناة السويس للسفن المتجهة جنوباً ، وآخرها للمتجهة إلى البحر الأبيض شمالاً . تبعد ١٤ كيلو متراً جنوب بور فؤاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس ، أي الامتداد الآسيوي لمدينة بور سعيد .

وبور فؤاد أجمل مدن القناة ، بل أجمل مدن مصر ، السكن المختار للجالية الفرنسية قبل تأميم القناة ، مدينة « الفيل والحدائق » ، لا يمكن غزوها إلا

ببحراً أو بالمظلات ، أو بزحف من الجنوب شرط انهاء كل مقاومة في بور فؤاد
وبور سعيد . لأنها محصورة بين البحر شمالاً وبحيرة البردويل من الشرق
والملاحات من الجنوب باستثناء طريق ضيق عرضه حوالى عشرة أمتار ، يمتد
على جانبيه جسر أكثر اتساعاً ، ولكنه لا يصلح للمناورة أو الحركة الثقيلة
نظراً لضعفه وعدم استوائه . وإذا كان هذا الطريق هو المدخل الوحيد
لبور فؤاد ، فلا بد كما قلنا من تحطيم القدرة الدفاعية لبور سعيد والشاطئ
الغربي قبل الإقدام على غزو بور فؤاد التي يعد الاستيلاء عليها أملاً للسيطرة
على الجانب الآسيوي من قناة السويس من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض .

وليلة الثامن من حزيران (يونيه) بعد وقف اطلاق النار وقعت حادثة
تروى لأول مرة ، فقد أصدرت القيادة من القاهرة أمراً بإخلاء مدينة بور
فؤاد ، لأن قوة اسرائيلية تتقدم في اتجاهها . وبعد أن تم اجلاء الأهالي ،
رفض قائد المقاومة الشعبية في بور سعيد - والمسؤول عن بور فؤاد ضاحية
بور سعيد - الانسحاب . وأملى اشارة إلى القاهرة هذا نصها - فقد كنت
أحد الذين عاشوا لحظات هذا القرار - : « تم وقف اطلاق النار . العدو لم
يصل إلى بور فؤاد . تسليم بور فؤاد الآن يجعلها ضمن خطوط وقف اطلاق
النار . نطلب الموافقة على المقاومة ولو بشكل انتحاري لنسجل أن الاستيلاء
على بور فؤاد تم بعد وقف اطلاق النار » .

وإلى أن وصلت موافقة القيادة من القاهرة كانت قد اتخذت ترتيبات
انتحارية عند مشارف بور فؤاد ، وقام أفراد من المقاومة الشعبية : طلبية
وعمال وصيادو أسماك ، انضم اليهم عدد من أفراد القوات المسلحة الذين تم
العثور عليهم في سيناء بواسطة الصيادين والذين أصروا على الاشتراك في القتال .

وؤرعت بعض الألغام التي وجدت في المخازن وأقيمت «خوابير» لمنع نزول المظلات ، واتخذ أفراد المقاومة مواقعهم وبعضهم كان لا يحمل أكثر من قنبلة يدوية . وبعضهم كان يمسك «الكلاشينكوف» لأول مرة في حياته .

ولم يقع الهجوم الإسرائيلي ..

لماذا ؟

لا أحد يدري ؟ ..

وربما سيجد المؤرخون العسكريون يوماً في هذا السؤال مادة لتحقيقاتهم .

هذا الصمود في بور فؤاد انقذ المدينة من الاحتلال ، وفي اليوم التالي أرسلت إليها تعزيزات على عجل ونشطت حركة المقاومة الشعبية . وعزز في نفس الوقت الضغط الإسرائيلي للإستيلاء عليها لأنها تحولت إلى قاعدة للتسلل إلى داخل سيناء وانقاذ الجنود والأسلحة .

ولكن القوات الإسرائيلية كانت منشغلة في بقية الجبهات ، وفي تعزيز مواقعها في مساحة كانت فعلاً أكبر من طاقتها وربما من توقعاتها ، كانت منشغلة في تنظيف الجيوب ، والقوى المعزولة التي بقيت تعمل في مؤخرتها . لذلك لم تظهر القوات الإسرائيلية شمال «القنطرة» إلا في الأسبوع الأخير من حزيران .. وكانت القوات المسلحة المصرية التي تمركزت على عجل في بور فؤاد هي خليط من أفراد الصاعقة ، الأبطال الذين شوه سمعتهم قائد اختاروه لصفة واحدة هي إخلاصه للمشير عامر .

هؤلاء الأبطال كانوا يحسون أن شرفهم وسمعتهم في الميزان ، وكانوا يعملون ليل نهار مع المتطوعين من أفراد المقاومة الشعبية ، لبناء استحكامات وخطوط دفاع ولو مؤقتة .

ثم جاءت أحداث «رأس العش» .

وفي الساعة الخامسة من مساء يوم السبت أول تموز (يوليو) ١٩٦٧ ثلقت قيادة الدفاع عن بور سعيد إشارة من القنطرة بأن « قولا » (أي طابور) إسرائيلياً يتحرك في اتجاه بور فؤاد ، ويتكون من ٣ دبابات وعربتين وثلاث سيارات مصفحة .

وعندما وصل الطابور الإسرائيلي إلى الكيلو ٢٠ انضمت إليه ٣ دبابات أخرى ولوريان محملان بالجنود .

وعقدت قيادة المقاومة الشعبية اجتماعاً عاجلاً مع القيادة العسكرية للمدينة ، وصدر الأمر لوحدة الصاعقة وأفراد المقاومة المرابطين عند رأس المش ، كان الأمر يتكون من ثلاث كلمات :

« يمنع تقدم العدو » !

قال أحدهم : ولكن ذلك مستحيل .

ورد المسؤول : « ولذلك يجب أن نفعله . إذا لم يمنع تقدم العدو الآن فلا أحد يعرف إلى أين سنراجع ! » .

وجلسنا في مقر المقاومة الشعبية ننتظر ونتسمع الأخبار .

أما الشباب هناك عند « رأس المش » ، فقد عرفوا دون مناقشة أهمية الأمر ، وقرروا تنفيذه .

وتفاصيل المعركة التاريخية معروفة .

كان الطابور الإسرائيلي تتقدمه ثلاث دبابات وتغطي مؤخرته الثلاث الأخرى ، وعندما أصبح على الطريق الضيق ، قرر أفراد الصاعقة نسف الدبابة الأولى والثالثة ، على أساس أن الثانية ستحاصر بينهما .

وتقدم ضابطان من الصاعقة يحملان « الار. بي. جي » يغطيهما رفاقهما ..
وفي لحظة واحدة اعطيت الإشارة ونسفت الدباباتان ، وفتحت الثالثة النيران
فأصبحت هدفاً واضحاً لنيران المدافعين واشتملت المنطقة بالنيران .

وعند الفجر كان واضحاً أن الأمر قد نفذ والزحف لن يتقدم .

وكان رد الفعل في مدينة بور سعيد اسطورياً . كف الناس عن الاستماع
لراديو إسرائيل ، وبدأ الحديث عن معركة « رأس العش » ، وقدره المصريين
على الصمود بل وحتى على احراز النصر ، وزحف الأهالي إلى المنطقة وعادوا
يحملون بقايا الدبابات المحترقة ، وخوذات الجنود القتلى بعد أن سحب
الإسرائيليون قتلاهم .

وأهم من ذلك كله أن العلاقة بين الشعب والجيش انقلبت في لحظة واحدة ،
الباعة الذين كانوا يرفضون البيع للجنود ، والنساء اللواتي منع بعضهن حتى
الماء والخبز عن الجنود المنهزمين العائدين من سيناء زحفن إلى معسكر الجيش
بالمدينة وإلى المستشفيات حيث كان آلاف الجرحى والعائدين من ضربة الشمس
والظماً . يحملن الطعام والماء وارتفعت الزغاريد لأول مرة في مدينة بور سعيد
تحمي بسالة الجيش المصري . وتوقفت « النكت » على الجيش ، بل وانطلقت
أكثر من نكتة على الإسرائيليين .

ولأني - كما قلت - كنت الصحافي الوحيد الموجود هناك والذي عاصر
أحداث المعركة . ولأني لمست المغزى الحقيقي ، الذي فهمته الجماهير بسرعة
خاطرها ، وغريزتها التي لا تخطيء ، فقد سارعت بكتابة تحقيق صحفي عن
المعركة .. وتقدمت به إلى الصحيفة التي كنت امثلها : « أخبار اليوم » للنشر
وبالطبع تقرر أن يكون الموضوع الأول وأن يخص له « المانشيت الأحمر » .

وكانت ظروف الحرب ، قد فرضت رقابة مدنية وعسكرية على الصحف ، خاضعة لمجموعة مراكز القوى المتآمرة التي بدأت تصفيتها ، والوريثة التي فاقتها في الانتهازية والقدرة على التلون بعد ذلك .

وفوجئنا في الصحيفة برفض الرقيبين العسكري والمدني نشر الموضوع - وبعد الرجوع لأعلى مستوى - .. بل بدأت ترد أسئلة كأنما هناك نية للتحقيق مع كاتب المقال والذين فكروا في نشره !.

وأحسنا أن شيئاً ما غير مفهوم ، غير طبيعي ، وأن البعض لا يريد أن تعود الثقة بين الشعب والجيش ، أن البعض - ووجه الخطورة أن هذا البعض من كبار المسؤولين - لا يريد أن تقتنع هذه الأمة بأن صفحاتها لا تكتب بمداد الهزيمة الأسود وحده . بل هناك مكان أيضاً يمكن أن يكتب فيه بمداد النصر الأحمر .

وأدرت قيادة بور سعيد أن هناك خطأ ما ، فأبرقت للرئيس جمال عبد الناصر ، الذي أصدر بعد منتصف الليل قراراً جمهورياً بترقية ملازم أول إلى رتبة نقيب وملازمين إلى ملازم أول وترقية ضباط الصف والجنود الذين اشتركوا في المعركة ترقية استثنائية .

وأصبح مستحيلاً على رجال مراكز القوى أن يمنعوا نشر الموضوع ، فاشترطوا أن لا ينشر في الصفحة الأولى ! ولا يكتب عنه « مانشيت » في الصفحة الأولى لا أحمر ولا أسود !..

واستجبنا بالطبع واكتفينا بإشارة صغيرة في الصفحة الأولى . وبعد أن عملت يد الرقابة في الموضوع ومزقت أوصاله ، مثلاً حذفوا اسم السلاح « الار. بي. جي » باعتباره سراً عسكرياً ! وحاولت أن أقنع الرقيب بأنه ليس سراً عسكرياً لأنه استخدم فعلاً ضد الإسرائيليين ، بل ومعظم الموجود في يد المقاومة الشعبية ، تم التقاطه من سيناء . ولكنه أصر على أن نقول

« كانوا يستخدمون سلاحاً جديداً حاسماً في تدمير الدبابات » فلما أُصر ،
أضفت عبارة تؤكد أن المهم ليس في السلاح بل في الرجال فأضفت بعد عبارة
الرفيق مباشرة « ولكنه لا يصبح فعالاً إلا إذا حمله قلب شجاع .. يواجه
الدبابة بمفرده ويحتفظ بشباته » .

كما حذفت كل التعليقات التي تتحدث عن اخوة الشعب والجيش .

وفي النهاية ، وبكل الضغوط الممكنة تمت الموافقة على نشر المقال .

ولكن ليقتمهم الضابطان مبنى الجريدة . وليطلبوا حذف الثلاث كلمات
الاخيرة التي أخطأها عين الرقابة وادركت مغزاهما عين واعية في مستوى
كبير ..

الكلمات الثلاث كانت تجيب على سؤال انهيت به المقال هو: « اما ما الذي
جرى في رأس العش فالجواب في ثلاث كلمات :
«وقفنا .. وقاتلنا .. فانتصرنا ..» .

١٩٧١/٦/٤

مصر في ساعة المراجعة

تجري الآن في مصر مناقشات واسعة لاعداد ورقتي عمل ، تتناول الاولى تصوراً اولياً للمتغيرات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على السياسة المصرية ، وبصفة خاصة ما يتعلق بدعم القوة الذاتية المصرية ، فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتجميع الامكانيات العربية ودعم الحق العربي في المجال الدولي .. والورقة الثانية تبحث أسلوب اجراء الحوار السياسي على اوسع نطاق ..

ولا شك أن نقطة البدء في الاستفادة من المتغيرات الدولية ، هي إعادة تقييم القوة الذاتية ، لاكتشاف أوجه الضعف والقوة فيها ، للتخلص من المعوقات ، وتطوير الايجابيات ..

وقد أعلن الدكتور « عبد العزيز حجازي » نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ، أن الاجراءات الاقتصادية والمالية التي أعلنت وستعلن في مصر ، هي بداية جديدة لانطلاق الاقتصاد المصري ، وتحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أشار إليها الرئيس السادات ..

وهذه الدعوة للمراجعة والانفتاح تكتسب بعداً جديداً على ضوء المتغيرات العالمية حيث يشهد العالم عودة المنافسة التقليدية بين الدول الرأسمالية الكبرى، وانفتاح واسع من الدول الشيوعية على الاستثمارات الرأسمالية لتطوير اقتصادياتها، واستثمار خاماتها، والاسراع في معدل تقدمها الصناعي والاجتماعي .. ولكنها - أي هذه الدعوة للمراجعة - ليست جديدة . فمنذ ثورة مايو (ايار) ١٩٧١ أو بالاحرى منذ نكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ والاصوات ترتفع من كافة المستويات مطالبة باعادة النظر في التطبيقات الاقتصادية .

ويروى أن وزيراً في حكومة النميري ، ومن اصدقاء الحزب الشيوعي السوداني ، كان في زيارة الرئيس عبد الناصر ، وطلب منه تزويد السودان بخبراء في إدارة القطاع العام ، وتنظيم الاتحاد الاشتراكي . ولدهشة الوزير السوداني فوجيء بالرئيس يقول له : « لو عاوزين نصيحة مخلصه ، لاتنقلوا النموذج المصري للقطاع العام أو الاتحاد الاشتراكي .. لان الاثنين غير ناجحين عندنا ! »

والحوار الذي يدور حول التطبيقات الاقتصادية في مصر ، والذي يجب أن يدور أيضاً ، حول هذه التطبيقات في سوريا والعراق ، يجب أن يتخلص من حساسيات الايديولوجية .. فالعالم لم يعد يأبه بالنصوص الجامدة . والتجربة أثبتت أن التاريخ اكبر من ان يسجن في قيد النظريات ، وأن الواقع أغنى بالتجارب والحلول من كل المبالغة والمنظرين والفلاسفة .. وإذا كانت روسيا زعيمة المعسكر « الاشتراكي » - سابقاً - تبذل كل جهدها لاغراء الرساميل الامبريالية ، وبالذات من عدوتها المانيا واليابان ، ومناقستها طوال العشرين عاماً الماضية (اميركا) ، لكي تستثمر فائضها في وطن الاشتراكية .. إذا كان هذا هو الوضع العالمي ، فلا يجوز أن تتأثر المناقشات بموقف سابق من الالتزام

بالتأميم أو رفض مذهبي له .. بل من ذاك التساؤل عن هدف التأميم الذي وجهه الرئيس عبد الناصر للدكتور «ثروت عكاشة» في مجلس الوزراء بعد مارس (آذار) ١٩٦٨ ..

كان النقاش يدور حول أنهيأر صناعة السينما ، وهي التي كانت الصناعة الثانية في مصر بعد النسيج .. وواحدة من أهم مصادر العملة الصعبة ، بل وأهم اداة مصرية لتحقيق الوحدة العربية ، بتحقيق وحدة المزاج الفني واللهجة الدارجة .. كان الفيلم المصري يعرض من المحيط إلى الخليج حينما وجدت آلة عرض .. وكانت مصر كعبة الموهوبين العرب ، الذين يريدون التآلق على الشاشة الفضية .. فإذا بهذه الصناعة الناجحة ، تنهار بعد التأميم ، إلى حد تسول إعانة الدولة ، وتكاد تنقرض من العالم .. في الوقت الذي تنتعش فيه السينما اللبنانية ، وتتآلق الجزائرية .. ولم تنتعش السينما المصرية ، مرة ثانية ، إلا بعد اجراءات الدكتور حاتم الجديدة ، التي اعادت تقييم التجربة .

ومنذ خمس سنوات ، وفي اجتمع مجلس الوزراء ، التفت جمال عبدالناصر للدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة وقال له :

« كانت بعض دور السينما في الاحياء الشعبية تباع بطاقة الدخول بتسعة مليات ، (تهرباً من الضريبة التي تبدأ من عشرة مليات (أربعين قرشاً لبنانياً) وكانت تقدم للجمهور فيلمين ، في العرض الواحد ، وتبذل جهودها في خدمتهم حرصاً من أصحابها على استمرار الربح الذي يحققونه ، وبمضهم بنى من التسعة مليات ، عمارات !.. وبعد التأميم ، أصبح الجمهور يدفع أكثر من عشرين ملياً ، والعرض أسوأ ، والخدمات أسوأ ، ودور السينما تخسر ، وتضطر الدولة لأعانتها !..»

وسأل جمال عبد الناصر وزير الثقافة الذي أمم السينما .

— « لماذا التأميم إذن .. إذا كنا لن نحقق إيراداً اضافياً للدولة ، ولا

خدمات أفضل للجمهور ، ولا حتى إنتاجاً أكثر .. هل التأميم مقصود لذاته ؟ ! »

هذا هو السؤال المطروح من قبل كل القوى المطالبة بإعادة تقييم التجربة .. هل التأميم مقصود لذاته ؟ .. إذا كان كذلك ، كما زعمت التفاسير الماركسية للميثاق ، فلا مجال للتقييم ولا المناقشة ، ويجب الاصرار عليه مهما تكن الخسائر .. وحتى لو عدلوا عنه ، أو عدلوا صيغته في الدول الشيوعية .. (ولعل أطرف ما قيل في هذه المناقشات ، هو اعلان مجلة الشيوعيين في مصر « الطليعة » انه لا « اجتهاد مع وجود النص » ! وأن الميثاق نص على القطاع العام فلا مجال للاجتهاد ! وهكذا نرى الذين طالبوا بفتح باب الاجتهاد في الدين يغلغولونه في الاقتصاد !) .

أما إذا كان التأميم هو أحد الاجتهادات الاقتصادية التي أريد بها بناء القوة الذاتية لمصر ، وتحقيق المواجهة السلمية للاوضاع العربية والعالمية .. فيجب أن يعاد النظر في ما تحقق في شتى القطاعات ، على هذا الأساس .

يقول الوزراء الذين حضروا حوار عبد الناصر و ثروت عكاشة ، ان الدكتور عكاشة الاشتراكي النزعة ، دافع دفاعاً حاراً عن ضرورة استمرار سيطرة القطاع العام على الثقافة والفنون ، وبرر الخسارة بزيادة العمالة ، وهي الحجة التقليدية التي كانت تبرر بها خسائر القطاع العام ، حتى أن أحد الفنادق على الشاطئ بين الاسكندرية ومطروح ، وفي منطقة من اجمل المناطق المصرية .. قرر مديره منح اجازة لثلاثي الموظفين بمرتب كامل ، لأنه اكتشف أن بقاءهم في بيوتهم يجعل خسارة الفندق أقل .. إذ يوفر على الأقل طعامهم ومبيئتهم ..

وعندما سأل جمال عبد الناصر ، وزير الحربية محمد فوزي ، هل تستفيد بشيء من مصنع الطيران في حلوان ؟ أجاب بالنفي .. « لأن كل ما نحتاجه

للطيران نشتره من الخارج » .. عندها طلب عبد الناصر من عبد الوهاب البشري وزير الانتاج الحربي اغلاق المصنع .. ولكن البشري ، اعترض بأن اغلاقه يشرد العمال الذين يعملون به ، ويخسر الدولة ثمن الآلات والمعدات التي يتدربون عليها . فقال عبد الناصر غاضباً : « يعني بتدربوا العمال على أشياء عمرنا ما حنستخدمها ! يا تقفلوا المصنع يا ابعت البوليس الحربي يشمعه » .

إذا كان عبد الناصر أغلق مصنعاً للطيران لأنه يخسر الدولة مليون جنيه ، ولا يحقق تنمية ، ولا أكتفاء ذاتياً ، فهل يجب أن تستمر الدولة في إدارة السيرك ، حتى وأن أفضت ادارتها إلى خسارته ، وإلى التهام الأسد لمدرجه ، بعدما أمتدت الاختلاسات إلى طعام حيوانات السيرك ؟ هل من المعقول أن تمتد اهتمامات دولة نامية محاربة إلى إدارة السيرك ورعاية شؤون أولاد عاكف والحلو .. وحيواناتهم !؟

وإذا كان التأميم لم يحقق في قطاع السينما سوى انهيار هذه الصناعة ، واتاحة الفرصة لبعض الثرثارين الماركسيين لتولي مناصب لم يؤهلوا لها ، وانتهى أمرهم بالفشل المطلق ، وباختلاسات تجاوزت الملايين ويحقق فيها الآن المدعي العام الأشتراكي .. وأخيراً هربوا إلى القطاع الخاص في بيروت !! إذا كان هذا هو وضع السينما ، فإن وضع النشر ليس احسن حالاً ، وإحدى دور النشر الكبرى التابعة للقطاع العام ثبت أنها تغطي خسارتها ، عن طريق بيع حصتها من الورق للقطاع الخاص في السوق السوداء !.

كان الكاتب المصري هو الحقيقة العربية الأولى .. وكان الرئيس كميل شمعون يطبع صورته الملونة ، إلى الستينات ، في مطابع مصر .. فإذا بصناعة النشر المصرية المؤممة ، تتدهور إلى الحد الذي جعل « هيكل » يطبع كتابه عن « عبد الناصر » في بيروت ، ويقيم الدكتور « ثروت عكاشة » حالياً ، في بيروت ، ليشرّف على طبع كتاب له .. وزير تأميم الثقافة ، عندما أراد أن يطبع كتاباً في الغرام عند الاغريق ، لا علاقة له بالسياسة ، فضل طبعه في

دار نشر مملوكة للقطاع الخاص .. لان ذلك في اعتقاده أفضل للكتاب
والمؤلف والقاريء والفكرة .. وعلى نفس دار النشر ، التي اختارها وزير
الثقافة السابق ، لطبع كتاب يهيمه نجاحه ، يتردد الدكتور « سيد أبو النجما »
المشرف على أكبر دار نشر مصرية ، وهي دار المعارف ، التابعة للاهرام ،
ويرئس مجلس إدارتها ، الاستاذ هيكل .. وسبب تردد مدير أكبر دار نشر
مصرية (قطاع عام نظرياً) هو الاشراف على طبع كتاب «محمد حسنين هيكل»
عن رحلاته في آسيا ، وهي المقالات التي نشرت في الاهرام .. ولكن عندما
أراد المكافح عن استمرار التجربة ، طبعها في شكل كتاب رائج ، لم يجد
داراً واحدة في مصر تصلح لنشر كتابه .. ولا حتى مطابع الاهرام التي
تكلفت أربعة ملايين من الجنيهات !

ولكي تكتمل الدراما .. بقي أن نقول أن هذه الدار التي تطبع كتب عكاشة
وهيكل ، صاحبها مصري .. كان يمتلك واحدة من أنجح دور النشر في
القاهرة .. أمت ، أو بالأحرى صودرت .. فانتقل بنشاطه إلى بيروت ، حيث
يطبع كتب وزير تأمين الثقافة ، والآخر الذي يحذر من التآمر على التيار
الناصرى ! .. انتقل إلى بيروت متجنباً المصير المفجع لحلمي المنياوي ، الذي
كان يمتلك داراً كبرى للنشر ، (دار الكتاب العربي) ومطبعة من أحدث
طراز ، صودرت وبيعت بالمزاد العلني .. ومات شبه شريد في قطر ..

أما المؤسسة التي ضمت دار الناشر المقيم حالياً في بيروت ، والتي ضمت
إليها عدة مؤسسات نشر وطباعة فقد خسرت ٢٥٨ ألف جنيه في سنتي
٧٠-٧٢ رغم دفع الحكومة لها اعانة قدرها ٨٣ ألف جنيه وتقدر خسارتها
هذا العام بـ ١٢٢ ألف جنيه كما جاء في تقرير لجنة الخطة والموازنة !

هل من المصلحة استمرار صيغة اقتصادية ، تؤدي إلى دمار الصناعة ،
وزيادة أعباء الخزانة العامة ، وتقليص دور مصر الثقافي المتمثل في كتابها .؟!

وهل من المصلحة أن يتخذ الحوار شكل مناظرة بين القطاع العام والخاص ،
كتلك المناظرات بين الباخرة والقطار التي تعطى لطلبة المدارس ؟!

لكل شكل من أشكال الملكية دوره ، فالملكية هي وظيفة اجتماعية ،
وليست قضية مذهبية أو سياسية ، حق الملكية غير مقدس لا للأفراد ولا
للدولة ، بل لا بد من أن تتخذ الملكية الصيغة التي تحقق أكبر فائدة للمجتمع ..
وفي مصر قطاعات تمتلكها وتديرها الدولة منذ عشرات السنين ، ولا شك
أنها أفضل من كثير من القطاعات التي كانت مملوكة للقطاع الخاص .. كالسكك
الحديدية ، والتليفونات والماء والكهرباء .. وازماتها الحالية هي ازمات
اختناق وتآكل .. ولا شك أن القطاع الخاص ، كان بحاجة إلى هزة أكثر من
عنيفة ، فقد كانت تسيطر عليه جماعات أجنبية ، لا تهتم بالمصالح المصرية
ولا القومية .. وكانت فورة الاقتصاد المصري خلال الحرب ، قد توقفت في
مطلع الخمسينات مع الاضطراب السياسي ، ولرفض رأس المال الغبي تطوير
نفسه ، والقيام بالتزاماته الاجتماعية ..

وبكل تأكيد هناك صناعات ، يجب أن تشرف عليها الدولة تماماً ..
فالتأميم يجب أن يحقق أحد أهداف ثلاثة .. وذرورة النجاح طبعاً هو تحقيقها
كلها ..

● الهدف الأول هو توفير مدخرات للاستثمار في خطة التنمية .. أي أن
تستولي الدولة على الربح الذي كان يحصل عليه الرأسمالي مالك المصانع ،
وتوجهه للاستثمار .

● الهدف الثاني هو توفير احتياجات المواطنين بأسعار أقل ، وكفاءة
أفضل ، مما يقدمه القطاع الخاص ، الذي لا يهتم إلا بالربح .

● الثالث هو ضمان استمرار صناعات حيوية للأهداف القومية ، ولكنها لا تحقق ربحاً يغري القطاع الخاص بالاستثمار فيها ..

وإذا كانت الصيغ الاقتصادية ، المعروفة في العالم ، تتراوح بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، فإن التطبيق في مصر أكتشف صيغة جديدة ، لا تندرج تحت أي تعريف اقتصادي ، علق عليها وزير مصري سابق بأنها تشبه تعريف الفقهاء للخنثى .. «لا هو ذكر ولا انثى» !..

خذ مثلاً حكاية المدارس الخاصة :

نص الدستور المصري على مجانية التعليم ، كما قررت الدولة مصادرة المدارس الخاصة .. وكان أمامها - وفقاً للنظريات الاقتصادية المعروفة - أحد أسلوبين لإدارتها :

تأميمها وضمها إلى وزارة التربية والتعليم ، لتطبق عليها نفس القوانين المتبعة في سائر مدارس الدولة ، إذ لا يجوز أن ينقسم مجتمع اشتراكي ، إلى طلبة يدرسون مجاناً علوماً من الدرجة الثانية في مدارس الدولة .. وإلى طلبة أثرياء يدرسون في مدارس خاصة تقدم علماً أفضل !.. وقد لاحظ رجال التعليم في مصر تزايد الفارق بين مستوى التعليمين .. رغم انهيار مستوى التعليم في المدارس الخاصة .

الأسلوب الثاني ، هو إبقاء المدارس الخاصة ، مملوكة لأصحابها ، مع إخضاعها لإشراف الدولة ومراقبتها من ناحية البرامج والسلوك .. فما دام هناك دخول متفاوتة ، فلا بد أن يتفاوت الانفاق ، ولعل أفضل انفاق ممكن ، هو استثمار أصحاب الدخول الفائضة ، لأموالهم ، في تعليم أولادهم تعليماً ممتازاً .. كما أن المدارس الخاصة تتيح الفرص لمن تخطاهم السن أو الحظ ، أو غير القادرين على متابعة البرنامج العام ، تتيح لهم الفرصة لاستكمال تعليمهم دون تكليف الدولة

أعباء إضافية .. كذلك تتيح المدارس الخاصة فرصة التخصص في دراسات معينة ، لا تقدمها مدارس الدولة . وليس هناك من يقول بضرورة امتلاك الدولة للمدرسة ، لكي تفرض عليها الالتزام بسياسة الدولة في التربية والمواقف القومية ..

وهكذا كانت تبقى هذه المدارس مملوكة للقطاع الخاص وتدفع ضرائب للدولة وتخضع لتوجيهها .

ولكن ما هو الحل الذي اختاره المسؤولون في مصر ..؟!

انه حل عجيب !.. لا قطاع عام ولا قطاع خاص !..

تشكلت «جمعية المعاهد القومية» من عدد من النافذين ، واشترت هذه المدارس من الحكومة بالتقسيم .. ولم تدفع مليمًا واحداً .. عادت المدارس نظرياً إلى القطاع الخاص ، ولكن للمالكين جدد ، يعرفون أنهم غير مستقرين في ملكيتهم ، فأداروها ، على طريقة الباشا التركي ، الذي ينهب الولاية بأسرع ما يطيق ، لأنه يعرف أنه لن يستمر طويلاً في حكمها .

مدرسة «الليسيه» في الاسكندرية ، كان لها ناظر .. فأصبح لها بعد اشراف الجمعية ، سبعة نظار !. كل المدارس أصبحت عزبة للاقرباء والمحاسيب .. سكرتيرة احدى المدارس هينت بنتها في وظيفة كاتبة .. وبمرتب خريج .. وإلى هنا والخبر عادي جداً ، في ظل البساط الأحمدى ، ولكن المثير ، والذي أقنع عبد الناصر بحل الجمعية ، هو أن البنت المحروسة ، تبين أن عمرها عند ضبط الواقعة ، وبعد سنوات من تعيينها ، هو ثلاث عشرة سنة !.

الفصول الدراسية في الاسكندرية حولت إلى شقق مفروشة لاصطياف الموظفين المحظوظين ، أما المديرون فكانت لهم شقق كاملة باسم الادارة .. وعلقت وزير التربية الذي اقترح حل الجمعية بأن الدولة تستولي على الشقق

لتحولها إلى مدارس، ولكن هؤلاء، استولوا على المدارس وحولوها إلى شقق.. وبالطبع كانت المدارس تخسر، وديونها تتراكم، وخدماتها يهبط مستواها، فلا معدات، ولا رحلات، بل يقوم بالرحلات المديرون، وحشد هائل من الأقرباء يعين بلا عمل.. والنتيجة هي قبض اعانة سنوية من الحكومة!.. رغم ارتفاع ما يدفعه الطلاب كمصاريف دراسية بحيث أصبحت فوق طاقة الطبقة المتوسطة من المصريين.

وهكذا أصبحت الدولة تعين مدارس خاصة، يتعلم فيها الطلبة بالمصروفات!..!

لمصلحة من يستمر هذا الشكل من الملكية؟.. وهو لا يفيد الدولة، التي خسرت الضرائب ودفعت الاعانة، ولا المواطنين، الذين يرزحون تحت عبء الأقساط المتزايدة.. نظام لا يحقق أية فائدة إلا لحفنة المديرين الذين أعادوا نظام الالتزام بعدما انقرض من مصر على يد محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر!.

وافق عبد الناصر، على اقتراح الدكتور «حلمي مراد» وزير التربية، فحولت المدارس إلى جمعيات تعاونية، باعوها بشكل أسهم لأولياء الامور، ولكنها ما زالت تتعثر تحت وطأة الديون بحكم انهيار مستوى التعليم، وانهيار الابنية والمعدات الدراسية، والعمالة الزائدة.. ولذلك أصدر الدكتور «علي عبد الرازق» وزير التربية الحالي قراراً بالاستيلاء على أية مدرسة خاصة لا تغطي مصاريفها.

بعض المؤسسات أمتتها الدولة، ثم عينت أصحابها القدامى، مديرين لها فأداروها بنفس مزايا الرأسمالي وحقوقه ولكن دون التزاماته.. سلطات مطلقة في التعيين، وقرارات الانتاج، مع الاعفاء من مسؤولية الربح والخسارة، وهي أسعد حالة يمكن أن يوجد فيها مدير، وهي أيضاً أسوأ صيغة لمستقبل المؤسسة، والانتاج، والدخل القومي.. وان كان عدد كبير من هؤلاء المالكين

القدامى ، قد أداروا مؤسساتهم المؤممة ، بنفس الكفاءة تقريباً ، بحكم العلاقة الخاصة بالمؤسسة ، أو بحكم الخوف من اتهامهم بالتخريب .. إلا أنهم لم يستمروا في مواقعهم ، إذ سرعان ما تبدلت الإدارات ..

كان إحسان عبد القدوس في ألمانيا يتعاقد على مطابع ألوان هي الأولى من نوعها في العالم العربي ، عندما صدر قرار تنظيم الصحافة ، فأوقف المفاوضات وعاد ، وعينوه مديراً عاماً لمؤسسة « روزا » المؤممة .. التي كانت المجلة السياسية الأولى في العالم العربي ووصلت إلى مائة ألف نسخة في الستينات .. وأصبح دخل إحسان من رئاسة مجلس الإدارة ، وقسط التعويض الذي يدفع له عن البناية ، أكبر مما كان يحصل عليه قبل التأميم .. واستمر يدير المؤسسة بنفس التفكير والعقلية ، طبعاً ، وبنفس الجهد تقريباً ، لعوامل شخصية وارتباطات عاطفية بالمؤسسة التي تحمل اسم والدته .. ولكن انضباطية العمل انهارت ، فقد أصبح منصب رئيس مجلس الإدارة متاحاً لطامحين ، عبر المؤامرات ضد إحسان ، وأصبح التحرير تتحكم فيه الانتخابات .. واضطر إحسان إلى التفرغ لكسب أصوات عمال التجليد ، وبجاملة المحررين أصحاب الكفاءات الانتخابية ، والمتصلين بالتنظيمات السرية ، أكثر من اهتمامه بالمحررين المتفوقين صحفياً ، واستمرت « روزا » تباع بالقصور الذاتي ، وبمقالات وقصص إحسان ، إلى أن نقل إلى أخبار اليوم .. وتتابعت عليها القيادات العقائدية إلى أن اختفت واقعياً من السوق العربية .

نفس الشيء في قطاع التشييد والبناء والمقاولات . « عثمان أحمد عثمان » واحد من أنجح المقاولين والمهندسين ، ولو كان قد استمر في انطلاقته التي بدأ بها .. ربما كان قد كرر تجربة « طلعت حرب » الرجل الذي استطاع أن يفتح بنكاً عربياً منذ نصف قرن ، وأسس كل صناعات مصر من النسيج إلى السينما والطيران .

وعندما قررت الدولة أن تتحول إلى مقاول يبني العمارات والمدارس ..

اختصت بعض الشركات بمعاملة خاصة ، وبالذات «المقاولون العرب» فاستثقت صاحبها «عثمان أحمد عثمان» على رأسها ، وتمتع بحرية مطلقة في ادارتها .. ولا شك أنها من المؤسسات القليلة التي تحقق ربحاً ، ولكن بفضل براعة «عثمان أحمد عثمان» الذي استطاع أن يجمع بين بناء السد العالي وفيلات علي صبري وكبار معاونيه .. وأثبت كفاءة اقتصادية كبرى في التكاليف البسيطة لهذه الفيلات !.. حتى انطلقت نكتة تقول أن «عثمان أحمد عثمان» بعد أن فرغ من بناء فيلا لأحد أعوان «علي صبري» لم يرسل له التكاليف ولا طالبه بالثمن ، فاستدعاه هذا إلى مكتبه واسمعه محاضرة في النزاهة ، وأمور القطاع العام، والانحرافات والمنحرفين .. الخ وطالبه بتقديم فاتورة بتكاليف بناء الفيلا ليسددها على الفور !.. ولما كان «عثمان» يفهم كل شيء .. فقد أخرج فاتورة وحرر قيمة الفيلا بعشرة جنيهات مصرية (أربعين ليرة) .

وراجع المسؤول السابق قيمة الفاتورة ، وأبدى رضاه قائلاً : « تمام .. هكذا يكون كل شيء بالحق .. سعرك مناسب جداً يا باش مهندس .. وأنا احب أن أتعاون معاك .. ابن لي كان فيلتين للبنات !» .

طبعاً نكتة !.. ولكن المرحوم «عزت سلامة» وزير الاسكان والمرافق ، أراد أن يوقف هذه النكت ، فأصدر تشريعاً يلزم شركات القطاع العام بفتح حساب خاص لكل عملية ، حتى لا تختلط حسابات السد العالي بحسابات الفيلات !.

وذهل «عزت سلامة» من مراجعات المسؤولين له ليعفني مؤسسة «عثمان أحمد عثمان» من هذا القانون .. ثم وصلة تحذير صريح من «شعراوي جمعة» .. ولكنه أصر على موقفه ، وفي أول تعديل وزارتي نقل إلى وزارة التعليم العالي ! وكان أول قرار أصدره «عزيز ياسين» فور توليه وزارة الاسكان ، في حكومة صديقي سليمان ، هو إلغاء قرار «عزت سلامة» !

لم يكن بناء القطاع العام للفيلات الخاصة هو الانحراف الوحيد في قطاع

التشييد والبناء .. فقد كانت مؤسسات القطاع العام تعهد بجميع المقاولات والعمليات للقطاع الخاص ، وفي قضية ضبطتها الرقابة الادارية ، التي نكل بها ، علي صبري ، تبين أن مندوب الحكومة ، طالب مقاول القطاع الخاص الذي رست عليه العملية بعمولة ستين بالمائة من قيمة العقد ! واحتج المقاول بأنه هو الذي سيبني !.. فيكفي خمسين بخمسين .. ورفض ممثل القطاع العام إلا ستين بالمائة ، فأبلغ ممثل القطاع الخاص النيابة .. التي سألته دهشة : وهل كنت تربح في العملية إذا قبل منك رشوة نصف قيمة العطاء ! فأكد لهم ذلك بالحساب !. وهذا هو السر في ارتفاع تكاليف الانشاءات الحكومية .. وسرعة انهيارها .

كانت مؤسسات القطاع العام تبالغ في قيمة عطاءاتها لكي يرسي العطاء على الشركات الخاصة المرضي عنها .. ولكي يرتاح الموظفون في القطاع العام من متاعب التنفيذ .. حتى فكرت الحكومة في اصدار أوامر تكليف للشركات لاجبار تنابذة السلطان على العمل .. بينما طالب عدد من المسؤولين ، بإعطائهم حرية التعاقد مع القطاع الخاص لأن تكلفته أقل وتنفيذه أفضل ، وما دام القطاع الخاص في النهاية هو الذي سينفذ ، فلماذا لا يتم التعامل معه مباشرة !؟ ولما احتجت بعض المؤسسات ، رد عبد الناصر بأن من حق أية مصلحة حكومية أن تتعاقد مع القطاع الخاص إذا كانت شروطه أفضل .

وقد جاء في تقرير لجنة استقصاء الحقائق البرلمانية حول أزمة الحديد عبارة مؤثرة تقول « وهكذا يتضح كيف تنتقل الأعمال إلى مقاولي الباطن ونحن نظن أن القائم بها هو القطاع العام وما هو إلا ظن خاطيء » . ان بعض الظن اثم !

ولا نريد أن نتحدث عن الاختلاسات والرشاوي ، التي تتم جهاراً نهاراً ، وعلى نحو لم يسبق له مثيل ، وإذا كان موظف صغير في مخازن مؤسسة النقل قد ضبط مختلساً نصف مليون جنيه .. فكم تبلغ جملة الاختلاسات .. وهل

وضع مؤسسة النقل الآن أفضل منه أيام القطاع الخاص؟! وما هي المصلحة في زيادة اعباء الدولة ، والوصول بالموصلات إلى المستوى الذي وصلت اليه ، بحيث اصبحت مورداً سياحياً يأتي الناس من الخارج للفرجة عليها ، كالمتاحف وحديقة الأسماك وأيضاً تصلح دعاية لمصانع الاوتوبيسات ، إذ تثبت قدرتها على تحمل ثلاثة أضعاف العدد المسموح به ، والسير في وضع اكروباتي وبلا قطع غيار ! وأحياناً بلا سائق كما نشر هذا الاسبوع .

خبر قرأته في صحيفة الأخبار المصرية من أربع سنوات احفظه عن ظهر قلب .. عنوان الخبر . «هذا المصنع يبحث عن صاحبه ..»

ونص الخبر هو : «فجأة وجد العمال أنفسهم في موقف غريب .. مطالبون منهم أن يتركوا «الصنعة» ويتفرغوا للبحث عن صاحب المصنع . لقد فرضت الحراسة على هذا المصنع ، فهرب صاحبه إلى بيروت .. وقامت الحراسة ببيع المصنع إلى بنوك الادخار المحلية .. ولكن بنوك الادخار عجزت عن ادارته .. ردت إلى الحراسة .. فجأة رفعت الحراسة عن المصنع .. كان المفروض أن يأتي صاحبه من بيروت ليتسلمه .. ولكنه لم يحضر !.. وتجمد الموقف على هذه الصورة .. سنة كاملة ، والمصنع بلا صاحب ، ولا ادارة ، ولا خطة .

« أعمال لا حصر لها استطاعت هذه الوحدة الاقتصادية أن تسهم بها في الانتاج الصناعي ، - تقول صحيفة الأخبار المصرية - مشروعات ضخمة أنجزها هذا المصنع خلال ٣٥ سنة ، في العاصمة ، وباقي المحافظات ، كهرباء وطمبات مياه ومرشحات مياه ومصاعد كهربائية ، خراطة وبرادة أعمال ميكانيكية وسباكة لجميع المعادن . مثلاً في القاهرة والجيزة قام المصنع بتصنيع وتركيب الآلات من أعمدة الكهرباء والفوانيس التي تضيء أغلب شوارع الأحياء الشعبية من العاصمة ، وأعمدة الكهرباء في شوارع كورنيش النيل ، وشارع غمره والترعة البولاقية . عمليات الانارة فوق كباري العباسية وشبرا البلد والخليفة المأمون . قام بتصنيعها وتركيبها هذا المصنع .. أنوار المعرض

الصناعي بالجزيرة . والقصر العيني ومستشفى هليوبوليس والمعادي والجامعة ودار الكتب ومدينة نصر . أما في المحافظات الأخرى ، فقد قام بتنفيذ العديد من المشروعات منها أعمال الكهرباء مؤسسة الطاقة الذرية وكوبري بنها وجميع أعمال الكهرباء في بور سعيد بعد عدوان ١٩٥٦ وما كينة كهرباء الأقصر . كل هذه المشروعات وغيرها بجلايين الجنيهات ، قام عمال هذا المصنع بتنفيذها .. سنوات طويلة في هذه الصناعة اكتسبوا خلالها الخبرة والمهارة .. إذن ليس من السهل أن يتخلوا عن مصنعهم ، هذا هو رأي ٥١ عاملاً من عمال المصنع قرروا أن يبقوا في موقعهم يدافعون عنه ، أما الباقون فقد قرروا أن يبحثوا عن مورد آخر لرزقهم .

(الأخبار ١١/٩/١٩٦٨)

لا أعرف ماذا جرى في المصنع والعمال ، وهل عاد صاحبه إليه ، أم لا يزال هارباً في بيروت .. ولكن السؤال هو : لمصلحة من الدفاع عن صيغة اقتصادية ، إذا كانت نتيجةها هي هرب صاحب المصنع ، وتشرذم العمال ، وخسارة الانتاج القومي لمثل هذه الوحدة بعد كل ما حققته من منجزات ..؟

وحال التجارة ليس أفضل ، وقد قدمت المخبرات تقريراً لعبد الناصر سنة ١٩٦٩ عن مكاتب الاستيراد والتصدير التي لا يقوم أصحابها بأي مجهود إلا التوقيع على الاذونات ويتقاضون عشرات الالوف من الجنيهات ، وقالت المخبرات أنه كسب مشروع ، لأنه وفقاً للقوانين ... وقال عبد الناصر أنه « كسب غير مبرر » لأنه وسيط في صفقة بين دولتين اشتراكيتين .. أي لا دور يلعبه في إتمام الصفقة .

وليس المهم الاختلاسات ولا الأرباح التي تعطى لعناصر معينة ، بل الأخطر من ذلك هو خسارة تجارة مصر الخارجية ، فما الذي يعرفه الفريق «أنور القاضي» ، قائد الحملة على اليمن ، في شؤون التصدير والاستيراد ، حتى يفتح مكتباً لذلك ؟ هل يستطيع منافسة التجار اليهود في الأسواق العالمية؟!

أو « مجدي حسنين » الذي كان الاتحاد السوفياتي يرفض استيراد بعض السلع إلا عن طريقه ، تأييداً لاتجاهه اليساري !.

وهكذا تعاونت أخطاء في الانتاج والتسويق على اختفاء المنتجات المصرية من الأسواق العربية ، وهروب الخبرات الوطنية ، والرساميل العربية في مصر وسوريا والعراق ، وهي البلدان الثلاثة التي كانت ولا تزال مرشحة لبناء صناعة عربية قوية .

لقد انهار مستوى الدخل في تلك البلدان ، فأصبحت مصر في احصائية عن عام ١٩٧٠ وقبل الطفرة النفطية الأخيرة .. الدولة الثالثة عشر في معدل انتاج الفرد .. الكويت - ٣٤١٠ دولارات للفرد ، لبنان بلا بترول - ٤٨٠ - العراق مع كل بتروله - ٢٧٠ - الجزائر - ٢٢٠ - تونس - ٢٠٠ - سوريا - ١٨٠ - المغرب - ١٧٠ - مصر - ١٦٠ - السودان - ١٠٠ - اليمن الشمالية - ٩٠ .

ما هو الحل ... !

١٩٧٣/٨/١٠

أختلسوا وأودعوا الأموال في سويسرا

ثم استعيدت الأموال ولكنهم لم يعاقبوا

في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٩ أمكن للرقابة الادارية ، في مصر ، إثبات تقاضي بعض كبار العاملين بالمؤسسة «المصرية العامة للصناعات المعدنية وشركاتها» ، لعمولات حجزت لهم بحسابات بأرقام سرية ببعض البنوك الأجنبية ، عن عمليات استيراد الخردة اللازمة لشركات المؤسسة .

وقد أمكن إعادة الأموال المودعة بالحسابات السرية لهؤلاء العاملين ، في بنوك سويسرا ، والتي بلغت حوالي ١٨٠ الف دولار . كما قامت الرقابة الادارية بمتابعة عمليات استيراد مهبات ، تقدر قيمتها بحوالي مليون جنيه مصري من إحدى الشركات العالمية لصالح إحدى الجهات الحكومية ، وكشفت المتابعة عن حصول بعض العاملين على عمولات بلغت حوالي ١٨ بالمئة من حجم التعاقد ، احتجزت لهم بالخارج ، نظير رفع الأسعار بنسب تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة .

« واللجنة تدهش للطريقة التي انتهى بها الأمر !! فكيف يفلت هؤلاء الأفراد من العقاب .!! »

هذه الفقرات منقولة حرفياً من تقرير لجنة استقصاء الحقائق البرلمانية التي أمر مجلس الشعب المصري بتشكيلها يوم ١٩٧٢/١١/٢٦ لبحث الأوضاع في قطاع عزيز على الشعب المصري ، هو قطاع الحديد والصلب ، الذي تدهورت الحالة فيه إلى الحد الذي دفع مجلس الشعب لتشكيل هذه اللجنة .

ولا شك أن أعظم الانجازات التي حققها عهد السادات ، وأخطر ما يثير عداوة خصوم هذا العهد ، هي تلك السلطة الحقيقية التي أصبح مجلس الشعب يتمتع بها ، وأبرزها حق تشكيل لجان تحقيق تنشر على الشعب علانية ما يقع من انحرافات وما يرتكب من مخالفات ..

أما قبل عهد السادات فقد اختلست أموال الشعب المصري ، وقبض رجال القطاع العام عمولة ، أودعوها في حسابات سرية ببنوك سويسرا ، بعد أن رفعوا أسعار البضاعة التي كانوا يستوردونها بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٤٠٪ دفعت من قروش الشعب المصري ، وما يخصم من مرتبات المصريين العاملين بالخارج ..

وضبطت الواقعة ، وثبت الاختلاس ، بل واستردت الاموال ، ثم لم يعاقب أحد.!! لسبب بسيط هو أن أحداً لم يكن يستطيع الاحتجاج أو الاعتراض.

وإذا كان عبد الناصر قد اكتشف في ٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٨ أنه: «الآن يبدو واضحاً أمامنا أن كثيرين لم يتكلموا ، ومن هنا فلسوف يبقى أهم الضمانات في نظري ، أن يكون في هذا الوطن دائماً ذلك الفرد المؤمن الذي يقول كل ما يريد قوله ، حتى إذا أعطى رأسه ثمناً لإيمانه» ..

فالحقيقة أن مثل هذا الفرد لم تعدمه مصر ، ولكن كان عبثاً أن يدفع الفرد المؤمن رأسه ثمناً للكلام لن يسمعه أحد إلا هو وجلادوه .. أما في عهد السادات ، فقد كانت الضمانة الاولى التي جعلت الناس يتكلمون ،

ليس أن الرؤوس لم تعد تقطع فحسب ، بل وان الكلام أصبح يسمع ، حتى الكلام الحاد المنفعل .. وما تقرير لجنة التحقيق البرلمانية إلا نموذج لهذا الكلام ، الذي أصبح يقال في مصر لأول مرة ، علناً ، وفي تقارير برلمانية تنشر على الشعب ، وتقدم للسلطة القضائية ، وليس مجرد همسات شعب مقهور يرى أمواله تنهب ، وثرواته تبدد ، وحفنة من المرتهنين المحتلسين ، ترفع أسعار ما تستورده له ، تعطي الأجنبي ٤٠٪ من السعر زيادة لتحصل على عمولة ١٨٪ تحفظها في بنوك سويسرا ، ثم تملأ الصحف ونشرات الاتحاد الاشتراكي صراخاً ضد الأرصدة العربية في بنوك سويسرا !!

لقد كشف هذا التقرير أن الصيغة الاقتصادية ، التي يدار بها قطاع الحديد والصلب والصناعات المعدنية ، ولا نريد أن نسميها صيغة اشتراكية ، فكما قلنا انها حالة خاصة لم يسبق لها مثيل ، جعلت الملكية العامة مسخرة لتحقيق أرباح حفنة من الطفيليين ، المديرين وأصحاب مصانع القطاع الخاص ، والتجار .. كشف التقرير أن هذه الصيغة تسبب الآتي :

- نشر الانحراف ، من خلال عمليات الاختلاس والرشوة .
- تدهور الإنتاج ، بتخلف المصانع ، وتخليها عن عمليات الإنتاج مفضلة التعامل في السوق السوداء .
- تبديد أموال الشعب ، سواء بالرشوة والعمولات ، أو برفع الأسعار على المستهلك ..
- تعريض حياة المواطنين للخطر والمشروعات العامة للانهدام نتيجة انهيار الصناعة والغش في مواصفات الحديد المستخدم .

قال التقرير :

«إن الحديد، سواء منه المستعمل في الإنشاءات المعدنية (الزوايا والكمرات

والصاج وخلافه) يباع في السوق السوداء بأسعار تعادل أضعاف الثمن الأصلي الذي يجب أن تباع به هذه الأصناف .. هذه حقيقة واضحة ثابتة .

إنتاج القطاع العام ، يسلم للقطاع الخاص ، ليعود هذا فيبيعه للمستهلك بأضعاف السعر الذي دفعه .. والفرق يتحملة الجمهور ، ويتقاسمه الموظف المختلس في القطاع العام ، والرأسمالي الذي منع من كسب فائض القيمة ، خلال عملية إنتاج تزيد الدخل القومي ، فتحول إلى الكسب من فائض الرشوة والاختلاس والسوق السوداء .. أي أن طبقة الطفيليين توسعت .. ولكن العقدة ليست هنا ، فما اكتشفته اللجنة يجعلنا نظن أننا في زواية لنجيب الريحاني .. إذ أن إنتاج القطاع العام هذا ، بعد ما يتسرب للسوق السوداء عبر المختلس والمستغل ، ويتضاعف ثمنه ، يعاد فيباع للقطاع العام !

جاء في نفس التقرير :

« وهذه الكميات ، بهذا السعر الرهيب من أصناف لا يستعملها إلا الحكومة ، أو القطاع العام ، فهي بالضرورة ستعود لهذه الجهات في بعض التوريدات أو المقاولات الأخرى بهذه الأسعار المرتفعة . وتعتقد اللجنة أن ما تخسره الحكومة ، أو شركات القطاع العام عن هذا الطريق يصل إلى مبلغ يتراوح بين عشرة وعشرين مليوناً من الجنيهات في العام الواحد . إذ أن حجم مبيعات شركة الحديد والصلب وحدها حوالي ٤٠ مليوناً من الجنيهات . فلو تصورنا أن حوالي ربع هذه الكمية فقط - وهو تقدير متواضع للغاية - يعاد بيعه للحكومة والقطاع العام بسعر يعادل ٢٥٠ في المائة من السعر الأصلي لكانت الخسارة لا تقل عن خمسة عشر مليوناً من الجنيهات . »

وهكذا نرى أننا في ساقية جحا ، مع فارق أن ساقية جحا كانت ترفع الماء لتعود فتصبه في نفس الساقية ، فتقصر الخسارة على جهد «جحا» - غير

المأسوف عليه عادة - أما في ساقية الحديد والصلب ، فالخسارة تشمل الجهد والمال .

عبر التقرير عن دهشة اللجنة للسهولة والاستهتار والروتينية التي تتم بها صفقات الرشوة والاختلاس . فقال : « إن عمليات البيع والشراء تتم باستهتار بل وإجراءات غريبة لا تتقيد بالقوانين أو اللوائح أو حتى بالذوق السليم ، هي الفوضى بعينها . وقد لاحظت اللجنة أن هذه الشركات تبيع أو تشتري الخردة من تاجر معين باستمرار ، وقد يستعين هذا التاجر ببعض الوسطاء على سبيل التعمية ، إلا أن الكافة والخاصة تعلم أن حقيقة الأمر ، هي أن تاجراً واحداً هو الذي يحتكر هذه العملية مع كل شركة من هذه الشركات مؤدياً ذلك إلى أشد ما يمكن أن تؤدي إليه مثل هذه العملية الاحتكارية . » ورغم أن هذه العمليات في شركة مصانع النحاس بالاسكندرية وغيرها من الشركات المنتجة للحديد لا يشوبها الشك فقط ، بل هي غارقة في ذلك .. إلا أن شيئاً لم يحول للتحقيق . . ولذلك أوصت اللجنة : « بأن تحال هذه العمليات . برمتها للنيابة العامة مع اتخاذ الاجراءات الفورية لابعاد المسؤولين بهذه الشركات (كل المسؤولين) مؤقتاً حتى ينتهي التحقيق في هذه الامور . »

هذه الفوضى ، الشديدة التنظيم ، حولت القطاع العام إلى مجرد ثقب هائل تتسرب منه أموال الشعب لجيوب المختلسين والطفيليين ، الأمر الذي يفسر هذه الثروات الهائلة التي يجمعها البعض وينفقونها في اسراف لم يسبق له مثيل ، وقد أشار التقرير إلى ذلك عندما قال : « ان أصحاب هذه المصانع قد أصبحوا في غالبهم يملكون ثروات ضخمة عن طريق تعاملهم مع هذه الشركات . »

الأصل في الاشتراكية . أنها رفض للاختلاس المقنع ، الذي يسمح للرأسمالي بالاستيلاء على جهد العاملين بحجة الملكية ، وبصرف النظر عن الخلافات

حول هذه النظرة .. فهل يكون البديل هو الاختلاس المباشر بلا مبرر ولا قناع ، ولا ملكية ، ولا أية مسؤولية انتاجية !

قد يقال أن الاختلاسات ظاهرة شائعة في كل المجتمعات ، رأسمالية كانت أو شيوعية .. وان المال السايب يعلم الأولاد أكل الحرام .. وان أقصى ما تستطيعه النظم البشرية ، هو تشديد العقوبة والرقابة ، واثاحة حرية التعبير ليتكلم الناس ، بدلاً من أن يتهمسوا ، وليكون من حق أي مواطن أن يسأل : « من أين لك هذا » .. وبذلك تنخفض نسبة الاختلاسات .. كل هذا صحيح ، ولكن الاختلاسات التي كشفتها اللجنة أخطر من أية اختلاسات يمكن أن تخطر على بال . لقد اكتشفت اللجنة أن غالبية الصفقات التي تتم بين الوحدات الاقتصادية ، أو القطاع الحكومي في الجمهورية العربية المتحدة ، وبين الموردين أو المستوردين الاجانب ، « تخصص فيها عمولات يتقاضاها المتفاوضون الذين تكلفهم الدولة بانجاز هذه الصفقات .. كما يتردد أن بعض المتفاوضين يلجأون إلى رفع سعر الواردات موضوع التفاوض ، أو خفض سعر المنتجات والحاصلات المتعاقد على تصديرها من مصر بغية زيادة حجم العمولات المستحقة لهم » ..

عندما تسلم دولة وارداتها وصادراتها لجماعة تبذل جهدها لرفع سعر ما تستورده ، وتخفض قيمة ما تصدره ، فمن العبث الحديث عن ميزان مدفوعات لهذه الدولة ، أو فائض استثمارات ! .. أن أسوأ رأسمالي يعمل في التصدير والاستيراد ، سيحاول رفع سعر الصادرات الى أقصى حد ممكن ، وخفض سعر الواردات إلى أقل سعر ممكن ، لأن ذلك يضاعف ربحه ، وحتى لو باع للمصريين بأفحش الأسعار ، فان المصلحة في النهاية ، هي زيادة ايراد مصر من العملة الصعبة .. ورغم سوء توزيع الدخل القومي ، إلا أن هذا الدخل في مجموعة سيرتفع .. أما في هذه الحالة التي يشير إليها تقرير اللجنة ، فان الذي يتحقق هو نزح لموارد البلاد وتخفيض لمصادر عملتها الصعبة ، مقابل

عمولة تحفظ في الخارج ، فأما أنها لن تعود أبداً ، أو ستعود في شكل هدايا وتحف وسيارات ، يقول المختلسون أنهم ادخروها من بدل السفر !!

● هذا الوضع يؤدي أيضاً إلى تدهور الإنتاج وتخلفه ، فقد أكتشفت اللجنة في تقريرها الرهيب ، أن مصانع الحديد والصلب التي قامت لتصنيع الخرقة ، وتحويلها إلى مصنوعات من الحديد والصلب ، فضلت إنتاج الخرقة وبيعها في السوق السوداء ليصنعها القطاع الخاص ... أي أنها تحولت إلى مورد خامات للقطاع الخاص بدلاً من أن تكون قائمة وقاعدة الصناعة !!

يقول التقرير : «أخذت هذه المصانع أصنافاً غير كاملة التصنيع وارتفعت نسبتها عن المعتاد لأنها أوفر ربحاً ، وتباع هذه الأصناف لمصانع القطاع الخاص التي تقوم بسحبها وبيعها بأسعار فاحشة الارتفاع .. ولذلك نشأت السوق السوداء من عاملين : المصانع التي تنتج حديد التسليح ، عندما تبيع هذه الأصناف الناقصة الصنع أو التالفة بأسعار تزيد ٥٠ في المائة عن الأصناف الجيدة الصالحة للاستعمال (!!).. وليت الأمر يقتصر على فرق السعر (يقول التقرير) بل أن الأدهى والأمر هو أنها أصناف غير مطابقة للمواصفات تباع لإعادة سحبها وبيعها واستعمالها في مبان لن تكمل عمرها الاقتصادي ، بسبب العيوب الموجودة في الحديد المستعمل فيها ، وهو أمر سيظهر أثره حتماً في المستقبل وتشكل خطراً على المباني التي يستخدم فيها » .

« وقد قامت اللجنة بمراجعة موازنات الأرباح والخسائر للشركات المنتجة للحديد عن السنوات الخمس الماضية ، ولاحظت اللجنة أنه لو استبعد فارق سعر بيع الأصناف غير التامة الصنع أو عوادم الدرفلة التي تباع لمصانع السحب ، كانت شركات الحديد كلها ، تكاد تكون خاسرة ، مما يدل على أنها تحقق معظم أرباحها عن طريق بيع هذه الأصناف بأسعار مرتفعة يدفعها المستهلك في نهاية الأمر ، والمستهلك هنا هو أفراد الشعب أحياناً والحكومة والقطاع العام في معظم الأحيان » .

أموال الشعب تبدد بنسبة ٢٥٠ ٪ كما قدرها التقدير (فرق سعر البيع والشراء من القطاع العام للقطاع العام) والاتجاه هو تخلف عمليات الإنتاج ، إذ يباع الإنتاج الناقص والتالف بسعر يفوق الإنتاج الكامل بنسبة ٥٠ ٪ ، والمباني والمنشآت مهددة بالانهيار ..

وقد يقال أن صناعة الحديد والصلب ، هي من الصناعات الاستراتيجية ، وهي عادة لا تحقق ربحاً في الدول النامية . ولكن لا بد من دعمها لأنها تشكل القاعدة الصلبة لعملية التصنيع ... وهذا صحيح ، إذا كان الدعم يحقق تقدم الإنتاج وتطوير الصناعة ، ولكن إذا كانت الصيغة الاقتصادية المطبقة حالياً قد أوصلت مصانع الحديد الى العمل : « بطرق انتاج عتيقة وغير اقتصادية ، لم تعد موجودة أو مستعملة في أية بقعة من بقاع العالم المتقدم ، ومعداتها في حالة استحيل معها زيادة الانتاج » . (نص تقرير اللجنة)

وإذا كان استمرارها في الانتاج يعني أن « يدفع اقتصادنا القومي الثمن غالباً في نهاية الأمر » .. فلماذا تستمر !؟

لمصلحة من .. ؟؟ كما يسأل الشيوعيون عادة !؟

لمصلحة الدولة التي تخسر الضرائب ، وتخسر في البيع ، وتخسر في الشراء .. ؟؟! ويحقق لها القطاع العام كما جاء في تقرير الميزانية عائداً ٢,٥ ٪ أقل مما حققته أية شركة فاشلة في القطاع الخاص !

لمصلحة تذويب الفوارق بين الطبقات ؟ وهي تزداد هوة بين المستهلك الذي يدفع عبء تخلف الإنتاج والمرتشين والمحتلسين والمتاجرين في السوق السوداء ، وبين فئات طفيلية لم تصل حتى الى مرتبة الطبقة ذات الدور الانتاجي أو الاجتماعي ؟! ..

لمصلحة الإنتاج الذي يتدهور ويتخلف !؟

بل لمصلحة ذلك القطاع من المستغلين ، الذين احتكروا ثروة الشعب وأصبحت لهم تنظيمات ، ومفكرون وشعارات ، يريدون ابقاء تلك الصيغة التي منححتهم الثروة بغير حد ، ويحمون استغلالهم بالأرهاب ، ورفع شعار قفل «باب الاجتهاد» وتهديد كل من يحاول محاسبتهم أو وضع حد لنهبهم ثروة مصر باتهامه بالمعيب في الذات الاشتراكية ، والتجديف في الميثاق !

ويبدو أن أرهايمهم قد أحدث أثره ، حتى أن المسؤولين المخلصين الذين يتطلعون لأنقاذ الاقتصاد المصري ، يمتالون لاكتشاف مخرج ، أو محلل لهذا الانقاذ .. فانا لا أفهم كيف يقتنع الجميع بانهيار صناعة الكتاب العربي ، تحت تأثير التشريعات التي قضت على مركز مصر الثقافي... وبدلاً من مواجهة الحقيقة ، وتعديل التشريعات ، يقترح إنشاء منطقة حرة لصناعة الكتاب : «للتغلب على متاعب انتاج الكتاب المصري وتوفير الخامات والمطابع الحديثة لمواجهة المنافسة الخارجية والعملات الحرة» !

هل أصبحت النظرة للكتاب كالنظرة إلى الويسكي والسجائر والعمود... حتى نقيم له منطقة حرة ، بعبءة عن جسم الاقتصاد المصري ، والفكر المصري؟! !

روسيا فتحت فرعاً لبنك تشيس مانهاتن الاميركي في ميدان كارل ماركس بقلب موسكو .. ونحن نريد أن نقيم محجراً صحياً لصناعة الكتاب ..

في سنة ١٩٥٧ أمت مصر المصالح البريطانية والفرنسية ، وكان ذلك اجراء طبيعياً ، بعد محاولة بريطانيا وفرنسا احتلال مصر وتجميدها للارصدة المصرية .. وقتها أثير اقتراح بطرح ملكية هذه المصالح للبيع ، لكي يشتريها المصريون . ورفض الاقتراح ، واعتبرت هذه المصالح نواة القطاع العام . ومنذ ١٩٦١ بدأت التأميمات وأعقبتها المصادرة والحراسات . واستحال ادراج ذلك كله تحت موقف اقتصادي معين .. أو حتى هدف اجتماعي ..

في إحدى اللقاءات بين القذافي ومجلس الشعب ، قال عضو في لجنة الاستماع للرئيس الليبي :

- لقد حضر إلى مكثي مواطن ، وقبل أن يتكلم خلع الجاكيت .. ثم البنطلون .. وبدأت أنهره .. وإذا به يخلع القميص ، والفانلة .. والسروال .. ويستعرض جسمه ، المخطط كالحمار الوحشي عندما ضرب بالسياط بعد وضعه تحت الحراسة . ثم تبين أن كل ملكيته هي نصف فدان !

وقال النائب المصري أن الحراسة نظام غير معروف في الاشتراكية .. ولم يطبق إلا في الدول الفاشية .

واقعة أخرى أعلن عنها هذا الاسبوع ، وهي اعلان شركات التأمين ببيع الف عمارة من العمارات المصادرة .. هذه العمارات كانت مملوكة لأفراد ، رأت الدولة أن تسترد هذه الملكية للشعب فوضعتها تحت الحراسة ، ثم صادرتها ، وبدلاً من أن تبقى ملكيتها للشعب من خلال الدولة ، باعتها لشركات التأمين ، وقبضت الدولة ثمنها من التأمينات الاجتماعية للشعب .

وهذا الاسبوع أعلن عن إعادة بيع الف عمارة للجمهور .. أي أنها ستعود للقطاع الخاص ، بعد دورة لم تحقق إلا بيعها مرتين !
أليس من الطبيعي أن يثور هنا سؤالان :

لماذا كان التأمين والمصادرة ، وما نتج عنهما من سوء في حالة المباني وانكماش في قطاع البناء .. ما دام الهدف ليس استبقاء الملكية العامة ؟ .. وإذا كانت الدولة قد رأت في امتلاك مواطن في ظل مجتمع رأسمالي لبنانية ، عملاً غير مشروع ، واستغلالاً يجب معاقبته بالمصادرة .. رغم وجود الامكانية النظرية لتجميع قيمة عمارة في مجتمع رأسمالي من كسب مشروع ، فإن غير المفهوم ، هو قبول امتلاك مواطن لعمارة في مجتمع اشتراكي .. وغير الممكن تبريره ، هو حصوله على ثمن هذه العمارة الذي لا يقل عن خمسين الف جنيه

بوسيلة مشروعة ، ما دام أعلى حد للمرتبات لا يسمح بادخار هذا المبلغ ولا في عشرين عاماً ؟

إذا كنا سنتفاوض عن مبدأ الملكية العامة ، وعن مصدر الحصول على الدخل الذي يسمح بشراء عمارة ، فإن الملاك القدامى أحق باسترداد عماراتهم ، من ذلك الذي جمع أموالاً باسم الاشتراكية ، ويريد أن يمتلك عمارة في ظل المجتمع الاشتراكي .

لا نريد إعادة ملكية أحد ، ولا نريد نزع ملكية أحد ، فليس المهم في عمليات البناء هو الترضية أو التنكيل ، بل اكتشاف أفضل صيغة تحقق التنمية ، وبناء قوة مصر الذاتية ، ورفع مستوى معيشة شعبها حتى لا يقف طليق الفنانة صباح في مجلس النواب اللبناني يشكو من زحف ٤٠ ألف خدامة مصرية على لبنان !

ان النظام الاقتصادي ، الذي لا يتيح فرصة عمل لمواطنه أفضل من الخدمة وفي بلاد الغربية ، يتحتم إعادة النظر فيه .
ما هي الصيغة المطلوبة ؟ .

لن نقع في خطأ فرض النفس .. فتنظيم اقتصاد مصر ، ليس من حق أي فرد ولا جهة ولا جماعة أن تفرضه على مصر . وكم كان السادات ديمقراطياً ومخلصاً ، عندما رفض ، رغم كل ما يعرفه عن متاعب وعيوب الاقتصاد المصري ، رفض أن ينفرد بالرأي في التعبير ، بل دعا المؤسسات الدستورية والشعبية لتحمل مسؤولياتها ، وإجراء الحوار المطلوب .. ونحن نتمنى أن تنظم مشاركة المثقفين المصريين بالخارج بعقد مؤتمر ، ليس على غرار مؤتمر رشوة المثقفين الذي عقد في الاسكندرية عام ١٩٦٦ ، والذي ابتذل في الترخيص لهم باستيراد السيارات واعفائهم من الخدمة العسكرية ... الخ ... بل مؤتمر جاد ، يؤمن بأن مشاكل مصر ، لن تحل إلا إذا أصبحت كلمة مثقفها هي العليا .

- مطلوب صيغة تحقق :
- أكبر عائد من الانتاج ..
 - أقل تكلفة ..
 - أكبر معدل تنمية ..
 - أكبر إغراء لرؤوس الأموال العربية ..
 - أسرع اقتباس وتمثل للتقدم التكنولوجي العالمي ..
 - أفضل عدالة في توزيع الأعباء ..

مطلوب صيغة تحقق تطوير الكيان الاقتصادي المصري ، بحيث يصبح قاعدة التكامل العربي ، وبحيث يصبح قادراً على مواجهة المتغيرات العالمية .. ولذلك يحسن بنا أن نلقي نظرة على هذه المتغيرات ..

١٩٧٣/٨/١٧

مصر مطلوبة لبيت الطاعة !

مهما تكن حقيقة الدوافع والتصورات والترتيبات التي شكلت أحداث صباح يوم الجمعة الماضي .. إلا أن التطور المفاجيء الذي حدث بعد تحطيم مباني الحدود المصرية ، و اعلان استقالة العقيد القذافي ، وضع الامة العربية ، أو بالتحديد ، مصر وليبيا أمام منعطف تاريخي حاسم .. ستكون له نتائج بعيدة المدى ..

قفي الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم ، كان الرئيس أنور السادات ، هو الرئيس الشرعي لدولة مصر - ليبيا .. بعد ما أعلنت استقالة الرئيس القذافي ، وتخليه عن جميع مسؤولياته ، وبعد ما اقتحمت الجماهير الليبية - فيما تؤكد التصريحات أنه تحرك شعبي عفوي - الحدود المصرية ، فدكت مباني الجمرک وازالت الأسلاك ، وحطمت بالبولدوزر مكاتب السياحة ، ومزقت أوراق مصلحة الجوازات ، وتأشيرات الدخول ومعاملات الأجانب ، وأعلنت في مكبرات الصوت الغناء الحدود بين البلدين ، هاتفة : «وحدة .. وحدة .. شعب واحد .. بلد واحد .. مصير واحد .. رئيس واحد أنور السادات» .. وكانوا يحملون وثيقة كتبت بالدم تتضمن مبايعة الرئيس محمد أنور السادات رئيساً للدولة الواحدة .

في الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم ، سقطت الحدود بين مصر وليبيا ، على أيدي الليبيين ، وشغرت السلطة في طرابلس .. وكان من الممكن أن يعلن الرئيس السادات ، التزاماً بمسؤوليته وهو العضو الوحيد الباقي في القيادة السياسية للبلدين .. وتزولاً على إرادة الشعب الليبي .. ضم البلدين في بلد واحد ، ثم يبعث ببعض الوحدات العسكرية الرمزية والتنظيمات الشعبية المصرية بالتعاون مع القوات والتنظيمات الليبية ، في تنظيم انتخاب ممثلي المحافظات الليبية في مجلس الشعب للدولة الواحدة ، ثم تدعى الجماهير على جانبي الحدود ، المدكوكة بالبولدوزر ، للزحف في اتجاهين ، حتى تذوب الحساسيات ، وتنتهي الفوارق المميزة بين الليبي والمصري ، عبر هجرة مليون ليبي إلى مصر ، وثلاثة ملايين مصري إلى ليبيا .. بلا قيد ولا شرط على حركتهم .. بل كان من مسؤولية وواجب الرئيس السادات ، وقد هدم الليبيون حدود مصر بالبولدوزر ، أن يلقي القبض على أي مصري أو ليبي يعترض انتقال المواطنين عبر الحدود ، أو يطالبهم بإثبات هويتهم ، أو توقيع إقرار عملة .. لأن مثل هذا العمل يشكل تقسيماً للتراب الواحد .. الأمر الذي يصل إلى درجة الخيانة العظمى .

لماذا رفض السادات ، يوم الجمعة الماضي ، أن يعلن اندماج ليبيا في مصر ، ولماذا رفض ممارسة سلطاته الشرعية كرئيس في طرابلس ، مثلما هو رئيس في القاهرة ، ولماذا فضل أن تتوقف المسيرة بعيداً عن القاهرة ، وأن يوقفها مجلس الثورة الليبي .. فينصرف بعض الليبيين غاضبين ، وهم يندرون ، كما زعمت وكالات الأنباء : « سنطرد كل المصريين من ليبيا .. لقد رفضتم الوحدة .. أن منع مسيرتنا من التوجه للقاهرة ، يعني شيئاً واحداً هو أنكم لا تريدون الوحدة » .. تاركين المجال لأصحاب الظن السيء ليقولوا : « إن هذا هو الجواب الذي جاءت المسيرة تبحث عنه ! »

لماذا يبدو وكأن الفرصة التاريخية قد أفلتت من الرئيس السادات ، وهو خير من يعرف متى يتحتم الإمساك بالتاريخ ، ومتى يحسن الانتظار ؟!

ولماذا بدت المسيرة الوحدوية للمصريين ، وكأنها طلب لبيت الطاعة ،
أكثر منها خطوبة سعيدة !؟

لنرجع إلى الوراء قليلاً .. قبل أن نحاول استعراض العوامل التي أدت
إلى أحداث يوم الجمعة ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٣ .

★ ★ ★

قبل مرور اسبوع واحد على قيام ثورة العراق - تموز ١٩٥٨ - وصل
عبد السلام عارف إلى دمشق ، حيث اجتمع بالمرحوم جمال عبد الناصر ،
وعرض عليه اعلان الوحدة الاندماجية الفورية بانضمام العراق إلى الجمهورية
العربية المتحدة ، تنفيذاً للمفهوم السهل البسيط ، الذي تجسدت فيه حركة
القومية العربية في الخمسينات ، وهو قيام دولة وحدة كنواة ، تتحول إلى
قطب مغناطيسي ، يقرب النظم الانفصالية في الدول العربية ، ويدفع القوى
الوحدوية المؤمنة بالدولة الواحدة والعاصمة الواحدة ، والعلم الواحد ، والرئيس
الواحد .. إلى السلطة فتعلن انضمامها للدولة النواة ، التي تظل تنمو ، بهذه
الطريقة ، كما هي الحال مع كرة الثلج .. إلى أن تضم العرب جميعاً من المحيط
إلى الخليج .. بل ويبقى الباب مفتوحاً ، لمن يثبت عروبتة خارج المحيطين ..
فقد كان الحديث يدور وقتها حول عروبة الصومال وموريتانيا وأرتيريا
وتشاد .. الخ ..

ولكن عبد الناصر ، رفض اقتراح عبد السلام عارف ، وطالبه بتدعيم
الوضع العراقي أولاً ، ثم استفتاء الشعب على الوحدة بعد أن تستقر الأوضاع .

وستبقى لغزاً تاريخياً ، معرفة : لماذا رفض عبد الناصر هذا العرض ،
وسيبقى ألماً موجعاً في نفوس الوحدويين ، لأن ذلك العرض ، في اعتقادهم ،
كان كفيلاً بتدعيم الوحدة المصرية - السورية ، بل وقلب ميزان القوى العربية

والعالمية ، إذ ظهرت - وقتها - نظرية تقول : ان اتحاد أي ثلاث دول عربية يصفى إسرائيل .

وقيل في تفسير رفض عبد الناصر ، أنه ما كان يثق في قدرة عبد السلام عارف ، على انجاز وعده ، بل كانت التقارير قد وصلت من بغداد ، تؤكد أن القوة الحقيقية الحاكمة ، تختلف في أشخاصها وتفكيرها ، عن ذلك الصوفي الحالم ، المؤمن بعبد الناصر .. عبد الناصر - الخمسينيات .. عبد الناصر : لا شرقية ولا غربية .. عبد الناصر المعادي للشيوعية .. صاحب الدوائر الثلاث ، التي تبدأ بالدائرة الاسلامية .. عبد السلام عارف الحالم بأن يكون دوره التاريخي ، هو احضار العراق على طبق ثوري إلى مآذبة الوحدة التي يقيمها القائد الخالد .. والذي عرض على عبد الناصر أن يأتيه برأس فاضل الجمالي ، إذا ما شاء الزعيم .. ولكن الزعيم رفض شاكرآ ، أو مستاء ، على حد رواية هيكل !.

ولقد انتهت تجربة عبد السلام عارف بمرارة العاشق المراهق ، الذي اكتشف أن معبودته ، لا تعيش لحبه وحده ، وأنها تأكل وتشرب ، وتمارس بعض الوظائف الحيوية .

وكانت أقسى لحظات عمره ، عندما اضطر أن يركب سفينة واحدة مع خروتشوف ثم يجره الزعيم الشيوعي إلى جدل في القومية العربية ، ويلتفت التلميذ المؤمن إلى زعيم القومية ومعلمها ، فلا يسمعه هذا ، بل يضطر إلى مجاملة مقال السد العالي .

بعض التفاسير الأخرى ، لرفض عبد الناصر الوحدة الاندماجية الفورية ، هي الحسابات الدولية التي شرحها له خروتشوف خلال الرحلة السرية التي قام بها عبد الناصر لموسكو والتي أنذره فيها خروتشوف بأن الغرب لن يقبل بامتداد سلطته إلى منابع النفط .

وكانت عقدة خروتشوف هي ذعره من الحرب النووية ومن التفوق الأميركي.

وحتى إذا لم يكن عبد الناصر قد اقتنع بحسابات خروتشوف ، إلا أنه فهم أن أميركا لن تقبل بدولة عربية كبرى ولن تسمح للقاهرة بأن تسيطر على النفط عند المنبع والمصب .. وان روسيا لن تتدخل لحمايته من هذا الرفض الأميركي .. ولذلك ألقى خطابه المعروف ، الذي أكد فيه عدم التعرض للنفط ، واعتذر عن قبول الوحدة .

وربما كانت الحسابات الدولية ، أو عجز الجهاز العسكري في مصر ، أوهما معاً ، سبب عدم استخدام عبد الناصر للقوة في قمع الانفصال وحماية وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

حقائق كثيرة غير معروفة ، عن ظروف قيام الوحدة وسقوطها ، وأسباب رفض الوحدة مع العراق ، وملابسات الانفصال ثم الوحدة الثلاثية .. وهل صحيح فشلت بسبب مقال لبيك ، أم أنها كانت تنتظر هذا المقال لتفشل ، لأنها كانت مجرد حبر على ورق كما أبرق « ايلى كوهين » إلى تل أبيب ، من شقته في حي أبو رمانة بدمشق في اللحظة ذاتها التي كانت فيها اذاعات دمشق وبغداد والقاهرة تغني : «وحدة ما يغلبها غلاب» !

سر جديد اضيف إلى أسرار الوحدة في الاسبوع الماضي ، وهو : لماذا لم يعلن السادات قيام الوحدة ، فور تلقيه برقية القذافي التي أعلن فيها استقالته ليزيل «العقبات من طريق الوحدة التي أولها منصي بطبيعة الحال» ! ولماذا لم ينتظر القذافي حتى أيلول الذي يقع على بعد أربعين يوماً ..؟! !

لماذا؟

ألف تفسير مطروح في الساحة .. بعضها محاولات مغلصة للفهم ، وبعضها يزرع كالألغام من قوى أجنبية وداخلية ، لا تريد فقط نسف الوحدة المحتملة ،

بل تمتد أهدافها إلى تسميم علاقة الشعبين المصري والليبي .. فيكفر الليبيون بالوحدة وبمصر .. ويكفر المصريون بالعرب والعروبة .. تحت احساس بالعزلة وتنكر العرب لهم .. تفسيرات تهدف إلى تنشيط تيار خبيث لا يكف عن العمل والهمس للمصريين ، بأن مستقبل مصر ومصحة مصر ليسا في الطريق العربي ، الذي لم تنل منه مصر - بزعمهم - إلا الخسائر والمرارة والمن عليها من الشقيقات .

عندما ناقش العقيد أعضاء مجلس الشعب المصري ، قال له عضو مصرى : «يتحدثون عن فقر مصر وغنى ليبيا .. لقد أنفقت مصر على القضية العربية خلال العشرين عاماً الماضية ١٥ ألف مليون جنيه .. وعملاء الحرب النفسية ، يستغلون مثل هذه الحقائق وحديث الفقر والغنى ، للهمس في آذان المصريين ، بأننا لو تركنا الاهتمام بالقضايا العربية ، لما احتلتنا إسرائيل ، ولأصبحنا أغنى دولة عربية .. كأن مصر تعادي إسرائيل كرامة للعرب ! .. ولا شك أن أحد عملاء هذه الحرب ، كان في مرسى مطروح ، وهو الذي هدد بطرد المصريين من ليبيا ، كأنهم «لاجئون» هناك «كرامة للوحدة» ! .

تفسيرات عديدة سمعناها خلال السنوات الأربع الماضية ، كانت تؤكد رفض الليبيين للوحدة ، لأنهم يخشون - لكثرة المصريين - على ثروتهم ، كما يخشون تأثير نظام مصر الاشتراكي ، على مجتمعهم الاستهلاكي المفتوح .. وفجأة انعكست هذه التفسيرات خلال الأسابيع الماضية ، تؤكد أن مصر هي التي ترفض الوحدة لأنها تأبى «اسلام» القذافي ، وتخشى ثورية لجانه الشعبية ..! .. ثم تفسيرات الذين يريدون ضرب نظام السادات تحت مظلة القذافي . والذين يريدون في ليبيا ضرب الثورة والنفاذ إليها من ثغرة الخلاف مع مصر .

انهم الذين يتحدثون عن شيخوخة النظام المصري .. لأنه يحكم بالمؤسسات وليس بالبلاغات .. ويتحدثون عن تخوف الرئيس السادات من منافسة العقيد

القذافي على زعامة العالم العربي .. بل على زعامة الشعب المصري ذاته .. نفس الكلمات ، ونفس الاسلوب الذي استخدم في الوقعة بين عبد الناصر وكل زعيم عربي أو حتى أفريقي بدا لفترة من الوقت أنه يمكن أن يتلقى مع القاهرة .

والبعض يشير إلى ذلك الشعار الذي أطلق عن: «قائد بلا شعب، وشعب بلا قائد» .. وللحقيقة والانصاف ، فإن ذلك الشعار الاستفزازي ليس من تأليف الاستاذ هيكل ، كما هو شائع ، بل من وضع صحفي بريطاني ، هو «ديفيد هيرست» الذي يشهر حملات عنيفة ضد العقيد القذافي ، منذ أن دعي إلى ليبيا ، ثم منع من مقابلة العقيد ، وهو يجهل أن الذي منعه كان المرحوم «صالح بوبصير» بعد مقال تناول فيه على الإسلام .. ومن يومها لم يدخر مناسبة الا وكال في الصحيفة اليومية التي يعمل بها ، هجوماً غير موضوعي ضد العقيد والشعب الليبي .

ولا شك أن ذلك الشعار ، قد لعب دوراً ، شئنا أم أبينا ، في تسميم جو الوحدة ، إذا ما من اهانة توجه لشعب أكبر من انكار وجوده ، والزعيم بأن ليبيا ليس فيها إلا معمر القذافي وآبار النفط .. والشعب الليبي هو من أعرق الشعوب العربية ارتباطاً بالوحدة العربية ، بل أن كلمة «الامة العربية» أطلقت لأول مرة خلال الحديث عن مقاومة الشعب الليبي للغزو الإيطالي ، وكان ذلك في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٢ .. كذلك ليس يبعث الغبطة في نفس الشعب المصري ، تصويره بأنه جماعة أيتام تنتظر الوصي الأمين ! ويستحيل بالطبع افتراض أن هذا الشعار قد أطلق لزيادة حماسة الرئيس السادات للوحدة !

ولا شك أن تلك المواجهة التي تمت في «مرسى مطروح» و«الفوكه» وأمام القطار المعطل ، والطريق المسدود بالأحجار .. كانت تتضمن ، رداً على ذلك

التصور الخاطيء ، فالجماهير الزاحفة عبر الحدود ، أثبتت أن في ليبيا ، شعباً وحدوياً .. يملك أن يزيل الحدود ويقترحها .. ويتحرك دون تدخل مجلس الثورة ، وخلال استقالة العقيد .. أثبتت المسيرة أن الوحدة ليست حكاية دور يبحث عن بطل ، بل قدراة ومضيرها . وكما قال عضو في اللجنة العليا للمسيرة : « ان هدفنا الأول هو الاعلان أمام العالم ، وأمام الشعب المصري الشقيق أن الشعب الليبي هو الذي يطلب الوحدة ، وهو الحريص عليها .. ان ضرب بعض المصريين في بني غازي قد طعن قلب كل ليبي ، والبعض روج للشعب المصري أن الليبيين لا يريدون الوحدة ، ونحن نعلن بهذه المسيرة أننا نريدها ، ونصر عليها وحريصون عليها » .

لقد بدأت قصة الوحدة المصرية - الليبية فور اعلان الجمهورية الليبية ، في الزيارة الخاطفة التي قام بها العقيد القذافي إلى مصر .. حيث اجتمع بالرئيس جمال عبد الناصر ، وثالثهما كان « محمد حسنين هيكل » .. وقد رفض الرئيس عبد الناصر عرض الرئيس القذافي بإعلان انضمام ليبيا على الفور لمصر تحت رئاسته ، أي عبد الناصر طبعاً .

وهذا العرض يبطل كل المزاعم والادعاءات ، عن استخدام القذافي للوحدة ، كوسيلة للزعامة ، أو لعب دور أكبر من إمكانيات ليبيا ، من خلال مكانة مصر وإمكانياتها .. فتحت رئاسة الزعيم عبد الناصر ، لا دور لأحد يمكن أن يلعبه .

وتحت الحاح العقيد ، قبل عبد الناصر السير تدريجياً نحو الوحدة .. وكان بيان طرابلس الذي تطور إلى ميثاق طرابلس . وكانت حجة « علي صبري » وجماعته في معارضة اتجاه الرئيس السادات لقبول الاتحاد الثلاثي ، هو رفض عبد الناصر لهذه الوحدة .. وقد أشار الرئيس السادات لذلك في

خطابه يوم الاثنين الماضي عندما قال : « إن تصحيح مسار ٢٣ يوليو بما تم في ١٥ مايو لم يكن مجرد عمل داخلي ، بل كلكم تعلمون أنه كان متعلقاً إلى أبعد الحدود بالخطوات الوحدوية سواء بالنسبة لاتحاد الجمهوريات العربية ، أو بعملية الوحدة الكاملة » . ولكن الرئيس السادات استطاع عزل المجموعة المعارضة للوحدة .. وخلال مناقشات العقيد القذافي في مجلس الشعب المصري ، قال له النائب أحمد يونس : « يا سيادة العقيد .. الصحافة في ليبيا ، لا تكف عن انتقاد النظام المصري ، بحجة أنه غير ناصري وغير وحدوي .. وحيث أنها أطاح بمن تسميهم «رجالات ثورة ٢٣ يوليو» و«الناصرين» .. بل أن ليبيا ، تحولت إلى ملجأ لهذه العناصر ، تدبر الحملات منه ضد الرئيس السادات .. وتشكك في كل موقف يتخذه .. وأود أن تعرف يا سيادة العقيد أن كل الذين أبعدهم حركة مايو ، لم يكن فيهم شخص واحد من رجالات ثورة يوليو ، بل كانوا مجرد مديري مكاتب ، قفزوا على السلطة عندما خلت مواقعها من رجالات الثورة في ظروف ، أرجو أن تكون على علم بها .. وهؤلاء «الناصريون» كان خلافهم الأساسي مع الرئيس أنور السادات ، هو معارضتهم للوحدة مع ليبيا .. حتى الوحدة على مراحل ! » .

والمعروف أن «فتححي الديب» أحد المتهمين في قضية «علي صبري» يعمل حالياً مستشاراً للثورة الليبية للشؤون العربية .. وكان «فتححي الديب» قد عزله عبد الناصر بعدما ثبت فشل خطه في تبني حركة القوميين العرب ، وبعد ما التقى عبد الناصر بياسر عرفات ، لأن «فتححي الديب» اتهم حركة فتح في تقرير مشهور بأنها اخوانية ، مرتبطة بالرجعية ، على اتصال ما يحلف الستو ! ..

وقيل أن عدداً من الصحافيين والاذاعيين الذين أبعدهوا في عهد السادات ، يعملون الآن في ليبيا ، وأنهم كانوا خلف الأسئلة الاستفزازية التي وجهت للرئيس السادات في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بنغازي خلال احتفالات

ذكرى الجلاء الأميركي .. هذه الأسئلة التي جعلت الرئيس السادات يكرر خلال المؤتمر عبارة : « لا داعي للتشنج .. سأجيب على كل أسئلتكم » .

وإذا كانت وثيقة الوحدة المكتوبة بالدم قد بايعت الرئيس السادات رئيساً لدولة الوحدة ، وجاءت استقالة القذافي ، تنفي أية شكوك عن تطلع الزعامة الليبية لوراثة الرئيس السادات ، وبالمثل جاء اصرار السادات على الربط بين قبول مصر الوحدة ، واستمرار القذافي في رئاسة الثورة .. إلا أن المراقبين ركزوا اهتماماً كبيراً على انتقادات الصحف الليبية ، والزعامة الليبية ، لمواقف وسياسة القاهرة . صحيح أن السياسة الليبية ، لم تكن تنطبق تماماً على السياسة المصرية في عهد عبد الناصر ، بل ظلت « الأهرام » مصادرة في ليبيا أكثر من ثمانية شهور .. إلا أن القوى المعادية للوحدة ركزت على هذا التباين في المواقف بعد ١٥ مايو .. وقد اتخذت هذه المواقف الليبية بعداً خاصاً في الصحافة العالمية والعربية ، بعد التقارب الواضح بين العقيد القذافي والاستاذ هيكل ، الذي حرص على اعلان هذه العلاقة الخاصة ، والفخر بأن العقيد يتوجه إلى مكتبه بالأهرام في الساعة العاشرة صباح أول يوم لوصوله للقاهرة فلا يغادره إلا في الثامنة مساء .. تاركاً القيادات المصرية في انتظار هذا اللقاء المنفرد ، لتعرف أسباب الزيارة المفاجئة والترحب بالضيف الكبير .

وقد انتشرت اشاعات ، روجتها مصادر معينة ، بأن العامل الأول الذي حرك المسيرة الليبية ، ليس النفور الذي لمسه رجال الثورة الليبية خلال المناقشات العلنية ، بل الوعود التي قيل أنها ترددت همساً في اللقاءات الخاصة ، عن تيار ناصري ، ينتظر إشارة الضوء ، ليفتح أبواب « طروادة » للبطل الاغريقي .. أو لينزل على سلم من جبال الشعر إلى العاشق الذي « يغني » في أسفل النافذة .

وقد زعمت صحيفة لبنانية ، توزع في طرابلس والقاهرة ، ان حافظ غانم ،

عندما توجه إلى بنغازي ، لمناقشة المسؤولين هناك حول المسيرة ، لاحظ عداء المجتمعين للرئيس السادات .. فسألهم دهشاً : « كيف تريدون وحدة ، وأنتم تناصبون رئيس الدولة العداة ؟ » . ورد ليبي من الحاضرين : « أننا لا نشق في السادات ، أنه يرفض الوحدة » ، ثم أكمل آخر : « ان هناك أشخاصاً في مصر ، سينضمون إلى المسيرة لاتمام الوحدة فوراً » .

ولو صح ذلك لما استقال القذافي ، قبل المسيرة ، ولا وقع الليبيون بالدم وثيقة مبايعة السادات رئيساً لدولة الوحدة .. وان كان هذا لا ينفي دور بعض القوى التي سقطت في مصر ، والتي بأمل الثأر تروج أخباراً في الخارج عن محاولة تفجير ثورة في مصر تكون قبلتها معسكر « الأبيار » في ليبيا .. ولقد أشار الرئيس السادات ، بصراحته المعهودة مع الجماهير ، إلى أن الزعامة الليبية عندما جاءت للقاهرة ، كان واضحاً : « أن الصورة عندها مشوهة تشويهاً كاملاً عن وضعنا الداخلي .. فقلت للمعيد معمر اتصل بمن تشاء ، وتكلم مع من تشاء » .

وقد حاولت أوساط معينة أن تنسب ليكل دوراً في خلق هذه الصورة .. وهو افتراض تعوزه الأدلة ، وينقضه حقيقة ان ما يسمى بالتيار الناصري .. ليس على وفاق مع الاستاذ هيكل .

وإذا ما تركنا جانباً ما يقال عن حساسيات القيادات ، فلا شك أن المصريين والليبيين قد تابعوا بقلق ملحوظ تزايد النفور بين الشعبين .. كانت هناك حملة مخططة ومدروسة لتسميم علاقة الشعبين ، ولا بد من الاعتراف ، بأن المسؤولين المصريين والليبيين رغم كل نواياهم الوجدانية ، لم يهتموا الاهتمام الكافي بمواجهة هذه الحملة ، التي أصبحت مادة لتعليقات كل أجهزة الاعلام العالمية والعربية ، إلا في مصر وليبيا .. وقد وصل المخطط إلى حد كيل اتهامات جنونية للمصريين العاملين في ليبيا .. ومنذ شهور ونحن نتسلم في

«الحوادث» رسائل من داخل ليبيا ، تتضمن سخافات لا تستحق حتى مجرد القراءة ، ولكنها تدل على نوعية ما يروج في ليبيا .. والرسالة التي ننشرها هذه المرة ، تحمل طابع وخاتم بريد ليبيا .. بل ويضع كاتبها اسمه وعنوانه على ظهر الرسالة ، وبداخلها .. تقول الرسالة :

● «من أول شهر أبريل الماضي قام المتطوعون العرب في قلوبية العمل الفدائي بعملية مؤسفة ، وهي محاولة احتلال معسكر التدريب بترهوته حيث هاجم هؤلاء الاخوة مخزن الأسلحة . وقد أحبطت المحاولة .

● ضبط بعد ذلك بأيام ضابط مصري منتدب إلى الجيش الليبي وهو يحمل جهاز رادار في حذائه وهو يتجسس لصالح دولة اخرى غير عربية ويرسل المعلومات عن الجيش الليبي .

● في الاسبوع الأول من شهر يونيو (حزيران) الحالي بمصنع النسيج الذي يجري العمل في بنائه حيث يوجد ١٥٠٠ عامل مصري وحوالي ٢٠٠ عامل ليبي حدثت مشاجرة بينهم قام على أثرها الاخوة المصريون ساعهم الله باستخدام الجرارات حيث قتل فيها ١٤ ليبيا وجرح خمسون ليبي .

● قام أحد الاخوة المصريين في إحدى المحافظات الشرقية في مايو (ايار) الماضي بذبح عائلة ليبية في أثناء الليل وهذه العائلة تتكون من الشيوخ والأطفال .

● في الاسبوع الأول من شهر يونيو (حزيران) الحالي وفي مدينة مصراته ألقت الشرطة القبض على بعض الدكاتره المصريين الذين يشتغلون بمستشفى المدينة وهم يحاولون وضع بعض المخدرات والمواد السامة في خزان المياه العذبة الرئيسي ، التابع للمدينة مدعين أنهم يقومون بوضع الكلور لتنقية المياه .

كاتب الرسالة اسمه عبد الله أحمد البيري - من زليطن بليليا .

قد يكون اسماً وهمياً ، ومرة اخرى ان ما جاء في الرسالة أتفه من أن يقرأ فضلاً عن أن يناقش . ولكن الحقيقة التي يجمع عليها كل من زار ليبيا ، أو اتصل بالليبيين ، هي أن الشعب الليبي قد تعرض لعملية غسيل دماغ ، نادرة ، نشرت بين صفوف عدد كبير منه كراهية للمصريين ، لم تقع بين شعبين إلا عشية نشوب الحرب بينهما وليس الوحدة .. ولا شك أن القيادة في ليبيا ومصر قد تهاونت في هذا الأمر ، وحاولت أطرافها المخلصة ، أن تتفادى هذا الأمر بتجاهله (نفس الغلطة التي ارتكبت في سوريا ..) وقد انفجرت هذه المشاعر عقب حادثة الطائرة ، فبينما كان العالم كله يدين إسرائيل بإسقاط الطائرة الليبية ، وبينما كان العالم كله يعبر عن غضبه ضد الجريمة الإسرائيلية ، انفردت العناصر المعادية في ليبيا بادانة مصر ، وبتوجيه غضبتهم للجماهير المصرية العاملة في ليبيا ، والتي راح عدد منهم ضحية على نفس الطائرة .. وكانت فورة انطلق فيها أعداء الوحدة وأعداء مصر وأعداء الثورة الليبية يحطمون تماثيل جمال عبد الناصر ، والمركز الثقافي المصري ، ويطاردون المصريين في الشوارع ، بل ويتهجمون على رجال الثورة الليبية .

وقيل أن هذا التحرك الذي أعقب اسقاط الطائرة الليبية ، كان السبب المباشر الذي دعا العقيد لاطلاق الثورة الشعبية ليزيح ، بعفوية وصدق الشعب الليبي ، عن الفئات الانتهازية التي رباها نظام الشيلحي ، وتعهدها وغذاها مخطط الاقليمية الذي نفذه البكوش .. تلك الفئات التي ، للأسف ، ظلت جاثمة على الأجهزة الليبية ، والتي ركزت جهودها في اثاره العداء ضد المصريين ، لتنفذ من هذه الثغرة إلى قلب الثورة الليبية .

من هنا كان لدى المصريين العذر ، في توهمهم أن مسيرة الوحدة الليبية ، ليست خطوبة زواج سعيد ، بقدر ما هي طلب لبيت الطاعة ، بين زوجين

متنافرين ، هدموا عش الزوجية ، وتفرغوا للنكيات ، واستخدام القانون ،
ووثيقة الزواج ، لتنفيذ العيش .. لأن كلا منهما يريد دفع الآخر لطلب
الطلاق تهرباً من المؤخر والنفقة ولانتزاع الأولاد .. أحس المصريون كان
المقصود هو دفعهم للقول : «حقي برقبتي ! بريك بريك» .

وهو شعور خاطيء بدون شك .. لا يتفق وحماسة الجماهير الليبية
وعفويتها .

ولكن منذ فجر الثورة الليبية ، كان حديث الوحدة ، يتنازعه تياران :

التيار المصري الذي يعيش تجربة الوحدة السورية ، والتي أرغم عليها
عبد الناصر تحت الحاح الضباط الذين نظموا أكثر من مسيرة إلى القاهرة ،
وحاصروا الرئيس المصري ، حاملين وثيقة وقعتها كل ذي صفة عامة في سوريا ،
مؤكدين إيمانهم بالوحدة ، واصرارهم عليها .. وظلوا يلحون أكثر من شهر
ونصف إلى أن أذابوا تردد عبد الناصر وحذره ، فاستجاب لهم .. وكانت
النتيجة هي الانفصال الذي دبره نفس المندفعين للوحدة ، والذين نكلوا
بالمصريين وطردهم شر طردة لولا حسن ضيافة اللبنانيين .. كان الانفصال
هو نتيجة الوحدة الانفعالية وهو الذي اعتبر النكسة الاولى للعرب .. وقيل
لعبد الناصر والمصريين أن فشل « أول بخت » لا يجوز أن يكون سبباً في
رفض الزواج نهائياً .. وان كان يفرض التأي في الارتباطات المقبلة ، وتحت
اكراه مماثل قبل عبد الناصر الوحدة الثلاثية ، التي انفجرت في خلاف دموي ،
انتهى بإعدام الناصريين في دمشق وبغداد ، ثم في تمزق العلاقات حتى بين
دمشق وبغداد .. ورفض عبد الناصر عرض السلال بالوحدة مع مصر ، والجيش
المصري يقاتل في اليمن .. ومات دون أن يقبل الخاطرة مرة ثانية ..
والتزمت مصر بما أشار اليه السادات في عيد الثورة : «التدرج ومراعاة عنصر
الزمن والحساسيات الاقليمية» ..

لأن «الوحدة كما هي عامل قوة، يمكن أن تكون بالانفعال غير المدروس عنصراً من عناصر الضعف، ولذلك يجب أن تتوفر لها كل عوامل القوة والاستمرار» .

وكان تطبيق هذا الفهم، يعني ممارسة الوحدة، قبل الارتباط بها، أو نظرية التجربة قبل الزواج، أو الالفة أولاً إذا التزمنا الشريعة الإسلامية. فقد أمر الرسول المغيرة بن شعبه برؤية خطيبته قبل الزواج، حتى تقوم الالفة بينها..

وانطلاقاً من هذه القناعة، كان ميشاق طرابلس، الذي ضم ثلاث بلدان ملتقية جغرافياً وبشرياً وفكرياً وسياسياً.. هي مصر والسودان وليبيا.. وكانت بنوده - كما صرح النميري للحوادث (٨١٢) - تكفل بناء التكامل الاقتصادي والعسكري والترابي.. الذي يجعل الوحدة الدستورية مجرد إجراء شكلي متمم لواقع قائم.. ولكن الاندفاع الوحدوي، أدى إلى انضمام سوريا.. ثم إلى قيام اتحاد الجمهوريات، وكانت النتيجة، ليس فقط خروج السودان من ميشاق طرابلس، بل وترددي العلاقات بين السودان من جانب، وليبيا ثم مصر من جانب آخر.. بل والغاء حتى مظاهر التضامن العربي في معركة المواجهة ضد إسرائيل.

وجاء الاتحاد الثلاثي، بحكومة واحدة ومجلس امة واحد، وكان يمكن أن تدعم هذه المؤسسات، وتعطى صلاحيات، تبعث الحياة في عروقها، ولكن الاتحاد الثلاثي، تجمد بفعل الطموح الوحدوي الليبي، ونتيجة الخلافات الليبية - السورية.. فكانت الوحدة الاندماجية التي قبلها السادات، تحت الحاح الجماهير التي طالبت بها في شكل مسيرات أيضاً، خلال زيارته لليبيا.. ونسي الناس البرلمان الاتحادي والحكومة الاتحادية.. فترحماس السوريين واستقال عدد من النواب المصريين.. حتى وزراء ليبيا في الحكومة الاتحادية بدأوا يتناقصون، واحداً استقال، والآخر رشح سفيراً في لبنان.. اما

الاتحاد الاشتراكي الذي كانت قيادته في البلدين قد قطعت شوطاً بعيداً في توحيده ، فقد تجمد ان لم نقل صفى في ليبيا بالثورة الشعبية .

ومع انطلاقة الثورة الشعبية ، بدأت اللجان من خلال سيطرتها على الاذاعة والصحافة في ليبيا .. تطالب الشعب المصري بالقفز فوق مؤسساته وتحقيق ثورة شعبية ماثلة في مصر لتحقيق الوحدة .. وخلال أحد الاجتماعات الشعبية في ليبيا ، طلب صحفي مصري المساعدة على تفجير الثورة في مصر ، فطلب منه الاتصال بوزير الاعلام الليبي لتنسيق ذلك .

وقيل أن ليبيا لا تخاف على ثروتها من الوحدة ، بل تخشى على ثورتها .. وانطلق المفسرون يعلنون أن مصر ترفض الشريعة الإسلامية والثورية .

والمعروف أن الشعب المصري ، هو من أكثر الشعوب الإسلامية تمسكاً بالإسلام .. وفي حوار أجراه رئيس تحرير «الحوادث» مع عبد الناصر عقب الانفصال ، اعترف عبد الناصر بالحاجة إلى ثورة ثقافية إسلامية ، ولكنه قال « بمن سأنفذ هذه الثورة .. بالشيخ (فلان) الحرامي؟! . ليتني كنت من رجال الدين .. » .

ومنذ تولى السادات ، والعودة إلى الدين ، هي مثار جميع التعليقات العالمية والعربية .

وخلال الحوار الذي دار بين الليبيين والمصريين في ليلة المسيرة وقف شاب مصري وبدأ يتلو من صحيفة في يده فقرات تنتقد قانون «قطع يد السارق» .

تقول هذه الفقرات : « إن الرأي العام المصري قابل صدور هذا القانون في ليبيا بالوجوم ، وإن اعلانه كان المقصود به ضرب الوحدة الاندماجية .. »

ومضى المصري يقرأ : « أن الاخوان المسلمين بنفوذهم في طرابلس كانوا خلف فرض الزكاة وتحريم الخمر ، وقطع يد السارق .. وان هذه القوانين اثبتت فشلها ، وان تحريم الخمر أضر بالاقتصاد الليبي وضيع على الليبيين موارد

السياحة ، وحول ليبيا إلى مسرح لتهديب الخمر ، ودفع الليبيين للهرب من ليبيا إلى حيث يسكرون في الخارج» .

واندفع المصري يقرأ ، والضيق يتزايد على وجه الجانب الليبي . « أن اللجوء إلى نبش قوانين كانت تجوز منذ عشر قرون ، هو تخلف لا شك فيه» .

« ان اصدار هذه القوانين يراد به نسف الوحدة مع مصر ، لأنه لا قانون تحريم الخمر ، ولا قانون قطع اليد أو الرجم أو أي قانون متخلف من هذا القبيل يمكن أن يسري في مصر أو يمكن أن يكون مقبولاً حتى مجرد البحث فيه .. ففي مصر نسبة من الحضارة جعلت من المحتم أن يعلن افلاس كل منطلق التخلف» .

وقبل أن ينفجر الليبيون ، كان المصري ينهي فقرات المقال الذي يقرأ منه والذي يتهم أميركا بأنها خلف نخطط اصدار هذه القوانين لتعجز مصر وبالتالي نسف الوحدة .

وعلق ليبي بانفعال: هذا كلام أعداء الوحدة والإسلام .. من الشيوعيين و.. ورد المصري بهدوء .. بل هذا هو النص الحرفي لمقال الصحفي الذي اختارته أجهزة الاعلام الليبية من بين جميع الصحفيين العرب ، لتشتري له امتياز صحيفة لينطق باسمها ويعبر عن الثورة الليبية وإسلاميتها ووحديتها ! .

ووسط دهشة الليبيين قال المصري .. لا تصدقوا أننا نختلف على الإسلام .. ولكنها اجتهادات ، مجالها بين العلماء وليس في الاجتماعات الشعبية .. كذلك الخلاف حول الوحدة بالمؤسسات أو باللجان الشعبية هو خلاف حول الاسلوب ، يفرضه اختلاف معدل التطور بين نظامين ، أتم أكبرهما عامه الحادي والعشرين .. وما زال الثاني في عامه الرابع .

نعود للسؤال : لماذا رفض السادات أن يعلن دمج ليبيا في مصر ... قبل أن ذلك نتيجة حسابات دولية ، وتحذير سوفياتي ، وتخوف من الغرب .

ولكن - إذا ما استندنا إلى الظاهر المعلن - لماذا يعارض الاتحاد السوفياتي دمج ليبيا التي تناصبه العداة ، ولا يملك حيلة في التسلل إليها ، مع مصر التي تربطها به أكثر من صلة ، والتي ، على حد هذه المزاعم ، تتقبل نصيحته في قضاياها القومية .. هل يمكن أن تكون الدولة الجديدة ، أكثر نفوراً من روسيا من ليبيا ؟!

يقول أنصار هذا التفسير أن الوحدة ستحل مشاكل مصر الاقتصادية ، وبالتالي تقوى على مقاومة الضغوط السوفياتية .. ولكن الدعم الليبي يمكن أن يلعب هذا الدور قبل الوحدة .. كما أن الرئيس السادات الذي طرد الخبراء السوفيات ، ليس بالذي يقبل فيتو روسي على الوحدة .. أما الغرب فالمفروض فيه أن يرحب بوحدة تخفف من حدة المواقف الليبية .

أغلب الظن أن السادات ، فضل أن تتم مناقشة الاجتهادات وتذويب الخلافات داخل المؤسسات الاتحادية .. فلا خلاف على مبدأ الوحدة ، ولكن الخلاف حول ضمانات استمرارها ، وحول أسلوب تذويب حساسية المصريين من التجارب الفاشلة السابقة .. ومعالجة نفور الليبيين من المصريين .

فإذا كان الأخ الليبي يطلب مصر لبيت الطاعة ، فحياً وكرامة .. أن مصر ليست بناشز ، ولكنها تطلب أن يكون المسكن شرعياً ، ويحمل ضمانات الاستمرار .

ومهما تطورت الامور فإن الحدود التي حطمت يوم الجمعة يجب أن لا تعود ، لأنها إن عادت ، فستحول المسيرة الليبية ، في نظر التاريخ ، إلى غزو ولن يقبل المصريون ولا الليبيون غزو مصر .

١٩٧٤/٧/٢٧

مطلوب لجنة برلما نيه

لتقصي حقائق حرب ١٩٦٧

في رواية عن حرب حزيران أنه بعد أن دمر سلاح الطيران المصري ظل الرئيس جمال عبد الناصر يجهل هذه الحقيقة إلى الساعة الحادية عشرة . كانت معلوماته عن الموقف لا تختلف كثيراً عن معلومات المائة مليون عربي الذين يستمعون إلى صوت العرب . بينما امتنع جميع المسؤولين المصريين ، عسكريين ومدنيين ، عن ابلاغه حقيقة ما جرى خوفاً من غضبه !

وفي رواية عن حرب «حزيران» أن إسرائيل بدأت عدوانها بهجوم بري على سيناء قبل ساعة ونصف من هجومها الجوي ، وأن نقطة الحدود التي وقع عليها الهجوم وهي أم بسيس أبرقت بذلك للقيادة العامة الساعة السابعة والنصف ولكن أحداً في القيادة لم يهتم بفتح البرقية ، وفي رواية أنها فتحت بعد ظهر يوم الخامس من حزيران وكان ممكناً انذار القوات الجوية ، وتغيير مصير المنطقة ، لو أنها فتحت ساعة ارسلها أو اهتم أحد بما فيها .

وفي رواية عن حرب حزيران أن أحد الإيرانيين العاملين في حلف السنتو ، جاء إلى مصر قبيل حرب حزيران يحمل تصاميم وأجهزة توجيه للصواريخ ،

يريد أن يقدمها لمصر تضامناً معها ضد الأحلاف . ولكنه قوبل بمعارضة شديدة من المسؤول عن صناعة الصواريخ ، واختفت آثاره ، واكتشف صبيحة الخامس من حزيران أن الصواريخ المصرية أكلت ، وقيل أنها كانت مجرد ديكور ، وقيل أنها كانت بلا أجهزة توجيه ، وأنها كان يمكن أن توجه إلى تل أبيب فتعود إلى القاهرة !.

وقيل أن الضابط المشرف على صناعة الصواريخ قد القي القبض عليه ، وتبين أنه متزوج من يهودية أجنبية غادرت البلاد يوم ٤ يونيه (حزيران) ، وتبين أن له رصيماً في بنوك سويسرا ، قيل أنه ستة ملايين جنيه .. وأنه كان العنصر الأساسي في نسف وحدة الصف العربي سنة ١٩٥٧ .

في رواية عن حرب حزيران أن صحيفة «الأهرام» نشرت علناً في الأيام الأولى من حزيران تمهداً مصرياً بعدم توجيه الضربة الأولى . وقيل أن ذلك كان عنصراً حاسماً في تحديد خطة الهجوم الإسرائيلي .

في رواية عن حرب «حزيران» أن تعليمات صريحة صدرت لقوات الدفاع الجوي بعدم إطلاق النار صباح يوم الخامس من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ على أية طائرة في الجو مهما تكن الأسباب !.. وان الطائرات الإسرائيلية دخلت الأجواء المصرية ، وهي تعرف أن وسائل الدفاع الجوي محظور عليها إطلاق النار .

وفي رواية عن حرب حزيران أن نقطة رادار بور سعيد أبلغت عن وجود تشكيل معاد يتقدم من اتجاه البحر وطلبت الاذن بالتعرض له فنهيت عن ذلك بشدة .

وفي رواية عن حرب حزيران أنه رغم تدمير سلاح الطيران فإن حجم القوات البرية في سيناء كان قادراً على الاستمرار في القتال ، لولا الأمر المفاجيء غير المفهوم الذي صدر بالانسحاب أو بمعنى أصح بإخلاء سيناء بشريا دون

أي تفكير في انسحاب عسكري منظم . وقيل أن القوات البحرية ظلت سلمية إلى نهاية الحرب ولكنها لم تقم بأي نشاط يعادل تفوقها على القوات البحرية الإسرائيلية .

وفي رواية عن حرب حزيران أن المصادر المصرية أعلنت سقوط الضفة الشرقية للقناة ، بينما كان الصحافيون المصريون لا يزالون في القنطرة شرق .

وفي رواية عن حرب حزيران أن أمراً صدر بالانسحاب وتسليم بور فؤاد، ولكن قيادة المقاومة الشعبية في بور سعيد رفضت تنفيذ الأمر ولولا ذلك لسقطت بور فؤاد أيضاً .

وفي رواية عن حرب حزيران أن المخابرات المصرية أدعت أنها فوجئت بقرار التعبئة في ١٥ ايار (مايو) ، وأن معلوماتها كانت تؤكد أن إسرائيل لن تهاجم سوريا وأن هذه المعلومات التي كان مصدرها الروس ، كانت فخاً وقعت فيه المخابرات الروسية ، وأوقعت معها مصر .

وفي رواية عن حرب حزيران أن القيادة العسكرية المصرية قررت مهاجمة إسرائيل في ليلة ٢٧ ايار (مايو) ولكن اتصالاً أميركياً مع موسكو أدى إلى تدخل السفير السوفياتي في القاهرة ومنع الهجوم . . وتزعم الروايات أن ذلك الهجوم لو وقع لتغيرت الأحداث .

وفي رواية عن حرب حزيران أن أكثر من مصدر عربي وأجنبي قد اتصل بالقاهرة وأبلغها أن الهجوم سيقع صباح الاثنين الخامس من حزيران (يونيه) ، بل أن مقالة في صحيفة عربية حددت يوم الخامس من حزيران موعداً للهجوم الإسرائيلي .

وفي رواية عن حرب حزيران أن الرئيس جمال عبد الناصر أعلن في المؤتمر

السياسي العسكري الذي عقد يوم ١٩٦٧/٦/٢ أن مصر كسبت المعركة السياسية وأن إسرائيل ستوجه ضربتها ما بين يومي ٤ و ٥ يونيه (حزيران) لأنها يجب أن تسبق بضربتها وصول القوات العراقية إلى الجبهة الاردنية . وقال الرئيس أن إسرائيل ستبدأ بضربة جوية ضد سلاح الطيران المصري «وأنتنا قررنا تلقي هذه الضربة . وضرورة الاستعداد لها» .

ورغم ذلك لم تتخذ أية إجراءات لصعد هذا الهجوم إلا الأمر بمنع اطلاق النار على أية طائرات في الجو يوم ١٩٦٧/٦/٥ أي يوم الهجوم المنتظر !

وفي رواية أن قائد الطيران المصري عارض قرار تلقي الضربة الاولى .

وفي رواية أن اعتراضه رفض «لأن البدء بالهجوم سيجعل أميركا تحاربنا» .

وفي رواية أنه حفظاً لمعنويات سلاح الطيران المصري لم يبلغ قادة الوحدات بقرار تلقي الضربة الاولى ولا بإنذار الضرب يومي ٤ و ٥ يونيه (حزيران) .

وفي رواية عن حرب حزيران (يونيه) أن قرار مرور القوات المصرية المتجهة إلى سيناء في قلب مدينة القاهرة ، تحت شرفات السفارات الأجنبية ، لم يخدم إلا تغذية الحملة الإسرائيلية العالمية التي ادعت أن مصر تبديت هجوماً على إسرائيل .

وفي رواية عن حرب حزيران أن السيارات العسكرية التي توجهت إلى سيناء لم تكن مزودة بمساحات للمطر الذي هطل على غير عادة ، فاصطدمت بعضها ببعض الآخر على الطريق ، وإن بعضها لم يكن قد اجريت له عملية «روداج» وأن الزحف إلى سيناء وصفه عبد الحكيم عامر بأنه « بلدي قوي زي تحركات سنة ١٩٣٦ » !

وفي رواية عن حرب حزيران أن تجنيد الاحتياطي ووضعه في الخطوط
الأمامية ، قد أدى إلى انهيار الوضع كله بعد انهيار الاحتياطي في الساعات
الأولى .

وفي رواية عن حرب « حزيران » أن قراراً غير مفهوم قد صدر بنقل
الجهة من موقعها الذي استقرت عليه الخطة الدفاعية إلى مواقع أمامية قبيل
الحرب بأيام مما قلب كل الخطط الدفاعية .

وفي رواية عن حرب حزيران ، أن سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ هي السنة التي
تقرر فيها خفض ميزانية القوات المسلحة المصرية فتقرر عدم انشاء تشكيلات
عسكرية جديدة ، كما تقرر خفض ساعات تدريب الطيارين ، ووقفت عملية
استكمال معدات الوحدات القائمة . ولم يستكمل بناء « دشم » الطائرات لوقايتها
أثناء وجودها على الأرض . وكان عام ١٩٦٧ يعتبر عام تقشف في الميزانية
العسكرية إلى أن وقعت الحرب !

وفي رواية عن حرب حزيران ان الحرب كان يديرها وزير للحربية ،
برتبة مقدم ، انتهى عهده بالخدمة العسكرية الفعلية منذ ١١ عاماً أي بعد
أربع سنوات فقط من تخرجه من الكلية الحربية .

وفي رواية عن حرب حزيران أن جميع ضباط قيادات الوحدات في سيناء
تم نقلهم قبيل المعركة .

وفي رواية عن حرب حزيران أن القيادة الأمامية لم تبلغ بقرار الانسحاب
لعرفت به صدفة ، وكان يمكن أن تقع أسيرة .

وفي رواية عن حرب « حزيران » أن سيارة تحمل ثلاثة ضباط ضلت
الطريق ودخلت إلى أرض العدو يوم ١٩٦٧/٥/٢٨ ولم يعرف حتى الآن شيء
صريح عن هؤلاء الضباط .

هذه بعض « الروايات » العربية ، وهناك بالطبع الروايات الإسرائيلية العديدة ، وأشهرها حكاية «أنوير أفرام» الذي يدعي أنه كان يسيطر على سلاح الطيران المصري ، وأنه كلف بالتفتيش على جميع وحدات هذا السلاح قبيل الحرب ، وأنه هو الذي نظم الحفل الساهر في قاعدة انشاص - أكبر قواعد الطيران المصري - إلى فجر يوم الهجوم الإسرائيلي ، ثم استقبل الطائرة وغادر مطار القاهرة عندما بدأت « الطائرات تتحطم عند الفجر » وهي رواية مشكوك فيها متناقضة في معظم تفاصيلها .. ولكنها رواية لم تكذب حتى الآن بشكل حاسم .

روايات .. روايات .. روايات .

هذا هو كل ما خرجنا به عن حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ورغم مرور ست سنوات على الهزيمة ، فما من مستوى قيادي يستطيع أن يقول أن لديه الحقيقة الكاملة عما جرى في مصر قبيل وخلال الحرب ، أو أن لديه صورة ولو تقريبية عن الأسباب التي أدت إلى وقوع نكسة بهذا الحجم ، وبمثل هذه السهولة التي تمت بها .

أن أركان النظام الذي صنع النكسة لم يحاكموا - عندما حوكموا - على هزيمة ١٩٦٧ ، بل حوكموا لأنهم حاولوا قلب نظام الحكم ، وتمردوا على قرارات عزلهم .

ومحاكمة الطيران مجهولة التفاصيل ، وغير كاملة ، إذ أن مثل هذه الهزيمة الشاملة ، لا تعرف أسبابها من محاكمة أحد الأسلحة ، وكما لا يمكن القول أن إسرائيل كسبت الحرب لمجرد أن لديها قائد طيران ممتازاً ، كذلك لا يمكن القول بأن العرب خسروا الحرب ، لأن قائد الطيران المصري أقام حفلاً ساهراً ليلة عدوان كان يتوقعه ويعرفه .. ولا شك أن المحكمة قد وجدت

أسباباً خطيرة تخفف من مسؤولية قائد الطيران ، وهذه الأسباب التي تخفف مسؤوليته تدن أطرافاً أخرى لم يحاكم أفرادها بعد .

ولسنا نطلب محاكمة أحد ، ولا نحاول أن تقصر المسؤولية على رجال القوات المسلحة الذين كانوا في مراكز القيادة عندما وقعت النكسة .. أبداً .. لأننا نعتقد أن الهزيمة كانت من نصيب مجتمع بأكمله .. هزيمة صنعتها قوى عديدة ، ونسجها أكثر من موقف .

لقد دخلنا الحرب بجمبه داخلية ممزقة ، يكفي للتدليل على حالتها ، إشاعة الدم - التي أشرفنا إليها من قبل - ونلخصها بأنه في الأيام الأولى من شهر ايار (مايو) ١٩٦٧ انطلقت إشاعة في مصر ، تقول أن الحكومة تسرق دم الطلبة لترسله إلى اليمن ، وفي بعض المواقع قيل أنها تعقمهم ضمن سياسة « تحديد النسل » ! وتطورت الإشاعة في أماكن أخرى إلى أنها - أي الحكومة - تحقن الطلبة بمواد سامة تخلصاً من مشكلة ازدحام المعاهد الدراسية ! .. وانتشرت الإشاعة من أسوان إلى الاسكندرية ، وشاهدت أحياء القاهرة النساء ينزلن من بيوتهن بثياب النوم ويندفعن في ما يشبه الهيستيريا الجماعية لانقاذ أولادهن من خطر مزعوم مصدره الحكومة !

وقد عاجلت نشرة « الاشتراكي » التي كان يصدرها الاتحاد الاشتراكي الموضوع وقتها وقبض على شخصين بتهمة ترويض ما سمي « بإشاعة الدم » . ولكن اعلان التعبئة طوى الحادث في ظلال النسيان .

هكذا كان المناخ النفسي الذي عاش فيه الشعب من ناحية الحكومة .

أما على صعيد العلاقات العربية ، فكانت مصر تخوض حرباً ضد السعودية في اليمن .. وكانت العلاقات مقطوعة بين القاهرة وعمان وقطعت يومها بين عمان ودمشق .. وكان الوضع العربي في أسوأ حالات تمزقه .. ورغم ذلك

جرت التعبئة واتخذ قرار تصعيد الموقف بناء على معلومات لا يدري أحد على وجه التحديد حتى الآن ما هو مصدرها الحقيقي ، ولا مدى الجدية التي قدمت بها .

الهزيمة إذن ، كانت محتومة ، والخطأ كان سابقاً لما جرى في الخامس من حزيران .

والهزيمة في حد ذاتها ، ليست كارثة ، بل بالعكس فقد كان الصينيون يسجلون كل هزيمة بقولهم : « هذا مجرد فشلنا المائة ، أو الألف .. » فتاريخ الأمم تصنعه الهزائم كما يصنعه النصر .

ولكن الهزيمة لا تصبح خطوة على طريق النصر ، إلا إذا تحولت إلى تجربة ، وهي لا تتحول إلى تجربة إلا إذا حلت أسبابها وعرفت عواملها .. والنقد الذاتي يختلف عن الاعتراف الكاثوليكي .. فالنقد الذاتي في العمل السياسي يعني تحليل أسباب الخطأ ، وتحديد المسؤولين عن الوقوع فيه ، ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكراره .

وحتى الآن لم تحلل أسباب هزيمة ١٩٥٦ ولا الأخطاء التي سبقت عدوان ١٩٥٦ ، والتي وقعت أثناء العدوان ، والتي وقعت في التسوية التي أزال آثار العدوان .. وجرت علينا حرب وهزيمة ١٩٦٧ .

ويعتقد الكثيرون أنه لو حلت أسباب هزيمة ١٩٥٦ .. وحددت المسؤوليات بشجاعة ، وأجري تحقيق على أي مستوى لكان من الممكن تلافي وقوع الانفصال في ١٩٦١ وما كشف عنه من عجز في جميع الأجهزة وعلى كافة المستويات .. فقد كان الانفصال متوقفاً ، يتحدث عنه الناس علناً في دمشق وبيروت ، وكان متوقفاً ومنتظراً في عمان وبغداد .. وكانت القاهرة وحدها هي التي لا تدري عنه شيئاً ، رغم شهرة الأجهزة . بل أن الانفصال كان يدبر له في قلب مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة وعلى يد مدير مكتبه !

فلما وقع تخبطت القاهرة في المعلومات ، وتخبطت بالتالي في اتخاذ القرار ..
فكان قرار إرسال المظلمين في البداية .. لتفصيل الخطة ، ومن ثم يصدر قرار
عدم استخدام القوة على أساس أن السلاح العربي لا يجوز أن يستخدم ضد
العربي ..

وطويت قضية الانفصال ، ولو اجري تحقيق في ظروفه وملابساته لما بقي
عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة ونائباً لرئيس الجمهورية. ولا بقي
جلال هريدي - الذي استسلم للانفصاليين وهاجم عبدالناصر في تلفزيون دمشق
وهو أسير - قائداً للمظلمين والصاعقة حتى حرب ١٩٦٧ حيث ذهب إلى
الاردن وكان سلوكه مخزياً وعاد إلى القاهرة بعد الهزيمة ليصبح سلوكه تأمرياً.

ولأنه لم يقع تحقيق علني ولا شكلت لجنة شعبية لتحديد المسؤوليات فقد
أمكن لمراكز القوى أن تضغط ، فلا تكتفي بتغطية مسؤولياتها ، بل تزيد
نفوذها ، وتفرض شبه انقلاب عسكري ، كما أعلن عبد الناصر بعد النكسة ..

وشلت كل محاولة للإصلاح فكانت نكسة ١٩٦٧ .

ومرة اخرى استطاعت مراكز القوى أن تمنع إجراء تحقيق حقيقي في
ظروف النكسة وملابساتها ، وأسباب اعلان حالة الطوارئ ، واتخاذ قرار
التعبئة .. ثم أسباب وحيثيات الغاء الهجوم ليلة ٥/٢٧ ثم قبول تلقي الضربة
الاولى ، ثم تفاصيل قبول وقف اطلاق النار دون قرار صريح بالعودة إلى
خطوط ما قبل اطلاق النار .

لسنا نطالب بمحاكمة أحد ، ولكننا نطالب بتنفيذ الشعارات التي نادى
بها الرئيس السادات ، وهي : «الحقيقة كل الحقيقة للشعب» . و«الوضوح التام
في القضايا المصرية» .. و«لا سيادة على حق الشعب في المعرفة» .

نطالب بتنفيذ ذلك التقليد الديمقراطي الرائع الذي سنه السادات وهو
تشكيل «لجنة برلمانية لتقصي الحقائق» في القضايا المصرية .

لتشكل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق عن ظروف معركة ١٩٦٧
وتتقدم بتقريرها إلى مجلس الشعب ، ليصدر توصياته على ضوء هذا التقرير ..
وليمتد التحقيق إلى جميع المواقع وبلا استثناء .. فإذا كانت المعركة هي
معركة أجيال كما قال الرئيس السادات ، فلتكن مسؤولية جيلنا هي أن يقدم
الحقائق كاملة عن الأسباب التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧ حتى لا يكررها
جيل النصر .

إن السادات وحده هو الذي يستطيع اتخاذ هذا الإجراء ، لأنه يؤمن
بوعي الشعب ، وبقدرته على تحمل الحقائق ، فقد عاش مع الشعب .. وعانى
آلام الشعب في ظل الاحتلال البريطاني .. ويعرف أن وعي الشعب هو
سلاح النصر الأول .

١٩٧٣/٦/٨

سلامة موسى ...

صفحة يجب ان تطوى

هل يمكن الكتابة بموضوعية عن « سلامة موسى » .. وهل يمكن أن تتخلى الكتابة عنه من تلك الانفعالية التي تقيم كل عام مناحة على شهيد « حياة الكفاح والشجاعة الذي حارب التنين والظلم والجهل ودعا للثورة الاجتماعية والفكرية » !.. وبالتالي اتهام مصر بل العرب بالعقوق لأنهم لم يقيموا حق الآن التماثيل لسلامة موسى ، ولم يطبعوا صورته و كلماته على طوابع البريد!.. وهل يمكن أن تصدر دراسة لسلامة موسى ، تعتمد على نصوص كتاباته ووقائع حياته ، بدلاً من التطوع في اطلاق الأحكام واصدار الشهادات!؟..!

هل يستطيع الذين يتحدثون عن اضطهاد سلامة موسى أن يقدموا وقائع تثبت هذا الاضطهاد في تاريخ كاتب الف ٤٥ كتاباً ، لم يصادر منها إلا طبعة واحدة لكتاب واحد هو : « أشهر قصص الحب في التاريخ » الذي يزعم النادبون على لحظه ، أنه صودر لأن به تعريضاً بحياة الملك فاروق .. مع أن الكتاب صدر سنة ١٩٢٥ .. وكان الملك فاروق وقتها عمره خمس سنوات ، وما كان يمكن رغم أنه ملك وابن ملك أن تكون له قصص غرام في هذا

السن المبكر جداً .. والحقيقة أن الكتاب صودر لأن إحدى الطبقات
تضمنت تعريضاً ببعض الأنبياء !.

كاتب ظل يكتب نصف قرن ، ضد الدين ، والعروبة ، والتقاليد ،
والطبقات .. داعية كما يقولون للالحاد والاشتراكية وضد الظلم والجهل ، ولم
يصادر له إلا طبعة واحدة من كتاب واحد من بين ٤٥ كتاباً .. هل يمكن
اعتباره مضطهداً .. ومحارباً شجاعاً للطغيان ؟!

لا أحد من مادحيه يناقش هذه الواقعة ، ويحاول أن يفسر لنا كيف
سمحت سلطات «الجهل والظلام والاستعمار» ، بل الحماية البريطانية وما أعقبها
من حكومات مستبدة خائنة ، كيف سمحت بصودر كتب سلامة موسى
الخمسة والأربعين !

هل يستطيع النادبون أن يفسروا كيف كان سلامة موسى هو المصري
الوحيد ذو الصفة العامة الذي لم يعتقل ولا سجن ولا نفي ولا اتخذ ضده أي
إجراء خلال ثورة ١٩١٩ ، هو والسلطان فؤاد ؟! .. وكيف أنه استطاع أن
يتجنب أي إجراء من جانب السلطة ضده من ١٩١٠ حين بدأ التأليف إلى
عام ١٩٤٥ ..

هل فكر أي من المؤرخين لسيرته في تفسير واقعتين في حياته ، الأولى :
هي التقرير الذي كتبه إلى أحمد كامل وكيل وزارة الداخلية في عهد حكومة
محمد محمود باشا بتاريخ ٢٢ اغسطس (آب) ١٩٢٩ يشي فيه بدار الهلال التي
كان يعمل بها بعبارات نشرت الصحف بعد ذلك بسنوات صورتها الزنكوغرافية
بخط يده وتقول : « اكتب هذا لسعادتكم وإدارة دار الهلال تهيب ، عدداً
خاصاً من «المصور» عن سعد زغلول . استكتبت فيه عباس العقاد وغيره من
كتاب الوفد .. ومثل هذا العمل يتفق مع التجارة ، ولكنه لا يتفق مع
الدعوة للحكومة الحاضرة ، ومشروع المعاهدة لأن الأكابر من ذكرى سعد

وتخصيص عدد له هو في الحقيقة أكبر من شأن الوفد والدعوة إليه .. والمصور
يرخص له بالصدور اسبوعياً مرة واحدة وليس مرتين .. فأنا اكرر لسيادتكم
اني مستعد للدعوة للمعاهدة .. فهل لي أن أنتظر معاونتكم ..

كيف يطلب محارب الظلم والاستعمار معاونة وزارة داخلية حكومة
الاستعمار ، وكيف ينبه وزارة الداخلية إلى السند القانوني الذي يبرر لها
مصادرة مجلة «المصور» بحجة صدورها مرتين !.. بل كيف يطلب ترخيصاً
بصحيفة ليحدث بها انشقاقاً في صفوف الأقباط ، تأييداً لمعاهدة «محمد محمود»
مع الانكليز الذين يحتلون وطنه ، والذين كانوا يمثلون قيادة الاستعمار في العالم؟!!

تقول الوثيقة المكتوبة بخط سلامة موسى ، والتي نشرتها « دار الهلال »
ولم يجرؤ على تكذيبها ولا مقاضاتها ، تقول بالحرف الواحد :

«تعرفون سيادتكم أن عدداً كبيراً من الأقباط يلتف حول الوفد ، ولهذا
العدد تأثير كبير في الانتخابات وقبول المعاهدة أو رفضها . وقد كنت منذ
شهر طلبت الترخيص لي بإصدار جريدة يومية باسم « الدنيا » لكي أخدم
الحكومة في الدعوة لها بين الأقباط .. ولكن لم أظفر للآن بهذا الترخيص .
والآن ومشروع المعاهدة أمام الامة أظن أنه من مصلحة الوطن أن يكون
الأقباط في صف الداعين لها . وإني أعتقد أني على شيء من القيمة الأدبية بين
الأقباط وأنهم يحسنون الظن بي .. ولما كانت البلاد خالية من جريدة قبطية
محترمة ، فأنا مستعد لأن أقوم بتحرير جريدة يومية أو اسبوعية للدعوة لها .
فلو عاونتموني في ذلك لكسبتم الأقباط » . (المصور ٢٤ أبريل - نيسان
١٩٣١ العدد ٣٤١) .

والواقعة الثانية التي لا يشير إليها دعاة تكريمه هي اشتغاله في دار أخبار
اليوم من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٨ عندما توفي ..

الرجل أنتج أكبر عدد من الكتب يمكن لمؤلف أن ينشره ، وعمل ١٣ سنة في أكبر مؤسسة صحفية مصرية .. فكيف كان اضطهاده !؟

لعل أقرب الصيغ إلى الموضوعية ، هي الاعتماد في النقد على ما سجله المتحمسون المؤيدون .. وفي هذا العرض الموجز لتاريخ وفكر سلامة لن نعتمد إلا على النصوص التي وردت في كتبه وكتب المادحين له ، النادبين حظه ، اللاعنين عقوق الجنس البشري لسلامة موسى .

ما هي صورته من هذه الكتابات :

كان يدعو لتحديد النسل ، وأنجب هو ثمانية (١) . «دعا طول عمره لأن يعيش الشرقيون بل الفلاحون في بيوت عصرية نظيفة وعاش حياته كلها في مساكن من بيوت القرن التاسع عشر» (٢) . «دعا لأن تكون لكل فتاة حرفة ولو كان ديكتاتوراً لأشترط على كل فتاة ترشح للزواج أن تكون قد عملت وكسبت من عمل حر أو وظيفة حكومية خمس سنوات على الأقل ، بل أزيد من هذا ، أن هذه السنوات الخمس يجب أن تضى سواء في مكتب أو متجر أو مصنع مع الرجال .. ومع ذلك لم تكمل واحدة من بناته عملاً ، ولم تتول وظيفة .. زوجهن مبكرات وكل واحدة منهن في بيتها خير زوجة وام» (٣) . «كان يدعو لمحاربة الطائفية .. ورأس تحرير جريدة مصر التي كانت تعبر عن رأي الطائفة القبطية . واستشهد على تعصبه الطائفي من إصداره لجريدة «اليومية» ورئاسته لجريدة مصر وكتاهما تملان إلى مشاكل الأقباط» (٤) . «كان يتحرج من إظهار صورة السيد المسيح أو شخصيته في السينما والمسرح» (٥) . وهو القائل : «أن نابليون عندما فتح مصر وحكمها ، وهو حاكم مسيحي أحس الأقباط بشيء من الراحة والحرية» .

في عام ١٩١٢ كانت فرنسا تغزو مراکش وايطاليا تغزو ليبيا ، ومصر
تدخل مرحلة الكفاح المسلح ضد الانكليز « في عام المنشورات والقنابل » ..
وسلامة موسى يترجم كتاباً عن «نشوء فكرة الله» (٦) .

ما أهمية الحاد المصريين في تلك الفترة ؟ ألم تكن العقيدة الدينية تلعب
دوراً في رفض الاستعمار والاستشهاد في الحرب ضده ؟

وقبل ذلك بقليل وفرنسا تمهد لغزو المغرب العربي عن طريق التشهير به ،
يزور المغرب ، ويعلن أن هذه الزيارة « قطمته من كل أثر كان باقياً في نفسه
من الولاء للشرق » (٧) .

هل التخلف في الوطن يبرر عدم الولاء له ؟ ! .

وكتب عن حكومة المغرب : « أنها تبيع الحشيش للاهالي وتنفذ الشرع » (٨) .
وكان « كافراً بالشرق مؤمناً بالمغرب » (٩) . « أن من مصلحتنا ومصلحة
العالم كله أن تغرس في أذهان جميع العرب في مصر والعراق وسوريا وشمال
أفريقيا .. أنهم اوروبيون سلالة وثقافة وحضارة » « نحن لسنا شرقيين . إن
اطلاق اسم الشرق على مصر خطأ فاحش » .

«الزنجي كان منذ مائة سنة فقط يأكل الانسان ومن المستحيل أن تكون
مشاعره كمشاعرنا مها طلي نفسه بأداب السلوك» (١٠) .

«فالمصري يكتسب إذا تزوج من الاووروبين ولكنه ينحط إذا مزج دمه
بدم الزنوج .. وقد كان الرق البشري من أهم أسباب انحطاط العرب لأنه
هجن دماءهم بما أدخله فيهم من دماء الزنوج لأن أكثر العبيد والاماء كانوا
بالطبع من الزنوج ، وما زلنا في مصر نجد من الناس من تسقط كرامته فيزوج
بناته لمن هم دونهن في الكفايات الذهنية والجسمية من الشعوب الاخرى» (١١) .

هل يمكن وصف صاحب هذه الآراء بالاشتراكية أو الانسانية أو حتى الليبرالية .. هل هناك شعوب منحطة؟! .. وهل الزواج من الزوج يحط العنصر المصري؟!!

« إن الرابطة الشرقية سخافة ، فما لنا ولهذه الرابطة الشرقية ؟ وأية مصلحة تربطنا بأهل جاوه (أندونيسيا) وماذا ننتفع بهم وماذا ينتفعون بنا؟ أننا في حاجة إلى رابطة غربية ، كأن نؤلف جمعية مصرية يكون أعضاؤها من السويسريين والانكليز والنرويجيين وغيرهم .. ولكن ما الفائدة من تأليف رابطة من الهندي أو الجاوي» (١٢) .

الاشتراكية التي آمن بها ودعا اليها هي الاشتراكية الفابية « التي تدعو إلى التطور التدريجي وتعمادي اسلوب الكفاح الثوري» (١٣) .

ورأى أن أوضاع مصر (١٩٢٠) تسمح «بالانتقال التدريجي إلى الاشتراكية وذلك بتوسيع القاعدة الشعبية وبتغلغل العناصر الاشتراكية في البرلمان تدريجياً ..» (١٤) .

في سنة ١٩٢٠ لم يكن في مصر برلمان .. وهل يمكن أن تتغلغل العناصر الاشتراكية في برلمان بلد محتل؟!!

ولكنه لم يكن يهتم بمحاربة الاستعمار . كتابه «مقدمة السوبرمان» الذي صدر سنة ١٩١٠ لم ترد فيه كلمة «استعمار» .. وعندما سمع بمذبحة دنشواي ، كان كل تأثيرها عليه أنها أفقدته شهيته للعشاء ، وبدلاً من أن يفكر في الانضمام للحركة الوطنية ، قرر مغادرة مصر .. لأنه : « كان ينظر للحركة الوطنية نظرة تشاؤم» (١٥) .

رأيه في العرب ولغتهم العربية هو :

« هذه اللغة لا ترضي رجلاً مثقفاً في العصر الحاضر » .. (١٦) .

« لعنتنا شاذة تحتاج إلى إجراء شاذ » .. (١٧) .

« نكبتنا الحقيقية ، هي أن اللغة العربية ، لا تخدم الأدب المصري ولا تنهض به ، لأن الأدب هو مجهود الأمة ، وثمره ذكائها وابن تربتها ووليد بيئتها فهو لا يزكو إلا إذا كانت أدواته لغة هذه البيئة التي نبت فيها » . « إن اللغة العربية تبعثر وطنيتنا المصرية وتجعلها شائعة في القومية العربية ، فالمتعمق في اللغة الفصحى يشرب روح العرب ويعجب بإبطال بغداد بدلاً من أن يشرب الروح المصرية ويدرس تاريخ مصر ، فنظره متجه أبداً نحو الشرق ، وثقافته كلها عربية شرقية مع أننا في كثير من الأحيان نحتاج إلى الاتجاه نحو الغرب ، والثقافة تقرر الذوق والنزعة وليس من مصلحة الأمة المصرية أن ينزع شبابه نحو الشرق » (١٨) .

« اللغة العربية التي لا تزال الآن نرطنها رطناً ولم تشرها بعد نفوسنا ، ولا أمل في أن تشرها لأنها غريبة عن مزاجنا » (١٩) .

هل كان من الضروري أن ينبش هذا الحديث ، في مرحلة نظن أننا أجمعنا فيها على عروبة مصر ، وعلى شرقية العرب ، وعلى وحدة الجنس البشري .؟!

أليس أفضل ما يعتذر به أصدقاء سلامة موسى عن فكره هذا ، أنه كان ضحية مرحلة ، لم تتخلص فيها النفوس من تأثير الحزازات الطائفية ، التي كانت تشوه صورة العروبة ، وتدفع الدين يسيئون الظن بها ، إلى أحضان الأجنبي - الذي هو من دينهم - وإلى الارتداد لاقليمية كاذبة ضالة ومضللة؟!

إذا كان ذلك هو العذر الذي يقدم عن أخطاء وتشويهات «سلامة موسى» ،

فلماذا لا نطوي هذه المرحلة ونتركها لغفران التاريخ ، ولا أقول لحكمه ، فقد حكم عليها بالزوال ..؟

لقد قيل مرة عن سلامة موسى ، إن أفضل ما في كتاباته قد تخطاه العصر ، أما خطاياه الفكرية فقد تخطاها الوعي العربي .. فلماذا الالحاح على تجديد أشجانه ..؟

هل نحن بحاجة إلى الاقتناع بنظرية التطور أو اقناع شبابنا بها من خلال كتابات سلامة موسى التي كتبت من خمسين عاماً .. فضلاً عن التبذل إلى مستوى القول بأنه هو الذي اكتشف نظرية التطور؟! .. حتى فضل الترجمة العلمية «لنظرية التطور التي تخلق حساً تقدمياً» لم يفعله «سلامة موسى» بل اختلطت عنده الداروينية بالنيتشوية .. فبشر بالتطور لنصل إلى السوبرمان عبر الجنس النقي الذي كان يتمثل عنده في الانسان الاوروبي .. على أية حال نظرية التطور تدرس الآن في مدارسنا، والشك فيها هو المرحلة العلمية القادمة ، وليس الفرح باكتشافها !.

واشتركيته الفابية ، الممتزجة بالاعجاب بهنري فورد : «عبرة الصناعة في عصرنا» (٢٠) تخطاها الأنصار والخصوم .. ولم تكن إلا ملهاة تخفي التعاون مع الاستعمار، كما كشفت إحدى الدراسات المصرية، أن جميع دعاة الاشتراكية قبل الحرب العالمية الاولى لم يطالبوا أبداً بالتححرر من الاستعمار ، ولا وردت في برامجهم أية اشارة إلى الاستعمار البريطاني ، بل بعضهم دعا صراحة لاستمرار الاحتلال .

وليس في كتابات سلامة موسى الاولى أي حس وطني ..

وهل نحن بحاجة إلى حوار حول أفضلية القبعة على الطربوش؟ لقد خلطنا

الطربوش لغير الأسباب التي كان يدعو لها سلامة موسى ، ولم نضع القبعة على رؤوسنا لنفس الأسباب التي كان يروج للقبعة بها .. فما من أحد يريد أن يرتبط بأوروبا عن طريق غطاء الرأس !

ماذا بقي غير ذكريات معارك مرحلة من مراحل التخلف التي طواها تقدم الحركة الوطنية في مصر ، وازدهار التيار القومي في الوطن العربي .. ولكن البعض ما زالت تمشش في رأسه ، ذكريات تلك المعارك ، فيقيم مأتماً في منتصف آب (اغسطس) من كل عام يتنادى فيه يا لثارات سلامة موسى !

إن الحنين لإثارة ذكريات سلامة موسى ينبع من الرغبة في تجديد لب دعوته ، ومحور أفكاره وكتابات ، الذي نستطيع أن نقول أنه كان ولا يزال البرنامج الأساسي لكل دعاة الارتباط بالغرب .. لقد دعا سلامة موسى إلى الاتفاق مع جيش الاحتلال البريطاني لأنه « إذا أخلصنا النية مع الانكليز قد نتفق معهم إذا ضمنا لهم مصالحهم وهم في الوقت نفسه إذا أخلصوا النية لنا فإننا نقضي على مراكز الرجعية في مصر وننتهي منها .. فلتول وجهنا شطر أوروبا » (٢١) .

التحالف مع القوى الامبريالية الكبرى .. ضد «الرجعية» المحلية .. أما ما هي الرجعية فقد حرص سلامة موسى على أن يشير اليها بوضوح بتعمده اختيار تلك الألفاظ الغربية على لفته الكتابية «لتول وجهنا شطر أوروبا ..» معارضاً بذات الألفاظ الأمر : قول وجهك شطر .. الخ . هذا هو الحلف الذي سعى اليه المعلم يعقوب بالتعاونه مع جيش الاحتلال الفرنسي ، وسعى اليه العملاء في ظل الاحتلال البريطاني والفرنسي للوطن العربي .. وتراود أحلامه البعض اليوم مع القوى الامبريالية الجديدة ..

ولكن هيئات .. تلك صفحة طويت .. وامة غبرت .. ولن تولي امتنا
وجهها إلا شطر تاريخها وتراثها وجاميرها .

المراجع

- ١ إلى ٤ من كتاب سلامة موسى الفكر والانسان .
- ٥ - ٦ - من سلامة موسى وعصر القلق .
- ٧ - ٨ - سلامة موسى الفكر والانسان .
- ٩ - سلامة موسى في الهلال ٢٥ يوليو ١٩٢٧ .
- ١٠ - ١١ - سلامة موسى في مقدمة السوبرمان .
- ١٢ - سلامة موسى في كتاب اليوم والقد .
- ١٣ - الفكر والانسان .
- ١٤ - الطليعة اغسطس ١٩٦٧ .
- ١٥ - عصر القلق .
- ١٦ - ١٧ - سلامة موسى في كتاب «البلاغة المصرية واللغة العربية» .
- ١٨ - مقال لسلامة موسى في مجلة الهلال ١٩٢٦ .
- ١٩ - البلاغة المصرية .. النخ
- ٢٠ - اليوم والقد (١٩٢٥ - ١٩٢٧) .

من الذي أحرق القاهرة ؟

في يونيه (حزيران) ١٩٥٢ - أي بعد خمسة أشهر من حرق القاهرة - وقفت سيارة بوليس تابعة لقوات أمن محافظة القاهرة عند إشارة المرور التي تقع عند التقاء ميدان رمسيس بشارع الملكة (الذي كان اسمه شارع الملكة نازلي ، ولكن بعدما آثرت الملكة الوالدة « الحرية » في أميركا عاقبها ابنها الملك فاروق بحذف اسمها ، وأصبح الشارع يسمى شارع الملكة فقط) .

كانت السيارة تقل عشرة من الطلبة المعتقلين في معسكر « الهاكستب » في طريقهم إلى جامعة فؤاد (القاهرة) بالجيزة لإداء الامتحان ، وانتهز الطلبة فرصة وقوف السيارة فهتفوا : « فاروق أحرق القاهرة » ، « الانكليز أحرقوا القاهرة » . وساد الذعر بين صفوف الحرس من الجنود والضباط ، بينما تجمع عدد كبير من المواطنين حول السيارة ، وبعضهم انفعل وردد الهتاف ، وبادر عسكري المرور يفتح الإشارة أمام سيارة المتاعب التي اندفعت تسابق الريح مارة بسجن الأجانب عند زاوية الميدان ، وهتافات الطلبة « فاروق أحرق القاهرة » تتصاعد منها لتصل إلى اذن سجين مضرب عن الطعام في إحدى غرف سجن الأجانب ، بتهمة التحريض على حرق القاهرة . وسمع السجين الهتاف ، وظن في البداية أنها حالة « هذيان » تحت تأثير الجوع ، وأنه يسمع

أفكاره ودفاعه المنتظر أمام المحكمة .. ولكن الدوي كان أعلى من أن يكون مجرد أوهام ، والهرج الذي ساد بقية الغرف يؤكد أن شيئاً ما قد حدث في الخارج . هل قامت الثورة ؟ .. أم أنها مجموعة انتحارية من بقايا حزبه تمرت على الأحكام العرفية ، وخرجت تعبر عن سخطها لاتهام رئيس مصر الفتاة بالتحريض على حرق القاهرة ؟

كان الوقت مبكراً على الثورة .. أكثر من أربعة أسابيع .. ولم تكن هناك مجموعة من حزبه قد نجت من الاعتقال . وحتى الذين كانوا في العربية وأطلقوا الهتاف لم يكونوا جميعاً من حزبه ، بل مجموعة متنافرة من جميع تيارات المعارضة التي تم اعتقالها ابتداء من منتصف ليلة السادس والعشرين من يناير (كانون الثاني) أو السبت الأسود ، يوم احترقت القاهرة بفعل فاعل .

كانت المعارضة كلها في السجن: الشيوعيون والشباب الوفديون والاشتراكيون والجنح اليساري في الحزب الوطني والعناصر الراضية الحائرة كلهم في المعتقل ، وكلهم يجمعون على أن القاهرة قد احترقت بفعل فاعل ، وفي المقابل كانت الملك والانكليز واليمين الحاكم ، والجنح الرسمي من حزب الوفد ، يؤكدون بكافة وسائل التعبير أن القاهرة قد احترقت بفعل فاعل .. أما من هو الذي أحرق القاهرة ، فقد كان الجواب سهلاً .

الذين في المعتقل اتهموا الذين اعتقلوهم . والذين في السلطة اتهموا المعتقلين بحرق القاهرة . وداخل كل مجموعة كانت هناك اتهامات متبادلة ، الشيوعيون اتهموا الجناح اليميني في الوفد بالتواطؤ على حرق القاهرة لوقف « المد الشعبي المتزايد » . والوفديون والشيوعيون اتهموا الاشتراكيين بالتواطؤ مع « علي ماهر » والقصر لحرق القاهرة للتخلص من حكومة الوفد . والسفارة الأميركية طبعت منشورات بها صور الأماكن المحروقة وقد كتب عليها « هذا ما فعله الشيوعيون » وألصقوها على جميع المواقع المطروقة في العاصمة والمدن الرئيسية

في مصر .. بل أن المنشورات الأميركية حددت أن سفارة بولندا هي التي
تولت تنفيذ المخطط الشيوعي .

أما الملك فقد ركز اتهامه ضد رجل واحد : « أحمد حسين » .. واستطاع
بسلطاته المستعادة بعد حرق القاهرة ، وطرد حكومة الوفد ، واعلان
الأحكام العرفية ، أن يلقي بهذا الرجل ، في السجن ، ويقدمه للمحاكمة أمام
قاضي « الملك الخاص » . « حسين طنطاوي » . بأمل أن يحصل على رأس ،
أحمد حسين ، الذي حرض على حكمه طوال عامين كاملين .

ولأن حريق القاهرة قضية سياسية فقد كان من المستحيل وقتئذ الوصول
إلى الحقيقة . وعندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تكرست هذه
الاستحالة . فقد ادينَت القوى السياسية التي سقطت بتهمة حرق القاهرة
وأصبح على التاريخ وحده أن يعطي حيثيات هذا الاتهام أو ينفيه .

* * *

المهم أنه بعد عشرين عاماً لا يزال السؤال بلا جواب . ولمـه لو كانت
هناك قوى صاحبة مصلحة في الولايات المتحدة ، تريد أن تكشف الحقيقة في
هذه القضية ، لظهر « السبرغ » آخر ليقدم وثائق السفارة الأميركية في هذه
الفترة كما قدمت الوثائق السرية لحرب فيتنام . أما بالنسبة للسفارة البريطانية
ودورها فعلياً أن ننتظر عشرة أعوام أخرى حتى تسمح التقاليد البريطانية
بنشر الوثائق .

لذلك لم يبق إلا استقراء القرائن التي صاحبت حرق القاهرة . ولعل
أسهل تفسير يمكن أن يريـح الجميع ، هو اتهام « الاستعمار » . فهذه الكلمة
الغامضة المائعة التي تشبه اتهام الشيطان بتدبير خطايانا ، لا تفسر شيئاً . لأن
الاستعمار هو القوة المتقدمة التي تستغل أوضاعاً متخلفة لتوجيه حركة التاريخ

لمصلحتها . والاستعماريون يهتمون في الأساس بدراسة أوضاع البلد المعين ، وحساب السلبيات الموجودة داخله ، وأهم من ذلك حساب النتائج المتوقعة من صدام هذه السلبيات . ولقد وصلت هذه الدراسات ذروتها في التنظيم الأميركي الذي كشف عنه « مايلز كوبلاند » في كتابه لعبة الامم ، حيث أفشى سر هذا المركز الذي أقامته المخابرات الأميركية ، حيث يقوم خبراء متخصصون بتمثيل الشخصيات السياسية التي تحرك الأحداث في البلد المعين ، على ضوء المعلومات المتوفرة عن أوضاع البلد واخلاقيات وظروف هؤلاء الأشخاص ، ومن ثم يمكن التنبؤ بالمواقف التي سيتخذها هؤلاء .

ففي هذا المركز - إذا افترضنا وجوده في عام ١٩٥٢ - كان هناك من يمثل دور الملك ، وآخر يمثل دور النحاس باشا ، وثالث دور فؤاد سراج الدين ، ورابع يمثل أحمد حسين وخامس يمثل الشيوعيين .. الخ .

وهناك ، سواء أكان ذلك في « واشنطن » المتطلعة إلى اقتحام المنطقة ، أو في « لندن » حيث النفوذ المسيطر ، في هذا المركز المفترض كان سيجري حساب الانفجار المتوقع في القاهرة وحساب ردود الفعل المنتظرة ، ومن ثم توضع الخطة لتوجيه ردود الفعل هذه ، وأحياناً التعمجيل بالانفجار المحسوب والمدرّوس ، لقطع الطريق على الانفجار المنتظر الخارج عن سيطرته .

ومع ذلك فمن الصعب القول بأن « حريق القاهرة » كان هو « الانفجار المحسوب » بل الأرجح أنه خرج عن كل الحسابات ، لأن القوى المتمددة التي هيأت المناخ للحريق ، تضاربت حساباتها ، كما تضاربت بعد الحريق اتهاماتها .

والذين يؤكّدون أن حرق القاهرة تم بفعل فاعل يستندون إلى وقائع ثابتة ، يؤكدها معظم المراقبين المعاصرين ، وهي :

● رؤية مجموعات من عناصر واضحة الشبهة تحمل مواداً حارقة خاصة كانت

هي التي تبدأ الحريق ، ويفضل هذه المادة كانت النيران تنتشر بسرعة مذهلة ويستحيل السيطرة عليها .

● وقوع الحرق في وقت واحد وبأسلوب واحد هو القاء الاثاث من النوافذ، وتجميع المواد القابلة للحريق في الوسط ثم اشعال النيران في جميع الطوابق دفعة واحدة .

● اشتعال النار في وقت واحد في أماكن متباعدة ، وفي جميع المراكز الهامة في القاهرة من « الاوبرج » في الجيزة ، إلى كازينو بديمة وشبرد في قلب القاهرة ، إلى داود عدس في الأزهر . وهو أمر يخرج عن قدرة الانتشار التلقائي لفكرة الحريق .

والذين يؤكدون فكرة التواطؤ ، يذكرون كيف كان رجال المطافئ يتنقلون متباطئين متناقلين ، إلى مكان الحريق ، وما أن يصلوا إلى هناك حتى يعودوا لأن المتظاهرين قطعوا «خرطوم» المياه ومنعهم من إطفاء الحريق .

والذين يتهمون الوفد بقولون أن سراج الدين (وزير الداخلية) كان منشغلا وقتئذ بشراء عمارة جديدة ، وأنه عندما أبلغ بالحريق امتنع عن استخدام البوليس في وقفه .

وقد رد الوفد بأن البوليس نزل فعلا وانضم للمتظاهرين ، بل كان عنصر الاضطراب الأول ، لأن شرارة المظاهرات انطلقت من غضبة رجال البوليس المذبحة التي تعرض لها زملاؤهم في محافظة الاسماعيلية .

وقال سراج الدين أنه طلب من «حيدر باشا» أن يستخدم الجيش ، فاعتذر «حيدر» بأن الجماهير تحيي جنود الجيش مما يخشى انضمام الجيش للمتظاهرين ،

فاتصل سراج الدين بالقصر ، وطلب نزول الجيش ، فقبل له أن الضباط موجودون على مائدة فاروق احتفالاً «بسبوع» ولي العهد أحمد فؤاد !

أما الذين يتهمون مصر الفتاة فيؤكدون أن « أحمد حسين » كان يطوف بشباب شبه عسكرية في سيارة « ستروين » سوداء على مواقع الحريق ، يوجه ويأمر بالمزيد . وأن « عباس الأسواني » ساعده الأيمن والذي لا يمكن أن تخطيء عين التمرغ عليه لضخامته وسمرته الشديدة ، أو شك أن يتعرف عليه العجوز البريطاني الوحيد الذي بقي حياً من مذبحه «الترف كلوب» ، لولا أن الشاهد تردد في اللحظة الأخيرة !

ورد « أحمد حسين » أنه كان مريضاً محموراً يوماً وأنه اتصل «بعلي ماهر» من البيت ، واتصل به « علي ماهر » في البيت عدة مرات طوال ساعات الحريق . و« عباس الأسواني » أثبت أنه كان مجتمعاً بكبار أعضاء نادي السيارات الملكي حيث كان يعمل .

والذين عاشوا لحظات الحريق يؤكدون أن الآلاف من المصريين قد اشتركوا في الحرق والتدمير ، ويستحيل أن يكون هؤلاء جميعاً ماجورين أو منتمين لتشكيلات سرية معادية . ومع التسليم بوجود عناصر تحركها القوى الأجنبية والسراي ، والبوليس السياسي ، هي التي طرحت فكرة الحرق وأطلقت الشرارة الأولى ، فسيبقى السؤال كيف استجابت الجماهير لاقتراح حرق عاصمتها..؟ هل يمكن في كل مكان وزمان لحفنة من المخربين الماجورين أن تقنع الجماهير بحرق عاصمة وطنها؟! أم أن الجماهير كانت مهياة لفعل ما ، وكانت القوى المعادية تدرك ذلك فتقدمت واقترحت هي هذا الفعل الذي لم يكن سوى الحريق؟!!

* * *

لنلق إذن نظرة سريعة على هذه القوى التي هيأت مناخ حرق القاهرة ، منذ وصول الوفد إلى الحكم في ١٩٥٠ بسياسة مهادنة الملك لتفويت الفرصة على أحزاب المعارضة التي كانت تستغل الخلاف بين الوفد والقصر للوصول إلى الحكم .

وقد أسرف الملك في استغلال مهادنة الوفد هذه ليطلق العنان لشهواته ، ويشير كل القوى ضده من شيخ الأزهر الذي عرض بمباذل الملك في جزيرة « كبري » ، وعجز الميزانية عن تلبية مطالب الأزهريين ، فقال كلمته المشهورة : « تقدير هنا وأسراف هناك » فذهبت مثلاً ، وان كلفته مشيخة الأزهر ، أذ فصله الملك من مصيفه في كبري بريقياً (!) ، إلى « اسماعيل صدقي » الذي قال للنحاس باشا وهو يفادر مصر « تمسك بحقوقك الدستورية يا رفعة الباشا » فعاقبه الملك بأن منع تشييع جنازته ، إلى الطلبة الذين هتفوا « إلى أنقره يا ابن المره » ، ورفضوا العطلة الرسمية التي منحت لهم بمناسبة مولد ولي العهد أحمد فؤاد ، بل وأصروا وكأنما كان هناك تنظيم عجيب على اقتحام معاهد العلم والمواظبة فيها في يوم العطلة ! وأصبحت أروج الاشاعات هي التي تقول أن الملك لن يعود من كبري . بل لم يتورع عن استغلال فضيحة امه واخته فعندما تزوجت شقيقته مسيحياً في أميركا ، وتبدلت امه وتجنست بالجنسية الأميركية ، سلط عليها حملة صحفية نظمها مستشاره « كريم ثابت » !

وقد امتد السخط على الملك ، ليشمل حكومة الوفد التي هادنته ، وظهرت الحركة الشيوعية بشكل شبه علني ، وخاصة في جنازة السجين السوداني « صلاح بشري » . ووصل الأمر بأحد وزراء الوفد ، إلى اتهام الشعب المصري كله بالشيوعية .. فأطلق عليه لقب « الشعب الأحمر » فردت المعارضة بتسميته « بوزير الألوان » . وشهدت مصر أضخم حركة اضطرابات بين صفوف العمال والطلبة ، بل وامتدت لأول مرة إلى الفلاحين الذين ثاروا في مزارع الأمير

محمد علي (كفورثجم) ولي العهد ، «والبدر اوي عاشور» كبير الملاك الزراعيين
وقريب وزير الداخلية (بهوت) بل وتشكل لأول مرة اتحاد للفلاحين .

ويعتقد الكثيرون أن الوفد حاول أن يوقف التملل الاجتماعي ، بتحويله
إلى المدو الخارجي بإلغاء المعاهدة ، وقد حقق الإلغاء فعلاً في الأسابيع الأولى
ارتقاءً جديداً في شعبية الوفد ، كما تراجع القضايا الداخلية إلى الخلف ،
عندما اندفع الجميع في « محبة وطنية » لمواجهة الإنكليز .

كان الوفد الحاكم يأمل في حصر نتائج إلغاء المعاهدة ، في إطار الدبلوماسية
الرسمية . حتى أن حكومة الوفد فصلت سائق القطار الذي امتنع عن شحن
الأغذية لقوات الاحتلال فور إلغاء المعاهدة !

إلا أن الموجة الشعبية التي تجتمعت قبل إلغاء المعاهدة ، كان من المستحيل
السيطرة عليها ، بل أطاحت بكل الحواجز التي حاول الوفد أن يطوقها
بها ، وتشكلت كتائب الفدائيين ، نجحت في إزعاج قوات الاحتلال ، وأهم
من ذلك أنها نجحت في تأزيم وتوتير العلاقات بين الحكومة والإنكليز .

وقد لجأ الإنكليز على غير عادتهم - ويبدو أن جميع قوى النظام كانت
تسلك سلوكاً انتحاريّاً ! - إلى مواجهة الموقف بالقمع الوحشي ، نسف
كفر عبده ، ثم مذبحه محافظة الاسماعيلية .

تبين عجز الحكومة عن مواجهة تبعات قرارها - إلغاء المعاهدة - وفجر
الملك الموقف ، عندما تحدى الجميع بتعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان
الملكي . وكان اسم « حافظ عفيفي » قد قفز إلى المسرح السياسي بحديث
صحفي أجراه معه المرحوم « كامل الشناوي » في « الأهرام » ، أعلن فيه
« حافظ عفيفي » معارضته لإلغاء المعاهدة ، وإصراره على الصداقة الأبدية

مع الانكليز . وفي أعقاب الحديث ، وفيما يبدو كأنه مكافأة أو تضامن سياسي ، صدر قرار الملك باختيار « حافظ عفيفي » رئيساً للديوان .

وكان من الطبيعي أن تترد الموجة الى القصر بأعنف مما كانت قبل إلغاء المعاهدة ، اتحد السخط على سلوك الملك الاجتماعي ، بالغضب على سلوكه غير الوطني ، وعندما طرح طالب في كلية التجارة بجامعة « فؤاد » لأول مرة هتاف : « تحيا الجمهورية » تلقفته الجماهير ورددته ونشرته كأنه الحريق . كان فاروق قد أشعل النار في النظام الملكي بسلوكه .

أما حكومة الوفد فقد انتحرت بقرار المقاومة في « محافظة الاسماعيليه » . تقدم الانكليز بإنذار بتسليم المحافظة ، وأمر فؤاد سراج الدين جنود البوليس بالتليفون بالمقاومة دفاعاً عن شرف العلم المصري . وفي مواجهة أقوى جيش - وقتها - قاتل « بلوك النظام » المصري ببنادق من القرن التاسع عشر ! وكان أن استشهد أو ذبح أكثر من ستين جندياً . كانت المذبحة عصر يوم الخامس والعشرين من يناير (ك ٢) ١٩٥٢ . وفي الصباح أضرب جنود البوليس في القاهرة ، وكان يقود المظاهرة « يوزباشي » نقيب شرطة بالزي الرسمي ! .

وانضم اليهم الطلبة وسارت مظاهرة الى مبنى وزارة الخارجية على أطراف ميدان التحرير ، وخطب « عبد الفتاح حسن » في المتظاهرين في مواجهة هتافات تطالب بقطع العلاقات مع بريطانيا ، وإعلان الحرب عليها ، وهتافات أخرى ضد الملك وحافظ عفيفي . بينما انطلقت جموع أخرى تحاول الهجوم على مراكز البوليس لاحتلالها والحصول على السلاح .

وهكذا كانت صورة الوضع حتى الساعة الحادية عشرة من صباح السبت
الأسود كالآتي :

● الجماهير وصلت الى مرحلة الرفض الكامل للنظام والاستعداد لتغييره ،
وخرجت متأهبة راغبة في مقاتلته . ولكن الساحة خلت من قيادة واحدة
على استعداد لقيادة الجماهير للاطاحة بالنظام واقتراح البديل .

● فالشيوعيون كانوا في موقف ذليل من الوفد ، حتى أنهم رفضوا شعار
الجمهورية ، وفصلوا الذي أطلق الشعار من عضوية الحزب الشيوعي ، وتبرأوا
من مسؤوليته (ليدعوه بعد ثورة ٢٣ يوليو !) واتهموا الشعار بأنه يهد
لانقلاب ضد الوفد كانوا أعجز من أن يتطلعوا الى وضع أفضل من عهد الوفد
فتشبثوا باستمراره .

وكان الوفد حكومة وحزباً جزءاً من النظام ولا يمكن تصور استمرار
الوفد ، إذا ما سقط النظام .

والجماهير عاجزة بذاتها ، عن تحقيق التغيير المطلوب ، فالجماهير في غياب
قيادة طليعية هي قوة هدم مطلقة ، والتغيير لا يتم إلا على يد طليعية واعية
تعرف ما تريد . هذه الطليعة لم تكن موجودة على صعيد التشكيلات
السياسية الحزبية الموجودة في الشارع صباح يوم « السبت الأسود » .

فهل استغلت حالة انعدام الوزن هذه ، القوى الواعية المخططة لتقترح
على الجماهير الغاضبة أن تفرغ غضبها في « ملكية » و « ملاهي » و « بنوك »
النظام ، بدلاً من تحطيم نظام الملكية والملاهي والبنوك ؟ ! . فاستجابت
الجماهير على الفور وأحرقت البنوك والكازينوهات والفنادق والمحلات
الفاخرة ؟ .

وفي لهب النار احترقت غضبة الجماهير ، وأيضاً النظام ...

احترقت المعارضة لأن الملك استطاع أن يعلن في المساء الأحكام العرفية ويقتل الوفد ، ويمتقل جميع الفدائيين ، وجميع خصومه السياسيين .

واحترق النظام لأنه فقد السيطرة على البلاد أكثر من عشر ساعات ، وفشلت جميع أجهزة القمع العادية في إخضاع الجماهير ، ولم يجد أمامه من وسيلة للبقاء إلا حرق العاصمة .

احترق النظام ولكن أنقاضه ظلت تعترض الطريق في انتظار من يزيلها . وكانت هناك قوة واحدة برزت قبل الحريق كتشكيل سري له برنامج وأهدافه ، تشكيل لم يستطع الملك أن يحمله أو أن يعتقله ، فتقدم هذا التشكيل بعد ستة شهور وأزال أنقاض النظام المنهار ، وأعلن ثورة ٢٣ يوليو .

ولكن يبقى السؤال الأخير بلا جواب .. فبعد أن عرفنا المناخ الذي هباً الجماهير لقبول الاقتراح الشرير بالحرق ، وبعد أن سلمنا بوجود قوى شريرة أشعلت عود الثقاب الأول وتركت للجماهير الغاضبة أن تكمل الحريق ، يبقى السؤال من هي هذه القوى ؟

هل هي الانكليز الذين أرادوا تصفية الحركة الوطنية قبل أن تتحول الى حرب تحرير ؟

هل هم الأميركان الذين كانوا قد حملوا أسلوبهم التأمري الى المنطقة بانقلابات سوريا ، وكانوا يدبرون انقلاباً بالاتفاق مع الملك في القاهرة ؟

أم هو الملك بتنظيمه السري وبوليسه السياسي ؟ .

سؤال ما زال يحير الكثيرين ، ويقلق ذكريات الجيل الذي عاش أحداث
هذا « السبت الأسود » .

حق نزيل سجن الأجانب ، حق الطلبة الذين حملتهم سيارة البوليس
صباح ذلك اليوم من حزيران (يونيه) ١٩٥٢ ، والذين هتفوا يومها بثقة
متهمين الملك والانكليز بحرق القاهرة ... اليوم وبعد عشرين عاماً أنضجتهم
فيها الأحداث ما زالوا يتساءلون :

من الذي أحرق القاهرة ؟ ...

١٩٧١/٧/٢٣

أسلحة مصر الفكرية

منذ قرن ونصف هرب شاب لبناني من الاضطهاد الديني في قرية عشقوت، ورجأ إلى القاهرة وفي القاهرة استطاع أن يقول رأيه في طائفته، وفي لبنان، والعرب، والعثمانيين، والانكليز، والفرنسيين. وكان كتابه «الساق على الساق» إحدى العلامات البارزة في تطور الفكر العربي. لقد اكتشف «فارس الشدياق» مبكراً جداً أن من يريد اسماع صوته للعالم العربي فعليه أن يتكلم من القاهرة. التي كانت ومنذ ذلك الوقت كما وصفها الشدياق «في الذروة العليا من الابهة والعز والفخر والكرم والمجد».

وما اكتشفه «فارس الشدياق» ابن «عشقوت» عرفه كل الذين قدر لهم أن يلعبوا دوراً في التاريخ العربي من آل صروف وتقلا وزيدان وروز اليوسف والكواكبي والبستاني ونمر إلى بديعة مصابني وصباح ونور الهدى حتى فهد بلان وفائزة أحمد.

فأسباب تاريخية وجغرافية وبشرية واقتصادية، كانت القاهرة دائماً قلب الوطن العربي، وحلقة الوصل بين عرب المشرق وعرب المغرب، والمعاصمة الثقافية لحركة البعث العربي الحقيقية، الحركة التي وعت أهمية اكتساب حقائق

المعرفة الحديثة ، التي اكتشفتها أوروبا ، مع الحرص على حماية مقومات الشخصية العربية .

في القاهرة كانت تتم عملية اللقاء بين الثقافة الغربية الحديثة ، والتراث العربي . كانت تتم عملية تطوير وتحديث الانسان العربي والفكر العربي . بينما كان الخلاف محتدماً في الأقطار العربية الاخرى ، بين الذين أرادوا الفناء في الحضارة الاوروبية المنتصرة ، وبين الذين أرادوا التوقُّع في أكفان التاريخ العربي المتخلف والمنهزم وقتها . ولا شك أن هذا الصراع انعكس على مصر ، وحمله المتصارعون معهم إلى القاهرة . ولكن في مصر بالذات كانت أنجح محاولات البعث الجادة ، محاولات تطوير الانسان « العربي » ، وتجديد حيوية الفكر « العربي » .

وعندما طرحت قضية الوحدة العربية ، كانت مصر أقل المتحدثين عنها ، وأكثر العاملين لها ، فلأسباب خارجة عن ارادة التخطيط ، كانت مصر هي التي تمارس الاسلوب العملي في توحيد الامم . فالوحدة ليست قضية سياسية - وهو ما زال البعض يعتقد للأسف - تتم بواسطة انقلاب أو لقاء حزبي ، ولا حتى بمبايعة زعيم . بل الوحدة .. يجب أن تنضج بفعل عوامل طبيعية لا تكاد تحس ، لتدمر كل الحواجز في صمت ، وتوحد النفسيات والمصالح ، بحيث يصبح الإجراء السياسي مجرد اعتراف قانوني بوضع قائم فعلاً ، بل يصبح تأخر السياسيين في الاعتراف به ، يهدد استمرارهم .

وإذا كانت عوامل عديدة - أجنبية بالأساس - قد منعت مصر من أن تلعب دورها في تحقيق الوحدة الاقتصادية . فإن هذه العوامل الأجنبية لم تنجح أبداً في منع مصر من ممارسة دورها في توحيد الفكر العربي والمزاج العربي . وكانت أسلحة مصر في هذه المرحلة الطويلة الممتدة لأكثر من قرن منذ أن قامت أول مطبعة عربية في الشرق - مطبعة بولاق في منتصف

القرن التاسع عشر - إلى أن هب أعصار « التحول الاجتماعي » كما يسميه البعض في أواخر الخمسينات من القرن العشرين . كانت أسلحة مصر في تحقيق وحدة الفكر والمزاج للامة العربية هي : الكتاب .. والأغنية .. والفيلم .

الكلمة المطبوعة كانت تكفل وحدة الثقافة ، وحدة الفكر العربي بين المثقفين . الكتاب المصري ، أو الكتاب العربي المطبوع في مصر كان هو حجر الأساس في التكوين الفكري للمثقفين العرب . وإلى جانبه جاءت الصحافة العربية الصادرة في مصر . . وإذا كان الشوام ، أو اللبنانيون بالذات ، أول من تنبه لأهمية الصحافة ، فقد كان لديهم من الذكاء والمعرفة ما جعلهم يرشحون مصر محلاً مختاراً لإصدار صحفهم ، فكانت كبريات دور الصحف العربية وأعرقها يمتلكها لبنانيون وتصدر في القاهرة ، وتشغل القضايا المصرية المحلية معظم صفحاتها ، ولا يقلل ذلك من تأثيرها أو دورها العربي ، بل بالعكس كان ذلك هو أبرز ملامحها العربية . فقد كان العرب وما زالوا يعتبرون أن الحدث المصري هو حدث عربي في جوهره ، أسبابه ونتائجه لا بد أن تؤثر على المصير العربي .

وكان الفكر العربي ، مصرياً أو عربياً مقيماً في مصر ، إذا ما استطاع أن يفرض نفسه في ساحة الفكر بالقاهرة ، تتم له البيعة في جميع أرجاء الوطن العربي من الرباط إلى حضرموت . الأفغاني لم يثر هذه العاصفة من الجدل المستمرة حتى اليوم حول أهدافه وحقيقة دعوته ، إلا بفضل الشهور التي قضاها في القاهرة ، وتبني المثقفون المصريون لدعوته . ورفاعة رافع الطهطاوي ، وصروف وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده كلهم تخطوا حدود الاقليمية ، واكتسب فكرهم طابعاً عربياً ، لأن فكرهم صدر من القاهرة ، وتفاعل مع المناخ العربي الذي ساد القاهرة دائماً .

خلافات طه حسين والرافعي ، وشوقي والعقاد والمازني كانت تناقش ويتمصب لها المفكرون من القرويين بالمغرب إلى ديوانيات البحرين والكويت .

وعندما تطور التعليم في البلدان العربية كانت مصر هي الأساس في تصدير الكتاب والمعلم واستقبال القادرين من أبناء البلدان العربية في مدارسها وجامعاتها ، وقبل صدور أي قرار - غير قابل للتنفيذ - من الجامعة العربية بتوحيد البرامج التعليمية ، كان الكتاب المدرسي المصري هو وحده الكتاب العربي الذي يدرس في المدارس العربية حيثما اتبعت فرصة للتدريس بالعربية ، وحيثما تمكنت الحركة الوطنية من تحرير برامجها التعليمية . كانت امتحانات الشهادات العامة توضع في مصر وتصحح في مصر ، وكانت الجامعة المصرية تمنح الطالب العربي عشرة بالمائة من مجموع الدرجات بسبب جنسيته العربية لتمكّنه من الدخول للجامعة ولو على حساب الطالب المصري . بدون تخطيط شعاراتي وبدون صياح وحدوي ، كانت عملية توحيد المثقفين العرب تتم . ووحدة المثقفين هي حجر الزاوية في وحدة الأمم .

وبفعل هذا المناخ الفكري الذي تكون عبر عدة أجيال ، أصبحت صناعة النشر المصرية إحدى الصناعات الرئيسية في مصر ، وأصبحت جملة « طبع في مصر المحروسة » عندما توضع على الكتاب ، تمنح القارئ العربي ثقة في دقة الكتاب وأهميته أكثر مما يحمله توقيع محافظ البنك البريطاني أيام مجد الاسترليني .

وصلت صادرات الكتاب المصري في عام ١٩٥٧ إلى أكثر من عشرة ملايين جنيه مصري . ولم يكن أحد يهتم بحجم المبلغ ، فقد كان المهم هو أن مصر بلا أساطيل ولا إرساليات ولا مدارس تبشيرية ، تغمر العالم العربي بكتبها وفكرها العربي . وفي وقت كان الاستعمار الفرنسي يحظر كل مظاهر الوجود العربي في شمال أفريقيا أي في تونس والجزائر والمغرب . وكان الاستعمار البريطاني يربط الخليج وعدن بالهند ، وكانت الكتب والصحف المصرية تصل إلى هذه المناطق عن طريق الهند .

هذا عن وحدة الفكر العربي ، وحدة المثقفين العرب . ولكن مصر لعبت دوراً آخر لا يقل أهمية وخطورة عن هذا التوحيد الثقافي ، إلا وهو عملية توحيد اللسان العربي والمزاج العربي ، وذلك ما لعبته الاغنية المصرية والفيلم المصري .

كانت البداية مع عبده الحامولي وسلامه حجازي ومنيرة المهدي وسيد درويش ، ولكن امكانيات العصر لم تكن تسمح لهؤلاء النجوم بما أتاحتها لمحمد عبد الوهاب وام كلثوم .

وفي سنة ١٩٣٠ توجه «محمد عبد الوهاب» للغناء في العراق فاستقبله الشعب العراقي استقبالاً لم يحظ به زعيم سياسي في تاريخ العراق رغم التسليم بانفعاليات العراقيين . أما استقبال العائلة المالكة فهناك واقعة يذكرها عبد الوهاب ، إذ أنه قبل حفلته الثانية الخاصة التي تمت في القصر الملكي ، تلقى رسالة سرية من سيدة كبيرة جداً بالقصر تستعطفه أن يقلل من الآهات لأنها مريضة بالقلب ، واغمي عليها في الحفلة الاولى ، وتحشى أن تموت من شدة الطرب في الحفلة الثانية ! .

أما «ام كلثوم» فالمراسلون الغربيون قد عبروا أكثر من مرة عن دهشتهم وغيظهم ، من حالة الاجماع «الوحيدية» التي تسود العالم العربي في عنفوان تطاحنه وتمزقه على يد «الوحدويين السياسيين» فإذا غنت ام كلثوم نسي الجميع خلافاتهم وسهر الفلاح في تطوان والبدوي في ظفار والأمير في قصور الصحراء وأعضاء القيادتين القومية والقطرية في بغداد ودمشق ، وجلسوا جميعاً في لحظة اجماع وصمت حول أجهزة الترانزستور يستمعون ويضطربون «لكوكب الشرق» . وما من مظهر وحدوي لامة من الامم أكبر من وحدة المزاج وفي الغناء بالذات فهو أبرز خصائص التكوين النفسي للامم .

ولعل آخر انتصارات الموسيقى المصرية ، هو تلحين «محمد فوزي» للنشيد

الوطني للثورة الجزائرية ، واستمرار اذاعة بغداد إلى اليوم في استخدام موسيقى اغنية ام كلثوم كلحن مميز .

وإذا كان عبد الوهاب وام كلثوم قد احتلا القمة ، فإن أكثر من نجم عربي قد تألق في سماء الطرب العربي ، لأنه تألق في القاهرة ، من اسمها إلى ورده الجزائرية .

ومع الاغنية كان الفيلم المصري ، وكانت السينما المصرية هي السينما العربية الوحيدة إلى سنوات قريبة . وكانت الصناعة الثانية في مصر بعد النسيج . وهذه الصناعة بالذات كانت عربية منذ اليوم الأول ، فقد اشترك فيها رأس المال العربي ، ولملت فيها المواهب الفنية العربية من مختلف البلدان وبالذات من المشرق العربي ، بسبب ظروف المغرب وقتها . ولكن السوق كانت عربية مائة في المائة . و« مالك بن نبي » المفكر الجزائري يحكي عن التأثير السياسي الذي أحدثه فيلم « دموع الحب » في الأربعينات في الجزائر ، وكيف تحولت اغنية « محمد عبد الوهاب » « أيها الراقدون تحت التراب » إلى ما يشبه النشيد الوطني للشعب الجزائري المقهور تحت الاحتلال الفرنسي .. بل واستعار اسمها أكثر من كتاب للتعليق على الوضع في الجزائر .

وفي السينما المصرية لمعت نجوم عربية استطاعت أن تتألق في القاهرة وتحكي اللسان المصري ، بل استطاعت الاندماج إلى حد يصعب على الجيل الجديد أن يصدق معه ، أن نجيب الريحاني وفريد الأطرش وإحسان وفوزي الجزايري « أم أحمد وبجيج » وعلي الكسار وعبد السلام النابلسي وماري منيب وبشارة واكيم .. الخ .. كل هؤلاء الذين قامت على أكتافهم السينما « المصرية » لم يكونوا مصريين بمفهوم التقسيمات السياسية والاقليمية المعاصرة . لقد كانت السينما المصرية هي الشكل النموذجي المرتجى للمشروعات العربية الموحدة . وحدة الانتاج ووحدة السوق .

نجح الفيلم المصري والاغنية المصرية في توحيد اللسان العربي . حتى أن صحافياً لبنانياً كبيراً عندما سافر إلى العراق لم يستطع التفاهم مع السائق العراقي ، إلا باللهجة المصرية !

* * *

كانت عملية التوحيد تتم من فوق ومن تحت إذا ما استعرتنا التعبير اللبناني الذي أطلقه الرئيس صائب سلام .. فالكاتب أو المفكر لم يعد مصرياً ولا سورياً بل عربياً ، واللسان الشعبي كان في طريقه للوحدة ، والمزاج العام في الفن قطع خطوات حاسمة في طريق الوحدة ، ومن خلال تنوعه ، فالأفلام المصرية كانت تحرص على التنوع والتطعيم بلامح خاصة من كل قطر عربي ، ولم ينتقص من دورها العربي أنها قامت في القاهرة إذ أنه ما من وحدة إلا حول مركز .

ثم كان ما كان مما لست أذكره على حد قول الشاعر الصوفي ، فلنعمل بنصيحته «ونظن خيراً ولا نسأل عن السبب» . إذ يكفي في هذه المرحلة أن نحدد النتائج ونحاول علاجها .

كان أن تقلص الوجود الثقافي المصري في العالم العربي إلى حد الاختفاء . اختفى المعلم المصري بفعل الأزمات السياسية . ثم اختفى الكتاب المصري لذات الأسباب ، ولأسباب مصرية بحتة . إذ اكتشف «عقبري» ما في الإدارة المصرية أن عصابات التهريب قد تخصصت في تهريب الكتاب المصري لجني الأرباح وحرمان مصر من العملة الصعبة ! . ومن ثم كانت الستينات هي سنوات تفرغ الإدارة المصرية لوضع التشريعات التي تمنع « تسرب » الكتاب المصري إلى الخارج !

ولا نريد - كما قلنا - أن نقف طويلاً عند ابعاد المأساة يكفي أن نعرف

أن «المصاحف» المطبوعة في إسرائيل تغمر العالم الإسلامي ، ولا نملك في مواجهتها إلا أن نصيح إسرائيل تزور المصحف ! ألمانيا الغربية طبعت المصحف ، اليابان دفعت تعويضاتها لأندونيسيا مصاحف مطبوعة في اليابان . المسلم الذي لم يكن يثق إلا في المصحف الذي يحمل شهادة رابطة القراء المصريين ، لم يعد يجد هذا المصحف فأصبح يشتريه من أي مكان .

الكتاب المصري اختفى من الأسواق لولا شهامة اللبنانيين الذين لعبوا دوراً سيذكروه لهم الكتاب المصريون بالخير دائماً ، إلا وهو إقدام عدد من الناشرين اللبنانيين على « تزوير » - كما قيل - الكتاب المصري وإعادة طبعه في لبنان دون استئذان المصريين بل وأحياناً ضد مطاردات ومضايقات السلطات المصرية ، وقولى اللبنانيون توزيع ونشر الكتاب المصري ، ولولا هذه المبادرة اللبنانية لانقرض الكتاب المصري من الواقع العربي ، ولظهرت أجيال لا تعرف طه حسين وأحمد أمين وشوقي تماماً كما لا يعرف معظم الجيل العربي الذي قرأ في أواخر الخمسينات الكتاب المصريين الذين ظهوروا في هذه الفترة .

الكتاب المصري الذي قدر له أن ينتشر في العالم العربي هو الذي صادفه حسن الحظ فسطا عليه ناشر لبناني وطبعه . والكاتب المصري المعاصر الذي قدر له أن يعرف في الوطن العربي هو الذي أسعده الحظ بأعجاب ناشر لبناني فطبع له في بيروت أو كما كتبت مرة في صحيفة الأخبار المصرية أقول : أصبحت صناعة النشر هي « كتب يكتب في مصر ، ونشر ينشر في لبنان » . ماقت صناعة النشر في مصر ، فلا تصدير لانتاجها ، ولا تحسين لامكانيات الطباعة ، يكفي أن نعرف أن (دار المعارف - الأهرام) قررت الطبع والنشر في بيروت !

وأكبر خطأ نقع فيه هو إثارة الحساسيات بين بيروت أو القاهرة .. فلا

هم أبدأ أين تقوم الصناعة المعينة ، طالما أنها عربية التمويل والانتاج والتسويق ، وطالما أنها تقوم في أفضل المواقع اقتصادياً وأكثرها قدرة على تطوير عملية التوحيد العربي .

* * *

وهذا ينقلنا إلى مأساة السينما المصرية التي تعتبر مشكلتها الحالية هي خطأ في التشخيص فكل الحديث الذي يدور في القاهرة ، يتحدث عن انقاذ صناعة السينما المصرية والحيلولة دون انهيارها ، بينما نقطة البداية الجادة ، هي التي تعترف بأنها ماتت وتعفنت وأن المشكلة الآن هي التخلص من جثتها . بدلاً من الصراخ حول مؤامرة استعمارية تريد نقل مركز السينما إلى بيروت !

إذا كانت هناك مؤامرة فلنذكر دائماً أن المؤامرات لا تنجح إذا ما تحركت من اتجاه واحد ! وصناعة السينما العربية اليوم لم تعد محصورة بين القاهرة وبيروت ، بل ظهرت السينما الجزائرية المثيرة للآمال ، والسينما الكويتية السخية الامكانيات .

إن اختفاء الكتاب المصري ، وتقلص الروابط الثقافية بين مصر والوطن العربي في السنوات العشر الماضية ، قد صاحبها - سواء أكان ذلك نتيجة أو سبباً - تمزق وحدة الفكر العربي إلى حد وصفه صحافي عربي كبير بأنه لا يمكن معه ، اتفاق ثلاثة مثقفين عرب على تقييم الوضع العربي فضلاً عن وضع خطة لتغييره !

ولكن انهيار السينما المصرية ، وتعدد المراكز السينمائية العربية ، وانهيار وحدة التذوق الفني ، تهدد بسحب الانقسام إلى نفسية الجماهير ذاتها .

ولا بد من عمل على المستوى العربي ، يوقف خطر الانقسام الشعبي ، لا بد أن تنعكس الرغبة في العمل القومي ، التي تعبر عنها أحاديث وبعض سلوك

كل القادة العرب ، في إجراءات هلى المستوى القومي ، تضمن عودة وحدة الفكر والذوق على المستويين الطبيعي والجماهيري .

الانفتاح السياسي المصري الذي بدأه الرئيس السادات ممبراً به عن المصالح الحقيقية للامة العربية ، والاتجاهات الأصيلة للشعب المصري ، هذا الانفتاح يجب أن يرتكز على انفتاح ثقافي . يجب أن يعود الكتاب المصري والجريدة المصرية والفيلم المصري إلى مكانها الطبيعي في عقل ومزاج العرب .

هذا الانفتاح لا يمكن ولا مصلحة لأحد في محاولة اعادته كما كان ، أي بتجاهل التطورات التي تمت خلال السنوات الماضية . بل لا بد من مخطط ناضج يضع في الاعتبار كل هذه التطورات ، ويعمل على توظيفها من أجل لقاء عربي أكثر خصوبة لأنه أكثر تنوعاً .

هذا المخطط لا يمكن أن يصدر بقرار ، بل لا بد أن يبحثه ويرسمه كل أصحاب الاختصاص . فليكن لقاء عربي بين المفكرين والناشرين والسينمائيين العرب من أجل وحدة الفكر والمزاج العربيين .

١٩٧١/٧/٢٣

المنتصرون والمهزومون

قبيل حرب ١٩٦٧ نشر موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي في مجلة القوات المسلحة الإسرائيلية دراسة تحليلية عن طبيعة المعركة التي دارت منذ أربعة آلاف سنة بين داوود وجوليات (ظالوت) ..

وبعد الحرب قالت الصحافة الغربية أن موشيه دايان كان يرمز بهذه الدراسة إلى الخطة التي استخدمت في حرب حزيران ١٩٦٧ وهي الضربة المفاجئة التي تحطم الطيران المصري .

فكما أن « داوود » الفتي الصغير كان يستحيل عليه أن يشتبك في معركة مكشوفة مع العملاق جوليات ، ولذلك فاجأه بضربة مقلع في جبهته فلما سقط قتيلًا .. انهار الجيش الفلسطيني كله .. كذلك كان على إسرائيل أن تضرب العملاق العربي ضربة مفاجئة في جبهته القاتلة ، لينهار جيش العدو ، وتصبح فلسطين مدينة مفتوحة .

ومعروف أن موشيه دايان وصف العرب بأنهم لا يقرأون عن معاركهم المعاصرة ، ومن باب أولي فهم لا يقرأون التاريخ ، وما من كلية عسكرية عربية تدرس معارك صلاح الدين أو خالد بن الوليد أو تحوتس . بينما

الجيش الإسرائيلي يدرس بالتفصيل جميع معارك اليهود في هذه المنطقة ، بل
وجميع المعارك الحاسمة التي دارت في المشرق العربي .

فالجنرال «يادين» رئيس أركان حرب الجيش الاسرائيلي في معارك ١٩٤٨
كتب في المجلة نفسها ، يحلل أحداث حرب ١٩٤٨ يقول أنه عرف خطأ تقدم
الجيش المصري في ١٩٤٨ من دراسته لتاريخ الحروب على أرض فلسطين .
فهذا التاريخ يؤكد أن الجيش الزاحف لا بد له من امتلاك مصراعي بوابة
فلسطين ، الصراع الأول هو غزة ، والثاني بير سبع ، ولكن الجيش المصري
اندفع في طريقه من غزة إلى تل أبيب مهملًا الاحتفاظ ببير سبع .. ولذلك
جمع الجنرال «يادين» قواته في بير سبع وهاجم مؤخره الجيش المصري
وطوقه .

وقال الجنرال نفسه أنه قرأ في دراسة حروب صلاح الدين أنه عبر من
العريش إلى بير سبع على طريق لم يكن معروفاً ، فأمر جنوده الإسرائيليين ،
بالتفتيش عن هذا المر وفعلاً وجدوه ولكنه كان مغطى بالرمال ، فقد فوقه
الشباك وفوق الشباك عبرت المدرعات لتفاجيء مقر قيادة الجيش المصري
بالعريش ودمر مركز سلاح الإشارة فتحول الجيش الزاحف إلى تل أبيب إلى
مجموعات لا صلة بينها .. وكانت هزيمة للجيش الذي لا يقرأ تاريخه .

أما النبي فاتح القدس في القرن العشرين فقد بنى خطته على أساس معركة
«مجدو» التي انتصر فيها تحوتس ، قبل أربعة آلاف سنة !

لا بد من دراسة التاريخ فالواقع هو ابن الماضي ، وهو الذي يصنع
المستقبل .

والتاريخ يكتبه المنتصرون .. هذا صحيح ، ولكن يصنعه المنتصرون
والمنهزمون معاً

* * *

وإذا كانت الحروب هي أقدم الظواهر الانسانية ، وأكثرها استمراراً
فإن الحروب الحاسمة في التاريخ ، عددها محدود .

ان المارك الحاسمة هي تلك التي تنهي حضارة وتقيم على انقاضها حضارة
جديدة ، كانتصارات العرب على الروم والفرس ، أو التي تدمر الحضارة لفترة
من الزمن كما حدث في الأعصار المغولي ، أو تنقذ حضارة من خطر حقيقي
كانتصار الممالك على التتار ...

هذه المارك توصف عادة بأنها حولت مجرى التاريخ ، ولو أن ذلك
التعبير غير دقيق ، لأن مجرى التاريخ ، يكون قد تحول فعلاً ، قبل المعركة ،
التي لا تفعل أكثر من إعلان حقيقة هذا التحول ... فما من معركة من هذا
النوع جاء فيها النصر مصادفة ، بل هو دائماً ثمرة عوامل عديدة ، ظلت
تحفر المجرى الجديد للتاريخ لسنوات طويلة وأحياناً لقرون ، حتى تأتي
الضربة الحاسمة في المعركة فينطلق التاريخ في مجراه الذي قد حفره من قبل .

فالأمم أو الحضارات لا تهزم عند خط النار ، بل تهزم أولاً في عقر
دارها .. في داخل كل فرد .. في نظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ..
وأهم من ذلك ، في الروح التي تحرك أفرادها .

الأمّة أو الحضارة تهزم أولاً ببعجزها عن البقاء ، ثم يأتي عدوها فيطلق
عليها رصاصة الرحمة ، ويعفيها من الاستمرار في عالم لم تعد تنتمي إليه ولا
تقوى على مواجهته .

والمارك الحاسمة لا تحول مجرى التاريخ دائماً في الاتجاه الأفضل ، فالتاريخ
ليس عملية نمو مستمرة ، بل هو عملية تقدم وتراجع ، ومسيرته حافلة
بالمعطفات والالتواءات والارتداد ، ولكن محصلته النهائية هي التقدم .

المهم أن النظام الأصلح للبقاء هو الذي ينتصر ، ولكن ذلك لا يعني أنه
هو الأفضل خلقياً وقيماً ومثلاً .. فالميكروبات تنتصر أحياناً على الانسان ،

وتثبت أنها أصلح للبقاء في ظروف معينة ، ولكن ذلك لا يعني أنها هي الأفضل أو أن النصر النهائي لها ...

وأحياناً تنقلب الميزة الى عنصر ضعف ، إذا ما تغيرت الظروف ، أو تغيرت طبيعة الخصم ، فالزواحف العملاقة التي سادت الكرة الأرضية ملايين السنين ، انقرضت بسبب ضخامة حجمها ، عندما ظهر عدو جديد أصغر حجماً ، وبالتالي كانت استجابة جهازه العصبي أسرع من استجابة العملاق ولو يجزء من الثانية ، ولكنه كان كافياً لحسم المعركة ...

وأقدم الانتصارات الحاسمة في التاريخ ، هي انتصار المصريين بقيادة الفرعون «أحمس» مؤسس الأسرة الثامنة عشرة ... على الغزاة الهكسوس .. فهذا النصر وحد مصر من جديد وبصفة نهائية ، وأكد شخصيتها الى الأبد .. ومد الوجود المصري الى الشام زارعاً بذور الوحدة العربية ، ومنبهاً لأهمية العمق الشامي لحماية استقلال مصر .. وهي الحقيقة التي تأكدت منذ ذلك التاريخ (١٥٠٠ ق . م .) ...

كان الهكسوس وهم قبائل رحل يعتقد أنهم عبرانيون قد احتلوا مصر ، بعد أن سادتها حالة خطيرة من الفوضى الاجتماعية ، وحرب الطبقات ، على أثر الضائقة الاقتصادية التي أنزلتها عمليات بناء الأهرام بالبلاد ... وكان الهكسوس يتفوقون على المصريين ، باستخدام الحصان الذي لم يكن معروفاً حتى هذا التاريخ في مصر ...

هذا التفوق في السلاح ، مع انهيار السلطة في مصر ، مكن الغزاة من احتلال سيناء والدلتا بل وأجزاء كبيرة من مصر الوسطى ، ولم يبق مستقلاً إلا الصعيد ، وتركزت السلطة الوطنية في مدينة « طيبة » الاقصر ... التي لم تكن أكثر من قرية خاملة ، ولكن نجمها بدأ يتألق بظهور عائلة أحمس .. بعد ستة قرون كاملة من الاحتلال الأجنبي لمصر ، وقد نجحت عائلة « أحمس » في تفجير المقاومة الوطنية المصرية ، باستثارة عقيدة الجماهير ... إذ أعلن

« أحس » أنه تلقى رسالة من حاكم الهكسوس الذي يقيم في وسط الدلتا...
تفيد أن « عجول البحر » التي تسبح في النيل قرب طيبة... على بعد
ألف كيلومتر تزحف منامه ولذلك فهو يطالب بقتل هذه العجول ليطيح
منام جيش الاحتلال !

وكانت «عجول البحر» تعتبر آلهة مصرية ، ومقدسة عند المصريين ، وكان
الاستفزاز واضحاً... فهب المصريون خلف أحس لتحرير مصر من الغزاة .
وكان المصريون في ذلك الوقت قد تعلموا الفروسية ، وحصلوا على الحصان
من خصمهم ، بل وطوروا فن القتال بالحصان ، فاخترعوا المركبة الحربية
وهي التي أعطتهم تفوقاً ساحقاً على العدو ، والتي أصبحت بعد ذلك رمز
ملوك الاسرة الثامنة عشرة وخاصة العربة الشهيرة التي تميزت بها صور حفيد
أحس ، الفرعون تحوتس منشيء أول امبراطورية في التاريخ... وأول من
وحد مصر والشام (فلسطين - لبنان - سوريا) .

لقد لعبت «العربة الحربية» دوراً حاسماً في تحقيق النصر العسكري ،
ولكن النصر التاريخي كان قد تقرر ، عندما نجح الفراعنة في جعل قضيتهم
هي قضية الجماهير... باستثارة الحماسة القومية للمصريين من باب الغضب
لعقيدتهم التي يهينها الاغراب .

★ ★ ★

ويبدو أن الاسكندر الأكبر قد فهم هذا الدرس جيداً ، وهو الذي كان
يخرج يجيشه محاطاً بالفلاسفة وحكام اليونان... والذي عرف أن وحدة
اليونان هي شرط فرض وجودها العالمي، فوحد اليونان وأنهى ملحمة حروبها
الأهلية ، ثم عرف أن وحدة اليونان لن تدوم إلا باتجاهها لمحاربة عدو قومي ،
فانطلق يبني أول امبراطورية عالمية من اليونان إلى الهند ، ولكنه كان أول
فاتح يستقبل بالترحيب من شعوب البلدان المفتوحة... مستفيداً من أخطاء
خصمه .

ففي مصر مثلاً أهم ممالك العصر ، كان المحتلون الفرس ، قد أهانوا مشاعر الجماهير وعقائدهم عندما قتل قمبيز ملك الفرس ، المعجل « أبيس » ... فعاقبه الكهنة بأن قادوه في رحلة تضليلية إلى الصحراء أفنت جيشه كله ، وعاونوا الاسكندر على فتح مصر ، وعرف الاسكندر كيف يكسب حب المصريين ، بأن توجه لزيارة واحة « سيوه » ، حيث قدم فروض الطاعة للاله آمون ، بل وأحى رأسه مبتسماً ، والكهنة يعلنون أن إله المصريين ، قد استغفل فيليب والده ، ونام مع ام الاسكندر ذي القرنين وأنجب منها الاسكندر !.

وكما علق مؤرخ : « لو صحت هذه المزاعم لكان فيليب هو الأحق بلقب ذي القرنين » .

وتمزقت امبراطورية الاسكندر ولكن بذور الحضارة الاغريقية التي حملتها جيوشه أثمرت في كل مكان وعلى امتداد خمسة قرون ... بل صبغت حتى الامبراطوريات الوريثة . كان الاسكندر ناشر حضارة ولذلك انهارت أمامه حصون الجهل والاستبداد .

وربما يكون « هنيبعل » هو أشهر المهزومين ، لأنه أشبه الأبطال بروميل ، فظل عبقريته العسكري ، يغطي أجماد حتى الذين انتصروا عليه ، فهنيبعل هو الذي روع روما ، وأبقاها في فزع دائم من قرطاجنة ، المدينة الفينيقية عند الساحل الأفريقي .

وهو الذي نقل الأفيال إلى أوروبا وحاصر روما مخترقاً جبالها في براعة عسكرية ما زالت تدرس الآن ... وهو الذي جعل مجلس الشيوخ الروماني يعين موظفاً خاصاً مهمته أن يصيح في أعضاء المجلس كلما احتدت الخلافات بينهم : « قرطاجنة على الأبواب » لينبهم إلى الخطر القومي الذي يجب أن يحجب كل الخلافات والتناقضات ... ولكن « هنيبعل » هزم ، ودمر الرومان قرطاجنة ، فلم يبقوا منها حجراً على حجر .

لماذا هزم القائد العبقري ؟ .

لسبب بسيط جداً .. هو أن النظام الروماني كان أكثر تفوقاً من نظام قرطاجنة .

كانت روما - وقتها - دولة ديمقراطية يحكمها مجلس شيوخ ، لا فرد واحد ..

والقاعدة التي لا يعرفها العالم الثالث حتى اليوم ، هي أن تفكير عشرة متوسطين خير من عبقرية فرد واحد منها يمكن ملهماً ..

النظام الديمقراطي في روما مكنها من تحمل الهزائم ، والاستمرار في محاربة قرطاجنة ، ثم اعداد العدة للنصر عليها ..

روما القانون ومجلس الشيوخ .. والامبراطور المنتخب أو القنصل كما كان يسمى .. هزمت قرطاجنة العبقرية العسكرية .

وروما شبكة الطرق الاولى من نوعها ، بل والوحيدة .. إذ كانت شبكة عالمية ، بعضها لا يزال مستخدماً حتى الآن ! .. الطرق والآبار الرومانية كانت أكثر خدمة للتجارة ، من مدينة الفينيقيين .. لذلك انتصرت روما الوحدة العالمية .. روما « السلام الروماني » ..

ولكن روما تحولت إلى امبراطورية مستبدة ، حكمها قياصرة عظام أورثوا الملك لقياصرة عاديين ... ثم جاء قياصرة بلهاء ومجانين وشواذ ... وانقسم المجتمع إلى فئات حاقدة متباغضة ، وغرق الحاكمون في الترف ، ورزح المحكومون في البؤس والشقاء .. وعندما لجأ البؤساء إلى مملكة السماء ، فراراً من مملكة الأرض التي استأثر بها البلاط والنبلاء ، نكل المترفون بالجمامير المؤمنة .. ولكن المسيحية تنتشر وتنتصر .. فينتصر الأباطرة ، ولكن سرعان

ما تتمزق وحدة الكنيسة وتفتك الخلافات المذهبية بالدولة وتنهيار الامبراطورية
تحت ضربات الخلافات والتمزق الديني .. وينكل الأباطرة بالمذاهب المخالفة ..
قد أصبحت الشعوب عطشى تتطلع لمن يؤمنها على عقيدتها ، من يكفل لها
حرية العبادة ، من يوفر لها الأمن والنظام وسيادة القانون ..

وعلى الجانب الآخر كانت فارس ..

الأكاسرة تحولوا إلى آلهة منذ زمن بعيد ، يحكون بالبطش والقوة ،
وطبقة كهنة تخفي عنهم الحقائق ، وتعتصر الشعب إلى حد فقدان الولاء
والانتماء .. كان الفلاح الفارسي لا يهتم بنتيجة الحرب وينتظر حتى يرسل
المنتصر مهبا يكن جنسه ، الجابي ، ليحصل منه الضريبة .. فهذه هي العلاقة
الوحيدة التي تربطه بالسلطة ..

ألم يكن من الطبيعي في مثل هذه الامم ، أن تخرج الدولة جندها للقتال ،
تتقيده بالسلاسل لكي لا يهرب من المعركة؟! ..

ألم يكن من الطبيعي أن تنهار هذه الدول بسرعة خاطفة تحت ضربات
الجيش الإسلامي العربي؟ ..

ولكن لماذا الجيش العربي بالذات؟

وأي عرب؟

لماذا لم تظهر الحضارة الجديدة من مصر العريقة في التحضر ، المتمثلة لآخر
كلمة في حضارة العصر؟

لماذا لم تظهر الحضارة الجديدة على يد عرب المناذرة الذين كانوا تحت الحماية
الفارسية .. أو عرب الغساسنة الذين كانوا تحت الحماية البيزنطية؟ ..

لأن قانون الحضارة المعجيب ، يجعل البديل الحضاري هي الامة الأكثر
بعداً عن مجرى الحضارة المنهارة .. الأقل تأثراً بهذه الحضارة .. الأشد رفضاً
للقيم الحضارية السائدة .

وكان العرب في قلب الجزيرة هم الأكثر تخلفاً والأكثر بعداً عن الحضارة السائدة المنهارة ، والأقل تأثراً بقيمتها ومثلها .. ولكنهم كانوا حفنة أفراد بلا فكرة تجمعهم ولا وحدة انتماء أكثر من اعتزاز قبلي عنصري يجنسهم .. كانوا بحاجة إلى دفعة روحية تلهب حماسهم ، وتحولهم من أفراد إلى أمة . ومن قطاع طرق ، إلى فاتحين بناة حضارة .

ما الجديدة الذي كان يحمله هؤلاء الحفاة المرارة للعالم .!؟

لا تفوق تكنولوجي .. ولا تفوق ثقافي بالمعنى الدارج للثقافة ، ولا عراقية في الحضارة أو تفوق في التاريخ العسكري .. فلماذا انتصروا .. وبأي حق سادوا العالم .. وكيف انهارت أمامهم الامبراطوريات ؟ .. واكتسحوا الدنيا من أواسط آسيا إلى شاطئ الأطلسي ومن جبال الأناضول إلى أعماق أفريقيا في فترة لا تزيد عن عمر الرجل الواحد .!؟

هناك ألف سبب لهذا النصر ، ولكنها كلها أسباب تتفرع من سبب واحد رئيسي .. هو أنهم كانوا أول من أقام دولة ايدولوجية في العالم .. أول مجتمع تربطه وتنظمه وتحرك أفراده ، وتنظم علاقاته ، عقيدة واحدة .

في عالم تمزقه الخلافات الدينية ، والمذهبية ، والطائفية ، والعنصرية ، والجنسية ، والطبقية ، ظهرت جماعة لا تعترف باحقاد ولا تمزق البشر إلى أسياد وعبيد .. مجتمع مفتوح للجميع يخلق فيه كل فرد بقدر ما تحمله كفاءته .

عندما اقتحم خالد بن الوليد حصن عين تمر ، وجد بابا مغلقاً فتحه فإذا خلفه أربعون صبياً قالوا أنهم رهائن ، أخذوا من أهلهم لضمان ولائهم .. فوزعهم «خالد بن الوليد» على المسلمين .

ومر جيل واحد .. وأحصى المؤرخون من هؤلاء الصبية : نصير والد موسى بن نصير فاتح بلاد المغرب !.. وابن سيرين من كبار علماء الحديث .. وجد محمد بن اسحاق المرجع الوحيد في تاريخ سيرة الرسول .. وآخرين ..

كلهم لمعوا وكلهم حفروا أسماءهم في سجلات التاريخ ولو بقي الباب مغلقاً عليهم لطوامم النسيان مع شعوبهم .

وكان الإسلام ثورة تفتح الباب للمحرومين والمضطهدين والمستضعفين في الأرض .

« أسامة بن زيد » أول من تولى قيادة حملة خارج الجزيرة العربية .. وتولى القيادة على جميع الصحابة بمن فيهم عمر بن الخطاب .. كان فتى حديث السن ، أبوه عبد .. وهو أسود أفتس الأنف بوجهه آثار جدري .. لو استمرت قيم الحضارات المنهارة ، لما زادت مكانته في التاريخ عن راعي غنم يتقي ظهوره قرب مساكن السادة .. ولكنه بالإسلام أصبح من أشهر شخصيات التاريخ ، بل وأصبح نموذجاً يحتذى به شباب مكة المترف ، بعدما استتببت الدولة ، فصاروا يلبسون على طريقته ، ويقولون هكذا يلبس « أسامة » !

* * *

بعض المؤرخين يقول أن الرسول عليه الصلاة والسلام أدخل أسلوب القتال بالصف ، بدلاً من طريقة الكر والفر الفردية التي كانت تعتمد على البطولات الفردية والهجوم الذي يعتمد على الصدمة الأولى فإما هزيمة العدو أو الفرار .. ولكن معركة « بدر » طرحت لأول مرة أسلوب القتال بالصفوف أي الجيش الموحد المتناسك ..

ولكن هل كان يمكن ادخال هذا الأسلوب إلا في جيش سبق أن وحدته عقيدة ، وعلمته أهمية العمل المشترك ونكران الذات واسؤصلت منه الأناية الفردية .. جيش يقبل طريقة القتال بالصف ويبرع في استخدامها ، هو جيش كان قد تعود الصلاة في صف ، وتعلم أن « الله لا ينظر إلى الصف الأعوج » .

والمسلمون هم أول من حفر الخنادق في الجزيرة العربية ، هذا التكتيك المتقدم لم تكن تعرفه العرب ، وفاجأ القبائل في غزوة « الخندق » وحال دون اقتحامها للمدينة ، وغير مجرى التاريخ إذا شئنا ..

ولكن « الخندق » كانت فكرة عبد فارسي مسلم هو « سلمان » اقترحه على النبي فوافق عليه واشترك الجميع في حفره .. كان لا بد من مجتمع مفتوح يحرر العبيد ويطلق طاقاتهم ويستمع لآرائهم لكي يكسب المسلمون هذا التقدم التكنولوجي .. وإلا فقد كان في جيش المشركين عشرات من العبيد الفرس والروم ، ولكن ما من أحد يسمع لهم ، ولا هم يهتمون بنصرة أسيادهم الطفلة ، ولكن « سلمان » يحب المجتمع الذي ينتمي إليه ، والذي تنازعت شرف نسبه إليها العائلات المسلمة حتى حسم النبي النزاع بإعلان أن « سلمان منا أهل البيت » ..

المجتمع المفتوح هو الذي أطلق الطاقات ، وأتاح لكل الكفاءات أن تساهم في صنع النصر العربي الكاسح ..

لقد انتصر العرب على تكنولوجيا الروم والفرس المتقدمة ، لأنهم كانوا يحملون قيماً أفضل ، واعتزازاً بهذه القيم يقري بالاستشهاد .. وعندما حقق « خالد بن الوليد » معجزة اختراق الصحراء من العراق الى الشام ، التي لم يستطع جيش آخر أن يفعلها بعد ذلك ، كان يتصرف بعبقرية القائد الذي يدرك روح جنوده ، وأنهم يتحركون بطاقة لا تعترف بالمستحيل .. والشيء نفسه عندما توقع الروم أن يفتك البرد بأبناء الصحراء عند حصار « حمص » .. فلما جاء الشتاء ونزل الثلج « وجدوا هؤلاء الحفاة أثبت على الجليد من الروم على خيولهم وفي حصونهم » فسقطت حمص ..

* * *

من الخطأ كما أنه من المستحيل أن ترجع انتصارات المسلمين الى عبقرية قائد واحد ، فقد انتصروا بخالد وقبل خالد وبعد عزل خالد .. وفتحوا مصر بأربعة آلاف جندي بقيادة عمرو بن العاص الذي لم تكن العسكرية أبرز صفاته ، وعندما طلب المدد ، استغرب عمر بن الخطاب واتهم جيشه بترك تقوى الله وإلا لما احتاج لمدد !. وأمه بأربعة رجال كل رجل منهم يساوي ألفاً ، لأنهم من صحابة الرسول .. وأمره أن يضع هؤلاء الصحابة في مقدمة الجيش ، وكانوا هم الذين تسوروا حصن بابلينون .. فالقيادة تستحق مكانتها لأنها تكون أول من يضحي وآخر من يستمتع هكذا قالها ماوتسي تونغ ، وقبله بأربعة عشر قرناً قال المسلمون في وصف كبار الصحابة : « يكثرون عند الفزع ويقلون عند الطمع » .. وبعد ١٤ قرناً أفق بعض الصحافيين « أن من حق القيادة الثورية أن تستمتع مكافأة لها على تحرير الشعب ! » ..

ولما بدأت المفاوضات بين العرب والروم المحاصرين في مصر .. كان رئيس الوفد العربي ، هو « عبادة بن الصامت » الأسود ، فاستغرب الروم وقالوا : « أليس فيكم من يكلمنا إلا هذا العبد الأسود ؟! » ورد المسلمون : « هو صاحب نبينا وسيدنا ! .. وان الله لا ينظر الى ألواننا بل الى قلوبنا » .. وانتصر الذين يقودهم العبد الأسود ..

ثم انقسم العرب ، وارتدوا الى القبلية والأحقاد والأثانية .. وهزل الخليفة ، القائد الذي فتح الأندلس ، لأنه خشي أن يفتح أوروبا كلها ويدخل عليه دمشق منتصراً من الشمال ! .. فانحسر المد العربي عند جنوب فرنسا !.

وقامت خلافة في بغداد وأخرى في القاهرة وثالثة في الأندلس .. منحلة منهارة .. وهجم الصليبيون على ساحل الشام ومصر .. وطلب أهل دمشق نجدة من خليفة مصر ليفك عنهم الحصار ، فوصلت سفينة من خليفة القاهرة

تطلب مغنية شهيرة ، وأخشاب لصنع عود لقصر الخلافة .. واضطر العصاة
في بغداد لضرب الخليفة العباسي لكي يحرضوه على الجهاد ..

وانهارت المدن حتى ظهر البطل صلاح الدين ، حاول أحدهم أن يضعه
مرة ، فقال إني أستحي أن ابتسم ودمشق محاصرة ..

آمن الناس به والتفوا حوله لأنه كان يؤمن بقضيته ويهب نفسه لها ،
استطاع أن يحول الانهيار الشامل الى تماسك ومقاومة .. لأنه سحق القيادات
المنحرفة المترفة الفاسدة التي قأمرت مع الغزاة وخانت بلادها في سبيل
حكمها ... وعندما مات محرر بيت المقدس ، وحاكم مصر والشام والحجاز
واليمن أحصوا ثروته فإذا بها لا تزيد عن دينارين .. دفنوها معه ودفنوا
معهما سيفه ، وخاطبه إمامه قائلاً : « خذ سيفك تتوكأ عليه في الجنة » ..

لقد انتصرنا مرة أخرى لأننا وجدنا قيادة لا تتوكأ إلا على سيوفها ..

وجاء الإعصار التتاري .. استطاع جنكيزخان أن يستخدم عنصر
التفوق المغولي البشر ، ففمر بهم العالم ، وكان أول من أتبع سياسة الأرض
المحرقة . اقتلع كل مظاهر الحضارة ، فقبل « حيث يمر التتار لا ينبت العشب
ثانية » وحتى أنهم رموا في نهر دجلة بالتراث الفكري للانسانية كلها ، المكتبة
العربية ، لتعبر عليها خيوطهم ، حتى قيل أن نهر دجلة ظل يفيض أسود اللون
من «مداد الكتب» لعدة أيام .

وكانت هزيمتهم بذات العنصر الذي سبب انتصاراتهم .. فقد انتصروا
بالرعب ، بأسلوبيهم الوحشي الذي يدمر العدو ويبيد كل شيء ولا يفرق بين
من يقاتل ومن يستسلم .. ومن هذا اليأس الشامل انبعثت المقاومة فما دام
الدمار هو المصير الوحيد الذي تحمله جيوشهم ، فالأفضل أن يموت الناس على
ظهور خيوطهم مقاومين ، على أن تقطع رؤوسهم راكمين .

ووقفت لهم مصر في موقعة « عين جالوت » وكان انتصاراً أنقذ المدينة والحضارة والجنس البشري كله .

بطله اسمه « قطز » .. قتله أعوانه قبل أن يصل إلى القاهرة التي كانت قد تزينت في انتظار عودة القائد المنتصر .. قتله (الظاهر بيبرس) والغريب أن التاريخ الذي لا وفاء له ، توج الظاهر بيبرس بطلا شعبياً في الفولكلور ، بينما نسي اسم « قطز » إلا من ذاكرة المؤرخين !

* * *

ثم انتقل مشعل الحضارة إلى الغرب ، وأبرز قاداته المنتصرين في العصر الحديث هو « نابليون » ابن الثورة الفرنسية وحامل مبادئها إلى شعوب أوروبا .. كان متفوقاً على نبلاء أوروبا مسافة عصر كامل ، وكان يمثل دور المحرر لشعوب أوروبا ، وطالما كانت جيوشه تحطم قصور النبلاء كانت سيمفونية البطل تتضاعف ألحانها بعدد معاركه ، فلما انتهى دوره وتحول إلى امبراطور يقيم العروش في كل عواصم أوروبا ويعين أقاربه وأعوانه ملوكاً .. واصطدم بالشعوب فقاتل البروسيين والأسبان .. الجماهير لا النبلاء .. وقاده الفرور إلى مغامرة روسيا .. ثم انقلب تكتيكه عليه ، فوحد الانكليز أوروبا ضده وأنهوا اسطورته في جزيرة « سانت هيلانه » .

وتألق نجم بريطانيا .

وليس في التاريخ البريطاني بطل ، ولا عبقرى فرد ، يمكن أن يقال أنه صنع عظمة بريطانيا .. بل الانكليزي عادة ، هو متوسط الذكاء ، وغبي أحياناً كثيرة .. ولكن الامبراطورية البريطانية قامت على حقيقة بسيطة هي جوهر الحضارة الحديثة : المعلومات .. تاريخ انتصارات الامبراطورية البريطانية ، هو تاريخ المعلومات .. التقارير .. الملفات .. الحقائق الموضوعية .. القدرة على الاستفادة منها .

أنهم يقولون أن سكوتلانديارد تتخذ ضباطها من بين المحدودي الذكاء ..
ولكن اسلوب العمل فيها وملفاتها يحتمن الوصول إلى المحرم بلا عبقرية ،
ولكن بالمعلومات .

الأنتلجنت سيرفس ، أو المخابرات البريطانية هي المعلومات تاريخ العالم
كله خلال القرون الثلاثة الماضية ، مرجعه الأساسي هو وثائق الحكومة
البريطانية ، التي تصبح تاريخاً فور افراج الحكومة عنها ، بعد خمسين سنة ،
أو خمس وعشرين كما تقرر أخيراً .

تقارير موظفي شركة الهند الشرقية ، هي المرجع الوحيد لمن يريد كتابة
تاريخ الهند أو الخليج أو ايران أو الجزيرة العربية .

بريطانيا المخابرات ، بريطانيا دائرة المعارف والمتحف البريطاني .. هي
بريطانيا التي لا تغيب عنها الشمس .

ولم تدخل بريطانيا حرباً ضد بلد ولا استعمرت وطناً إلا بعد أن تكون
قد عرفت عنه كل شيء ، وألف مستشرقوها عنه الدراسات التي تتناول كل
تفصيلية من حياته العسكرية إلى طريقته في الرقص ولهجات كل مدينة .

المعلومات .. هي كلمة السر في الحضارة البريطانية ، ثم القرار الهاديء
الذي لا يتأثر بالاعتبارات الشخصية ولا الانفعالات ، فليس لبريطانيا أصدقاء
دائمون بل مصالح دائمة .. لأن الحكيم فيها كان للأجهزة والمؤسسات وليس
للأفراد .

* * *

وأخيراً يبقى اليهود .. عدونا القومي ، والتحدي الخطر لحضارتنا .. وقد
مرت باليهود فترتين عسكريتين .. فترة اقتحامهم الأول لفلسطين ، وقد
انتصروا فيها لأنهم استخدموا سلاح الحرب الشاملة .. قبل فتوح اليهود كانت

الحروب تدور بين جيشين ، والجيش المنتصر ينهب البلد المنهزم أو يستولي عليه ويحكم أهله .. إلا اليهود لأنهم كانوا شعباً متجولاً يبحث عن وطن ، شعب بلا وطن يريد وطناً بلا شعب ، ولأنه لا يوجد هذا الوطن ، فقد ترجم هذا الشعار إلى إبادة شعب وسكنى وطنه .. فاليهود استعمار استيطاني لا على يد الحركة الصهيونية وحدها ، بل منذ خروجهم من مصر .. ولذلك فاليهود هم أول غزاة أبادوا الشعب المهزوم واعتبروا أنهم في حرب مع كل فرد فيه حتى الأطفال والنساء والشيوخ ، فعندما ينتصرون يذبحون الجميع .

حرب الإبادة .. والقتل الجماعي .. هي هدية شعب الله المختار للجنس البشري .

واليهود قاتلوا بلا تمييز بين محارب ومدني ، واستخدموا سلاح الحرب النفسية ، فكانت لهم الجواسيس والطابور الخامس ، حتى المومسات وبرعوا في زرع العملاء ، وبالذات في فراش الملك أو الحاكم .. ونشروا الرعب حتى أن أسوار المدن أصبحت تسقط بمجرد نفخهم في البوق .. وحتى أن جيش العدو ينهزم بضربة مقلع .

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة غزو فلسطين والوطن العربي في العصر الحديث ، فقد اعتمدوا فيها على نفس الأسلوب وأضافوا إليه تنظيماً دقيقاً تكون عبر ثلاثة آلاف عام ، صنعه تكاتف وتلاحم أقلية رفضت العالم ، فرفضها العالم ، واعتبرت نفسها في حالة حرب دائمة مع الجنس البشري ، حرب تبيح لها كأقلية استخدام كافة الأسلحة ، وبلا قيد يشل حركتها .

التنظيم الدقيق ، واستيعاب عبرة التاريخ ، والتعبئة الشاملة لمجتمع في حالة حرب مستمرة ، هو ما أضافته الغزوة اليهودية الثانية ، لتقاليد الغزوة الأولى المستمرة ، وهي حرب الإبادة الشاملة للعدو .

* * *

واليوم ونحن نستعد لاستقبال العام السادس لهزيمة حزيران (يونيو) التي
يعتقد « توينبي » أنها الهزيمة الحاسمة الثالثة في تاريخ العرب (بعد هزيمتهم في
جنوب فرنسا ، وانحسار رايتهم عن اوروبا وبالتسالي أميركا وهزيمتهم أمام
التتار بسقوط بغداد ، ووقف عملية تعريب العالم الإسلامي شرق بغداد) .

هل تكون هذه الهزيمة إحدى معارك التاريخ الحاسمة ؟ .

ممكن إذا ما استمرت مواجهتنا لها تتسم بنفس القباء وخداع النفس ..
والاصرار على أننا لم نهزم .. وأنها كانت مجرد نكسة وستزول بالحل السلمي
لتواصل نفس المسيرة بنفس الاسلوب .

وممكن أن تكون مجرد معركة ضمن ملايين المعارك التي طواها التاريخ ..
بل ممكن أن تكون معركة حاسمة ، ولكن باعتبارها بداية التغيير
الشامل الذي دفع بالامة العربية إلى استكمال أسباب النصر، وبعث حضارتها
من جديد .

ممكن ..

شرط أن نعي عبرة التاريخ ..

عبرة المنتصرين ..

وأهم منها ..

عبرة المهزومين ..

١٩٧٢/٦/٢

وحين مدحتك يا ست الكل !

في اجتماع مجلس التحرير الأخير استنكر نصف الأعضاء التحقيق الذي أرسله مكتب «الحوادث» في القاهرة عن طلاق السيدة ام كلثوم .

وبالطبع كان هناك من يدافع عن حرية النشر باعتبار أن الفنان لا يعيبه إلا فنه ، وفن «ام كلثوم» فوق مستوى النقد فهي وحدها ، لا قبلها ولا بعدها ، مها تكن أمال البعض وعواطفه هي وحدها - مرة اخرى - لا قبلها ولا بعدها ، التي تربعت على عرش الطرب والغناء أكثر من نصف قرن بإذن الله .. ودندن ألحانها ثلاثة أجيال .. هي وحدها التي يجلس أمامها رؤساء أركان حرب الجيوش العربية أربع ساعات أو ست - حسبما يحلو لها - يستمعون ويصفقون ويترنحون .

هي وحدها التي أصبحت أغانيها السلام الوطني لمصر واللحن المميز لأذاعة بغداد ..

هي وحدها التي غنت بالفصحى وبالعامية ، التواشيح والقصائد والطقاطيق فألهمت وأطربت وباعت ولا زالت تباع أعلى رقم في الاسطوانات العربية ، بل وقامت مطاعم ومقاه لا تقدم إلا أغاني ام كلثوم .

ست الكل هي وحدها التي لم تقدم على المسرح سوى الغناء .. تتمكن

من اللحن ، والتحكم في حنجرة هي الأعجاز الذي لا تفسير له ، وصفتها مجلة «اللايف» بأنها «أقوى وأعجب حنجرة في العالم» .

لم تقدم عرض أزياء ولا تثنت ولا تأودت .. هي التي خلصت الغناء من مرحلة «العالمة» وحولته إلى فن راق .. وإن كانت أوتارها قد رقصت المستمعين ، وأطلقت الصيحات من أعماق قلوبهم .

هي وحدها التي قفز مستمع إلى المسرح من أجل أن يقبل قدمها .

هي وحدها التي تحجز مقاعد جميع الطائرات المتجهة من الدول العربية إلى القاهرة ليلة حفلتها في عصر الراديو والتلفزيون لأن حضور حفلة للست يعد حدثاً يستحق أن يروي وشرفاً تشد إليه الرحال .

هي أول وآخر مطربة حملت عن جدارة لقب «السيدة» .. كوكب الشرق .. ست الكل .. صاحبة العصمة .

هي الحقيقة الوحيدة التي يجمع عليها العرب .. والصوت الذي كان يجمع الراعي في الخيمة في أعماق الصحراء والملوك داخل القصور والعقائدين في مقر الأركان .. أو المقاهي بعد التنحي .. حتى قيل مرة «أن العربي هو من يطرب لأم كلثوم» ، وتطرف البعض فقال «ليس عربياً من لا يطرب لام كلثوم» .

ولا شك ان البعض كان يشيره هذا .. لأنه يكره أن يجتمع العرب على حقيقة ، ويكره أكثر أن تكون حقيقة مصرية .

والبعض كانت تحركه أحقاد صغيرة كتلك التي أشار إليها طه حسين مرة في تفسير تطاول سلامه موسى على أمير الشعراء شوقي .. فقال «والله ما يحقد سلامه موسى على شوقي إلا هذه المدائح التي تغنيها ام كلثوم» .

والبعض كان ساذجاً .. كانت تروعه حقيقة سهرامة كاملة ليلة كل شهر

مع الغناء والطرب وهو يريد أن يكون الوقت كله والجهد كله للعمل ولا يكفيه أن يعمل ٢٩ يوماً !!

كان ساذجاً لا يسأل نفسه أي سحر في صوت هذه الفنانة يجعل أمة تسهر معها الليل .

ولو فكر لعرف أن غريزة الامم لا تخطيء ، وإن ليلة ام كلثوم ، هي ليلة التطهر لهذه الأمة التي تفترسها أحقادها وخلافاتها ، وتمزقها أذاعاتها وصحفها .. فتهرع ليلة كل شهر تتعبد فيها للوحدة العربية في محراب سيدة الغناء .

والبعض كان يفزعه انتشار الحشيش وارتفاع أسعاره - كما يقال - ليلة ام كلثوم ، ويقترح الغناء ام كلثوم ليتوقف تدخين الحشيش .. وهو تفكير عجيب أشبه بمن يقترح الغناء الأفراح والأحزان في لبنان لكي يكف الناس عن اطلاق النار .. ويجب تحريم الأفراح والحفلات في المجتمع الغربي والمتغرب لكي يبطل استهلاك الويسكي .

الذين قالوا أن الفنان لا يعيبه إلا فنه كانوا مع نشر المقال - كما قلنا - باعتبار أن حياة الفنان الخاصة هي ملك للجمهور ، للتاريخ وللحقيقة ، وهذه هي ضريبة الفن ، ضريبة العظمة ، ضريبة الاعجاب .

والجمهور الذي يدفع من غروره وأفانئته الكثير لكي يهتف باعجاب لموهبة وعبقرية الفنان ، هذا الجمهور يريد أن يعرض خضوعه للموهبة ، بافتراس شخصية الفنان ، والتهام حياته الخاصة ، لذلك فأروج القصص عن شكسبير ، وأميل زولا ، وكوكتو ، واندرية جيد ، هي القصص التي تنسب لهم الانحرافات الجنسية .. بل أصبحت ظاهرة عامة أن يظهر مؤلف أو مؤرخ يعلن اكتشاف انحراف جنسي في حياة واحد من العظماء .. انها غريزة تحطيم المعبود .. وليست مصادفة أن ملحمة الآلهة عند الاغريق حافلة بالفضائح الجنسية ..

ولكن هذا الرأي رد عليه بأن حياة الفنان الخاصة هي ملك للتاريخ عندما يصبح الفنان جزءاً من التاريخ ، عندما تتاح الحقائق كاملة ، وعندما ينتفي احتمال تأثير هذه المناقشات على نفسية الفنان والصورة التي يرسمها له الجمهور .. فضلاً عن أن « ست الكل » لم تكن مجرد فنانة تعيش بمعزل عن حياة شعبها وامتها .

هي التي تحولت أغانيها إلى شعارات :

« وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا »

هي التي غنت والهبت الأكف بالتصفيق في شبه مظاهرة هي الاولى من نوعها ، وفي ظروفها المعروفة :

« أعطني حريقي .. أطلق يديا .. آه من قيدك أدمي معصمي » .

هي التي توجهت للاذاعة في خريف ١٩٥٦ والقنابل تتساقط عليها تساعد في التلحين وتسجل وتذيع ما يلهب حماسة الجماهير ، ويحفظ معنوية الامة .

هي التي تمت أن تغني في فلسطين المحررة .. فكانت اذاعة إسرائيل من الذكاء والوعي بعاطفة الجماهير بحيث لم تتعرض لام كلثوم بكلمة ، بل عتبت عليها لأنها تريد الحرب ، وسألت بخبث .. لماذا لا تتفضل الست لزيارة إسرائيل والغناء حيث أحبت فستقابل بكل ترحيب !

هي التي قيل فيها أنها « الرجل الوحيد » في الامة العربية الذي تمالك جأشه بعد هزيمة ١٩٦٧ فتحركت ونظمت حركة نسائية في مصر وجمعت تبرعات وأصبحت خلال الأيام الحالكة المصدر الوحيد للعملة الصعبة لمصر ، من خلال حفلاتها التي طافت فيها ارجاء العالم وشاكرت بعض المسؤولين العرب لكي تجمع ايراداً أعلنت تبرعها به للمجهود الحربي ونفذت وعدها حرفياً .

هي الصوت العربي الوحيد الذي جرؤ على أن يرتفع في أوروبا بعد أن
نكست هزيمة حزيران (يونيه) كل الأصوات .

من هنا كان بعض أفراد اسرة التحرير ضد هذا المقال الذي نشر لمجرد
الالتزام حرفي غير واع بمبدأ «الحوادث» في حرية الكلمة .

وإذا كنت اليوم انتقد نفسي - بصفتي عضواً في اسرة تحرير «الحوادث»
واعتذر «لست الكل» وهو ما لم نفعله لملك أو رئيس فلأن «ست الكل»
قمة شائخة لا يضير الرؤوس أن تنحني أمامها ولا يعيب الأقلام أن تعتذر لها.

أما أنا فأشكر «الحوادث» مرتين .. مرة لإيمانها بحرية الرأي واحترامها
لحق القارئ في أن يعرف ... حتى ولو جر عليها ذلك العتاب واللوم ...
والمصادرة .

ومرة لأنها أتاحت لي أن أمدح أحلى حقيقة في عصرنا .. وأحلى ما
قدمت مصر .. وطني الحبيب للامة العربية .

وألف معذرة يا ست الكل .

فالسيل حرب للمكان العالي .

١٩٧٢/٦/٩

صفحة مجهولة من تاريخ العلاقات المصرية - السعودية

تستقبل مصر اليوم (الثلاثاء) الملك فيصل ، بأفضل ما يمكن أن تستقبل به مصر قائداً عربياً من محبة واعتزاز وتقدير .

فالجماهير في مصر لديها قناعة بأنه الرجل الذي تحمل الكثير ، والذي قدم الأكثر .. وما يفتن الجماهير في مصر ، أنه لم ترد كلمة واحدة في أية صحيفة سعودية ، ولا في أذاعات السعودية ، ولا في تصريح لأي مسؤول سعودي ، عن الدعم السعودي لمصر .. كذلك يعرف الكثيرون أن الملك فيصل كانت له وجهة نظر في بعض خطوات السياسة المصرية ، قبل وبعد أكتوبر ، ولكنه حرص ، كما ألزم حكومته ، بأن لا توجه كلمة نقد واحدة علنية للسياسة المصرية ، انطلاقاً من المبدأ الذي التزمت به السعودية دائماً ، وهو عدم التدخل في شؤون الغير ، وترك المجال لدول المواجهة تعالج القضية بالاسلوب الذي تراه ، دون أن تتعرض لمزايدة تشل قدرتها على الحركة ، ودون أن تفرض هي على الدول العربية تنازلاً يمس القضية القومية .

ومها ثار من جدل حول حجم الدعم العربي في الاعداد لمعركة أكتوبر ، وخلال المعركة .. وفي ما أعقبها .. فان الجماهير التي ستخرج اليوم لاستقبال

الملك فيصل مقتنعة كل الاقتناع بأن فيصل قدم كل ما طلب منه .. وأنه هو الذي يستطيع أن يحل مشاكل التعمير والتنمية .

وربما كان أحد أسباب حفاوة الجماهير ، هو قناعتها بأن « فيصل » لم يغير سياسته قط ، وأن من حقه أن يقول أن الأيام والأحداث أثبتت صحة اجتهاداته ..

* * *

والعلاقات المصرية - السعودية قديمة ومعقدة منذ ظهور البيت السعودي على رأس الحركة الوهابية ، التي تصنفها معظم المراجع - الآن - باعتبارها أول انتفاضة لبعث الأمة العربية ، بتجديد روح الجهاد في الاسلام ، واعادته إلى بساطته ووحدانيته والروح التي وحدثت العرب ، وفرضتهم على العالم القديم كله .. وقد تصادف - لسوء الحظ - وكان يمكن أن يكون لحسن الحظ ، لولا الأصابع الأجنبية ، تصادف أن شهدت مصر في نفس الوقت ، حركة انبعاث كان يقودها الباشا التركي الألباني الأصل ، محمد علي ، وهي حركة كانت محدودة الأهداف .. بناء دولة حديثة قوية في مصر ، تمكن الباشا من الاستقلال عن تركيا ، أو احتلال مركز ممتاز في بلاط السلطان .. بينما كانت الحركة الوهابية تتطلع إلى تحرير العالم الاسلامي كله ومدت نشاطها متخطية الحدود والتقسيمات ..

وربما لو كانت حركة الانبعاث في مصر بقيادة مصرية ، نابغة من الشعب ومن الجماهير التي خاضت حرب المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي ، لكان تلاقيا مع حركة النهضة في نجد ممكناً ولربما اتحدت الحركتان وربما تغير تاريخ المنطقة ..

وما أكثر «ربما» في تاريخ الذين لم يحققوا أهداف التاريخ !
ولكن السلطان العثماني ، استطاع استغلال أطماع باشا القاهرة ، فضرب الدرعية (عاصمة السعوديين) بالقاهرة .

وكانت تلك الحرب الطويلة المريرة ، التي لعل أسوأ نتائجها ، هو تأخير استقلال الجزيرة العربية حوالي القرن من الزمان .. بل وطوي الحلم العربي الوحدوي تحت قيادة حركة اسلامية متجددة .

ويبدو أن القيادات المصرية المثقفة والتي كانت تتمثل في الأزهر ، وينطق باسمها ، ويسجل سلوكها «عبد الرحمن الجبرتي» شيخ المؤرخين وفلثة العصر .. يبدو أن هذه القيادات المصرية ، كانت ضد حرب الباشا في الجزيرة العربية ، وكانت بميولها ووعيتها مع السعوديين أو الوهابيين كما كانوا يسمعون وقتها ..

فالجبرتي ، المتحدث باسم النخبة المصرية ، واضح الميل للسعوديين :

« ولما جاؤوا بعمان المضايقي وهو الذي كان قد انضم إلى الوهابين فكان أعظم أعوانهم ، وهو الذي فتح الطائف وهدم قبة ابن عباس الغربية الشكل والوصف ، فلما قبض عليه أحضروه إلى جده ، واستمر في الترسيم (الحبس) عند الشريف (حاكم جده) ليأخذ بذلك وجاهة عند الأتراك الذي هو على ملتهم (لاحظ أن الجبرتي يعتبر الأتراك من ملة اخرى !) ويتحقق لديهم نصحه لهم ومسالمة ايامهم وسيلقي قريباً جزاء فعله وبال أمره . »

« ولما وصل عثمان المضايقي إلى القاهرة أسيراً ، أجلسوه معهم ساعة يتحدثون وهو يجيبهم من جنس كلامهم بأحسن خطاب وأفصح جواب وفيه سكون وتؤدة في الخطاب وظاهر عليه آثار الامارة والحشمة والنجابة ومعرفة مواقع الكلام . حتى قال الجماعة لبعضهم البعض يا أسفاً على مثل هذا إذا ذهب إلى اسلامبول يقتلونه . »

ثم يشمت الجبرتي ، بالمصير الذي نزل بشريف مكة ، فقد غدر به «محمد علي» كعادته ، وألقى القبض عليه ورحله إلى سجن القلعة في القاهرة .. ويقول الجبرتي « ذق انك أنت العزيز الكريم ، قل اللهم مالك الملك هذا الشريف غالب انتزع من مملكته وخرج من دولته وسيادته وأمواله وذخائره

وانسل من ذلك كله كالشجرة من العجين . وكل الذي وقع له وما سيقع له بعد من التفریب وغيره ، هو مما جناه من الظلم ومخالفة الشريعة والطمع في الدنيا نسأل الله السلامة وحسن العاقبة .

ولما بدأت الحرب تستهلك الميزانية المصرية ، لأن السلطان لم يكن يدفع سوى الرقب والنياشين ، بدأت عملية اعتصار الشعب المصري ، واحتج العلماء . فرد عليهم المعلم «غالي القبطي» وكبير محصلي الضرائب للبasha «يا أسيادنا هذا أمر مفروغ منه بأمر أفدينا فلا تتعبوا خاطرکم ، وواجب عليكم مساعدته خصوصاً في تخليص كعبتكم ونبیكم من أيدي الخوارج . فلم يردوا عليه جواباً وانصرفوا .

واضح أن البasha كان يملك جهاز اعلام يبرر حرابه وواضح أنه كان أقوى حجة بالكبت والقمع وليس بالاعلام .

وبدأت حملة الجبرتي على الحرب تتصاعد ، فيسجل وقوع فظائع من جيش البasha «وم اناس ضعاف فقتلوم وقطعوا آذانهم وأرسلوها إلى مصر ليرسلوها إلى اسلامبول .

يجب التنبيه إلى أن القوات المقاتلة في الجزيرة في تلك الفترة لم تكن تضم مصرياً واحداً كجندي ، لأن الجيش المصري لم يشكل إلا بعد فتح السودان .

وكلما جاء جيش البasha بأسير ، عظمه الجبرتي . . «دخلوا بطامي المذكور وهو راكب على هجين وفي رقبتة الحديد والجنزير مربوط في عنق الهجين ، وصورته رجل شهم عظيم اللحية وهو لابس عباءة عبداني ويقرأ (القرآن) وهو راكب» .

ولما افتخر أولاد محمد علي وضباطه بانتصاراتهم في الجزيرة ، يعلق الجبرتي ، المصري الساخر الرافض : « وقالوا أنهم مجاهدون وعائدون من غزو الكفار وأنهم افتتحوا بلاد الحرمین وطرردوا المخالفين لديانتهم حتى أن طوسون باشا

وحسن باشا كتباً في أمضائها على المراسلات بعد اسميها لفظة «الغازي» والله أعلم بخلقه !

ووقع تمرد بين المسكر في القاهرة ، ولكن الباشا استطاع بدهائه أن يفرق بين قواد الفرق ويضرب بعضهم ببعض .

«واستمر الباشا بالقلعة يدبر اموره ويجذب قلوب الناس من الرعية وأكابر دولته ، حتى ترك الناس يسخطون على المسكر ويرضون عنه ، ولو لم يفعل ذلك واثرت المساكر هذه الثورة ، ولم يقع منهم نهب ولا تعد ، لساعدتهم الرعية .»

وعند تمت الهدنة مع الأمير «عبد الله بن سعود» . حضر أميران سعوديان إلى القاهرة «ولكن الباشا لم يمجبه هذا الصلح ولم يظهر عليه علامات الرضا بذلك ولم يحسن نزل الواصلين ، ولما اجتمعا به وخاطبهما عاتبهما على المخالفة» . وكانا يركبان ويمران بالشوارع بأتباعهما ، ومن يصحبهما ويتفرجان على البلدة وأهلها ودخلا إلى الجامع الأزهر في وقت لم يكن به أحد من المتصدرين للاقراء والتدريس ، وسألوا عن أصل مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وعن الكتب الفقهية المصنفة في مذهبه فقيل انقرضوا من أرض مصر بالكلية . واشتريا نسخة من كتب التفسير والحديث مثل الخازن والكشاف والبعوى والكتب الستة المجمع على صحتها وغير ذلك .

وقد اجتمعت (أي الجبرتي) بهما مرتين فوجدت منهما انساً وطلاقة لسان واطلاعاً وتضلماً ومعرفة بالأخبار والنوادر ولهما من التواضع وتهذيب الأخلاق وحسن الأدب في الخطاب والتفقه في الدين واستحضار الفروع الفقهية واختلاف المذاهب فيها ما يفوق الوصف . واسم أحدهما عبد الله والآخر عبد العزيز وهو الأكبر حساً ومعنى .

لا أظن أن صحفياً يستطيع أن يكتب بمثل هذه اللهجة عن زعماء دولة

في حالة حرب مع حكومته .. ولكن هكذا كان شعور الشعب المصري ..
ولهذا كان خلود الجبرتي .

« واجتهد (الباشا) في تحصيل الأموال من كل جهة وأي طريق ومتابعة
توجيه السرايا والمساكر والذخائر إلى نواحي الحجاز للاغارة على بلاد الوهابية
وأخذ الدرعية مستمر لا ينقطع » .

وفي سنة ١٢٣٣ (١٨١٧) سقطت الدرعية ، وطويت - إلى حين - راية
أول دولة عربية مستقلة .

ويعلق الجبرتي على النزيف الذي أصاب ميزانية مصر في هذه الحرب غير
المبررة ، بل والتي كانت وبالاً على الأمة العربية يعلق قائلاً :

« أخبرني أحد أعيان كتاب الخزينة عن اجرة حمل الذخيرة على جمال
العرب خاصة في مرة من المرات . خمسة وأربعون الف فرانسه وذلك من
الينبع إلى المدينة حساباً عن اجرة كل بعير ستة فرانسه يدفع نصفها أمير
الينبع والنصف الآخر يدفعه أمير المدينة عند وصول ذلك ثم من المدينة إلى
الدرعية ما يبلغ المائة والأربعين الف فرانسه وهي شيء مستمر التكرار
والحدوث ويحتاج إلى كنوز قارون وهامان وأكسير جابر بن حيان » .

وتصل الدراما إلى ذروتها ! الباشا الذي أفلس الخزينة المصرية في حرب
الجزيرة ، وانتصر وهدم الدرعية ، وجاء عبد الله بن مسعود الوهابي إلى
القاهرة .. فكيف استقبلت القاهرة عدو الباشا وأسيره .. ومن حاربه أكثر
من ست سنوات ؟ .

أسكنوا الوهابيين بجهة الحنفي ، فحول المصريون بيتهم إلى مزار ،
المثقفون يتفقهون في الدين ، وسياسة الدنيا ، والعامّة يجلبون أطفالهم المرضى
للتبرك بأولياء الله .. الوهابيين !

وربما كان الوهابيون غير راضين عن هذا السلوك ، وهم الذين ثاروا من أجل محاربة البدع وادعاء الولاية .

لكن هذه هي طريقة المصريين في التعبير عن رفضهم لما يعتقدون أنه خطأ حكاهم ..

ولما قتل أمير الدرعية وجماعته في اسطمبول أكرمهم الجبرتي قائلا :
« فذهبوا مع الشهداء » ..
هكذا كان رأي مصر في الحرب .. وفي المقاتلين والشهداء ...

وفي الحرب العالمية الأولى كانت مصر الشعبية ضد حركة الشريف حسين ، وكذلك كان السعوديون .. ولما انتهت الحرب العالمية ، وتصادف مرة أخرى قيام الثورة المصرية ، مع تجدد الحركة السعودية ، وانتصارها في الجزيرة .. وإعلان أول دولة عربية تنص على عروبتها في اسمها .. كان يظن الكثير من القادة العرب ، أنه يمكن توحيد القاهرة والرياض لقيادة الثورة العربية الشاملة ..

ولكن الانكليز حركوا الملك فؤاد ، وأدخلوا في روعه أنه سيكون خليفة للمسلمين ، إذا ما تخلص من منافسة الملك عبد العزيز آل سعود .. وكانت جفوة العشرينات والثلاثينات بين القاهرة والرياض .. وما أصاب العرب خلالها من تقسيم لبلادهم .

فلما مات الملك فؤاد ، استطاع عبد الرحمن عزام أن يقرب بين القاهرة والرياض ، واستمر هذا التلاقي حتى نهاية الخمسينات .. وتحققت في ظل الجامعة العربية .. وتحطيم حلف بغداد ، ودخول حرب فلسطين ، واستقلال الدول العربية .

ثم نجحت محاولات الوقيعة ، ولعل أبرزها تلك التي كان بطلها زوج
يهودية اعتقل بعد حرب ١٩٦٧ لما ثبت أنها غادرت البلاد صباح يوم ٥ حزيران
وأنة يحتفظ برصيد في بنوك الخارج ، كما كان المسؤول عن فشل الصواريخ
المصرية .

وكان الانفصال وحرب اليمن .. وهزيمة حزيران ..

ثم التقت القاهرة والرياض في مؤتمر الخرطوم ..

وتحول اللقاء الى تفاهم كامل ، في عهد السادات ، فكانت حرب أكتوبر .

وبعد ...

أليس من حق الذي يقرأ حكاية العلاقات بين مصر والسعودية أن يربط
بين لقاء القاهرة والرياض وبين انتصارات العرب ... والعكس صحيح ...؟!!

١٩٧٤/٧/٣٠

الازهر ... ثورة اجهضت ..

تذكرت الأزهر .. وأنا أطوف في ارجاء «او كسفورد» .. صور الأساقفة
ذكرتني بشيوخ الأزهر الذين عاصروا الحملة الفرنسية ، وسجنتمهم الثورة
الفرنسية في القلعة ، وانتهمز فنان الجيش المناسبة ، فخلدهم في لوحات ، قبيل
اعدامهم أو جلدتهم أو تغريمهم .

المدينة حول الجامعة ، يعيش فيها الطلاب والأساتذة ، ذكرتني بجو الأزهر
في عصور تألقه .. يوم كان قلب القاهرة النابض يعيش فيه العلماء في منازل
مستقلة ، طابقتها الأسفل مفتوح باستمرار للضيوف من العلماء أو الطلبة
(المجاورين) يتجادلون ويتبادلون المعرفة والآحاجي ..

القاعات والخزائن والردهات ، وبقايا مساكن الطلبة في القرون الماضية
كلها منقولة عن أروقة الأزهر ..

« فأوكسفورد » التي قامت بعد الأزهر بقرنين .. إنما انشئت على نظام
الأزهر ووفق تقاليدته ، بل وبكتب مترجمة عن مؤلفات علماء الأزهر ، بعد
أن عاد الصليبيون من الشرق ، وقد تعلموا عادتين : الاستحمام والعلم .. وحملوا
أول ورقة كتابة إلى أوروبا من انتاج مصانع الورق العربية !.

فلم تكن « أو كسفورد » في البداية ، إلا مكاناً يلتقي فيه بعض العارفين ، ببعض الراغبين في المعرفة ثم تطورت إلى جامعة لعلوم اللاهوت ، تنقسم إلى أروقة لكل رواق « ماستر » أو « شيخ الرواق » ، كما كان الحال في الأزهر ، ويسكن فيها الطلبة الذين كان سنهم لا يزيد عن ١٣ سنة عند الالتحاق .. وقد استمر نظام الأروقة حتى القرن الخامس عشر ..

ولكن الكليات كانت قد ظهرت منذ أواسط القرن الـ ١٣ بينما استمر نظام الأروقة في الأزهر إلى القرن العشرين .

وكان لكل رواق شيخ .. يضم الرواق أبناء جهة واحدة ، فهناك رواق للمغاربة ورواق للشوام ، وآخر للصعايدة .. وكان لكل رواق جراية (أي راتب) خاصة ، يوقفها عليه الامراء والأغنياء ، ونفس النظام في « أو كسفورد ».

وكانت الجراية في الأزهر تدفع خبزاً ، وهي درجات : رغيفان للطالب المنتسب ، والذي يتحقق انتسابه بحصوله على خزانة يضع فيها كتبه ، وانتسابه إلى رواق ينال فيه ، وجراية « أو توزبير » (اسم مملوك) وهي ٤ أرغفة لا تعطى إلا لمن يجتاز امتحاناً خاصاً .. وجراية زينب هانم ٢٠ رغيفاً .. وتعطى للعلماء .. وكانت هناك جرايات نقدية بعضها يصل إلى ٣٠٠ جنيه في السنة ، وأبطل الجراية الشيخ المراغي .

وهذه الوقفيات ، مكنت الأساتذة من التفرغ للعلم ، والعيش مع الطلبة .. وكانت الدراسة حرة على أحدث النظم الجامعية الحالية ، أو بمعنى أصح ، كما نقلت النظم الجامعية المعاصرة عن الأزهر ..

فالاستاذ ذو الكرسي .. أو بتعبير العصر المتخلف : « من له عامود في الأزهر » هو الذي امتحنته لجنة من العلماء .. وأجازت له حق التدريس ، ويتم الامتحان علناً أمام جمهور من الطلبة ، وعلى يد لجنة من شيوخه .. فإذا

جاز الطالب الامتحان سمح له بأن يضع مقعداً يجوار أحد أعمدة المسجد وبدأ في تلاوة درسه ، وينضم لحلقته من يشاء من الطلبة الذين يحضرون ما يحلو لهم من دروس بلا تقييد.. ويتقدمون للامتحانات متى وجدوا في أنفسهم استعداداً .. وكانت تدرس في الأزهر شتى العلوم من الفقه إلى ضرب العود والكان كما كان يفعل الشيخ المطار في مطلع القرن التاسع عشر ..

أبراج الكنائس التي يعتليها طلبة « او كسفورد » في شهر مايو (ايار) من كل عام يتلون من فوقها صلاة لاتينية تمجد الثالوث المقدس .. ذكرتني بماذن الأزهر التي كان يعتليها المجاورون (الطلبة) يتلون الابتهاالات والمدائح النبوية في أيام الرضا .. ويكبرون في غير أوقات الصلاة ، إذا ما نشب خلاف بين الأزهر وسلطات المدينة ، أو قاد الأزهر ثورة الأهالي ضد استبداد السلطة .. تماماً كعمارك طلاب « او كسفورد » و« كمبريدج » مع سلطات المدينة منذ سبعة قرون والتي عرفت في الأدب الانكليزي باسم Twon and gown منذ سبعة قرون .. لقد نشأت او كسفورد في القرن الثاني عشر .. بينما وضع حجر الأساس في بناء الأزهر في نيسان (أبريل) ١٩٧٠ وتم بناؤه في حزيران (يونيو) ١٩٧٢ ، أي أنه أكمل الف عام .. شهد فيها الفصل الدرامي من تاريخ حضارتنا .. تألقها .. فجمودها .. ثم انهيارها .

ولا شك أن كل الذين قارنوا بين تاريخ الأزهر ، و« او كسفورد » ، وعرفوا كيف قامت جامعات اوروبا الحديثة على غرار الأزهر ووفق نظمته ، بل وبالمعرفة التي نقلتها اوروبا عن علماء . لا شك أنهم تساءلوا .. لماذا أصبحت جامعات « او كسفورد » مناراً للمعرفة والعلوم الحديثة .. ولماذا ضم الأزهر وانكش على الفية ابن مالك وشرح الزنخشري .

والجواب .. في منتهى البساطة :

إن أقدم كتاب في جامعة « او كسفورد » مكتوب سنة ١٣٧٩ .

وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر - وهي نهاية الأزهر كمؤسسة قيادية في اعتقادنا - كان أحدث الكتب التي تدرس فيه قد كتبت حول هذا التاريخ !.

فالأزهر كان ذروة تألق حضارة بدأت رحلة الانهيار.. أما «او كسفورد»، فكانت بداية حضارة جديدة في طريق النمو والازدهار.. فنمت الجامعات مع المجتمع النامي من حولها، وتألقت جامعات «او كسفورد» على طيب الصلب المنصهر في مصانع شركة «موريس» للسيارات، بينما تعطن الأزهر برائحة محلات الطرشي (الكبيس) التي أطقت عليه من الجهات الأربع !

عندما بني الأزهر كانت الحضارة العربية قد امتلكت كل أسس المعرفة اللازمة لانطلاق الثورة الصناعية، لولا أن هب على العالم الإسلامي اعصاران.. الحروب الصليبية، ثم الخراب المغولي.. فتحول المجتمع المدني المتحضر، إلى مجتمع عسكري خشن.. وتراجع العلماء ليحكم المسكر.. وحشدت موارد البلاد واستنزفت في القتال.. وأحرقت المدن والمزارع وكل آثار الحضارة على يد الفاتح المتقدم، أو المنهزم المنسحب.

وانتقلت شعلة الحضارة من الشرق المغزو، إلى الغرب الغازي وهناك أفرخت ونمت، وتطورت إلى الحضارة الحديثة..

وكان الثمن فادحاً :

● تخلفت مسيرة الحضارة العالمية، حوالي خمسة قرون، قضتها أوروبا في النقل الحذر المستريب للعلوم الإسلامية.. مع حصر المعرفة بها في دوائر خاصة، وتداولها كالسحر والمحرمات.. ثم التوسع في الترجمة والدرس والفهم والتمثل وأخيراً التطور.. ولو استمرت شعلة الحضارة في النمو على شواطئنا، لما كانت هناك هذه الفجوة..

● كذلك اقترن النمو الحضاري الجديد بالاستعمار ، ولو مضت حضارتنا في نموها لما كانت البشرية قد عرفت الاستعمار ، ولا كان التخلف قد فرض على ثلاثة أرباع شعوب العالم ، من أجل تقدم ورفاهية الربع . فحضارتنا لم تعرف الاستعمار ، بل قامت مراكز المدنية والرفاهية في كل البلدان ، وعلى قدم المساواة ، ووفق امكانيات كل بلد ، ولعل أقلها حظاً كانت الجزيرة ، بلاد الفاتحين .

الف عام .. بدايتها الأزهر .. الجامع الجامعة ، والأصل في المسجد أنه جامعة .. ومن المسجد وفي المسجد ظهر ونبغ كل العلماء ، ودرست كل العلوم .

وان كان الجيل المعاصر ، يحفظ أسماء طلاب او كسفورد وكمبريدج عن ظهر قلب من اسحق نيوتن إلى سبنسر ، وجون ميلتون .. فليسمحوا لنا في الذكرى الالفية للازهر أن نقدم لهم أحد العلماء الذين درسوا فيه سنة (١٠٣٨) .. تعرفنا به كاتبة المانية هي الدكتورة «سيجيريد هونكه» فتقول: «إن الحسن بن الهيثم توصل إلى نظرية في علم الضوء خاصة بالأشعة وانكسارها كانت نقطة تحول في اجاث الطبيعة وبخاصة علم الضوء .. وهو الذي أثر في اوربا تأثيراً بعيداً وعرفته باسم «الهزن» وكان أشهر الأساتذة العرب الذين أخذوا بيدهما في هذا المضمار من البحوث . فقد وضع نظرية حول حركة الأفلاك .. وقد ظلت هذه النظرية تدرس بغير تعديل في اوربا أربعة قرون ، فوجدت مائدة في المانيا محفورة سنة ١٤٢٨ عليها نظرية «الحسن» في حركة الأفلاك .»

* * *

« وقد نقد الحسن سنة ١٠٣٨ نظرية اقليدس وبطليموس في علم الضوء ، فقال أن الأجسام المرئية هي التي يصدر منها شعاع الضوء فتراه العين وليس

العكس» . «وكانت هذه النظرية قفزة في علم الضوء . وهو مؤسس العلم التجريبي وليس روجيه بيكون أو باكوفون فرولام أو ليوناردو ده فينشي أو جاليليو .. وأصبح اسم الحسن بن الهيثم هو النجم الذي أضاء الطريق ومهد لقيام الابحاث الحديثة بعد أن سبق اوروبا اليها» .. وهو الذي فسر خسوف الشمس والقمر ، واكتشف أن القمر جسم مظلم بعكس النجوم ، وهو أول من اخترع صندوقاً للضوء يشبه آلة التصوير، وهو أول انسان رأى صورة العالم مقلوباً من خلال مرور الصورة في جهازه العجيب .. وهو الذي فسر انكسار الضوء في الهواء والماء واستطاع تحديد ارتفاع الطبقة الهوائية المحيطة بالكرة الأرضية . «والجدير بالذكر أنه توصل إلى تحديدها بدقة ، وعرف أنها خمسة عشر كيلو متراً» .

«وفسر قوس قزح الذي عجز أرسطو عن تفسيره ، واخترع أول نظارة للقراءة .. وحتى يومنا هذا تعرف في جامعات اوروبا المسألة المعقدة المتصلة بالامام بالطبيعة والرياضة معاً والتي حلها الحسن بن الهيثم بمعادلة من الدرجة الرابعة أظهرت نبوغه الرياضي في الجبر .. إذ حسب البعد البؤري لمرآة مقعرة .. تعرف هذه المسألة باسم «مسألة الهزن» (الحسن)» .

وكتابه المتضمن لهذه النظريات لا وجود له بالعربية ، بل بقيت ترجمته اللاتينية .. ضاع الأصل العربي مع ضياع الحضارة ، ونقي العالم العربي وكتابه : «كتاب المناظر» إلى اوروبا حيث ساهم في بناء العلم الحديث .

وإذا كانت جامعة «او كسفورد» قد بدأت مكتبتها بكتابين لا زالا مربوطين بالسلال إلى الآن كما كان وضعهما في القرن الثالث عشر .. فإن مكتبة الأزهر في القرن العاشر كان بها مليون وستمئة الف كتاب .. ولكن الانهيار الحضاري جعل الخليفة يسدد مرتبات الجند والموظفين بالكتب .. وكان «الفرنجية» يشترون هذه الكتب بالرطل ، وينقلونها إلى كنائس وأديرة .. فجامعات اوروبا .

فالأزهر لم يبدأ بالفقه والنحو والعروض وحدهم كما يتصور البعض ، بل كانت تدرس فيه كل علوم العصر ، من علوم الدين والفلسفة والمنطق إلى الرياضيات والطب والهندسة والفلك . واستمر الحال على ذلك رغم التدهور الحضاري .. ذلك أن الإسلام ، بطبيعته ، يحتم دراسة حد أدنى من العلوم التطبيقية ، فنظام الميراث يحتم دراسة الحساب بل ويقود إلى الجبر وكذلك الزكاة ، وضبط الكيل والميزان يفتح الباب لدراسة الأثقال والحجوم والروافع وخواص المواد التي تصنع منها . ومراقبة الهلال لمعرفة أوائل الشهور ودراسة حركة الشمس والظل لتحديد مواقيت الصلاة ، وتحديد العدة ، والقبلة .. كلها تحتم دراسة الفلك وتقسيم الزمن ، وتفتح الباب لدراسات عن الجغرافيا والهندسة والطب ، وقادت إلى اكتشاف البوصلة .

* * *

ولا شك أن الفترة التي سبقت الغزو الفرنسي (نهاية القرن الثامن عشر) كانت أحلك عصور التخلف التي مرت على امتنا ، وعلى الأزهر بالذات .. ومع ذلك تعالوا نتعرف على دراسات بعض المشايخ الذين ترجم لهم النابغة الأوحى لتلك الفترة «الشيخ» عبد الرحمن الجبرتي .. ويكفينا ترجمته لأبيه .. «درس أشكال التأسيس في الهندسة ، وتحرير اقليدس ، والمتوسطات والمبادي والغايات وعلم الارتقايطي وجغرافيا وعلم المساحة » . وكانت مكتبته تضم كتباً بها : «من التشاويه والتصاوير البديعة الصنعة الغريبة الشكل . وكذلك الآلات الفلكية من معدن النحاس وغيرها من الآلات الارتقايعية والميالات وحلق الارصاد والاسطرلابات والأرباع والعدد الهندسية وأدوات غالب الصنائع» .

«وحضر اليه طلاب من الافرنج وقرأوا عليه علم الهندسة وذلك سنة تسع وخمسين (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) وأهدوا له من صنائعهم وآلاتهم ، وذهبوا

إلى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم من ذلك الوقت . وأخرجوه من القوة إلى الفعل . واستخرجوا به من الصنائع البديعة مثل طواحين الهواء وجر الأثقال واستنباط المياه وغير ذلك .

ورغم المبالغة في تصور الجبرتي ، لدور أبيه في قصة الحضارة .. فهو لم يذهب بعيداً في تفسير الدورة الحضارية ، فمن العلم العربي ، والنظريات العربية ، قامت أبحاث وتجارب ومخترعات أوروبا ، عصر النهضة ، كما أثبت « كيلر » أن الحسن بن الهيثم أحد أساتذة الأزهر يقف خلف القوانين التي اعتمدها جاليليو في صنع منظاره الشهير !

ووالد الجبرتي الأزهرى ترك مؤلفات في «البراهين الهندسية» ، وله من الرسومات المخترعة والآلات النافعة المبتدعة ومنها الآلة المربعة لمعرفة الجهات والسمت والانحرافات بأسهل مأخذ وأقرب طريق . واتفق أنه في سنة (١١٧٢ - ١٧٥٨) وقع الخلل في الموازين والقبانين وجعل أمر وضعها ورسمها بعد تحديدها وظهر فيها الخطأ واختلقت مقادير الموزونات وترتب على ذلك ضياع الحقوق وتلاف الأموال وفسد على الصناع تفكيرهم الذي درجوا عليه فعند ذلك تحركت همة المترجم (الشيخ الجبرتي) لتصحيح ذلك وأحضر الصناع لذلك من الحدادين والسباكين وحرر المثاقيل والصبغ ورسمها بطريق الاستخراج على أصل العلم العملي والوضع الهندسي . ثم أحضر كبار القبانية والوزانين وبين لهم ما هم عليه من الخطأ وعرفهم طريق الصواب وأطلعهم على سر الصنعة ومكنونها .

فشيوخ الأزهر لم يكونوا رجال كهنوت ، بل أكاديميون ، علماء العصر يحيطون بكل ما في العصر من معرفة .. وهم لم يكونوا يعلمون الناس نقائص الموضوع فقط ، بل اصلاح الموازين أيضاً .. وإذا كانت بدايتهم بهذه الروعة ونهايتهم على هذا النحو من الشعوب ، فالسبب هو الانهيار الحضاري من

حولهم ، وانحسار المعرفة .. هوت الدنيا من حولهم ، فنشط تيار المفلسين الذين يدعون أنهم قد انصرفوا عن الدنيا بارادتهم رغبة في الآخرة ، وينسون أن الدين يأمر المؤمن به « ألا ينسى نصيبه من الدنيا » وأن الخير لم يذكر في القرآن إلا بمعنى المال .. وإن القيامة لن تقوم حتى تأخذ الأرض زخرفها ، أي بعد أن يصل النمو الحضاري إلى ذروته ، وتصبح الأرض ، كاللوحه المنقوشة أو المزخرفة .. ولكنه الأفلاس الحضاري .. ومع انهيار التقدم الصناعي ، يمكف العلماء على اجترار القضايا العقلية ، والمشاكل الفلسفية ، وبدلاً من بناء حضارة على قيم التراث ، ينام الجيل المتخلف على أكوام التراث.

وأغلق العلماء باب الاجتهاد ، لأن السلطة الفاشمة لم تعد تلتزم بدين ، وأصبحت تضغط على العلماء لاصدار فتاوى تبرر خطاياهم .. فاعتذر العلماء عن تنظير الاثم ، بأن باب الاجتهاد قد أغلق ، فكانوا أشرف من أحفادهم ، وأضعف من أسلافهم الذين استشهدوا ضد اعتداء السلطة على الدستور أو الشريعة ..

وعندما انقسم المجتمع إلى عسكر غرباء المنشأ ، دخلاء على الفكر العربي ، حديثي عهد بالإسلام وروحه ، وإلى مدنيين غير مسلمين بعيدين عن السلطة .. تمركزت الزعامة الشعبية في العلماء ، وأصبح الأزهر هو مركز القيادة الشعبية ، وحلقة الوصل بين السلطة والعامية ، وقائد مقاومة الجماهير ضد استبداد السلطة وانحرافها .. وقد سلمت السلطة بهذه المكانة لشيوخ الأزهر ، والتفت الجماهير حول الشيوخ .. الذين قادوها في اكثر من معركة سجل منها تاريخ القرن الثامن عشر معارك تتعلق باستقلال الجامعة الأزهرية ، فعندما حاول السلطان والامراء تعيين شيخ للأزهر من المذهب الحنفي ، وهو المذهب الرسمي للدولة ، رفض الشيوخ ، لأن ذلك اعتداء على استقلال الأزهر ، والعرف المقرر فيه أن يكون شيخ الأزهر شافعيًا .. وفشلت كل جهود الدولة في حماية مرشحها ومذهبها الرسمي ، وانتصرت ارادة المشايخ .. وإذا كان عمدة

« او كسفورد » قد أحرق كل وثائق الملكية الخاصة بعلماء وطلبة جامعة
« او كسفورد » عام ١٣٨١ .. فإن علماء الأزهر في ذلك التاريخ كانوا يملكون
بيسع سلطان مصر في الميزاد العلني (حادثة العز بن عبد السلام) .. وبعد ذلك
بأربعة قرون (١٧٣٥) حاول السلطان العثماني أن يعيد تنظيم الأوضاع المالية،
بما يشكل اعتداء على الحقوق المكتسبة لبعض الفئات ، وليس المشايخ منهم.
فاعترض المشايخ والغوا قرار السلطان معلنين أنه « ليس من حق السلطان
تجاوز التشريعات القائمة » . وكان ذلك قبل سقوط الباستيل بنصف قرن
وقبل أن يفكر عقل في القارة الأوروبية بتحدي سلطة الملوك الالهية .

وأخيراً قاد المشايخ ثورة فلاحين لانتراع أول دستور مكتوب .. (١٧٩٤) ..
في الوقت نفسه الذي كان العامة في فرنسا يبحثون هل دم الامراء أزرق ؟ .
لماذا لم يقد الأزهر صحوة الامة العربية .. ولماذا لم تنجح حركة البعث
والتحضير في بناء الوطن العربي الحديث حتى اليوم .

الجواب على الشق الثاني ، هو ببساطة ، لأن الأزهر لم يقد هذه الحركة ..
فلذلك لم تنجح ولا تأصلت ، ولا استطاعت أن تحرك أعماق الجماهير من أجل
انتفاضة التحديث أو العصرية .. بل ظلت العصرية مجرد قشرة على السطح ..
وبدلاً من التحديث كان التغريب .. الذي بدأ بالتعليم وصبغ الحياة كلها .

أما الجواب على الشق الأول من السؤال .. وهو لماذا لم يقد الأزهر حركة
التحديث .. فلأن القوى التي خططت لفرض التخلف على الشرق العربي ،
ركزت على تصفية الأزهر ، وعزله عن حركة التطور .. فعندما جاء نابليون
بأول احتلال غربي للوطن العربي .. كان الأزهر هو القلعة التي اصطدم بها ،
بعد انهيار المؤسسة العسكرية (المماليك) ، وقاد الأزهر المقاومة العربية ضد
الاحتلال الفرنسي ، فكانت ثورة القاهرة الاولى ، التي قادتها لجنة من مشايخ
الأزهر بقيادة الشيخ السادات استطاعت أن تشكل تنظيماً دقيقاً يمتد من

صحن الأزهر إلى أصغر قرية في الريف المصري ، وهو تنظيم عجز العالم العربي عن تكرار مثله لأكثر من قرن بعد تنحي الأزهر .. وعرف نابوليون ، بمثل الثورة الفرنسية ، خصمه الحقيقي ، فصب هجومه على الأزهر ، وضرب المسجد .. الجامعة .. القيادة .. التراث .. التاريخ .. وأهم من ذلك أنه كان إمكانية المستقبل .. ضرب ذلك كله بالمدافع ، واحتله الجنود ودخلته الخيل لأول مرة في تاريخه .. معلنة هزيمة الحضارة التي يمثلها .

* * *

وأصدر نابوليون أمره بأن « يباد كل من في الجامع » ، ودخلت الجند المسجد : « وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورته وربطوا خيولهم بقبيلته ، وعاثوا بالأروقة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين ، والكتبة . ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والأواني والقصاع ، والودائع والمخبآت بالدواليب والخزانات ، ورشقوا الكتب والمصاحف وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه وتغوطوا وبالوا وتمخطوا وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيها ، وألقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ومن ثيابه أخرجوه » .

وأعدم نابوليون ثمانين شيخاً من قيادة الثورة ..

صحيح أن عدوان نابوليون على الأزهر ، قضى على كل آماله في الشرق ، ولكنه أيضاً كشف للامة العربية أنها عزلاء ، لا تستطيع حماية قيادتها ، ومقدساتها ..

وأصبحت القضية مطروحة على النحو التالي : من وجهة نظر الاستعمار الغربي .. لا بد أن تتعظم قيادة الأزهر لكي تخضع الامة العربية للاستعمار ..

ومن وجهة نظر الامة العربية . لا بد من حركة بعث قادرة على مواجهة الغرب الاستعماري ..

وأدرك الاستعمار أن تحطيم الأزهر بالمدافع لا يجدي .. فبعد ضربه واحتلاله في الثورة الاولى ، عاد ونظم ثورة القاهرة الثانية (١٨٠٠) ، وهي الثورة الكبرى التي دامت أكثر من شهر واخترقت المدافع وركبت البارود ، وأوشكت أن تبدأ الانقلاب الصناعي .. ثم كان طالباً أزهرياً من حلب ، ذلك الذي نقذ حكم الاعدام الذي أصدرته الثورة ، في قائد جيش الاحتلال « كليبر » .

وردت سلطات الاحتلال باغلاق الأزهر وتسمير أبوابه وتعطيل الدراسة بل والصلاة فيه ..

ولكن ذلك لم يكن الحل الأمثل لقتل الأزهر ، وإنما تولى المهمة بعد ذلك محمد علي ثم الانكليز .. وهي عزل الأزهر عن الحياة العصرية ، بإنشاء ما سمي بالمدارس الحديثة .. بحجة أن الأزهر لا يسمح بتدريس العلوم الحديثة .. هذه العلوم التي لم تدخل او كسفورد إلا في القرن السادس عشر (١٥١٣) وسبب تدريسها معارك وصدامات ، مع أنها كانت تدرس في الأزهر قبل ستة قرون - كما رأينا .

كان الأزهر هو وحده التربة الصالحة لاحتضان المعرفة الحديثة وتطويرها في شكل ثقافة وطنية قادرة على تغيير وتحديث المجتمع .. ولذلك حرص المستشارون الاستعماريون على القاء بذور المعرفة الحديثة في الأرض السبخة غير المثمرة في المدارس الحديثة المعزولة عن التراث ، عن الثقافة الوطنية ، عن القاعدة الجماهيرية ..

وكانت النتيجة ، ضربة مزدوجة ، خرجت طبقة من أشباه المثقفين لا

تصلح إلا لأن تكون ترجماناً للحضارة الغربية ووكيلة للشركات الأوروبية ،
أو جهازاً بوليسياً للحكم الغربي في الشرق .

وجف الأزهر وابتعد عن الحياة ، وتحول علماءه فعلاً إلى رجال كهنوت ..
في وحشة مع المجتمع ، وفي جفوة معه .

والدليل على أن الأزهر كان وحده المدرسة القادرة على تخريج علماء عرب
قادرين على التطوير ، ليس في أن مصر لم تجد مؤرخاً إلا الشيخ عبد الرحمن
الجبرتي .. فقد يرد على ذلك بأن الأزهر كان وحده في تلك الفترة .. ولكن ..
عندما بدأ « محمد علي » نظام المدارس الحديثة ، واختار نخبة من طلبة النظام
الجديد وقرر إرسالهم بعثة إلى أوروبا ليكون أداة نقل الحضارة الغربية ..
اختاروا لهم « حرصاً على تقاليد البلاد » ، ولتهدئة خاطر المتعصبين ! فقيهاً
يعلمهم الصلاة ، ونقائض الضوء ، وأرسلوه معهم ، فكان هذا الشيخ وحده
هو الذي تمثل الحضارة الغربية ، وأفرز عملاً فكرياً ترك بصماته على الفكر
العربي حتى مطلع القرن العشرين .

ذلك هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي ..

بل أن كل المنعطفات الفكرية البارزة في تاريخنا سواء أكانت مع أو ضد
التراث يقف على رأسها شيخ من الأزهر ..

ولكن عملية تجفيف الأزهر كانت مستمرة ، أصبحت الوظائف من
نصيب خريجي التعليم الحديث .. وارتبطت المكانة الاجتماعية والحكومية
بالطربوش ، وعزف كبار العائلات عن إرسال أولادهم للأزهر ، فهو بلا
مستقبل .. وتدهورت حتى دخول المشايخ ، فساء سلوكهم .. وكانت ردة
الفعل عند الأزهر هي الارتداد والتعصب ، والنفور من العلوم الحديثة ، حتى
أصبح الملك « فؤاد » أكثر ثقافة من الشيخ « أبو الفضل الجيزاوي » .. إذ يروى
أن الملك لما زار الأزهر دخل فصلاً يجري فيه تدريس العلوم الحديثة ..

وتطوع الشيخ فقال : « ديه حصة تاريخ يا مولانا » . فرد الملك مصححاً :
« جغرافياً يا فضيلة الشيخ .. جغرافياً !

وحاول الأزهريون تذكير المجتمع بهم من خلال الاعتراض عليه ، وأصبح
من الطرائف التي تهتم بها الصحافة ، استصدار فتاوي من المشايخ بتحريم
« البدع » ، أي كل مستحدث ..

وأصبح أمل الأزهريين ، هو الاعتراف بهم كجامعة ! والحصول على
بكالوريوس بدلاً من شهادة العالمية (هناك رأي يقول أن بكالوريا محرفة من
« بحق التلاوة » !) .. وأصبح الأزهر الذي قامت جامعات العالم على غرار ..
يطمح في أن يعاد تنظيمه على غرار الجامعات التي تقلد جامعات أوروبا ..

وهكذا لم يعد للأزهر دور في ثقافة الأمة ولا في تطورها .
وبقيت له مكانة دينية في العالم الاسلامي .. استطاع أن يحتفظ بها
الف عام ..

تري هل قدوم !؟

١٩٧٣/٣/١٦

مدخل لمناقشة الأحوال الشخصية

كان الرئيس السادات عادلاً ومنصفاً وديموقراطياً ، عندما طالب الشباب بدراسة قانون الأحوال الشخصية قبل التظاهر ضده . وكان الطلبة على حق في شكواهم من البلبلة التي أثارها بعض الكتابات ، التي صورت الأمر وكأن القانون قد صدر ، أو لم يبق على صدوره إلا التوقيع « وأنه انتصار للداعين إلى «تحرير» المرأة ، بكل ما ارتبط بهذه الكلمة من مفاهيم في العالم العربي ، وفي السنوات التي انقضت منذ أن افتعل المتأثرون بالغرب حرباً وهمية بين المرأة والرجل ، وشوهوا حقيقة المشكلة في الشرق ، فبدلاً من أن توضع في صيغتها الحقيقية ، وهي وضع شعوب مختلفة ، تزرع كلها رجالها ونساؤها تحت نير السلطة الأجنبية ، ولا سبيل لتحرير أجزاء منها ، بل تتحرر كلها من خلال وحدة النضال ضد السيطرة الأجنبية والتخلف الاجتماعي .. وضمت القضية وكان الرجل يستعبد المرأة ، وإن معركة التحرر تخوضها المرأة ضد رجلها أبيها وزوجها !.. وليس ضد المستعمر ..

والأزمة التي ثارت في الشهر الماضي حول قانون الأحوال الشخصية في مصر ، شبيهة بالانفجارات الدورية التي يشهدها لبنان حول الزواج المدني ،

وأكثر شبيهاً بذلك الحوار الحاد الذي انفجر في مصر عشية حرب ١٩٦٧ ،
وحول نفس القانون ، ذلك الحوار الذي كان مريراً ، وترك صدهاء على جميع
المستويات .. وإن كان صوت الداعين لتعديل نظام الزواج والطلاق كان
أكثر ارتفاعاً ، وقتها . أما هذه المرة فكان صوت الراضين أقوى وأقدر
على التعبير عن نفسه خارج الصحافة بالطبع .. ومن الغريب أن ذات الأشخاص ،
إن لم نقل « شخصية » بعينها هي التي حركت معركة ٦٦ - ١٩٦٧ .. وهي
التي أثارت حملة اليوم .

والحوار في قضايا مرتبطة بشكل أو بآخر بالدين ، يكون عادة حواراً
حرجاً ، يصعب فيه ، الالتزام بالمنطق أو مقارعة الحججة بالحجة ، بعكس ما
يأمر به الدين !

لكن الدعوة التي وجهها الرئيس السادات للحوار والمناقشة حول القانون
لا يجوز تجاهلها ، وإذا كنا لا نريد أن نناقش بنود هذا المشروع الذي أكد
الرئيس أنه لم يقدم لمجلس الوزراء ، ولن يقدم قبل أن تناقشه الجماهير وعلماء
الدين ، الموثوق بعلمهم وتقواهم .. إلا أنني أحببت باعتباري ساهمت « بانفعال »
في حوار ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .. أن أحاول هذه المرة ، وقد تقدمت بي السن ،
وخبا الانفعال ، وزادت الحنكة - أو هكذا يفترض - أحاول أن أطرح
بعض المبادئ العامة - أعتقد أن الحوار يجب أن يدور في إطارها ..

لا اتهامات !.

● وأول هذه المبادئ أنه لا يجوز أن نتطوع بخلق النعوت والأوصاف على
المتحاورين ، انطلاقاً من مسلمة قد تكون غير صحيحة ، وقد تكون
صحيحة في غير هذا الزمان ، أو غير هذا المكان .. فما يصح لغيرنا ، ليس
بالحتمية ما يصح لنا .. وما دمنا في مجال الحديث عن خطاب الرئيس السادات ،

يحضرنى مثال على اختلاف الشعار باختلاف الزمان والمكان . أن الرئيس السادات وعد جماهير الطلاب بقيام دولة «المؤسسات» فهتفوا وصفقوا وشكروا وتمنوا تحقيق هذا الوعد باعتباره مكسباً شعبياً ، وخطوة تقدمية حاسمة ، تستحق الكفاح من أجلها .. بينما الطلبة في أوروبا وأميركا يشورون ويقاقلون للقضاء على مجتمع «المؤسسات» فما هو ثوري تقدمي في جانب من العالم ، قد يكون رجعيًا متخلفاً في الجانب الآخر ..

ولا يجوز أن نعتبر كل متمسك بالدين رجعيًا ، ولا كل رافض ثورياً !.. وليس من الدقيق أن نصف المطالبين بتحريم الطلاق في مصر « بالتقدمية » ، ونتهمهم « بالرجعية » مخالفينهم في الرأي الذين يطالبون باستمرار تمتع الأسرة بحق فسخ الزواج .

عندما زرت إيطاليا منذ عامين ، كان قانون اباحية الطلاق قد صدر لتوه ، وكانت المنظمات النسائية تحتفل بصدر القانون . الذي كافح الحزب الشيوعي الإيطالي أكثر من ربع قرن لاستصداره ، واصطحبني صديق إيطالي يتكلم الانكليزية بصعوبة إلى أحد كهوف الهيبين ، ووسط الأضواء «السوداء» ونفحات الشرق التي تعبق الجو وترهق العينين .. والأجساد المختلطة ، وبقايا الثياب ، قدمني إلى فتاة، وصفها بأنها من زعيمات حركة تحرير المرأة ، وتلفت حولي مذعوراً وأنا أسأل « تحريرها من ماذا ؟ .. ماذا بقي ؟ .. » ولكن الزعيمة سحبت يدها من خصر رفيق أو رفيقة لم اتبين بوضوح ، فقد كان بلا ذقن .. وقالت بصوت حاد : « نحن لم نحصل على حق الطلاق ، إلا منذ اسبوعين .. وبفضل كفاح حركتنا » .. ضحكت وقلت للمترجم : « أخبرها أن المكافحات في بلادي يطلبن منع الطلاق . »

وترجم المترجم ..

ولكنها عادت تستفهم ماذا أقصد بالضبط ، فأعدت الجملة ، وأعاد الترجمة .. ولم تفهم ..

فشلت كل محاولاتنا في افهامها أو اقناعها أن التقدميين في بلادي ضد الطلاق .. بينما الحزب الشيوعي في ايطاليا يعتبر اباحة الطلاق أعظم نصر تقدمي أحرزه في الميدان الاجتماعي ! .. وكان سكرتير الحزب في مقدمة الـ ٢٥ بالمائة من الايطاليين الذين مارسوا هذا الحق فور صدور القانون ..

تعبت الزعيمة النسائية من محاولة فهم ما أعنيه ، فهمت لصديقي ..

« لا بد أن الدخان أثر على صاحبك .. » !

وانسحبت أنا مؤكداً أنني معتاد على هذا الدخان ..

● ثانياً : لا يجوز أن نتهم بمعادة الاسلام ، الذين يطالبون بتعديل قانون الأحوال الشخصية الحالي . فالقانون موجود ، ووجوده ، دليل على أن من حق الحكومة أن تشرع في القضايا الشخصية ، وهو قد عدل أكثر من مرة ، ولم يكن تعديله في كل مرة لصالح المرأة ..

ونحن نتحفظ كثيراً على كلمة «صالح» هذه، لأننا لا نعتقد بوجود طرفين متصارعين ، هما الرجل والمرأة ، بحيث يمكن أن تتحقق مكاسب لأحد الطرفين على حساب الآخر ! ليست هناك طبقة رجال وطبقة نساء بل هما قطبا علاقة انسانية لا تقوم إلا بهما معاً .. ولا تتحقق سعادة أو شقاء شخصي لرجل إلا بمشاركة امرأة ، والعكس صحيح ..

كان القانون يقدر مدة الحمل بتسع سنوات (!) أي أن المرأة المطلقة كانت تستطيع ادعاء أنها حامل لتسع سنوات فتحصل على نفقة من مطلقها طوال هذه المدة ! كذلك كانت الأرملة التي لا أولاد لها تدعي أنها حامل ، فتوقف

تقسيم التركة . حتى تضع حملها ، تسع سنوات !.. فعدل القانون وجعل مدة الحمل سنة واحدة بما يتفق وقوانين الطبيعة ، ورأي الفقهاء .. ولم يقل أحد أن ذلك خروج على الاسلام ..

فلندع جانباً الألفاظ الكبيرة ، ونكف عن اتهام بعضنا بالرجعية أو الألحاد .. فلا شك أن « معظم » الحوار الدائر مبعثه حسن النية ، أو التأثير بأفكار رائجة غير واضحة . وأحياناً غير مخلصة ، تروجها جهات لها أهداف حضارية أو سياسية أو حق عسكرية بإثارة الفتن .. ويتلقفها البعض منا ، ويرددها بحسن نية ، أما عن رغبة في تحسين أوضاع مجتمعاتنا المتخلفة ، دون ادراك ، أو دون محاولة لتعمق أسباب هذا التخلف ، أو لمجرد الظهور بمظهر تقدمي ، انطلاقاً من الفرضية القائلة ، بأن التقدمية هي معارضة كل ما هو قائم ..!

لندع إذن العصبية جانباً ، ونكف عن الاتهامات ونحاول أن نتفهم ابعاد التغيير المطلوب ..

وأعترف أن هناك بعض الذين يتعصبون دون فهم ، فقد حاولت مرة أن أفهم ماذا يقصد بالزواج المدني .. فقال أحد المتحمسين « أنه الغاء كل قيد ديني .. بحيث يصبح الزواج مسألة شخصية بحتة ، يقررها رجل وامرأة .. يكفي أن تقوم بينهما حالة حب ليتحول إلى زواج ؟! »

فسأل خبيث كان حاضراً .. هل يعني ذلك أن يتزوج الفق شقيقته إذا ما نشبت بينها حالة حب ؟!

ارتع المتحمس من بشاعة السؤال .. ورد الخبيث : ان كنت على تقدميتك قد ارتعت إلى هذا الحد ، فلماذا تستنكر ارتياع المسيحي أو المسلم للمطالبة بإباحة ما يراه محرماً ؟!

● ثالثاً : ما دمنا نعيش في مجتمع ، فلا بد من ضوابط ومحرمات ، ومستعمرة « مانسون » كان فيها ضوابط ، قتلت بموجبها شارون تيت ، والمسلسل التلفزيوني : «الناس الجدد» انتهى بالعودة لنظام الاسرة . والجماعات المتطرفة من الهيبين ، التي أقامت علاقات جنسية جديدة « متحررة » من كل قيد ، من ناحية التعدد أو الجنس .. لم تثبت بعد قدرتها على الاستمرار ، ولا أنها هي الشكل الأصح للبقاء والأقدر على عمران الأرض ، مهما استهوت بعض المراهقين ..

● رابعاً : الضوابط والمحرمات تختلف ، فمنها ضوابط تنظم سلوكنا المدني والجنائي والسياسي باعتبارنا أفراداً نكون مجتمعاً أو كياناً قومياً .. وهذه تنظمها القوانين والأنظمة السياسية والتشريعات المدنية والجنائية والمالية .. الخ. وهي مباحة للحوار ، مباحة لاجتهادات الجميع ، يتم اقرارها بالتصويت وتخضع فيها الأقلية للأغلبية ..

وهناك ضوابط ، نخضع لها بحكم انتمائنا لدين معين ، وهي ما اصطلح على تسميته « بالأحوال الشخصية » .. ومع اقرار حرية العقيدة ، وحق الانتفاء الحر للدين ، فإن هذه الضوابط تصبح قضية خاصة بالمنتتمين إلى هذا الدين .. فلا يجوز أن نناقش صيام رمضان ، أو صيام الفصح ، كما نناقش حق الاقتراع المباشر ، ولا يجوز أن يعرض ذلك للاستفتاء .. العام !

المسلم يمتد أن الحياة تتنافى مع تحريم الطلاق ، لأن ليست كل الزيجات موفقة ، ولا يجوز أن ترزح النفس البشرية تحت وطأة قرار خاطيء ، بل لا بد أن تتاح للانسان الفرصة لكي يصحح الخطأ ، ولكن المسلم لا يحق له أن يفرض على المسيحيين رأيه ، أو أن يلزمهم بإباحة الطلاق ، فذلك من شأن المسيحيين ، يناقشونه فيما بينهم ، ويمدونه وفقاً لتعاليم دينهم ، واجتهادات علمائهم .. لأن ذلك هو مفهوم «الأحوال الشخصية» ..

● خامساً : يقال دائماً « لا كهانة في الاسلام .. » أي ليس هناك فئة خاصة لها حق الاجتهاد .. ويقال دائماً أن المسلمين تخلفوا لما أخلقوا باب الاجتهاد .. وأن ذلك الاغلاق كان قراراً خاطئاً .. ويجب العدول عنه !

والرد على ذلك أنه لا كهانة في الهندسة ، ولكننا لا نلجأ إلى محام لبناء منزل أو حظيرة للدواجن ، ولا كهانة في الطب ، ولكن ويل للذي يسلم جسده لاجتهادات كل من يهوى معالجة الآخرين .. الاجتهاد مباح شرط امتلاك وسائله ، وفي مقدمتها المعرفة بالدين الذي يجتهد في نصوصه ، والواقع الذي يجتهد له .. واغلاق باب الاجتهاد كان موقفاً اخلاقياً راثماً من الفقهاء ، فممنما سيطرت السلطة الظالمة على الدولة الاسلامية ، خشي العلماء أن يجبروهم ، أو على الأقل الضعاف منهم ، بجد السيف ، على الفتوى بما يحقق أهواء السلطة ، فأعلنوا تجميد الدستور ، أي عدم قابليته للتعديل .. لأن أول شرط لسلامة التشريع ، هو حرية المشرع ، وأمنه من تدخل السلطة ..

ولذلك قال الرئيس السادات أنه لا يجوز أن يتحدث في الأمر إلا العلماء الأجلاء ..

● سادساً : يقول أنصار التعديل أن هذه « الأحوال الشخصية » تؤثر على المجتمع ككل ومن ثم فمن حقه كله أن يناقشها .. وقد بعثت وكالة رويتر «التقدمية» برسالة من القاهرة وزعت في كل أنحاء العالم (١٩٧٤/٤/٦) تنتقد فيها « المحافظين الذين يعارضون الآراء المتطورة » التي تريد حماية المرأة من «الرجل المزواج» وان الزواج : «يعتبر مقامرة خطيرة بالنسبة للمرأة المصرية» خاصة بالنسبة «لفصل الصيف الحار الطويل الذي ترتفع فيه درجة الحرارة إلى ٤٠ درجة مئوية وتكثر فيه حوادث الطلاق» ..!

ربما كان ادخال نظام التكييف المركزي ، أسهل من اثاره أزمة تعديل قانون الأحوال الشخصية !!

وأبلغت « رويتر » الرأي العام العالمي أن « الرجل المصري » يستطيع
تطليق زوجته باعلان طلاقها ثلاثاً ..

وهي عبارة لا أظنهم فهموها في الغرب ، حيث أن الرجل يطلق زوجته
هناك باعلان طلاقها مرة واحدة !.

واستنتجت « رويتر » أن المرأة المصرية في المرتبة الثانية ، وإن الزوجة
تحاول استبقاء الزواج بكثرة النسل ، مما يضر المجتمع ..

وإذا صحت هذه الصورة فعلاً ، وكانت المرأة المصرية تعيش مع الخطر
طوال ١٤ قرناً ، حق أشفقت عليها وكالة « رويتر » ، وإذا كانت زيادة النسل
سببها الطلاق ، مع أن الاحصائيات ، لم تثبت أن هناك فارقاً في تعداد أسر
المسلمين والأقباط .. ان صحت هذه الصورة كان من المعقول أن تثار الأزمة
بهذه الحدة .. ولكن هذا غير صحيح ..

● سابعا : فالصورة التي تعرض بها القضية ، تجعل الاسرة المسالمة تبدو
وكان القاعدة فيها هي الطلاق ، والاستثناء هو الزواج ! فنحن أسر مطلقة ،
ولنا حق الاستمرار في الزواج ، وليس العكس !

ان الطلاق حق ، والحق غير الواجب ، فالحق رخصة يجوز استعمالها
ولكن لا تتحتم ممارستها ، بل وهو حق محفوف بالمكاره ، هو أبغض الحلال
عند الله .. ورسول الله قال : « تزوجوا ولا تطلقوا ، فإن الطلاق يهتز له
عرش الرحمن » .. ولكن رحمة الرحمن ، أباحت للأسرة الشقية أن تهز عرشه
سبحانه وتعالى ، لكي تتحرر من شقاء علاقة زوجية فاشلة ..

ومن الخطأ البين أن نتصور الطلاق ، وكأنه لصالح الرجل وحده ،
فذلك يعني أن المرأة هي دائماً الجانب الأسوأ ، الذي يرغب الرجل في الفكك

من أسره ، بينما تشبث المرأة به .. بالعكس أن عدد طالبات الطلاق في
محاكم الغرب لا يقل عن طالبيه من الرجال ..

الطلاق هو حق اصلاح الخطأ ، وهو حق للطرفين ، ولا يمكن أي
امتياز للرجل ، لأن الاسلام يبيح للرجل أن يطلق بإرادته المنفردة ، كما
يبيح ان يتفق في عقد الزواج على أن يكون هذا الحق للزوجة ، فتطلق هي
الرجل بإرادتها المنفردة ، وهو حق اكتشفته الفئات المصريات منذ زمن بعيد
وتمت ممارستها له ، على أوسع نطاق ، ولم يقل أحد أن ذلك وضع الرجل
في المرتبة الثانية .

الأصل في الزواج الاسلامي أنه زواج مدني ، يتم بالإرادة الحرة لرجل
وامرأة دون أي تدخل لطرف ثالث ، ويفسخ بإرادتهما .. ولأن الزواج وجد
قبل ظهور المؤسسات البيروقراطية ، فقد كان يتم بعرض الزواج من قبل
الرجل ، وقبول المرأة .. أو العكس .. وبلا مراسم ، ولا كتابة ، بل كان
الرجل يقول : «تزوجتك على المهر المسمى بيننا» فتقول المرأة قبلت .. فيصبح
الزواج شرعياً كذلك كان الطلاق يتم لفظياً بنفس البساطة .

فلما أصبحت هناك قسائم للزواج ، ألغى القانون الشفهي ، وألغى
طلاق الغضبان ، وأصبح لا بد من تسجيل الطلاق لكي يتم الاعتراف به في
الأجهزة الرسمية .. فحكاية الطلاق على القهوة أو في لعب الطاولة انتهت .

والمسألة الأساسية في هذه القضايا ، هي القناعة الشخصية ، فكما أن عدم
اعتراف السلطات بالزواج العرفي ، لا يلغي شرعيته بين المتزوجين ، فكذلك
عدم الاعتراف بالطلاق الشفهي ، لا يلغي الحرج من نفس المطلقين .. ولكنها
اجراءات اقتضتها ظروف الحياة المدنية الماصرة .. ويمكن للمشرع أن
يضع من الضمانات ما يشاء ، شرط أن يبقى جوهر النظرة الاسلامية للزواج ..
وهي أنه علاقة تقوم بالإرادة الحرة لطرفين متكافئين ، وتنقسم بإرادتهما
وحدما .

وإذا كان الاتجاه العالمي هو لإباحة الطلاق ، فلا يجوز أن تبدو في صورة التقديمية ، القوى التي تدعو لالغاء هذا الحق .

● ثامناً : إذا كانت الاحصائيات تثبت أن تسعين بالمائة من نساء المحافظات في مصر اميات ، بينما نسبة المطلقات في السنوات العشر من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٣ (آخر احصائيات متاحة) تراوحت بين ٥،٧ في الألف و ٤،٢ في الألف .. أي من بين كل الف اسرة متزوجة طلقت خمس !.. أليس من حقنا أن نتساءل أي الأمرين أجدر باهتمام حركة تحرير المرأة .. نحو الامية بين نساء الريف .. لانقاذ تسعمائة امرأة من بين كل الف من جهل الامية ، أو إثارة المعارك لانقاذ خمسة نساء من كل الف امرأة !.. لعل ثلاثاً منهن سعدن بالطلاق من رجل لا يصلح كزوج .

ونفس الشيء عن تعدد الزوجات ، وهو من الرخص التي أباحها الاسلام ، لمواجهة حالات طارئة ، حق لا يقع الانسان في حرج بين دينه وضرورات الحياة .. وهو من باب الخصوصية التي يتميز بها التشريع الاسلامي ..

وأذكر أنني عندما كنت في زيارة للولايات المتحدة ، بدعوة من اتحاد الطلبة المسلمين ، ان اثرت في احدي الندوات مشكلة الشباب المتدين الذي يقضي سنوات العنفوان الجنسي في المجتمع الأميركي المفتوح بغير حد ، وكيف يتمزق هؤلاء الشباب بين نداء الطبيعة ، وكراهية الزنا ، والتخرج من زواج أجنبية لن تندمج في مجتمعاتهم بعد العودة .. ورأيت شيخاً سنياً جليلاً يقول : « الحل في المذهب الشيعي .. أنه زواج المتعة .. تلك معجزة اسلامية كأنها شرعت لمجتمع اليوم حيث هجرة شبابنا للغرب ، وبعدها اخترعت حبوب منع الحمل .. »

● تاسعاً : التشريع يسر ، والاجتهاد مفتوح ، شرط ألا نحرّم ما أحل الله ، ولا نحل ما حرّمه ، وتعدد الزوجات ، رخصة كما قلنا ، لمواجهة ظروف

طارئة ، ولعل الكثيرين والكثيرات ، لا يعلمون ولا يعلمن ، ان المرأة الجزائرية كانت تحت زوجها بعد حرب التحرير على تعدد الزوجات لضم أرامل الشهداء وأولادهم ..

ولعل الكثيرين والكثيرات ، لا يعلمون ولا يعلمن أن أحد الحلول للحفاظ على عروبة الخليج هي تعدد الزوجات .. وأن هناك حالات خاصة تصبح الزوجة الثانية هي الحل الذي يحفظ علاقة انسانية مع الزوجة الاولى ... ومع ذلك فتعدد الزوجات ، ظاهرة نادرة ، وآخر احصائيات الامم المتحدة التي نشرت في أثناء معركة ١٩٦٥ حول نفس القانون قررت أن عدد المتزوجين أكثر من زوجة في مصر ، هو ثلاثة في الألف ..

ثلاثة في الألف من المتزوجين وليس من تعداد السكان ، وهي نسبة أقل بالتأكيد من نسبة المحتفظين بأكثر من عشيقة ، أو نسبة الشذوذ الجنسي التي تصل في المجتمع الأميركي وفقاً للاحصائيات الرسمية إلى اضعاف هذا الرقم !.

ورغم ذلك ، فالدنيا قائمة قاعدة لالغاء تعدد الزوجات كان الرجل المسلم يقيم حريماً كذلك الذي تصوره أفلام الدعاية الصهيونية عن المجتمع الشرقي ..

وما من أحد يسأل نفسه ، لماذا تقبل المرأة الثانية ، الزواج من رجل متزوج؟! ..

إذا كان ذلك لأسباب اقتصادية .. أليس الاولى أن ينصرف جهد دعاء تحرير المرأة ، إلى ازالة هذه الأسباب .. وان كان لأسباب انسانية ، كالحب أو التورط في علاقة ، أثمرت ما لا سبيل لاصلاحه إلا بالزواج .. أليس منع تعدد الزوجات ، يضر بامرأة وطفل برىء .. بقدر ما يحمي امرأة اخرى ، وطفلاً آخر؟! ..

● عاشرأ : ولعل أقوى حجة لدى المعارضين ، هي أن الاتجاه العام في العالم كله ، يميل إلى الحد من تدخل السلطة والتشريع في حياة الناس الخاصة ، وبالذات في قضايا الحب والجنس والزواج .. وان تحقيق المساواة يبدأ بتحقيق تكافؤ الفرص والقدرات الاقتصادية والاجتماعية ، وليس بالتشريع في العلاقات الشخصية ..

فليصرف جهد انصار المرأة إلى تحريرها من الفقر والتخلف .. لأن الاسلام قد أعطاها حرية الاختيار .. حرية الزواج وحرية الطلاق ، ولكن الفقر والتخلف ، هما القيد على ممارستها لهذه الحرية .. هما السبب في تخلي المرأة عن المكانة التي أعطتها لها التشريعات الاسلامية .. وليعهد للفقهاء وأهل القانون بتعديل قانون الأحوال الشخصية بعيداً عن المزايدات الصحفية .
فلنبدأ من البداية الصحيحة ، لنصل إلى النتائج الصحيحة ..

١٩٧٤/٤/٩

الفصل الثالث
وهل يستريح المحارب؟

تأشيرة خروج ... لله ..

منذ سنوات وأنا أفكر في تأليف كتاب أسميه « تأشيرة خروج » أشرح فيه متاعب المصري في الحصول على إذن بالسفر الى الخارج، وهو ، بالتأكيد، ليس كتاباً سياسياً ، ولا يتعرض لنظام بعينه ، بل يناقش هذه الظاهرة الفريدة والأزلية التي تجعل السلطة المصرية عبر جميع العصور ترفض السماح لرعاياها بالخروج من كنانة الله في أرضه !

وقد أدهشني أن تتميز جميع العصور بهذه الظاهرة ، فقديماً جدل في أعصر التوراة ، أصبح أشهر الأسفار هو « سفر الخروج » الذي هو في الحقيقة الخروج من مصر ، وصراعه مع السلطة المصرية للحصول على تأشيرة خروج له ولبنو اسرائيل الى فلسطين حيث كان لديه عقد عليك . وقد اضطر موسى لأن يتحدى الحواة المصريين فيتفوق عليهم جميعاً بإرادة الله ، وعقب كل تصفيقة من المتفرجين كان يصلي على النبي ويطلب تأشيرة خروج (أرسل معي بني اسرائيل) فيرفض فيقولون : فيقول له عليه السلام : يا رجل حاصلات مصر ، ويملا بيوت المصريين بالضفادع ، بل وبيات المصريون يهرشون من القمل بما فيهم فرعون . ولما لم يفلح الضفادع والمصرات العسرة ويرفض فرعون منحه تأشيرة الخروج ، فيقول النبي : يا فرعون ، انزل من السماء غنمك وبياتك

البحر الأحمر ، ولكن فرعون بالمرصاد فيلحق به يجيشه وجهاز الأمن القومي بفرعيه ، ويمبر البحر خلفه ليرجمه حتى يستكمل إجراءات السفر ... ويفرق فرعون ، وتؤكد المصادر الدينية أنه آمن وقتها برب موسى وهارون ، ولكن ما من مصدر واحد يشير الى أنه وافق على سفر المواطن موسى بن عمران (عليه السلام) حتى وهو في النزاع الأخير ... والغريب أن البحر الأحمر الأمين على التقاليد المصرية يلفظ جثة فرعون على الشاطئ الغربي - أي داخل الحدود المصرية - ربما لأنه لا يحمل تأشيرة خروج ! ...

وعندما تسلل عمرو بن العاص الى حصن المقوقس ، نصحه الراهب المخلص : « تطف في الخروج ... كما تلطفت بالدخول » وبالطبع كان فتح مصر وتغيير دينها ولسانها وحكمها أسهل من الخروج منها ، ولذلك بقي ابن العاص وحكم مصر ، ولعل ذلك ما فهمه عمر رضي الله عنه ، عندما بعث بتعليماته الغربية : « إذا كنت دخلت مصر فأكمل وإذا كنت لم تدخلها فأرجع » .

وأحلى أشعار المتنبى هي تلك التي قالها في هجاء حاكم مصر كافور الذي رفض بإصرار أن يعطيه تأشيرة خروج وكان المتنبى لاجئاً في مصر ، ثم جاءه عقد عمل في الكويت أو لبنان - لست أدري - وحاول بالمدح والذم والمدح الذي يشبه الذم والذم الذي يشبه المدح ، أن يتخلص من الكذابين الذين نزل بأرضهم ولكن ضيفهم عن القرى وعن الترحال مردود ... وهو المهم ...

وفي النهاية تسلل هارباً بدون تأشيرة خروج ... ولقي حتفه .

والغريب أنه في رحلات ابن بطوطة ذكر أن مصر هي البلد الوحيد الذي يطالب من يدخله أو يخرج منه بإثبات شخصيته وإظهار الإذن بذلك ...

وأشهر حروب مصر التي شنها علي بك الكبير ثم محمد علي كان سببها
واحداً : الاحتجاج علي إيواء حاكم الشام للمهاجرين من مصر بدون تأشيرة
خروج !... .

وثورة ١٩ نشبت لأن السلطة البريطانية رفضت منح زعماء الوفد تأشيرة
خروج للسفر الى باريس لحضور مؤتمر الصلح

الشيء الوحيد الذي كان يخرج من مصر مرة كل عام بدون تأشيرة
خروج ، هو الفيضان وقد تولى السد العالي تنظيم ذلك

أليست ظاهرة تستحق الدراسة فعلاً ؟ .. .

١٩٧٢/٥/٥

حديث يمني لن ينشر ...

من التعبيرات المحببة لدى أجهزة الإعلام في اليمن الجنوبية ، تعبیر « الانسان المسحوق » .. وما أظن أن العرب قد وفقوا الى تعبیر أفضل من « الانسحاق » (الألف والنون مهمتان) في وصف الانسان اليمني .. وأنا شخصياً كنت مسحوقاً خلال جولتي في اليمن . ووصل الانسحاق ذروته ، أو قاعه ، بمعنى أصح ، عندما وصلت الى « نهم » مقر الشيخ « سنان أبو لحوم » ، و « نهم » تقع على بعد ألف سنة من المدنية ، حيث لا تليفون ولا طبيب ، ولا صيدلية ، ولا طرق ، ولا مواصلات .. وليس أمام المريض إلا أن يشفي نفسه أو يموت ، والذين يعيشون هناك ، إنما يعيشون لأنهم أقدر من الميكروبات على تحمل الظروف غير الصحية !.. وأصبت في « نهم » بأحط وأخس وأوضع مرض يمكن أن ينسحق به انسان ، وخاصة صحافي مثلي قادم من بيروت ، يريدون مناقشته والاستماع اليه ، وإسماعه .. أصبت بحالة « دوسنطاريا » حادة وحشية ..

وأنا رفيق قديم للدوسنطاريا أصبت بها في الثامنة من عمري على ما أذكر ، ولم يكن «الانتروفيوفورم» قد اخترع ، أو لم يكن قد وصل الى مصر بعد .

ولعل هذا المرض هو الذي سبب ضعفي البدني ، وهو أيضاً الذي أعطاني قدرة هائلة على تحمل ما لا سبيل الى تحمله ، ولعله هو الذي غلب علي روح الفساحة ، فهو يضع المريض به في حالة مزرية ، لا تجدي معها إلا ابتسامة السخرية .. وظللت أعالج بالوصفات البلدية ، مثل الجلوس على القهوة المغلية وليس شربها ! الى أن انتهت الحرب ووصل « الانتروفيوفورم » الى مصر ، وأصبح رفيقي في حلي وترحالي (صديق بارد رأي أستعمله فحذرني بأنه يسبب سرطاناً !!) .

والدوسنطاريا تتمايش مع ضحيتها ولا تقادره أبداً ، فإذا لاحظت ثغرة في خطوط دفاعه ، كأكلة دسمة أو مشروب مثلج ، أو نزلة برد ، أو جاءتها نجدة من ميكروب جديد .. شنت عدوانها القادر .. ولكن أجهزة راداري متنبهة دائماً سواء جاء الهجوم شرقاً أو غرباً .. فتطلق هجوماً مضاداً في شكل جرعة من « الانتروفيوفورم » بقدر الهجوم الممادي ، وتعود البكتريا للانكماش ، ويهدأ الموقف على خطوط وقف اطلاق النار ، بلا حاجة لمبادرة روجرز . ولكن « حرب الاستنزاف » في اليمن كانت من نوع آخر ، فالعدو الذي واجهته كان وحشياً ، وهجومه صاعقاً ... تنبهت على مفسح حاد .. ثم بدأت اللعبة الدموية .. لعبة التردد على دورة المياه ، وأظن عندك فكرة عن نوعها في بلدة مثل « نهم » .. ومع تصاعد الألم المنزل والحقير ، تتضاعف سرعة الدخول والخروج من دورة المياه .. حتى تصبح حركة عصبية .. ويبدأ النزيف ..

ومع النزيف ، ظهر الاستاذ « ع . ع . » .. كنت أحاول أن أستند الى الحائط عندما فاجأني بقوله أنه لا يمانع في أن أجري معه حديثاً صحفياً ، ولا داعي للتصوير ، فمعه صورته !

وانفجرت المأساة في شكل كوميدى ، وطفح البؤس على وجهي واتسعت

ابتسامته ، ويبدو أنني همست : « حديث ؟ ! » فقد قال : « نعم بكل سرور .. اسأل ما شئت .. أنا لا أتحفظ ! » ..

قلت : معاك ورق ؟ .. فأخرج من جيبه كراسة كاملة .. قلت في شبه احتضار .. « لأ .. ورق تواليت » .. ولم يفهم .. واستأذنت وعدت .. فاستأذنت وعدت ، فاستأذنت وعدت ، فاستأذنت وعدت .. وعدت ..

وهو مصمم .. قلت « أنا تعبان شويه » .. قال « أنا أكتب .. خطي مقروء يا أستاذ ! » .. قلت : « طيب اذا سمحت أقعد هنا ، وأنا أسألك من جوه ، وتكتب انت من بره » .. ووافق .. ودخلت أنا الحمام وبدأ الحديث ..

وما أحسست في حياتي أن أسئلتني تنطلق من الأعماق مثل ما حدث في حديثي مع « ع. ع. » .. وصرخت مرة على ما أذكر .. « أكتب على وجه واحد .. يمكن نستفيد أكثر بالوجه الثاني » .
كان حديثاً كتب بالدم .. ومن حسن حظه أنه لن ينشر .. مع الاعتذار لأخي المسحوق .

* * *

طالب من الله ولا يكتر على الله بحق الشهر المفترج ، مسؤولاً يقرأ ! ليس من باب الثقافة ، بل من باب ضمان عدم العقوبة بدون جريمة .. الدول المتقدمة حققت منذ ثلاثة قرون ضماناً عدم العقوبة بدون نص ، أي إذا ارتكب انسان جريمة ، لا يمكن معاقبته إلا إذا كان هناك نص في القانون ، ونحن نطالب بعدم العقوبة إلا إذا كانت هناك جريمة !! .

مسؤول همس لإحدى الشخصيات أن لديه معلومات أني أنا الذي كتبت
مذكرات محمد نجيب !. ولما سألته هذه الشخصية ، هل سافر « محمد نجيب »
إلى بيروت ، أم حضرت أنا إلى القاهرة ؟ ابتسم في ذكاء العارفين .

وهذا يؤكد أنه لا قرأ لي ولا قرأ المذكرات ، وإلا لعرف أنني لو كتبت
عن الموضوع ده ، لكنت كتابتي شكل ثاني !.. وربنا يعطينا طولة العمر
ويشوف جنبه حنكتب ازاي !.

الحكاية الألعن .. بدأت منذ أسابيع عندما نشرت مقالات القطاع العام
وعلقت فيها على تقرير لجنة استقصاء الحقائق المشكلة من قبل مجلس الشعب
المصري .. وهي المقالات التي منعت من دخول مصر . فقد لاحظت أن ثلاثة
أشخاص نعم « أشخاص » ، قابلوني ، أو تعمدوا مقابلي ليبدوا اعجابهم
بالمقالات ثم يسألوني : « لكن جبت التقرير ده منين يا استاذ جلال » ..

في البداية ظننت أن الأمر مجرد محاولة للتودد وإبداء الاعجاب .. ثم فتح
لي شخص « متصل » التليفون « وأهلاً جلال بيك .. والله أحنا متابعين ..
يا أخويا أنت ما بتهمد أبداً .. الموضوعات الحارقة ديه .. لكن قولي
يا حبوب .. أنت جبت التقرير ده منين ؟ .. دا انتو لازم عندكم جهاز كبير
خالص في مصر .. مين ماسك مكتبكم هناك !

لعب في عبي الفار !..

وأخيراً كان صديق في القاهرة ، وقابل مسؤولاً كبيراً .. فاشتكى المسؤول
له من عنف المقالات وأكمل : « لكن مش ده المهم .. المهم جاب التقرير
ده منين .. لأنه سري جداً !

رحنا بلاش ! ورجعنا لحكاية سافرت ازاي يا جليل ..

هذه المرة نبادر فنوضح أن التقرير منشور في مجلة «الطليعة المصرية» عدد
(اغسطس - آب - بؤونة ، آغشت - اوجست -) الماضي .. ومعلن عنه
على الغلاف الأمامي ، والعدد مطبوع في القاهرة ، ومشحون على طائرات
شركة مصر للطيران .. ترحب بكم .. «ويلكم» .. «بون فوياج» ..!

فيا من تحبون جنرال كشك وتخشون أن يقضي عمره حيث تعرفون ..
اشتروا نسخاً من مجلة «الطليعة» عدد - اغسطس - وأبعثوا به إلى كل مسؤول
بهم معرفة من أين حصلنا على التقرير ..

اللهم أنا لا نسألك زد القضاء ولكن اللطف فيه .. لا نسألك تغيير
المسؤولين .. ولكن اللطف بتعليمهم عادة القراءة !

١٩٧٣/١٠/٥

لو كنت « الزعيم الأول »

حرف واحد غير مجرى التاريخ ... هو حرف السين فأنا أنطقه ثاء ... وبعد الحصول على شهادة التوجيهية تقدمت لامتحان الكلية الحربية سنة ١٩٤٧ ونجحت في معظمه ، حتى وصلنا لامتحان النطق ، فإذا بالمتحن لا يختار من بين كتاب « الأدب العربي » كله ، إلا قطعة بعنوان : «مقايب النيل» وبدأت أقرأ : «ثجل مقيات الروثيرث أمث ثبعة وثبعين ثنتيمتراً بزيادة ثثة ثنتيمترات عن قيات أول أمث» .

وطارت البدلة الميري .. لم أفهم وقتها الحكمة في حسن نطق السين ، والمفروض أن الجندي لا يتكلم بل يعمل ، ولكنني اكتشفت لما كبرت بعد نظر المشرفين على الكلية ، بعدما احتكر ضباطنا مهنة الخطابة ، من خطبة الجمعة إلى خطبة العرش .

آه لو كنت نجحت .. كان زماني بالقليل نائب رئيس مجلس قيادة ثورة في أي بلد عربي .. وآه لو كنت .

كنت سأحمل رتبة « زعيم أول .. » اخترعها .. وأصدر مرسوماً بذلك مع الغاء كافة الرتب العسكرية الأعلى ، وتسريح كل الضباط الذين يحملون رتباً أعلى وإحالة من يصل إليها إلى التقاعد أوماتيكياً .. وهكذا يبقى جيشنا شاباً في الرتب عجوزاً في قيادتي أنا وحدي .. المهم كانت الصحف ستنشر : قال سيادة الزعيم أول .. راح سيادة الزعيم أول .. جاء سيادة

الزعيم أول .. وكنت سأجعل مدير مكنتي برتبة فريق .. وأجعل مجلس الوزراء ومجلس الثورة في حالة اجتماع دائم يبدأ بعد منتصف الليل وينتهي في الصباح بعدما يكون الوزراء المدنيون قد تحولوا إلى خرق بالية من الانهاك .. وأعقد كل يوم مؤتمراً صحفياً .. استدعي الصحفيين من جميع أنحاء العالم العربي وأجلس بينهم صامتاً ، وهم يتطلعون إلي في انتظار الوحي .. ثم أفتح فمي وأقول : « هي الامة ايه ؟ » ويسيطر الصمت حتى أسمع تنفسهم ثم أقول : « جماعة من الناس » .. وأسكت .. وأنهى المؤتمر الصحفي .. وأتلفذ مدة شهر بقراءة الشروح والتفاسير : « الله أكبر هذا التعريف المانع الجامع .. » ويكتب الصحفي الأعمى ٥٤٢ مقالة في شرح المفزى التاريخي للاعلان الثوري للزعيم أول جلال كشك بأن الامة جماعة من الناس .

وكانت ستظهر النظرية الكشكية ، وسيختلف العقائديون حولها ، ويتقاتلون في الشوارع ، وأنا جبل صوان لا أتدخل لفض الخلاف .. بل أطلق غمغمة غامضة كلما استفتوني لكي تزداد حيرتهم .

كنت أعلن قانوناً ، وأترك الصحفيين ايامهم يشرحون مزاياه الاجتماعية والثورية ، والعوامل التاريخية التي أثمرته .. ثم الغيه وأتفرج عليهم وهم ينهالون على القانون نقداً وتجريحاً ، والحديث منهم من يتحدث عن تغير المرحلة الذي استوجب تغيير القانون ، وعبقورية القيادة الثورية التي تمارس النقد الذاتي .. والمنعطف التاريخي الذي كانت امتنا العربية تنتظرني عليه .. حتى مررت عليها والتقطتها منه .

أهم من ذلك كله كانت الامة كلها ستنتطق السين « ثاء » .. وكانت الأقلام العقائدية ستهاجم حرف السين ، باعتباره دسيسة شعبية تسلمت إلى اللغة العربية في عصور الاستعمار .

وكان الكتاب اليمينيون سيدلون على ذلك بأنه موجود في كلمة يسار ، أما التقدميون فدليلهم انه موجود في آل : « سي آي اي ! » .

ومن محاسن زعامتي أنها كانت ستضم تحت جناحها اليمين واليسار ، وهم يتزاحمون ليل نهار من أجل اثبات أيهما أكثر ولاء للزعيم الأول .

في كل منا جبار طاغية قابع في أعماق النفس لو اتبحت له الفرصة لعربد وفجر ، ولكن الله كريم .. وعلى رأي المثل «ربنا ما بيديش الظالم طلبه» .. وعلى ذكر الأمثال :

يعجبني الكلب .. صريح واضح .. يؤمن بالتخصص .. في ذلك المثل المصري المدهش : « قالوا للكلب أنبح وهز ذيلك قال (أي الكلب) ما اقدرشي على الشغاتين » أي لا أستطيع القيام بالوظيفتين في وقت واحد .. والذي يتأمل الكلب يجد فعلاً أنه لا يمكن أن ينبح وهز ذيله في الوقت نفسه .

وهزة الذيل المقصودة هنا هي تلك التي يفعلها الكلب عندما يقترب من سيده متودداً ومنافقاً ومتزلفاً وقتها ترى رأسه مدلدة ويتمسح في ساق سيده أو يلحق حذائه بلسانه وتتدلى اذناه وينهال اللعاب من فمه وتخرج منه أصوات زمزمة بعيدة كل البعد عن النباح أو الرجولة المفترضة في الحارس . أما إذا بدأ الكلب في النباح فهو يسترد طبيعته الوحشية فينتفخ صدره وتلمع أنيابه وتبرق عيناه وتقف اذناه وينكش لسانه للداخل ويبدو في أروع وأنبىل صور الحارس الشهم الذي يقف عند حدود مملكته متربصاً بأي مقتحم غادر أو مشبوه متلصص .

والكلب لأنه صادق مع نفسه يعلن بكل بساطة أنه لا يستطيع القيام بالمهمتين .. فأما حارس شهم عند الحدود ، وأما منافق متزلف يهز ذيله قرب الخدع ..

آه .. من يعطينا رجلاً يقولها مرة « ما اقدرشي على الشغلتين ! »

* * *

١٩٧٣/٨/٣

لتكن جائزة « نوبل » للسلام

من نصيب أنظمتنا

هذه الصفحة منحوسة .. معي أنا على الأقل .. كلما كتبت « استراحة »
تضحك الحجر .. وقعت مأساة تجعلنا نحذف المضحكات ، ونضع المبكيات ،
أو المضحكات المبكيات كما يقول المتنبي .

في المرة الماضية فجر الاثنين وقعت «عملية» الحوادث ، والغينا «الاستراحة»
المصفوفة وكتبنا «الاستراحة» المتوترة ايها .

ومساء الاثنين الماضي راجعت بروفة استراحة تموت من الضحك ..
وسهرت مع الاستاذ «سليم» إلى حوالي العاشرة ، وعدت إلى البيت فذاكرت
مع ابني أحمد دروس الحساب ! وحوالي الثانية عشرة حاولت عبثاً أن أنام ..
ولما فشلت اشعلت النور وبدأت أقرأ كتاباً عن تاريخ الامبراطورية اليابانية ..
وفي الساعة الثانية عشرة والنصف (بعكس كل البيانات) كنت قد وصلت
إلى فصل هيروشيما فسمعت جرياً تحت منزلي وطلقات رصاص .. وهرعت
على الفور فأغلقت باب الشقة بالمفتاح وأطفأت النور .

وأنا لا أحمل سلاحاً ، لأنني ببساطة لا أعرف كيف أستخدم أي لون من

السلاح .. اربعمون عاماً من عمري انقضت زغمت فيها أنني احارب لاجلاء الانكليز ثم لتصفية الامبريالية الأميركية وازالة اسرائيل .. ولم افكر في التدريب على استخدام السلاح ، ولا أهتم أحد بتدريبي .. وعندما جئت إلى لبنان عرضوا علي كلاشينكوف أو حق مسدس ، فرفضت ، وقلت الاحتمال الممكن ، هو أن ينطلق خطأ في أحد أولادي ، أو يقتلني به من سيهاجمني ، فلنترك فرصة لاصابة خفيفة ، فقد يكون المهاجم يحمل عصا أو سكين ، ولا داعي لتسليحه بأسلحة نارية وعلى حسابنا !..

أطفأت النور .. واقتربت أسمع .. وعند الساعة الواحدة وقع انفجار هز زجاج النافذة بعنف .. ولم يعد هناك شك في أن عمليات مسلحة تجري تحت البيت .. كما لم يعد هناك مفر من اتخاذ موقف .. وموقف حاسم .. وليكن ما يكون .. العمر واحد والرب واحد والمكتوب على الجبين لازم تشوفه العين .

وعلى الفور توجهت إلى خزانة الملابس بخطوات ثابتة ، وفتحت الدرج الخاص ، وبدون تردد أخذت .. حبتين «فاليوم» عيار ٥ جرام .
ونمت في الحال ..

الساعة السابعة والنصف أيقظني الاستاذ سليم ..

- «يا استاذ اجتماع فوراً في «الحوادث» الآن» .

- «ايه خير .. نسفوها ثاني ..؟!» .

- «يا استاذ؟! بعدك نايم .. ما قرئت جرايد .. ولا سمعت اذاعة .. اليهود!» .

- ما لهم ؟!

- نزلوا في بيروت ..

- ياه ! هم دول اللي كانوا تحت البيت امبارح ..؟! ..

وجري على «الحوادث» لكي نكتب تفاصيل العدوان الفادر ..

وكل عدوان نزل على الامة العربية من المحيط للخليج كان عدواناً غادراً!! .
كل ليلة وكل صباح وفي جميع النشرات والأغاني والخطب والبيانات
والدعوات في المساجد والكنائس .. والمقالات والتحقيقات نتحدث عن دولة
العدوان .. فإذا ما مارست دولة العدوان عدوانها .. اتهمناها بالفدر !.

هل سمع أحد عن «عدوان غادر» إلا في اللغة العربية المعاصرة .. لما هو
عدوان .. ازاي ما يكونشي غادر؟! .. ولكن لا غرابة .. لأنه حتى الآن
ورغم كل البيانات ، فلم يستقر أبداً في نفسية المسؤولين ، أن إسرائيل هي
عدوان دائم .

وقبل ١٤ قرناً كان المسلمون في المدينة إذا ما فزعهم صوت في الليل
تسابقوا إلى السلاح ، وهم يتساءلون : « هل هجمت الروم ؟ » .. وروي أن
أبا بكر وعمر كانا يهرعان حاملين سلاحهما عندما قابلا النبي عائداً من مشارف
المدينة فطمأنهما أن الهجوم المنتظر لم يقع .. كان رسول الله أسبق الجميع
لاستطلاع الموقف ..

وما من مؤرخ يقول أن الروم فكرت في غزو المدينة ، ولكن لأن
المدينة كانت تعيش الخطر كل دقيقة في حياتها ، انتصرت هي ، وزال الخطر ،
وباد العدو المحتمل .

أما نحن فنعيش الخطر بالكلام .. ونتصرف كأن نزاعنا مع إسرائيل
هو نزاع حزبي أو معركة صحفية ، نسب إسرائيل في الصباح ونعلن نيتنا في
ازالتها .. ثم نسكن في منازل معروفة ثابتة .. بل وأحياناً يضع بعضنا اسمه
في دليل الهاتف .. ولا ينسى أن يضع السيارة عند الباب .. وكلنا لا نعرف
استخدام السلاح ، ومعظمنا لم تكتحل عيناه برؤية قنبلة .

نرفض الاستسلام لدولة تكونت من قتلة محترفين ، يمتقدون أن الجنس
البشري متآمر عليهم ، وأن لهم ثأراً ضد هذا الجنس بأكمله .. وان فرصتهم

الوحيدة في الحياة والازدهار والفوز بأغنى منطقة ، وأضخم ثروة عرفها
العالم ، هي في اخضاع الجنس العربي .

كلنا نعرف ذلك ونكتبه ليل نهار ، ولكننا لم نحاول أن نضيف قفلا على
الباب .. ولا حاولنا أن نتدرب على استخدام مسدس ، أو حتى لعبة « كاراتيه » ،
وموشيه ديان يدرب ابنته على اطلاق الرصاص على دمية على شكل عربي
وهي في الرابعة من عمرها الشرير .. ويكتب ذلك ويقصه على العالم المتحضر .

كلنا نتناول حبة « الفاليوم » لننام هادئين ، لنصبح منتعشين لنكتب عن
دولة العصابات .

ننام وبيوتنا مفتوحة .. ومطاراتنا مفتوحة .. وموانئنا مفتوحة ..
وبلادنا مفتوحة .

كل الدول العربية لا تكتشف حاجتها للتدريب العسكري والتجنيد
الاجباري ونظام الفتوة إلا بعد غزوها !؟

هل يمكن أن يصدق مؤرخ بعد الف عام أن الهنود الحمر الذين كانوا
يسكنون العالم العربي .. لم يتفوقوا على التجنيد الاجباري واطاحة حمل السلاح
بعد ربع قرن من غزو إسرائيل لأرضهم !؟ حتى بعدما أصبح القتلة - الذين
يتدربون على القتل مع تعلمهم القراءة والكتابة - يفتالون النساء ويخطفون
الأطفال من المخادع .. غداً سيسلخون فروة الرأس .. فالاجرام الصهيوني لا
حد له ..

باختصار .. نظمنا العربية غير قادرة على المقاومة ، لأنها لا تفكر أصلاً
في المقاومة .

لذلك .. وبكل الجدية الممكنة في مثل ظروفنا .. اقترح ترشيح النظم
العربية لجائزة نوبل للسلام العالمي .. وسنفوز بالاجماع !

ما من قوة في العالم نواياها سلمية مثل نظمنا ..
ما من قوة في العالم سلوكها سلمي .. مثل نظمنا ..
ما من قوة في العالم تبنت مسالمة وتصبح مسالمة .. مثل نظمنا .. حتى
يروعها المدون الغادر .. فتزداد إصراراً على السلام !

نغمة نشار واحدة ظهرت في الوطن العربي .. حفنة مجانين قرروا أن
يستخدموا السلاح ، وتدربوا عليه .. وناموا ومدافعهم في يدهم .. وضد هؤلاء
شنت اسرائيل حرب الأباداة ..

شرف امتنا .. هم ..

ارادة حياتها .. هم ..

وداعاً .. واعتذاراً .. وخجلاً .. أبو يوسف .. يا صديق العمر .. كال
عدوان يا من سمعنا بك ونعرف ما كنت تفعل .. كال ناصر .. يا قلما أراد
أن يحارب بالكلمة ضد عصابة كانت أول من كفر بالكلمة .. وحرف
الكلام عن مواضعه .

عذراً وخجلاً .. فلم يبق لنا إلا حبات الفاليوم .. والأمل في جائزة
«نوبل» للمستسلمين !

١٩٧٣/٤/١٣

ابو أحمد ومراته في لندن !

وصلت إلى مطار « هيثرو » (بالبلدي اسمه مطار لندن ولكن المثأفين يقولونها هكذا) فلم أجد في انتظاري لا نديم دمشقية سفير لبنان ولا الأخضر الابراهيمي سفير الجزائر ولا سمير أحمد الوزير المفوض المصري في العاصمة البريطانية (يعني لندن برضه) .

ولم اكن أتوقع وجودهم ولكني بعد قراءة « صراحة » هيكل في الاسبوع الماضي ظننت أن مهمتهم هي استقبال الصحافيين المصريين في مطار « هيثرو » وسؤالهم : « أين ستنزل هذه المرة » كأنهم سماسرة الفنادق !

وقد «تضافرت عدة عوامل لكي تحملني إلى لندن في الاسبوع الماضي» لزيارة «بطيئة» طالت ١٧ يوماً .. منها :

انني لم أكن أرغب في أن أسمع مباشرة عن مؤتمر القمة لدول السوق الأوروبية المشتركة ، لا ما جرى فيه ولا ما لم يجر متصلاً بأزمة الشرق الأوسط ..

ولأنني لم أكن أرغب في ذلك فقد ذهبت إلى لندن ، لأن المؤتمر عقد في

باريس قبل شهر .. فالذهاب إلى لندن - كما فعل الاستاذ هيكمل - وبعد العيد بشهر لا معنى له !

● كذلك لم أكن أرغب في رؤية متحف صحف «التايمز» بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على صدورها .. فأولاً أنا ان أشهد احتفال الأهرام بمرور مائة عام على صدورها، وثانياً لأننا احتفلنا وخلص في «الحوادث» بعيدها السابع عشر وكان يمكن أن يحتفل بعيدها الحادي والستين لو أن سليم اللوزي قبل أن يكون امتداداً للطف الله خلاط .. ولكن الأمين على تاريخ الناصرية قبل أن يكون هو الامتداد لبشارة تقلا وأنطون الجميل ..

تري هل يرضى الباشاوان؟! ..

● وأخيراً فإن لندن بصداقاتي المحدودة جداً فيها مكان صالح للاستشفاء ، ونزهة المدام (مدامتي أنا) وشراؤها أكبر قدر ممكن من المشتريات .

المهم وصلت مطار «هيثرو» بلغة الذوات فلم أجد أحداً في انتظاري ولا تحاطفتني دعوات السفراء ورؤساء التحرير بل كان علي أن أدوخ السبع دوخات في مدينة ليس فيها سرير واحد خال .. وهنيئاً للصحفي الذي يخاف سفراء ٣ دول عربية ورئيس تحرير مجموعة صحف عليه من مؤامرة إسرائيلية تودي بحياته . لم أجد في لندن كلها انساناً واحداً يخشى على حياتي إلا ام أحمد التي كانت تحتاجني لأعمال الترجمة والتضريب من جنهيات استرلينية إلى ليرات لبنانية ثم جنهيات مصرية ..

«قول» وصلنا ووجدنا فندقاً صاحبه اسكتلندي ينتظر حتى ننام ويوقف «الشوفاج» وفي الصباح خرجنا إلى لندن لأول مرة أنا وام أحمد «ولما رأيت المدينة وما فيها من التحف العجيبة والرغائب الغريبة» ومن الأنوار المزدهرة،

والحوانيت النضرة قالت ايه ايه قصرت الأحلام عن اليقظة . نعم الدار هي مقاما وحبذا العيش فيها دوماً غير أني رأيت من نساءها أمراً بدعاً .

هذا ما لم تقله ام أحمد خاصتي ، بل قالته زوجة أحمد فارس الشدياق منذ مائة عام بالتام والكمال عندما زار فارس الشدياق اللبناني ابن عشقوت لندن مع حرمه في ١٨٧٢ . نفس الدهشة والانبهار ، ربما دهشة ام أحمد اليوم أكبر . فالفارق الحضاري بيننا وبين اوروبا اليوم أكبر منه في عصر الشدياق الذي لحق سفينة الريح وسفينة النار ، فسافر في الاولى إلى مالطة من الاسكندرية واستقل الثانية من مالطة إلى لندن . بينا سافرنا نحن في سفينة البان أميركان .

وكانت زوجة الشدياق تحس بالتفوق الحضاري فرغم أنها من مائة عام روعت لما رأت الشاب الانكليزي « يناغي احدي بنات المضيف وهو آخذ بيدها ثم جعل يبوسها بحضرة امها والزائرين . فاصفر وجه الفاريق (الاسم الأدبي للشدياق) واحمر وجه زوجته ، وقالت كيف يبوس البنات هذا الفتي وما يستحي منا ، إلا أنها اكتشفت بشاعة المجتمع الاستغلالي الذي تقوم عليه حضارة الانكليز وقالت على لسان عبقرينا اللبناني « إذا طفت في أسواق المدن ولا سيما مدينة لندن علمت أن صناعاتهم القائمون بالدنيا وهم منها محرومون » ، « الا ترى أن هؤلاء الالوف من البنات يجربن في أسواق لندن وجميع المدن العامرة بأخلاق من الثياب كيف يتهافتن على الرائح والغادي رجاء أن ينلن ما يتقوتن به » ..

المهم كانت دهشة ام أحمد أكبر وملاحظاتها أقل ذكاء ولكن ونحن نسير في شارع اكسفورد أو بمعنى أصح نتدفق حيث يعبر الشارع مائة ألف شخص في ذات اللحظة وبشكل مستمر حوالي عشر ساعات في اليوم وهو الشارع الوحيد الذي يعرفه الشراءون العرب ، وخاصة المصريين . ومرة قلت أننا

نعيش في مجتمع اشتراكي من الشراء وليس اشتراكيا وفي الصيف الماضي سجل
قدم مائة الف مصري حتى أن موظفاً في إحدى السفارات العربية صدم
سيدة بسيارته في شارع اكسفورد فطلعت مصرية ووقفت امها تصرخ :
«يكفيننا شر المقدر .. جايه من شبرا تندهسي في لندن يا حبيبي !» ..

ونحن نتدفق مع المارة ووجوه الانكليز تطفح صحة وعافه ويلهثون
منصرفين من عمل أو ذاهبين إلى عمل سمعت زوجتي تناديني : « أبو أحمد » ..
عملت نفسي مش سامع فلا شك أنها تريد لفت انتباهي لفستان أو بنطلون
(عز عليهم أن يتركوا البنطلونات لنا) أو «بوت» أو أي شيء فكل شيء في
لندن يثير انتباههم . (شوف الكلام عنهن ثقيل إلى أي حد) .

« يا سكر » ..

نادت ام أحمد وهو اسم الدلع فلم يصبح مفر من الرد ..

- نعم يا سقي !

فاجأتني بأغرب سؤال !

- كل دول حيمخشوا النار يا سكر !؟

١٩٧٢/١١/٢٤

أبيع عمري بأربع كلمات

تمنيت مرة أن اكتب أربع كلمات واعتزل الكتابة ..

كنت ممنوعاً من السفر ثلاث سنوات ، وكانت تأشيرة الخروج بيد شعراوي
جمعة وزير الداخلية ، الذي رفضت ان تقوم بيني وبينه اية صلة لاحساسي
بالزيف الذي اتسمت به تحركاته منذ لحظة ظهوره في المعهد الاشتراكي بالسويس
وتعمده اجتذاب الصحفيين ، واهتمامه بكل مشاكلهم الشخصية جداً ..

ولأن القاعدة في حكم مراكز القوى هي ان كل مواطن عدو إلى ان ينتمي ..
فقد صنفت في معسكر اعداء شعراوي جمعة ..

وفي عام ١٩٦٨ وبعد بيان مارس ، الشهير بعدم تنفيذه ، دعاني « مدير
مكتبه » لزيارة المنطقة الانتخابية لسيادة الوزير « شعراوي جمعة » في السويس
في انتخابات لجنة العشرين ، وعرفت انها دعوة لجس نبض الولاء .. وهناك
اجتمع الوزير بالمواطنين الطيبين الذين ارادوا تجنيد انفسهم مشاكل ترشيح
وزير الداخلية ، وكمادة المصريين في رفض مقاومة القدر والظواهر الطبيعية ،
وانطلاقاً من المثل القائل « العايط في الفايض نقص في العمر » (اي محاولة
المستحيل تقصر الأعمار) .. طلب المرشحون من سيادة الوزير ان يختار ١٩
من المرشحين ويتنازل الجميع ، وتنتهي الانتخابات بالتزكية .. ولا داع لوجع
الدماغ للوصول إلى نفس النتيجة فلن ينجح إلا الوزير والتسعة عشر المرضي
عنهم ..

ولكن سيادة الوزير رفض واصر على ان تجري الانتخابات ..

وعدت إلى صحفيي (الأخبار) وكتبت : « وزير الداخلية يرفض النجاح بالتزكية » .. وقرأها الوزير وسر وانتقل ملفي من الخطرين على الأمن ، إلى الثوريين وحصلت على تأشيرة خروج بعد ٢٤ ساعة من ظهور المقال ! .. وخرجت ..

وقتها كنت على استعداد أن ابقى في السجن الف عام إذا ما تمكنت من اضافة أربع كلمات لهذا العنوان .. أربع كلمات ابيع عمري لو تمكنت من نشرها وظهر العنوان كالآتي : « وزير الداخلية يرفض النجاح بالتزكية » .. ويصر على النجاح بالتزوير ! ..

ولكني لم افعل ! ..

* * *

اعاني في هذه الأيام متاعب مارلين منرو وعمر الشريف واسماعيل ياسين أيام مجده .. الناس في الشوارع بل - وبدون مبالغة - في الجو في الطائرات يقفون مترددين : « هو .. ولا مش هو .. » ويتقدمون مني بحمين .. وعامل التليفون في راديو اوريان ، والقاهرة ، والرباط ، يهتف باسمي بمجرد سماعه ويبيدي رأيه في مقالاتي .. ورغم أنني أكتب « بالحوادث » وممجب بها قبل ذلك ، فلم أكن أظن أن انتشارها واسع إلى هذا الحد ، وان القراء يهتمون بصورة الكاتب إلى حد التعرف عليه في الطريق العام ..

ولكن الفرحة لا تتم دائما ، فالقطة الوحيدة التي لا تزال تجهلني والتي أحتاج إذا ما اتصلت بهم أن اكرر اسمي وأحيانا أتجهجاه .. لأنهم لم يسمعوا به فضلا عن أن يكونوا قد قرأوا لي .. م - للأسف - الملحقون الصحفيون في سفاراتنا المصرية بالخارج !

في روما وجدته معروفاً في الفاتيكان ، وهرع إلى زيارتي مدير مكتب الجامعة العربية ، الليبي النشيط ، ووضع عميد السلك الدبلوماسي العربي سفير لبنان لدى الفاتيكان ، سيارته تحت أمري ، وانهالت المكالمات التليفونية على غرفتي بفندق « جولي » من السفارات العربية .. وعرفت أن سفيرنا هناك هو الصديق « مرتجى » الذي تعرفت به في الجزائر منذ خمس سنوات .. فقلت اسلم عليه .. ورد علي الملحق الصحفي وذكرت اسمي .. وانتظرت « أهلاً » .. ولكن دار الحوار كالمادة مع ملحقينا المهذبين « والله مش فاكر .. » « يظهر السن ، » « طب عرفني بحضرتك شويه ، !.. » وتخيّل هذه المحاوره بين السوب والملحق الصحفي الأميركي ، أو حتى دافيد هيرست - لتتواضع - والملحق الصحفي البريطاني في بيروت .. هل يمكن أن يعرفه السوب بنفسه؟! .. واعتذرت وأنهيت المكالمه .. ليتصل بي السفير بعد خمس دقائق ، وثلثي واكتشف - زيادة في غيظي - أن ملحقنا هناك هو من الشباب المثقف الواسع الاطلاع بشؤون ايطاليا ..

قلت : يمكن ايطاليا بعيدة عن العالم العربي .. ووصلت إلى المغرب مساء اليوم الذي عقد فيه الملك مؤتمره الصحفي وأثار فيه ازمة عندما رد على سؤال لصحفي مصري وتعليق لزميل لبناني .. ولم أكن قد تمكنت من حضور المؤتمر فطلبت السفارة اللبنانية ، وأعطاني عامل التليفون في فندق « هيلتون » ، السفارة المصرية (وفندق هيلتون - الرباط يتمتع بإدارة جعلتني أسأل مرة كل ساعة : « هو هيلتون قطاع عام ؟ .. يقولوا لي لا .. أقول : آمال ماله؟! ») .

المهم طلبت سفارة لبنان فأعطوني سفارة مصر ، وما دام كله عرب فقد طلبت الملحق الصحفي واسمه الاستاذ « حسن بيومي » ، وقلت اسمي وانتظرت أن أسمع « أهلاً » أو « حمد الله على السلامة » . فإذا به يقول : « مين يا أفندم؟! » . انكسرت نفسي وكررت الاسم وأضفت المهنة .. فسألني « لبناني حضرتك؟! » .

وابني الذي لم يتم السادسة يميز صوت أي مصري بمجرد أن يقول « آلو » في التليفون ، وأنا شخصياً فشلت في خداع أي طفل لبناني من أبناء الأصدقاء في انتحال شخصية لبناني .. ولكن « أبو علي » ظن أن جلال كشك لبناني .. أعجبتني اللعبة فقلت : « نعم ومن مجلة الحوادث ... » .

– آه أنت بقى اللي سألت السؤال بتاع الجامعة العربية في المؤتمر الصحفي؟ انتابني إغراء شديد بأن أقول نعم ، لولا معرفتي أنه سيرفع ذلك في تقرير ، والف نبي لو شهدوا بأن الحوادث لم تكن في المؤتمر لن يصدقهم قراء التقرير ..

قلت : لا .. الأخ اللي سأل أعلن اسمه واسم صحيفته ونقل ذلك التلفزيون ونشرته صحف الصباح .. وجريدته اسمها ..

سأل في براءة الأطفال : لبنانية دي برضه ؟

– آه يا اخويا ..

– يا سلام كام جرنان في لبنان ؟

– كثير ..

– يا سلام .. وكلهم يبدأوا بحرف الحاء ؟!

اكتشفت انني اسكندرانى الأصل .. وحين استرديت صوتي قلت : على اسمك يا أبو علي !

ومن عشر سنوات كنت في السعودية ، واصطحبت الملحق الصحفي في سيارته لزيارة وزارة الاعلام وهي تبعد عن السفارة المصرية مائة متر .. وتنهنا وسألنا جميع المارة بكافة اللغات : «وزارة الاعلام فين يسترک ؟» .

وعندما أقامت الوزارة حفلة تكريم لي في فندق الكندرة توليت تعريف

الملحق الصحفي برؤساء تحرير وأصحاب الصحف السعودية ، واعتذر هو بأنه لم يمض عليه إلا عامان في جده !..

الملحق الصحفي البريطاني في بيروت ، بعثت هذا الاسبوع اطلب منه اشارة دخول للندن فجاء بالجوازات إلى مكنتي في «الحوادث» .. واكتشفت أنه قرأ معظم مقالاتي وبالعربية !

يقال أن موظفينا ليسوا محرومين من المواهب وان بعضهم يتمتع بعقلية حاسبة تستطيع تحويل الفرنكات الكونغولية إلى روبيات هندية بأسرع من اي كمبيوتر اخترع او سيخترع ..

١٩٧٢/١٠/١٣

جواز سفر الى ... الجوع ..

كل أحزان السنوات الثماني الماضية غسلتها قبلات وأحضان زملائي الصحافيين المصريين الذين التقيت بهم على غير موعد وعلى بعد ألفين ميل من أم الدنيا .. ولم نكن لنلتقي لولا أن الرئيس السادات حطم في ثورة مايو (أيار) أبواب السجن الكبير الذي عاش فيه الشعب المصري .

وقد بدأت محنتي بمقال نشرته « البرافدا » لفيلكتور مايفسكي علق فيه على سلسلة مقالات نشرتها « بروز اليوسف » عام ١٩٦٣ بعنوان « خلافتنا مع الشيوعيين » واتهمني كاتب « البرافدا » بمخالفة الميثاق (قال يعني البرافدا معجبة قوي بالميثاق !) . وتصادف أن قرأ المرحوم عبد السلام عارف هذه المقالات ، فأحبني ، ومن الحب ما قتل .. المهم طلب من سفارته بالقاهرة أن تنظم انتدابي للعمل كمستشار صحفي له بالعراق ، أو بلفة العصر أن أصبح أنا « هيكله » باعتبار أن كل رئيس لا بد له من هيكل ، وكل هيكل يلزمه رئيس ..

اتصلت السفارة بالوزير المختص الذي تفضل بالموافقة وأمر مدير مكتبه ولنسمه الأستاذ علي يوسف بتنفيذ ذلك ، واتصل بي علي يوسف ومبروك يا بيه لازم تسافر اليوم مع سيادة الرئيس عبد السلام عارف .. فضحكت وقلت ان اسمي في قوائم المعزولين ، وذلك معناه أنني لا أسافر للخارج إلا

بموافقة الأمن القومي يجهازيه .. المخبرات والمباحث العامة ، ولو زعق لي ألف ملك ما يخلص ورقي قبل أسبوع .. قال : « يا بيه احنا عارفين شغلنا .. روح على الجوازات واتصل بي من هناك ومطرح ما أروح حاسيب لك نمرتي » .

وقد كان .. توجهنا للجوازات . سلمنا الجواز .. خذ نمرة .. وأعطونا ورقة ، وقالوا مع السلامة .. قلنا لأ احنا مسافرين النهار ده .. نظروا في التأشيرات السابقة التي تحمل لعنة : « منحت بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة » ! وهزوا رؤوسهم في اشفاق ثم قلبوا شفاهم في احتقار وقالوا : تعالى بعد أسبوع .. اتصلنا بعلي بك قالوا : « استاذ جلال ؟ .. جلال كشك مش كده ؟ أيوه .. علي بك في الاذاعة اتصل بيه ضروري .. ضروري اتصلنا .. قال مات مخلوف بك .. مخلوف بك على الخط .. علي بك معاك تمت المكالمة .. دبت الحياة في الجواز تحرك من مكتب الى مكتب خرج به مخصوص ونحن معه الى المباحث العامة .. خدوا الجواز وسألونا الكمام سؤال إيام وقالوا مع السلامة ، قلنا احنا مسافرين النهار ده ، ضحكوا في أدب مباحثي .. اتصلنا بعلي بك .. قالوا جلال ؟ .. جلال كشك ؟ ! أيوه .. علي بك في التلفزيون اتصل بيه على النمرة ديه .. اتصلنا .. سيد بك على الخط .. علي بك معاك .. ودبت الحياة في الجواز وانتقل في رعاية مخصوص الى المخبرات العامة ونحن معه .. مع السلامة أستاذ محمد جلال كشك .. لأ احنا مسافرين .. - قلناها ونحن نرتعد - اتصلنا بعلي بك .. راح الدار القومية .. علي بك ؟ .. فلان الفلاني على الخط ..

قول خدنا التأشيرة .. ومن ادارة الجوازات التي عدنا اليها اتصلت بالمنزل وطلبت من أخي مقابلي بالشنطة على المطار فالطائرة ستقوم بعد أقل من ساعة ، ومن الجوازات الى المطار وعند موظف الجمر ك كان القائم بالأعمال العراقي عبد الحسين الجمالي في انتظاري ، ولما طلب موظف الجمر ك فتح الشنطة ، قال الرجل الطيب « ايش لون .. هادا الاستاذ جلال كشك » ..

وسأل الموظف المصري « مين جلال كشك؟! » وروع القائم بالأعمال العراقي وأجاب مرعماً : « هادا الصحفي الكبير في « روز اليوسف .. » ورد موظف الجمر ك : صحفي؟! وكان في « روز اليوسف » وفتشني تفتيشاً ذاتياً .. ولولا أن الجمالي يحمل جوازاً دبلوماسياً لما نجا!

المهم اتختم « الباسبور » واجتزنا الدائرة الجمركية وعلى وشك دخول أرض المطار اعترضني شخص مدني وقال لي : رايح فين؟ قلت مسافر على طائرة الرئيس .. قال ممنوع! وبعد كل ما عانيته خرجت مني عبارة : « يا شيخ أوعى انت الثاني! »

يا ليت أمي لم تلدني .. يا ليت لساني انشك .. يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسياً .. ظللت ثلاث سنوات بعدها أبوس القدم وأبدي الندم على غلطي .

لأجل المقدر طلع الأفندي من إخوانا اللي ما يتسموش ، وبكل نزاهة كتب في تقريره : « وعند اعتراض المذكور تمكن من الهرب وقفز في الطائرة بدون جواز سفر ولا تأشيرة خروج للعلم أفندم! »

قول سافرنا العراق وهناك اكتشفت أن المرحوم عبد السلام عارف لا كذا ولا بيستم من كذا .. وقررت العودة وعدت ، ولكن كان الرفاق قد وثبوا على الصحافة عقب زيارة خروشوف ، وأعلنوا أنني مستقيل من « روز اليوسف » بسفري للعراق ولن أعود إليها ما دام فيهم عرق ينبض بالفودكا ..

وبدأت المساعي للعودة الى عملي .. بدأت بأمين هويدي سفيرنا في بغداد ، استمع لقصتي بحضور محمد احمد النعمان والدمع يطفر من عينيه حتى أخرج النعمان منديله يسعف السفير المتأثر الذي سألتني بكل براءة : « هل تريد العودة الى « روز اليوسف » قلت ولو مشياً على الأيدي .. قال خلاص بكره قروح! .. خير! بكره ما روحناش ولا بعده ولا بعد بعده .. ضربنا

تليفون ورحنا قابلناه كان وشه متغير والدموع اختفت تماماً وسألني :
«سافرت ازاي» .. ودهشت فهو كسفير يعلم القصة، ولكنني لم أفهم السؤال ..
قال لي : ما خدتش تأشيرة خروج ليه ؟ .. قلت بكل براءة : أبدأ أخذت
تأشيرة ومختومة من مطار القاهرة خروج ودخول .. قال لي : طب روح
لحسن صبري الخولي (كان لسه مش دكتور) وهو أحد مديري مكاتب
علي صبري . استمع لقصتي ثم سألني :

- لكن انت سافرت ازاي ؟! ..

لعب في عبي الفار ! ..

حكيت الحكاية من أول علي يوسف لغاية ما رجعت واستأذنت ربيع
ساعة أجييب الباسبور من البيت .. اعتذر وقال طب روح لحسني الحديدني ،
مدير مكتب علي صبري لشؤون الصحافة ..

ذهبت مسلحاً بالباسبور وعدة صور فوتوغرافية للتأشيرة في أوضاع مختلفة !

سمع الحكاية بكل صبر .. وأخيراً سألني : لكن انت سافرت ازاي ..
رحت طالع بالمستندات .. رفض النظر اليها وقال : « انت زميل صحفي ..
وانا مش حاخي عليك .. في تقرير بيقول انك نطيت في الطائرة بدون
تأشيرة .. » قلت بسيطة جداً : « بص شوف الباسبور بيعمل ايه ! » (علي
وزن «حماده بيعمل ايه») .. « ارفع سماعة التليفون واسأل ادارة الجوازات ..
اسأل علي يوسف .. اسأل مطار القاهرة .. اسأل دموع عينيه واسأل نخدتي ..

قال سعد باشا قال ايه .. قلت : « ما فيش فايده » .. قال لازم ينكتب
تقرير عكس التقرير دكها .. قلت : ان الله يمحو ما سطر في اللوح المحفوظ
ان شاء الله ..

ومن مكتب لمكتب ستة شهور يا مبارك بلا عمل وبلا مرتب وبلا لقمة
عيش لي ولأولادي وكل ما اطالب به هو أن يكلف أحدهم نفسه بالنظر في

جواز سفري ليرى التأشيرة .. وطوال ذلك أتردد على مكتب علي يوسف الذي يتصل لي بالمسؤولين بأمل اعادتي للعمل .. حتى كان ذات يوم وسألني علي يوسف وبكل محبة : « لكن يا جليل انت سافرت أزاى؟! » .. ولا أدري حتى لليوم كيف لا يزال كلانا حياً بعد هذا السؤال .. حتى انت يا علي بروتوس !.

وانتهى بهذا السؤال أي أمل لي في العودة إلى « روز اليوسف » ، ورفض طلب خروجي بعقد عمل مرتين . واستمر الحال على هذا المنوال ٣ سنوات . وتغيرت دول واستطعت أن أصل لمكتب مسؤول (وتلك حكاية وحدها) في نهاية عام ١٩٦٦ .. فلما تلمظ وسألني « لكن انت سافرت ازاى .. » أجبت على الفور : « نطيت في الطائرة .. ٣ سنين وأنا أكذب يا بيه وأقول أخذت تأشيرة .. لكن الصدق ما فيش أحسن منه .. انا نطيت يا بيه ، ومعترف يا بيه ، نطيت من الشباك بعدما كسرتة وطالب العفو يا بيه .. ».

وفعلاً يا أخي الصدق منجي .. عينت بعدها في « اخبار اليوم » ! وظللت محتفظاً بذلك الجواز الأثري وأحياناً اختلي به في الحمام واتأمل التأشيرة التي جوعتني واولادي ثلاث سنوات وامس لها : « والله اخذت تأشيرة لكن مين يقدر يقول البغل في الابريق ! » .

حتى كان عهد السادات .. فقلنا كل شيء عن البغل والابريق ..

١٩٧٣/١/٥

سنوات الحزن والمذلة

امي العزيزة

ست سنوات وأنا افكر في الكتابة اليك ، ولكنني في كل عام أسمع انك قادمة ، فأؤجل الكتابة وأنتظر اللقاء .. لأحكي لك كل شيء ..

هذه المرة قررت أن أكتب .. فلم يعد بوسمي الانتظار ..

ست سنوات من التزييف والمذلة والمرارة ..

ست سنوات هي كل عمر ابني ..

اعذريني يا اماء ما زلنا نتوالد على هذه الأرض .. علمتنا أن السباع لا تتوالد في السجن ، ولم تعلمينا كيف نكون سباعاً .. هل نسيت أرضاعنا لبن السباع !؟

ست سنوات هي آخر سنوات شبابي .. ولكنها أقل من غمضة عين في تاريخك أنت يا خالدة .. عمرك يعد بالقرون ، بل بعشرات القرون ، ولكن عمري أنا الفاني .. كم ست سنوات فيه لأتجرعها ذلاً ومهانة ومرارة !؟

كنت اريد أن اقابلك لأقول لك أنهم هنا .. يدعون أنهم أحفاد اولئك الذين تسلبوا منك ذات ليسة بقسم أنهم لن يعودوا أبداً .. ولكنهم عادوا بعد أن خانوا القسم ..

ألم تقولي لي أن نبيهم موسى عندما جاء سيناء أمره الرب أن يخلع نعليه
لكي لا يدنس ترايبها الطاهر .. ما بال كل فاجر يظأ وأديك المقدس طوى
بنعله الدنس!؟

نعالمهم على قلبي وفي تاريخي وفوق ضميري ..

اصـاه ..

أعرف أنك لا تبالين .. وأنتك تنتظرين ساخرة حتى يتآكلوا على أرضك
فتلقين بهم في مزبلة التاريخ .

أعرف أنك تسخرين من أولئك الذين جاءوا ليخدشون بأظافرهم أهرامك ..
وأعلم أن جراحك يفنيها الزمن .. ولكن جرح قلبي يفني زمني ويفنييني
معه .. أعرف يا خالدة أنهم لو بقوا فوق أرضك مائة عام فلن يضيفوا سطرأ
في سفر خلودك .. يا من عمرك مائة مائة عام .. ولكنهم سيدمرون حياة
ثلاثة أجيال يحملون اسمي ..

في المذلة سيولدون ، وفي العار والقهر سيموتون ..

لا تقرأي علي تاريخك يا ام الدنيا .. أنا أعرفه .. لا تحدثيني عن قبيز
الذي طواه التاريخ وبقيت أنت .. فأنا اعرف أيضاً انه قتل المجمل وأهان
الهيكل وأذل جدي وأماته قهراً ..

لا تحدثيني عن الاسكندر ، لا تقولي ان كل ما بقي منه هو شبح قبر
تحت مجاري مدينة الاسكندرية ، يفتش عنه يوناني يعمل في مقهى كليوباترا ..
فأنا اعرف أيضاً انهم توجوه ملكاً في سيوه ، واعلنوه ابناً لآمون ..

لا تحدثيني عن الرومان ، وكيف طوى الزمن امبراطوريتهم ودولتهم

واسمهم ، وبقيت انت .. فأنا اعرف انهم دنسوا ارضك سبعة قرون ،
وسرقوا قمحك وخضبوا وجهك بدم عشرين جيل من اجدادي .

لا تحدثيني عن طوابير الصليبيين ، والتتار ، ونابليون ، والانكليز ..
لا تقولي كلمهم جاءوا يتسلقون الهرم فسقطوا ودفنوا في الرمال ، وبقيت
اهرامك شاحخة ..

اعرف ذلك يا خالدة .. واعرف انه ثمن خلودك ، وثمان وقوفك حارسة
لبوابة العالم القديم .

واعرف ان الحقد عليك ازلي ، والحسد منك دائم .. واعرف انك تحملت
ما لم تتحمله امة وانك ضد الفناء وضد الزوال فلم يحدث قط ان كان العالم
بغير مصر ، ولن يكون عالم بغير مصر .. اعرف انه ما من امة كتب
تاريخها إلا ولك صفحة فيه ، واعرف انك وحدك من بين الامم ، لا يمكن
ان يكتب تاريخ قرن ، اي قرن من عمر البشرية ، دون ان يرد ذكرك فيه .

في الكتب المقدسة انت .. في اسرار الآلهة انت .. على احجار كل
المعابد وفي اسفار كل الملوك .. في تاريخ الامبراطوريات والديانات وكل
الحضارات .. اسمك هناك دائماً وابدأ .. اعرف انك تفنين الغزاة ، وتعود
روحك من جديد .. مهما امعن السيف اللعين في تمزيق اوصالك ، ومهما
تبعثر بنوك في جميع انحاء العالم .. فستعود الروح من جديد .. وستعودين
فيعود معك ربيع العالم ..

اعرف كل ذلك ولكنني لم اعد اطيق .. لست خالداً مثلك .. ليست
من نسل الآلهة مثلك .. ليس لي اهرام ولا نيل ولا آمون ولا ازهر ولا
القديس مرقص ..

ما انا إلا فرد هالك .. لا املك إلا هذه الحياة .. وحرام ان ابددها
في الذل والصبر على ما لا صبر عليه ..

لم اعد اطيع يا خالدة ان يستمر النزيف ويبقى الجرح وانت هادئة صابرة ..

اغضبي يا خالدة ..

تمردى يا قاهرة ..

انفجرت يا ام الدنيا ..

اشعلها حرباً تحرق ليل المذلة ..

تعالى يا اماء فالشوق يحرقني .

ابنك في سيناء

يونيه ١٩٧٣